





2822



2826

للشيخ قريق امره الحميدى الحنفى المودى ٨٨٠ ثمانين
رثا نامة تقرباً وهو مختصر ادله الحمد لله على ما انعم من علم الشريعة
سرف الطهون

KİMLİK	İzmir	
YER	ULU	
EMER	ULU	247

كتاب الطهارة كتاب الصلاة كتاب الزكاة كتاب الصوم كتاب الحج
كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب الأيمان كتاب الوفاء كتاب السعي
كتاب الشفعة كتاب الفضل كتاب اليمين كتاب اللعان كتاب الإحسان
كتاب الفرائض كتاب النفقة كتاب النكاح كتاب الخوالة
كتاب الحضانة كتاب النفقة كتاب الإكراه كتاب القسمة كتاب الجهاد
كتاب القسمة كتاب الفاضل كتاب الشهادة كتاب الدعوى كتاب الصيد
كتاب الكرايم مسائل متفرقة كتاب العاقل والكفول كتاب الوصايا مسائل

وقف هذا الكتاب صلى آغا

جامع الفتاوى

موت العالم و
 اذا مات العالم
 بكنت السماء
 ولسانها سحر
 الحول لا تفرق ابي
 نزل الله مرقه
 الفراق ما في
 الهدى في مدته
 آفقه الحجه

الآن كتب الله له ثواب الف عالم والف شهيد ورفع له عن الف شهيد

کتابخانه ولایتی مصطفویہ
اسلام آباد

الحق محمد وآله
أمر يا معين والمؤمنات
المسلمين والمسلمات
ولولادينه وجميع
الحق محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الحمد لله على ما انعم من علم الشرائع والاحكام وهذا على معرفة ما لم يعلم
 بهداية الملك العليم وبتدبيره الاقدار بالاسلاف الكرام في نشر احوال الائمة
 العظام وبصر بنو التوفيق على شكر الاوصياء والانعام واصلى على نبينا محمد
 سيد الانام وعلى آله العظام والكرام واصحابه الصالحين والابرار والصلوات
 والبركات والرحمة على آله الائمة في كل زمان وادعوا على عوام الامة بالتقوى
 في كل وقت واحيانا **اما بعد** لما رايتم الطالبين معرضة عن المخطولات
 اذا اجتمعوا امران اخيرا خفيهما **الاول** ان يفتقدوا في هذه الايام و
 الاوقات تصنيفات الحائرين من الفتاوى والمعتبرات ومن الشروح
 المشهورات ليكفر بسبله الى الدعوان وكسبك من الله الواهب
 العطياء وسحبه بجامع الفتاوى لاني جمعت ما في مسالك المنيه والفتنة
 والحائنه والغنية والخفة والفتاوى البنار والفتاوى الخاصة
 والواقعات وغيرها مستعينا بالله ومصلها على نبينا والله اعلم
كتاب المصنف ذكر في تحفة
 الفقهاء ان كان النهر صغيرا بحيث لا يجري باجيفة بل يجري الماء عليه ان
 كان جميع الماء عليه او اكثر او نصفه لا يجوز التوضي من اسفله لانه
 ينجس جميع الماء وفي الابيض روي عن ابي بصير انه سئل عما اذا لم
 عن الماء الذي يغسل فيه هل يتوضأ رجلا من اسفله قال نعم لان النية
 تارة

قد وقع في
 هذا الكتاب
 من كتب
 حكمة

المرواخذ باقره

ولو وقعت قطرة او قطران في الماء
 المتعار في الماء او في حوض الحمام
 لا ينجس من اذى العورة

وفي الشرح شرح الذي عليه التوضؤ
 في الفقرة في الفقرة في الفقرة
 غريب كان روي له شرح في حقه كل يوم
 مرتين من ماء الصلوة

في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف

لا تستقي الماء بل يرفعه الماء يجري به فلا يسلم في الطهارة بالماء قلت فان
 بالفيه جاهلا والفتنة فيه جيفة يتوضأ من اسفله قال ان استبان
 انه البول او تغير الماء من الجيفة لا يجوز فالحاصل ما يتقيا محصو
 نجس او غلب على طهارة النية لا يجوز التوضي قليلا او كثيرا جارا ربا او ركبا
 لانه غلبه الطين يجري تجري البقية في وجوب العروة البنار في كل
 البول في الماء الجاري ولا يفعل الا الجاهل او الغني فيه جيفة ان ظهر
 انها منع والا لعدم الاستقرار بالجري وفي الحائنه لو توضأ
 انسان في الحوض الكبير واغسل كان لغفران يغسل في موضع الاغتسل
 وفي شرح الطحاوي لو كان نية الغرض على السطح مواضع ولم يكن
 عند الميزاب فالأمر طاهر ان كان اكثر السطح طاهرا وكذا ان كان
 الغرض عند الميزاب واكثر الماء لا يلاقيها وفي البنار لو جرى
 الماء الكثير لا يرى ما حته فهو طاهر وان كان بطن النهر في وكذا
 لو جرى ماء النهر على الشارع النهر صارت لا يرى انها روي
 عن حمزة بن محمد بن ابي بصير احد ما طاهر والآخر نجس فصبها من فوق واغسل
 الماء آن في الهواء يكون طاهرا وفي الحائنه اختلفوا في كراهية البول
 في الماء الجاري والاصح الكراهية ولا يلزم بالتوضي بالماء المشتمل
 عندنا ويكفي عندنا في لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها لا تتوضي بالماء
 فانه يورث البهتان وعن عمر بن الخطاب لو اعترف من حوض حاتم وبيته نجسة
 والماء يدخل من الانبوب لا ينجس وفي الفتنة حوض صغير يدخل الماء
 نوله

في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف

في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف

بعد ذلك ثانياً راجع
الذي يصير خيلاً لا يملك
وان تفتت البعوض
وهو الخطر كما لا يخفى
الذي طاهره عند التفتت

القارة والهررة والحمية اذا وقعت في البراء وخرجت حية عندئذ حنفية ينزل منها
دلاء عشرة او اكثر تكرامة البراء وان لم ينزل وتوضا جاز وكذا العصب اذا
ادخل يده في البراء وان لم ينزل وتوضا جاز قاض خان

الحنفية
وشرب اللبن مكان الضربة بعد ما يقع الماء اذا وقع في وقت من
فجئت والبعث فيها او وقع في وقت من الدفن لم يغيرها ما لم يغير طعمها
لانها قليلة التمر عن القيل حوت وحق الحيا بل حيوانا برئ اذا وقع
في البراء سخر في حياته ساعة لا يجب نزع الماء الا في الكلب والخنزير
هذا اذا لم يصب منه الماء اما اذا اصابه نزع فان كان آتيا مستجيبا
بالماء لا يكون حيا ولا يموتنا لا ينزع شيء من الماء اما اذا كان جنبا
او لم يكن مستجيبا بالماء فينزع جميع الماء ولو كان محمولا فابعدون ولو
وان كان غير آدمي فموت وما فضل منه طاهر ان كان الحيا لا ينزع شيء
وان كان المنفصل نجسا كشاة ملط في فمها ببوله ينزع عشرين
دلو عند باب مع حفة في كل من وعند باب يورث في جميعها وهو النيكس
وان كان سور مكر وها لا ينزع شيء وان كان مكوكا وجب نزع
الماء كله احتياطا وقيل لا ينزع شيء وهو الاصح لان الشكر في
طهوريته لا في طهارته في الاصح وان كان سور نجسا نزع كله ولو
وقع ذنب الفأر في جمع الماء لانه لا يخلو عن الدم ولو كان مع
النار جراحة او هربت من القطة او البقرة من الكلب ينزع جميع
الماء اما في الصوبة الاولى فظاهرة اما في الاخرى فلا ينزع
لا يكونان حاليين عن قليل البقرة هذه الحالة والحيوان الذي كان
بين النار والدجاجة فنزع منزلة النار وان كان بين الشاة
والدجاجة فنزع منزلة الدجاجة وفي الحيا ينزع الماء اربع فارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دواء لمن يشاء الله ويعلم
الغيب

من الملهما
وموت الطيور في الماء ينزع الماء
ويستوى فيه البرى والبحرى
من قاض خان

١١٩٥
١١٩٦
١١٩٧

وما ينزع من البر لا يطبق به
المسجد احتياطا اما جراحة

عرق الاناء ولينها ينزع
الماء ولا ينزع النوبة
ما لم ينحس قاض خان

البعوضة اذا امتلئت
وقعت في الماء افندت
وقال محمد بن ابي
الفضل بن محمد بن
ابن قاض خان

عشرون

وتمت ما لا بد من العلم
والرعاية والاحتياط
في كل ما يتعلق
بالصحة والسلامة
والدواء

عشرون وفي الحيا ينزع فارة فان كانت عشرين نزع ماء البقرة
كذا روى عن ابي يوسف وفي الحيا ينزع دلو او ثلثا من بئر
فيها فارة وصبت في بئر طاهر ينزع من الثمانية عشرون دلو او ان
كان المصوب دلو او ثلثا ينزع من الثمانية ايضا تسعة عشر وعلى
هذا لان الثمانية في حكم الاول ولو كان المصوب عشرين مكعبات البئر
الثانية كالاولى فنزع وقوع فارة فيها ولو وقع الآدمي في البئر
بعد الموت قبل الفصل بعد الماء وبعد الفصل ان كان جفعا كالكا ف
ينزع لانه عين النملة لا يطهر بالفصل وان كان مؤمنا لا ينزع
لانه يطهر بالفصل على خلاف القياس لكرامته والمنع في ما بين
الي ثلثين طاهر وفي شدة صدر القضاة اذا كان ماء البئر غشا
اذرع فصاعدا لا ينزع بوقوع النملة في اصح الاقوال ولا ينقص
ماء البئر بعد اخراج النار قدر عشرين دلو او طهر الباق بالوعة
كسيرة ففادت تداب طهرت عند محمد بن خلافا لا يورثه **سائل**
السؤال سور الكلب والخنزير نجس وعند مالك طاهر وقال بعضهم
بوافقه بطهارته اجزاء وكذا روى البقرة وطهر في ايام البيوع لعموم
البلوى سور الآدمي طاهر سواء كان جنبا او حائضا او كافرا
واما قوله انما المكمل كون نجس ففي اعتقادي فلا يورثه اعضائه ولو
شرب آدمي الحنفية نجس على الفور فان طهر ساعة او انفق فاه
او تروى بذاقه طهر ولو اكل البقرة العذرة فسور بها طاهر بعد ساعة

او امانات في الامانة او في
او غير او بغير او في
اشهد على عيسى بن محمد بن
يوسف بن محمد بن محمد بن
وسوس النار لا يفند من خلاصه

عظم الانفة اذا وقع في الماء لا ينزع
لانه طاهر جميع اجزائه وانما لا يباح
الاستنحاح به شدة فاض خان

من شرب سور حنفية كتب له
عشر حسنات وفي رواية سبعون
حسنات من امار حنفية

ولا يستنجي بالقطن والخزفة لانه يورث الفقر
ولا يستنجي بالقطيب لانه يورث
الباسورة تاتار حارة
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

واكله حلال وكذا رضيع خنزير وشاة مستقيمة بالحيوان لم يثبت لحمها ولو
التهنئة شرب من انا وعلى فورما ينبغي الا ان اجماعا فان مكنت ساعة
ثم شربت لا يتنجس عندها خلافا لغيره الماء الحار طاهر لكن الاولى ان
يتوضأ بغيره وان وجد وان لم يوجد الماء الطاهر فحكم الماء المطلق
فصل في الوضوء والفعل يمكن ان يتنجس انسان لنفسه
اذا يتوضأ وفيه دون غيره ومن ادب الوضوء التوضؤ بآنية الخبز
والاستنجاء بنفسه وتركه استقبال القبلة وتوكل الكلام والاشغال
بالادعية ولو اذ من الحديث بالماء على اعضائه وضوءه لا يجوز عند جميع
حتى يبل الماء وعند ابونعير يجوز والتسليم لروية عن النبي عليه السلام
بسم الله على الماء الطاهر والماء على الاسلام الطاهر ولو قال الحمد لله
او قال لا اله الا الله كعبه بالسنة والتوكل من شجر متر علفه بقدر
الاصبع وطوله الشبر ولا يقوم الا بوضع قدمه حال وجوهه فان لم يوجد
يقوم مقامه لان النبي عليه السلام فعله كذا عند عدمه وقبل وقته قبل
الوضوء وقبل حال الموضوءة وكيفية ان ياخذ بيده اليمنى ويبدأ
بأسنانه العليا في الجانب الايمن ثم باليسار ثم بالعلوي في الجانب
الايمن ثم باليسار وترك استيعاب الرأس في الخنجر وبارئ او اوم
عليه في غير زمان البرء كما في وكيفية ان يضع مع كل يد ثلثة اصابع
على قدم راسه ولا يضع الا بيمينه واليسار بين ويجاز في كفيته ويديه
الى القفا ويحس ظاهر الاذنين بباطن الابرامين وباطن الاذنين

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

تقديم الوضوء في الصلاة
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

بباطن السبابين ومسح رقبته بظهر يديه حتى يصير يدا يديه لم يستعمل
بعضهم يضع اصابع يديه وكفته على مقدم راسه يدها على فناء على وجه
مستد بعن جميع الراس ثم اذنيه باصبعيه ولا يمسح على مستعمل في محله
قبل مسح الرقبة بغيره ولا ادب وقيل بوضوءه والاصح انه مستحب
لانه عليه السلام مسح على النكاح اجابا تترك اصابع الرجل سنة ففتح الخ
بخصه يمينه اليسرى فيبدأ بخصه اليمنى ويجمع بخصه رجل اليسرى وعكس
تحت الحاجبين والشارب سنة وكذا ابصال الماء داخل العين قبل
لا يفتح العين كل الفتح ولا يفتح كل الضم حتى يصل الماء الى اشجار العين
وفي الشفة تترك اقل بعضهم يتبع الفم ولا يجب ابصار الماء اليه وقيل
الفقيه يرجع عما يظهر منها عند الانضمام فتوضأ الوجه فيجب ابصار الماء
اليه وما يكتم عند الانضمام فتدبر للفقهاء في ابصار الماء اليه في الحائض
لو بدأ بفعل اليمين من المرفقين جاز اجماعا كذا خالف السنة والنية
سنة ومن ان يقصد قلبه بالوضوء او رفع الحدث او امتثال الامر
او استباحة الصلوة دخول الحائض للرجال والنساء مروج لما رو
عن النبي عليه السلام دخل الحائض كذا انما يباح اذا لم يكن مكشوف العورة
ولو دخل الحائض بالعرف جاز لكنا ليس من الحروف قبل لا يجوز للرجال
والنساء وقبل يجوز للرجال دون النساء ولو اغتسل جنباً ونسي
الموضوءة الا انه شرب الماء فلو كان شربه على وجه السنة لا يخرج من الجنابة
لانه يحق مقصدا فلا يبلغ الماء جميعه كما هو يبلغ بالموضوءة وان كان الاعلى

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب
ولا يستنجي بالاشجار
ولا يستنجي بالابواب

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وهو السبعة خرج لانه شر المخرج من غير ان يقطع في كثير الماء في فيه فيبلغ جميع
 لاجل كفاية الحفمضة ولو اغتسل في يوم باره من ماء باره لا يجوز من غير
 ذلك ولو قام الجنب بالمطهر اشد بدعيته ان لم يغتسل واستنشق حتى ابتل
 جميع غصانه خرج من الجنابة ويجب على المرأة غسل داخل الفرج لانه
 ممكن ولو اغتسل رجل وبيضا اظفار ذراع ان كان قد روي يخرج
 من الجنابة وان كان قد روي لا يخرج فان قلت ما الغسل بينهما قلت
 لانه اذا كان قد روي يكون بين اظفار طين تجاوز الماء واما اذا كان
 بلديا يكون بينهما دسومة لا يجاوز الماء ولو ادخل الحائض والجنب
 في الماء بين الاغتراف او رفع الكون لا يغسل للوضوء بخلاف ادخاله
 للستر وكذا ادخال الاصبع وما دون الكف وان ادخل الكف للغسل
 فخرج من الجنابة بلا ماء معه وابتل قدمه ان علم بوجود الجنبة فيه
 فمن حكم نجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم وان لم يعلم الجنبة فيه لا
 ادخل صبيته في الماء ان علم طهارة يده فان كان له رقيب حفظه او
 بعد فندطاهروا ان علم بنجاسته فهو نجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ
 بغسل يديه على اللام مع ما يدرك الجنابة من وضوء الصبي العاقل
 مستعمل غسالة اليدين اذا اجتمع واستقر في موضع نجس عند حرطه
 انتفع من غسالته الجنب بعد الاستعداد فلو غفروا لو سال لا لعدم
 الضورة وكذا في وضوء الحائض كذا في البزازي فكل الحوائض يغسل الماء
 في مكبة لا يخرج ثلثا ثم على الابر ثلثا ثم على راسه وسائر جسد ثلثا قبل بداء

وهو السبعة والستة والستة
 لكل صلوته وان كان على الطهارة لانه
 ربما يركب على الساتر كونه او غيره او
 شيء مما يمانع فيستحب ان يجد الوضوء
 لدفع الحدث الطاهر فان كان لا
 يمكنه الوضوء فانه يتيم وينوي بغيره
 رفع الاثم من مساوي الصلوة

توضأ ثم استنشق ثم يغسل
 وضوءه حنة الحنفية

بالايمان

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

بالايمان ثلثا ثم الراس ثلثا ثم بالابر ثلثا وقيل بداء بالراس وهو صحيح
 كلها كعضد واحد في الجنابة لدخول تحت الخطأ كعضو واحد
الوضوء وموجباته **فصل في الوضوء**
 وضوءه لانه يخرج من ثلثه لا يخرج من ثلثه وقيل ينقض وهو الاثني عشر في القينة لو
 خرج الماء منها اذ فيه لا ينقض كيف ما كان الا القيع والصديد وقيل
 ينقض اذا دخل اذ فيه ثم خرج وقيل ان خرج القيع بلا وجع لا ينقض
 وفي المنيه كل خارج ليس يحدث ليس ينقض الاصح وقال بعضهم ان خرج
 الدمع من العين لاجل الوجع ينقض لانه دم انعكس الماء وتوم المصطلي
 حدث بالاجتماع الا نوم المصلي المصطلي عند البعض وتونام المصلي
 في سجود والتصديق بطنه بغيره اختلف المشايخ وتونام الجالس
 الى شئ لو ازيل لقط ينقض وقيل العبي من الرواية عن ابي عبد الله
 لا ينقض وتكرر في الحائض لو حال النائم جاك فان انتبه قبل ان يزول
 مقعد من الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال ينقض سقط او لم يسقط
 وعند ابي يوسف لا ينقض حتى تستقر بنا على الارض بعد السقوط
 وفي النجاسة لو وضع راسه على ركبة فنام لا ينقض وتونام متربعاً قبل
 ينقض والاصح لا ينقض ولو سكر يعرف الرجل من المرأة ينقض وضوءه
 اذا حقه قرا وعضوانسان فاملاء وما لا ينقض وضوءه لان الدم
 ليس بسائل كما لو حقه الذباب او البعوض وان كان كبريتا ينقض لان
 الدم فيه سائل ولو عطف شئ واهاب دم مما بين انسان او اصيل الخلال

جوز من جنابة وضوءه في غير موضعها لا يغسل لانه لا يغسل لانه لا يغسل لانه لا يغسل

فصل في الوضوء
 وضوءه لانه يخرج من ثلثه لا يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

وإذا لم يخرج الماء من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه
 وإذا لم يخرج من ثلثه لم يخرج من ثلثه

ان كان الجنب لو ترك لا يسل لا ينقض لعدم السبيل في ذلك في صدره
 او اعطى القصة فقبض وز وكان حاله لو لم يعص لم يتجاوز ولا اذا
 شئ او خلا انما نه او ادخل اصبعه في انفه فرائ ان الدم والانس في
 ما انفه الدم علقا على العبد لا ينقض عندنا خلافا لغيره وفي البزار
 لو امسك فخذه دم قد رعد لا ينقض وعند محمد ان كان قطع دم
 ينقض وفي الجامع الصغير ان لم يتجدد الدم عند راس الجرح كلفه على
 وصار اكثر من راس الجرح لا ينقض وهذا خلافا في ما في النوازل والاول
 على الامام والظاهر في ذلك ولو استخف باللق في انفصل المتى عن مكانه
 بشيء امسك ذكره حتى كلف شدة في امره المتى او اغسل ما ساعته
 قبل ان يبرأ او ينام او يمشي ثم سأل بيمينه المتى من الجنب هل هذه
 الماشي عند الجرح في وجع ولا يجزئ عند ابو يوسف والغنى على قوله
 ذكره ابو الليث كذا المعصومي ولو اوج القبي لا يغسل عليه وجوبا
 لكنه يؤمرنا وبها ولو ادخل اصبعه في بطنه قبل ان يغسل عليه القضاء
 صوما ان كان صابا وقبل لا يجزئ عليه ولو ادخل ذكره في بطنه وجب
 الغسل ولو احتلج المرأة ولم يجزئ ماؤها ان وجدت لغة الانثى
 في استيقظت وهي نائمة على جهة قضاء يجب الغسل لاحتمال خروجه ومعه
 ١٥٧ الظاهر في الاحتلام الخروج وقبل المرأة في الاحتلام كالرجل
 وفي الحيط استيقظ رجل مما نومه فوجد راسه ذكرا بللا وجب الغسل
 وان لم يذكر الاحتلام وان كان ذكرا منكرا ولا يجب ان كان منشرا

وفي الحامه

وفي الحامه انما يجب الغسل في هذه المسئلة ان كان ذكرا كان ذكرا
 اذا كان منشرا في وجع من البله بعد الاغتسال يكف عن ذلك الا ان
 ولا يلزمه الغسل الا ان كان ذكرا رايه انه متى قبله الغسل الا بلان في البيه
 لا يوجب الغسل بدون الانزال وكذا في المينة لفصل السبيل في خلاف
 اللواحة لكي لا يسيئ الانزال ولو عصى المندبل فاجتمع العصابة في ان
 فانه مستعمل في النوازل لو غسل به للطعام او منه صار كما مستعمل
 لانه اقام به سنة القربة ولو اغسل من الوسخ لا يصير مستملا وغالة
 النوب النجس يغسل به ويرى يحرم الاستعمال كالبول والابور و
 الاستعمال في جنب النوب والتطهير قبل الطهارة وسقي الدواب ولو جئت
 الحامه وبقى الجنب تحت اظفاره او اغسلت من الجنابة لم يجز لان الجنب
 ليس غابا فاما لا تصلح تحته ولو بقي الدرن بين اظفارها جاز لان
 الدرن تولد من هناك فلا تطهر ابعدا لهما تحته ويستوى البلوى
 والقوى في الاصح وفي الحامه الفالة ان كان قليلا لا يغسل وقت
 القليل ان لا يتبين مواقع القطر وان كان يتبين ذلك فلو كثير
 وغالته الميتة نجس ما اصاب ثوب الفاسل مما لا يمكن الاحتراز
 عنه عفو لعموم البلوى وعدم امكان التميز عنه **فصل في التيمم**
 وفي الصدقة الشرعية لو كان مع الجنابة بكفي الوضوء لا الغسل يكفي بالتيمم
 خلافا للشافعي وان كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء وجب عليه
 الوضوء فالتيمم للجنابة اتفاقا لو كان بيد المتوضوء في يده الحامه

اذا نزع الوضوء غلظ ما بعده فانه ذكرا
 لا يؤمن لانه الاستيعاب شرط وهو
 الجنابة لانه التيمم خلف الوضوء وفيه
 الاستيعاب شرط فكذا في التيمم
 لو لم يمسح تحت الجنابة ففقد التيمم
 ولو لم يمسح تحت الجنابة ففقد التيمم
 ولو لم يمسح تحت الجنابة ففقد التيمم

سنة في التيمم
 سنة في التيمم
 سنة في التيمم

الغنى

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

دواء سائر أعضاء غسالة اذا غسل وجهه يسيل الماء على يديه فيغسل به اليدين
اذا لم يجد من يغسل وجهه وقبل غسله البتيم مطلقا الا يجزى اذا لم يجد الماء
ان علم انه يجد في نفس قبيل لا يبعد وان لم يتأذن المستاجر بتميم وصلى
وبعيد حتى لو صلى صلوة اخرى وهو يذكر هذه يغسل بها وكذا الا يجرى
في دار الحرب اذا منع الكفار عن الوضوء بتميم ويصل قنفا حتى الوقت
ثم يعيد اذا خلص لان هذا المنع جافى حرمه الجهاد وكل منعه جافى حرمته
ينبغي ان يعيد صلوة والمسافر اذا وجد الماء في جيبه فقد للتراب
جازه البتيم الا اذا كان كثيرا فنزل على انه للتراب والوضوء واما
الماء المقد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند الامام الفضل عكس هذا
فلا يجوز له البتيم ماء مباح بين جنب وحايض وميتة وهو يكتفي احداهما
فالجنب اولى لان غسله فرض وغسل الميت واجب المراهقة بتميم ويقدر
للرجل وان كان مشتركك مباح لهم البتيم وكيفية ان يغسل يديه الى
العتقيد ثم ينفض يديه بقدر ما تيسر التراب حتى لا تكون مثلية ثم مسح
وجهه ثم يغسل يديه الى الاربعين وينفض كذا ذكره في ظاهر ذراعيه
اليمين بالخصر واليسار والوسطى وموشى من الكف اليسرى مبتدئا
من رؤس الاصابع الى المرفق ثم باطنها باليمين والاربعين وبها الكف
الى رؤس الاصابع وكذا يفعل بالذراع اليسرى وقبل مسح
جميع الكف والاصابع لان التراب لا يصلح ثلثه حلة كالماء ولو اختلط
الدماء بالتراب فان كان الغالب التراب يجوز البتيم منه والا فلا ويجوز
بالاثر

في غسل الجنابة
والاستبراء

في غسل الجنابة
والاستبراء

في غسل الجنابة
والاستبراء

في غسل الجنابة
والاستبراء

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

بالاثر قد قوا كالا وغير مدفوق ولا يجوز بالمال الماشي واختلفوا في
الجلبى والصحيح الجواز ولو بتميم لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يجوز
ان يغسل به عند البعد ولو بتميم لصلوة الجنابة او السجدة الصلاة ويجوز
ان يغسل به لانها عبادة وان مقتضونان بالذات وقيل جازنه الوجه
الاولى وفي المحيط البتيم لدخول المسجد من المصلى يجوز مع وجهه الماء
والبتيم على البتيم ليس بقربة مربية بتميم غيره فالبتيم على امر بتميم ووجوب
المبتيم وفي المبتيم على المبتيم والسنة في البتيم التسمية البداية وان
يقبل بيديه ويد يدها حال الضرب وينفض بيديه والبتيم بالوجه
ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم باليمين اذا وجد الماء ومقدرا ما يتو
احدهم ينفض بتميم كله لان كل واحد صار قارعا على الماء الا ان كان
بعضهم بتميم من الجنابة فلا ينقص بتميم به لان جنبة الماء لا يكتفي للفعل
وفي المحيط لا يجوز البتيم للسلطان في صلوة الجنابة لانه ينتظر له وكذا كل
من ينتظر له فتدفع حكم السلطان وفي الزبا واح لو كان مع رفيقه
ماء وفي ظنه ان يسأله اعطاه لا يجزى له البتيم وان كان في ظنه لا يعطيه
بتيم وان شك في الاعطاء بتميم وصلى ثم سأل فاعطاه بعيد لانه ظن انه
كان قارعا والا فلا رجل يغسل بالبتيم فزاد رجلا آخر معه ماء فان
صلوته ثم سأل له الماء فاعطاه لا بعيد لان القدرة بالباحة لا بالرد
وكذا في الجاه مع الصغير **فصل في الحج** الحج على الخفين
افضل من على الرجلين اخذ بالسنة وقيل الفضل اخذ بالسنة

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

باب في غسل الجنابة
والاستبراء

روايت ابن سينا
في موضع
من الجوارح

كانت
والخفة ولو لم يمسح على الخفة اتخذ من اللبد جاز وكذا على صاروخ ٥١
اللفافة ذات طاقين وقد شدتها برباطات بحيث لا يدخل فيها ثلث اصابع
من اصابع اليد وكذا في اليد اليمنى اليد اليمنى من اصابع الخفين على الكوب
لم اجد الرواية من الاثمة الثلث على جواز المسح لكن الجواز القليل جواز
نقل من النماوس ان في ان من سلب من الكوب على الجوز تحت الخف يجب
ان يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطع كدليل على ان الخف لا يمنع
لكونه غير متصوفا باللبس لكونه الكافي انه يجوز المسح لان الخف الغني
الاصابع او لم يكن فاصلا بان لا يكون الكوب فاصلا اولى من ان يفصل
رجليه على خفيه جاز كيف كان الجواب في هذا قلنا ليس خفيه ومشي
في الماء وهو داخل الماء في خفيه حتى غمر رجله ثم يمسح وضوء باغ الاضواء
ثم احسن جاز المسح على خفيه من لم يمسح على خفيه في التمارين فاصاب
الطلل خفيه فيكون لا يمسح به عن المسح لان الطلل نفس واثمة كغيره من الخف
يجوز لانه معزول وينقلب وعلى هذا القول جواز الوضوء والفعل
منه الرجل المقتطوع احدى رجله اذا لم يمسح بالرجل الا بالرجل
المسح عليها الا ان كان تحت خفيه وقد بقي بعد انقطع مقدار ثلثة اصابع وان
لم يبق بهذا المقدار بفصل الصبي ويترك المقتطوعة لانه لا يبقى موضع
الفعل وفي المنيه لو مسح على خفيه وهو داخل الماء احدى رجله بان يبلغ
اما الكعبين فيفعل المسح وعليه غسل الرجل الاخرى وفي انشأه المسح
اذا بلغ الماء الاكثر فيه روايتان اذا ارتضاء الرجل ففعل

ولا يجوز المسح على خف لم يمسح
عليه وقت اللبس لانه النجس
فعل هكذا من باوى الخاوى
من الجلود

في موضع
من الجوارح
من الجوارح
من الجوارح

وجسه واعتد الماء على خفيه ثم طوى خفيه لم يمسح عليه لانه موضع لانه متى امر
الماء على خفيه كان بمنزلة الغسل بلبس وكذا الجواب والراس
ولو مسح برؤوس الاصابع والكف لا يجوز الا ان يبتدئ من الخن عند
الوضع مقدار الواجب هو مقدار ثلثة اصابع هكذا وكذا في الحيط وقد
في الذخيرة ان المسح برؤوس الاصابع يجوز لانه الماء متطاير ولو
مسح بظهر الكف جاز لانه البتة بباطنه وفي البزارى وضع الكف
او الاصابع وحدها جاز والاصابع المسح بكل اليد وتوضع الخف
في مقابلة الاصابع فالجواب فلو رثلت اصابع ياقوقه في مقابلة
الخف حتى لو انكشفت الاضراس مع جارتها لا يمنع وان كان مقدارا
الخف مقدار ثلثة اصابع اصفهها لان كل اصبع اصل في موضعها
فلا يقدر بغيره وهذا اذا لم يكن الخف في موضع العقدة اذا كان
في موضع لا يمنع ما لم يظهر اكثر العقدة وانما يمنع الخف اذا كان منفردا
يبرى ما تحت وان لم يبرى ما تحت بان كان الخف صلبا الا انه اذا دخل
فيه الاصابع يدخل فيه ثلثة اصابع لا يمنع وان كان يبرى وحال المشي
لا حال وضع يمنع لان الخف يلبس المشي ولو كان يبرى بعد ثلثة اصابع
من اصابع الرجل لا يمنع في الاصح وشرطا ان يبرى ثلثة اصابع بطلان
وفي التنية انما يعتبر ثلثة اصابع في موضع الاصابع في القدم يعتبر اكثر
القدم ذكر في الكفاية اذا كان صدر القدم في موضع والعقد يخرج
ويدخل رفة الخف قصدا فتخرج بغير القدم ثم يبراه فتبركه واذا وضع اليد

ويكره للمحايض ان يقرأ التوراة والانبيا
والزبور تارة واحدة

الصلوة اذا ولدت فله
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه

سنة الرجل امرأته فوفد الدوا فاذا اتمها عليه ثم سقط الدوا فان
كان السقط عن ثمره غسل موضع وآفلا **فصل في الحيض** يستحب
للمحايض في وقت الصلوة ان ينوضا هو ويغسل مسيبتا وتبشيع وتبشيع مقدار
اداء الصلوة لو كانت طاهرة بطلا يزول عاكي العباكي وللمحايض والجنب
زيارة القبور وقراءة دعوات واجابة اذان وكونهما في لورا المارة وما بعد
سبته منه لا يكره حيفا وقبل بعد ضرة فحينئذ سنة وقبل بعد ضرة والفتري
في زمانها على المحايض وتواتر امرأته في حال الحيض فعليه الاستغفار والتوبة
هذا من حيث الحكم وآما من الالبس ان يتصدد بدنيا او نصفه كذا في الو
ولا يمتن الجنب والحيض والنساء والحديث القآن الا بغلظة واختلفوا
في تفسير الغلظ قبل هو الجلد وقبل هو الكرم وقبل هو المنفصل منه كالخريطة
والجلد الغدا المشتر هو الصحيح وقبل حقيقة المكتسب في القطن واما لو
سقط موضع البياض لا بأس لانه لا يمتن القآن وهذا اقرب الى العباكي
والاول اقرب الى التعظيم ولا بأس بان يأخذ كتب الشريعة بالكرامة
تكرار الحاجة او رث ضرة من حصة الاخذ بالكرم ولا يكتب القآن
وان كان حيفا او اللوح على الارض ولا يتراء وان كان مادي
الآية تعظم لامر القآن الآ على قصد الدعاء بان لا يسلم الله الرحمن الرحيم
عند افتتاح الاعمال او في الحمد لله رب العالمين لاجل الشكر وفي
صدر شريعة يجوز طم النبوي بالقآن اذا حافت المعالجة فعند الكرم في
تعليم كل كلمة وينطق ما بين كلتين وعند الطار ويقيم بضربة وينطق ثم يقيم فحين

ولا بأس للمحايض والجنب زيارة
القبور والدخول في مصلى العيد
ويجوز لهما الدعوات من تارة واحدة

امراة ولدت وانقطع دمها
بعد يوم او يومين انتظرت
لا اثر الوقت واعتسفت
وصلت تارة واحدة

وفي الحايض اذا اراد ان ياكل
تقبل يديه او المضمضة او شطف
او المشط في خلاصه

ويكره للجنب رجلا كان او
زوجة او ياكل طعاما
او يشرب قبل غسل انفه
واليدين ولا يكره ذلك
للمحايض من قاضية

الاضحى

وفي الحيض اذا ولدت فله
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه

الاخرى وآما دعاء الفتوت فيك عند بعض وفي الحيض لا يكره سائر الا
والاذا كان لا بأس ويكره قراءة التوراة والانبيا وتوغل جنبه ينبغي
ان يجوز له قراءة القآن ومن المحايض ان يغسل بين امرأة اذا رأت في حصة
حيضها يوما وماتت صلواتها ثم يوم الك طهر ايضاً بلا غسل لانه لم يخرج
من الحيض ثم يوم الثالث وما تنكره ثم يوم الرابع طهر ايضاً بغسل لانه
خرجت من الحيض هكذا اما الغسل قبل فصل في الزايد على العباكي وقيل
لا يصلح لوفود الشك في صبر ورتنا اهلا وعدم ضرورتها اصطلاح ايا
فينبغي كما كانت قائله لمرأة عالمة بالجد انك حامل او امرأتان وحما
تا على ذلك فراح وما في ايام الحيض لانه ان يترك الصلوة وتغفل في
المقدمة المعذور هو الذي استغفر عذره في اول الوقت ولا يوجد
فيه وقت خال عن عذر يسع فيه الوضوء وفرصة الوقت وفي الباع ليس
كذلك بل يكفي وجوه خمس مرات او اكثر وفي البراز يكفي في حال البقاء
الجلد ثمة وفي الامام الضماني لا بد من مرتين او ثلاث مرات وفي
لاوة بعض الفتاوى رجل رفق او سال عن جرحه الدم ينتظر الى آخر
الوقت فان لم ينقطع الدم نوضا وصلى قبل خروج الوقت فان نوضا
وحمل ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم نوضا
واعمال الصلوة وان لم ينقطع وقت الصلوة الثانية حتى خرج الوقت جاز
صلوته في الوقت الاولى لانه الدم اذا كان سائلا وقت صلوة كاملة صار
بمنه له المستحاة واذا قدر المستحاة او ذوالجرح او مفتصد على منوم

صاحب الجرح السائل اذا منع خروج
الدم جرح او رباط لا يكره هذا
صاحب جرح سائل وانقصه ليس
بصاحب جرح لانه عمن مما منع
الدم بعضا به توغيرها ولهذا
م كان له ان يوم غيره قاضية

وينبغي لصاحب الجرح ان يغسل الجرح
ويربطه قليلا للنجاسة ولو ترك
النفسيب لا بأس به وان سال الدم
بعد الوضوء حتى تنفذ الدماء يصلح
لكذلك ويجوز صلوة تارة واحدة

وفي الحيض اذا ولدت فله
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه

وفي الحيض اذا ولدت فله
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه
عليها السلام عليه

صوت العقل بحسب ما سر عليه
وحيو العصف بحسب ما سر عليه
لما رآه

از آن

اذا غسلتوا بايديهم الماء وعصره مرة
يكفيه وفيه تعاون في الحمام وفي
الحيط ايضا ان في رواية "الاصول"
يكفي بالعصر مرة واحدة او اقل وارجو
للناس من هذا من الصواب

امراة تبيع مرفقة بخمار زوجها سكران
فصبت فيها خمر اقصبت المرأة وفيها
خلا ان صارت المرفقة كالخمر في
في الخوض طهرت المرفقة بما اظاها

الحذر

من الحما
واذا بقي في الحية بعد الغسل ثلاثا راحة الحمر لا يجعل فيها شي
من المايعات سوى الحبل وحسنه يظهر وان لم يغسل من الماء راحة

تخلو الخرافات الجديدة
ظهرت بالانقراض

اذا اصاب النوب فمفضل
بالحل طهر من قاصه حاة

غسل الشوبه عن الخمر
وراحتها باقية طاهره
من قنیه الصفاوی

فدون خل فلا بأس بكل الخبز المأكول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

الحديد والكيين ثم احمى بالنار بطهر والكيين اذا تموا بما، حتى تموا ثلث
مرات بما، طاهر وتواحمى التنوير بالعدرة او الخشب الغض فعدا به بوسفا
بحي بالطاهر ثلثا فبطهر وعند حمده لا بطهر قبل التنوير بالاختار
والاوران يكمل الخذف فيه وتورثه بالماء بطلت كراهيته وقيل لو مسح التنوير
بخرقة رطبة نجسة او رش بما، حتى يمتلئ ان اكلت الحرارة النار بكثرة الحركة
قبل العان الخبز بالتنوير لا ينجح الا فتحي وتواحمى من الطين الغض
كوزا او قدرا قطيعا طهر وتوغى الثوب الغض طشت فانه يغسل الطشت
ثلثا في كل مرة بعد غسل الثوب قبل يغسل الطشت في الاول ثلثا وفي
المرتين وفي الثالث ما سئل نصيب يحيى عما يفضله وقوت من الدجاجة
فوقعت من ساعتها الماء قال يستفيع بالماء ما لم يعلم ان عليه قدرا
وقيل بعد الماء ان كانت رطبة وان كانت يابسة ثم وقعة في الماء
لا يفسد وتوزع الرجل خاشة بكيين ثم مسح الكيين على صوفها او على
شئ من الاشياء فذهب اثر الدم من رطبه حتى قطع بطنها يكون طاهرا
وتوضع قدميه على ارض نجسة ان كانت صلبة والرجل يابسة ولم
يقف عليه لاشئ عليه وان كانت رطبة والرجل يابسة وبرت الرطوبة
في قدميه نحي تحصيل احابته نجاسة ان كان على النجاسة يابسة لا بد
من ذلك حتى يلبس ويذوق النجاسة عنه وان كانت رطبة تجرى عليه
الماء ان يتوقف زوالا لانه لا يطهر له سوى ذلك واجراء الماء
بقوم ماء العص وتواصا بالبخس المايح اللين او الآجر او الخشب فغلبه

ومست على الجانب الظاهر يجوز ولو اصابته النجاسة التوب الواحد فنقلت الى
 الجانب الآخر ان كان التوب ذا طائفتين يقيم بعضها الى بعضها فحكم التوب
 لمقتضى جواز الصلوة ان كانا اكثر من قدر الدرهم بخلاف التوب الذي لا طائفتين
 له الا موضع النجاسة واحد فلا يقيم بعضها الى بعضها وتوصل على ما كان
 موضع قيامه ويجوز طاهرين فيل يجوز صلوته وقبل ان كان صغيرا لا يجوز
 بحيث يترك طرفه بغير كل الطرف الآخر والخزف الجديرو الكوز الجديرو والآجر
 الجديرو اذا شرب النجاسة فغسل يديه بغير ماء بارد وغسل يديه بغير ماء بارد
 من الماء الطاهر ثلث مرات ثم يحقق في كل مرتبة طهرت بغير ماء بارد
 نجس ثم غسل يديه في الماء ثلث مرات بعنف فبقي اثر النجاسة على يديه في ظاهرهما
 ولو كانت الخنطة منتفخة بالماء البخر او الماء الغلي بالماء النجس فطهرت عليه
 وتجفيفه ان ينقع الخنطة في الماء الطاهر حتى يشرب ثم يجفف ويغسل في
 الماء الطاهر ثم يشرب ويغسل ذلك ثلث مرات اعلم انه اذا ذهب بعض
 الخنطة بعد ما بال امر الى ندوسها او قسيتها كغيرها واحدا من فميين طاهرا
 او جمل كل واحد من فميين لم يكره الجلوس في القمى الاخرى غير هذا لا فمى
 في الطهارة لاجل الضرورة والدمه اذا انتهى بقتب الماء عليه فغسلوا الدرهم
 بالماء ورفعه شئ وكذا يفعل ثلث مرات ولو كان العمل بغيره فغسل يديه
 ان بقتب الماء فيه بقدره فيغسله بعينه الماء فانه ثم وثم لكان كثر من
 الانتفاع وتوديع الجلد بالماء النجس يغسل بالماء الطاهر وطهره والشرب
 عنه ويجوز بيع ببيان وبلا بيان غير المشتري وكل رجل في دوس العنب

وفي الخاتمة اذ كان في خابية
 بقتب والماء يسيل من الثقب
 فياء الانسان ووقع يده الفخ
 على الماء الذي يسيل من ثقب
 الخابية قال ظهر الدين
 هذا نجس ماء الخابية
 من ثمار حارة

والعصر

وإذا وقع في موضع
 لا ينجس الا بالنجاسة
 الدود بالانجاسة
 الدود بالانجاسة

والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس الدود وفي المتولد من النجاسة طاهر حتى
 اذا وقعت في شئ بغيره لا ينجس كذا دود وكل حيوان ويجوز الصلوة معه
 وتوصل ومعه حيوان حتى يجوز الترتيب بغيره كما في جواز الصلاة وآما
 ان كانا سويا كما للكلب وغيره لا يجوز ما معه نجس عندل يوسلهم وطاهر
 عندهما بناء على مسئلة البلوغ وصل على هذا الجواز مع خرقه الحياط وان كثر
 عندهما سيج عليه نجاسة اعطيت السماء عليه وكون ان كان التمس اعطى كال
 ما اصابه لا ينجس الا بغير الدم النجس لو جعل ما بونا طاهر عند مجرؤ وبه
 يفتي لانه يغتفر بالكلية وصار ثلثا آخر ذهبت رتخ الترقيب الحان والقراب
 النجس ونزل على التوب بغيره وقال الامام صوب الدية على النجاسة واحدا
 ثوبا مبلولا معلقا هناك بغيره الكلب اذا اكل من عنقه العنب يغسل
 ما اصابه ثم ثلثا ويؤكل وكذا اذا ايس من مذاعناب يوسلهم وعند مجرؤ
 لا يظهر ابدالا ان الاشياء الغير المنقصة اذا انتهى لا يظهر عنه وهو اقبس
 والاولة اوسع وعليه الفتوى وذكرنا جامع فافهم فان اذا كان المتنجس
 عينا لا يبرى النجاسة وملتصقا بنظام لا يظهر من غير عصبه لانفاق وعين
 انه يوسل به لو جردى الماء على ثوب نجس ثم غلب على طهانه انه طاهر جاز بلا غيره
 الصلوة اذا اخذ ذيل انسان ان كان في حال الغضب كجعة صلوته معه
 وان كان في حال الخناح لا يجوز صلوته معه او قبل ما نوق بينهما قلنا في حالة
 الخناح باخذ ذيل انسان لا يخلو عن لعابه واما في حال الغضب فما قد
 يلصق به ولا يطهر في انسانه كلب دخل الماء ثم بعض ثوبه فاصاب شيئا

وفي الثاني رخان طاهر سواء
 كان من اللحم او منبعا من الجوف
 عند الحنفية ومحمد وعليه
 الفتوى

انما نجس في الماء ما كان فيه
 نجاسة وضرب به كربة نجس
 انما لا ينجس من الماء رخان

وعن ابراهيم بن حارس قوله الماء
 فاصاب مما ذكره البريش ثوب
 انسان قال لم يضره ثوب رخان

وإذا وقع في موضع
 لا ينجس الا بالنجاسة
 الدود بالانجاسة
 الدود بالانجاسة

وإذا وقع في موضع
 لا ينجس الا بالنجاسة
 الدود بالانجاسة
 الدود بالانجاسة

النجاسة العظيمة او اليد
على النجاسة ففكرها يظهر
الصحيح انه لا يظهر الا بالعد
من الخاوي

في بعض من المطر اذا لم يصل اليه الجلد وفي القنية الطعام اذا تقربوا
مغير بيني وبينكم كما لا يسمون بالنجاسة في بعضهم فحرموا ذكره ولا على النجاسة
في النجاسة وما ذكره في النجاسة على النجاسة وفي النجاسة الا ان الله
يحرم الكلب والسم والذئب والدم اذا انت لا يحرم واختلف العلماء
في نجاسة الكلب الذي صح عندي من الروايات في الامالي والنداء به نجس
العين وذكره الحنفية لوانا بالطين ثوبا هل ينجس ام لا قيل ان كان ماء
ظاهره بالطين طاهر لا ينجس وقيل اذا كان التراب والماء نجسين فالطين
نجس واذا كان احدهما طاهرا فطاهر طاهر وعند محمد اذا كان كل منهما نجسا
فصا رطينا فطاهر ولا جد هذه الرواية قال شيخنا طيب بن راس
لا ينجس الصلوة وان كثر ما خاف ان نراه مخلوطا بالعدوان دفعه للبلوى
وفي الحنفية ماء طاهر خلط بتراب نجس او غير نجس في الاصح وقيل الجهر
للقالب ولو اشته موضع اصابه النجاسة من ثوب يغسل الكل ويغسل يجرى
وكل منهما نجس لان ذكر في الوقاية من ان الثوب لو نجس طرف منه واشتبه
وعمل طرفا تقربا في تجوز الصلوة فيه فيصير الفصل الموضع المستحق
غسله رجل راي على ثوب انسان نجاسة اكثر من قدر الرسم ان وقع في قلبه
انه اذا اجترأ بذكره لم يسه ان لا يجترأ ان الاخبار متغيرة وان وقع
في قلبه ان لو اجترأ لا يلتفت الى كلامه كان في وسعه ان لا يجترأ ان الاخبار
لا يثبت في شائنا الا ما هو المعروف على هذا انه ان كان على انتم عتقون
بي عليه والآفة ويضع لرجل الخلاء ما عليه من النجاسة والصحيح جواز ذكر النجاسة

لعنه

فعله عليه السلام كيف او كرك وانا على حال استنجي من ثوبه او كرك فقلنا ان
على كل حال وفي الحنفية لا يقراء القرآن في المستنج والمفصل وفي القنية يجوز
قراءة القرآن في الحلاء لا تقديرا في الاستنجاء ولكن بفصل موضع من يطهر
قلبه وتطهير يد المستنج مع طهارة موضع الاستنجاء قبل بشرط ازالة النجاسة
من موضع الاستنجاء او الا صبيح الذي به يستنجي فان جاز لا يضر وتو
استنجي بالآء ثم وقع الترخ قبل ان يمس موضع الاستنجاء فالاصح
انه لا ينجس ولو استنجي بالآء ثلثا كان نجسا وان استعمل بعد الاناء صار
الماء مستعملا ولو اصاب الثوب من ذلك الماء ان كان اول ثوبا يغسل
وهذا الثوب ثلث مرات وان اصابه من الماء الثانية يغسل مرتين لانه ما
يطهر بفصل مرتين وان اصابه من الماء الثالثة يغسل مرة على ما ذكرناه
كيفية الاستنجاء بالآء فيبرخي جات الكلى الاقراء الا صابما حافة فاك
صومه بوصول الماء الى باطنه حتى لا يتغير حال الاستنجاء ولا يعدم
حتى ينشف مخزونه ويستنجي ببسامة فيصعد اصبعه الوسطى قليلا على غيبه
فيغسل موضعه ثم ينفض ثم يمسح به واما المرأة تصعد اصبعها
او لا تعادون الواحد كبله بقية فيغسل فيغسل فيغسل فيغسل فيغسل فيغسل
الراية الكراهية في النجاسة والاصح في النجاسة
في الماء والتعريف في الماء على الوجه والاولى ان يكون الموضع
والاستنشاق بالآء ان كان في رجله شئ او في يده او في ثوبه
الماء عليه لا يصل فعد ولا يكفيه المح وكذا اذا اسقط وتوينا طهره فقلنا

لا استنجي بالآء
ما كنها ليس له ذلك
الاستنجاء من فناء في الصلوة
ولا استنجي بالقبض لانه يورث
الباسور بالارحاة
ولا استنجي بالقبض لانه يورث
لانه يورث الباسور بالارحاة

ولا استنجي بالآء
في النجاسة
في النجاسة

في النجاسة
خط خطوات علامة النجاسة

واختلفوا في عدد تلك الخطوات قال
بعضهم اربع مائة قدم وقال بعضهم
ثلثمائة قدم وقال بعضهم مائة
قدم وقال بعضهم مائة ربيعي
قالوا في بعض الخطوات اذا
كان الرجل ياتي في ربيعي بقية البول بعد
الوضوء ويصل عنه انقطاع البله يستنجي
اذا فرغ من الاستنجاء ان عليه ذكره طهرا
خوفه ظاهرة في حاله يكون ذكره ساكنا
قالوا فانه فعل ذلك لا يخرج منه ثوبا
يكون وضوءه كاملا وهذا خير من ان يشق
اعليه بقطعة لانه القطعة ربما سقطت فخرجت
منه ثوبا يستنجي به وضوءه وحسن احليله فابطل طهره
منه ثوبا استنجي به وضوءه وحسن احليله فابطل طهره

منه ثوبا استنجي به وضوءه وحسن احليله فابطل طهره
الطرف الذي هو خارج استنجي بالارحاة

[illegible]

في جوف الخن كالغسل فصار كحقيقة الغسل وفي رواية اخرى المني كما رخصت
ثوباً في مبتلة في طاهر يا بس في ان الله في الطاهر لا يجب لو عصى
يتعاطى لم ينجس الاصح كذا الطاهر اليابس اذا برط على ارضه في
مبتلة في زيت بلة النجاسة فيه واذا الى نية النجاسة بوله او ماء فغبت
الماء كفاه بلاء عصى على ما روى عن ابي يوسف في جنب صبي الماء
على جده في الحمام ثم على ازاره كفاه بلاء عصى ولو استنجى بحجر في ابتل
موضعه فاصاب ثنابنج في الاصح ولو كان الرجل في حفرة فاصاب
المطر الثياب حتى صار طيناً فانه تلحق ببعض ثيابه او اعضائه حتى ينجس
الثياب ثم ينجم وان لم يمكن ذلك فانه لا يصلي عند اب ٢٢ وعند محمد
ما لم يجر ماء ولا تراباً يساوقا ابو يوسف ينجم بالطين ويصلح بالاباء
ولا اعان عليه الاصح قولها كقولهم ولهذا ذكر صاحب الحنية لو ينجم
بطين جاز من غير خلاف **كتاب** **الاستنجاء** **منكر**
كافرون ركعتين لا ولكن يجب وقيل بغير ضربا شديدا حتى
يصلي او يموت وقيل بقدر بالمال لوراي القاض او الوالد مصلح
عند ان فعي ٢ وما لك ولعمد يفتل عند ان فعي وما لك قد او عند
لعمركم فوالو قال رجل برجل صلى فقال لا افعل قال بعض الخناج
يكفرو منهم من قال هذا اذا قبل في صلاته الغديضة في وقتها ولو اراد
به ان لا اصلي بامر من ينبغي له لا يكفرو ولو قال منكر الصلوة ثم طيب قال بعض
الخناج يكفرو **فصل** **في الاوقات والمكان تأخير الغشاء الى ما**

[illegible]

نصف الليل والعصر وقت اصفر الشمس المغرب الى ان شباك النجوم
 كراية حرمة وليا اوتى العصر وقت مكروه يستوفى سنة القراءات
 لا الكراهية في التأخير لا وقت وابلوا الجمعة فقبل ان يشرع لا يتكبر
 في وقت الظهر يقوم مقامه وقال الجمهور ليس بشرع لانها مقام محرم
 فما غيرها منقضاء الى اخره ولا كذلك الظهر وموافقة الحنف لا صلواتهم
 ليس بشرط اكرام القدر بل لو صلى صلوة الجنازة في الاوقا المكروهة
 لم يعيد ولا ان صلوة الجنازة لا يتعين ادائها في وقتها
 صلوات وقت ادائها قضاء وقد علم في موضع ان الكراهة لا يطرأ على
 الاداء كما لو صلى عصر يومه الوتر يقض بعد طلوع الفجر لا يجزى خلاف
 ما يد السند ولا يقض ركعة الفجر قبل طلوع الشمس اشرع ثم افرو
 الغزاة سمعت شيئا يقولون لا افضل للاداء ان تصلي الفجر بغسل
 لانه اقرب الى الترويض راي الصلوة ينتظر حتى يفزع الرجال عن الجاهلية
 وقيل لا افضل في كل ما ينتظر حتى يفزعوا عن الجاهلية بآطام طميط نجست
 بطائفة صل على ظاهره وفي موضع النكاح لم يجز الاصح فترت عليه مكان
 يجزى وقام عليه جاز صلوة ولو لم يدر شيئا لا يجوز ولو صلى في الحمام
 والحزب والمقبرة بكى وقيل لا يكى في الحمام اذا وجد مكانا طاهرا
 او ثوبا طاهرا يستعونه ولم يكن فيه صور تماثيل ولو قام على النجس
 عذر قوله سبحانه رب الاعلى فد صلوة اما لو انتقل الى موضع لا ينفق
 على الغزاة صلوة السجدة بحدس قدمه الجمل والاف او بالركبتين واليه

وفي الحديث صلوة مع اقامة افضل
 من سبعين صلوة بغير اقامة
 من سائر الصلوات

لم يطلع

ولرجال يكره اذا التكبوا بالجماعة في المسجد بعد
 الطائفة واقامة ولا يكره في البر والكروم والضياع
 فان تركوا الاذنة والاقامة جازوا اذنها كما
 اول من خلاصة العاوي

قال صلى الله عليه وسلم
 في كل صلاة لا يركع الا
 في كل صلاة لا يركع الا

لم يلزم ولو كانت النكاح في موضع سجدة وفيه روايات ولو صلى على مصلى
 في مكان نجس يجزى ما تحته يجوز وقبل لا يجوز ولو صاحبه ومه نجر اقل من حد
 ثم انبسط فز لو قالوا يمنع الصلوة وقيل لا يمنع لا يكس بالصلوة على الارض
 الذي يجزى به اعضاء الرضوء لكن غني اولى **في الاذان**
 لو صلى في المسجد اهله باذان واقامة او بعض اهله في مكانه ينعى و
 للباقي ان يعيدوا الاذان والاقامة وهذا عندنا وعندنا فقي
 لا يكى وهذه الحيلة في الاصل بناء على مثله لاني ومن ان تكرار الجاهلية
 للصلوة واحدة في مسجد واحد هل يكى في كل موضع يكى تكرار الجاهلية
 يكى تكرار الاذان وفي موضع لا يكى لانه من سنة الصلوة بحاجة وي
 عند اب يوسف ومحمد انما يكى على سبيل التذاعي والاجتماع وتمام الامام
 في الجواب واما اذا قام الصلوة بواحد او اثنين في ناحية من المسجد فلا يكى
 ليس على النساء اذان واقامة وان صليت جماعة لان الاعلام فيما بينه
 الاعلان فله يلعبا بتهنئة فاعلمت فاشان فاذا لم يكى في المسجد
 المؤذن فالافضل ان يصلي باذان واقامة واحدة في مسجد وهذا جاز
 من ان يصلي في مسجد تلقى باجبة ثواب الاذان او من ما ثواب
 الاقامة ولو سمع الاذان وهو يمشى فالاولى ان تقف ساعة وتكبر
 قال ان ربه القودى للمسلم متابعة المؤذن مستحبة لكل من سمع من طائفة
 وجنبه حايضا اذا لم يكى في صلاة او جماعة وان كان في الصلوة فاربعة
 الشافعية يجيبه لعدم قوله عليه السلام من لم يبي الاذان فله صلوة له وقال بعضهم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في كل صلاة لا يركع الا
 في كل صلاة لا يركع الا

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اذنت ثلث عشرة
 سنة وجبت له الجنة وكتب له
 بائنا ذنبه في كل مرة ستون
 حسنة وبكل اقامة ثلثون
 حسنة من سبح السنة
 وكذا في روضة العلماء

ويكره الله الكلام والزجاج
 عند الاذان بالاجابة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مؤمنة وله اجر من صل مع من
 غير ان ينقص من اجرهم شيء
 من روضة العلماء

واذا اقتصر المفسر على الاقامة
 وذكر الاذان جاز وان ذكرهما
 او ذكر الاقامة فقد اساء ويكره
 من تارة طاعة

في كل صلاة لا يركع الا
 في كل صلاة لا يركع الا

و لوقال الله اكبر انصر شارعا
من خلاصه

تكون في المكتبة غائبة احدى
واحد من المكتبة غائبة في المكتبة
بديه وعلم انه لا يكون في المكتبة
وجلالي اذا ورد الغيبة في المكتبة
بداخل من ايمانها وسيل العباد الى الله تعالى

من حيث الدية لانه ينقلب استغفاراً في الصلوة ويكفر لو تعدى ذلك وان
مد في آخره بان حله لا يبين الله واللام فهو اتياع ولكنه الحذف
اولي وان قد التزم من اكبر غير الصلوة ويقع الشروع بقوله مع الله
قال ابو حنيفة يعي بقوله الله لان التكبير هو التظيم لغة وهو حاصل لكل
اسم مما استاء الله تعالى وقال الجرجاني فرض الغائب عن الكعبة التوجه
الى جهتها وغنى اصابه عيشة وفاية الخلاف بطريق اشتراط النية
عند الكعبة فعند شرط وعند غيره لا وفي الخلاصة اذا لم يزل القبلة
وتحرى وصلى فان اصاب القبلة جاز والافلا وتوسيله ولم يخرج
وتحرى وصلى ثم اجتمع فانه لم يصيب احدى عليه وجه التحفة لو كان يوحى
الاستدلال بالجموع على القبلة لا يجوز له التحرى لانه فوقه ولا يجوز في
اهل ذلك الموضوع يتجنبهم ولو كبر وغفل عن النية ثم نواه يكون
كالصوم ثم اختلفوا فيقبل انه يجوز الى التناء وقيل الى ما بعد التناء
وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع شرع في الفضا وتغفل الفكر
بالتقاء او الحيلة من اتم لا يستجيب عاكته ولم ينقص اجرة اذا لم يكن
التقصونه والنية ان يعلم بقلبه ان صلوة يصحح لو شغل اجاب
على الغور انما ظهر او عص وان لم يقدر على الجواب الا بتأمل لم يجز
وقال محمد بن النية بالقلب فذكره فذكره فذكره فذكره فذكره فذكره
التي بعده الا اذا لم يطمئن قلبه بدو الذكر وجه الحائنة الاولى
ان ينوي اعداء الركعات مع نية الفضا ويقع في النية نوبته ان اصل

سنة

سنة المظهر ربع ركعات مثلاً وقبل لا يشترط نية عدد الركعات لانه لما
انظر فوجد نوى عدد ركعاته حتى لو تلفظ بكلمة واحدة لانه عجزت الحاجة
اليه الاولى في نية الفضا ان يقول نويت هذا اليوم لانه لو قال الوقت
وكان الوقت خارجاً وجوا لا يعلم لا يجوز اذا قال طهر اليوم فيجوز سواء
كان الوقت باقياً او خارجاً ولو نوى الاداء بنية القضاء لا يجزى اما لو
نوى القضاء بنية الاداء لا يجوز الا لكثرة مقيداً كما يقال نويت اذا طهر
الامر الرجل لو صلى الفضا بنية ولم يعلم معناه يستحق الثواب بفعله
او العقاب بتركه لا يجزى به وعند محمد بن ابي حنيفة ان من تصدق بريد الصلوة
الى كان القوم فيها فلما انتهى الى القوم غابته النية عنه عند الشروع
جازت صلوة ويكتفي مطلق النية في السنة والشاوي عند الجمهور لانها نوا
الادب ما فعله ان شرع متاً وتركه اخرى والسمه ما واطب النبي عليه السلام
والواجب ما شرع لا كمال الفضا والسنة لا كمال الواجب والآداب لا
كمال السنة كذا في البنائين وتونى الاقتداء بزيد فاذا نوى لا يجوز
وجه البنائين لو شرع في صلوة الامام قبل الامام وهو علم به يكون
شارعاً شرع الامام لانه قصد الشروع مع الامام لا في الحال ولو
نوى الاقتداء بزيد فاذاعى وصح الاقتداء لان العبد لما نوى
لا كما يندى وتكونى الاقتداء بالامام في صلوة علم ان الامام شرع
فاذا هو لم يشرع لم يشرعاً وعنه القينة ولو اقتدى بامام ونوى
فرضا آخر لا يشرعاً اصله كذا اذا وقع تكبير قبل تكبير الامام

فان صلوة هي المكتوبة لان قراءة النية
لكل جزء من اجزاء الصلوة متعذر فيشترط
قراءة النية في اجزاء الاول قاضيه فان صلح

وفي الفضا والبقاع اذا صلح وبني بديه
سراج ينفذ ولا بأس لانه الموسى لا يبعد
النار بهذه الهيئة والا واما ان لا يكون
مخافاً وان الصلوة

ان القضاء بنية الاداء جاز وكذلك الاداء
بنية القضاء جاز وهو المختار في المسألة

ويكون مستثنى بصورة في القيام لا يرفع
سجوده وفي الركوع انما ظهر قدومه
السجود والاربع الفضة وفي الغنوة
المجزة ولو تركه لا يأنم ويذكر المكتوبة
من البراءة

ولو نوى الجمعة ولم ينوي الاقتداء بالامام
اختلفوا فيه بعضهم يجوز فادرك لان الجمعة
لا يكون الا مع الامام من قاضيه حاشا

الحمد لله الذي
الامامة مني المصدق
من خلاصة



فعل الجماعة فرض وفعل الامام تطوع واقتداء الفرض بالنقل لا يجوز في الجملة
 لو ترك الامام القنوت او تكبير الزواجر في العبدية او القنوت الاولى او غيرها
 الله في ترك الجماعة ايضا ولو ترك الامام القنوت الاولى في الفرض فيلزم
 عاكس اليها وفكرانه لم يكن له القنوت يقدم في الحال ولو عاكس الامام تابعوه القنوت
 معه خفيفا لا في قبل يعوده مع القوم ولو اقتدى الامام في الصلاة او غيرها
 قدر صفتين او اكثر لا يصح ولودونه يصح وكذا الحكم في الجماعة بخلاف مجرد
 الحكم في الغاربي الفاصل في فصل العبد لا يند وان كان خفيفا في
 المخذل لصلوة الجماعة وفي النوازل جعله كالجمعة والمجهر وان كان كبير الا
 يمنع الفاصل فيه الا في الجملة القديم نحو رزم فان ربه كان يحوي على
 اربعة آلاف سطرا كذا ذكر الشيخ فظهر الدين في تاريخ خورزم وجامع
 القدس الشريف اثنى على المأجد القلعة الافق والهجوع والبيضاء
 ولو اقتدى امرأه شابهة بكنة صلواته ولو نوى الامام صلوة امرأه لم
 يكن حاضرا فخصه قبل لا يجوز صلواته وتوأم الرجل النساء فقط ان
 كان في داخل مسجد فغير مكروه وان كان في خارج فمكروه الا في ركعتين خاصة
 منتهى حرمة عليم بالنكاح ولو كان بين الامام والجماعة حايطة بحيث لو نظر
 الجماعة لم يرى الامام فخرج صلواتهم الا اذا كان في حايطة بل بحيث لم
 تشبه حال الامام على بعض الجماعة برؤية الامام او اجتماع صوت الطلوع
 وفي المقدمة لو اقتدى رجل رجلا صا وحده الركعة الاولى وبعد قراءته
 الثانية فجلسا بعيدا جدا ولو ترك الامام في صلواته ولم يدر احد موضع

ولو اقتدى بالامام في الصلاة او غيرها
 قدر الصلوات ففصل الامام اقتداء
 ودونه يصح من الوجه

فقد

فعل الامام لا فله في مكانه فقط الامام القوم ان قاموا قام وان فقدوا فقدوا
 كذا في المقدمة ولو ان رجلين اقتدا بالامام معاه بعض صلواته ونسي احدها
 لم ادر كصلوة الامام ونظر الامام الاخر لم صلى حتى انه صلى ذلك المقدار فسد
 صلواته وفي التبيين لا يجوز اقتداء المعذور بغيره وراخرا ان اختلف عندهما
 وان اختلفا جاز وتوثر على النقل واذا كان اقتدى احدهما بالآخر في
 القنوت لا يجوز لا خلا في التبيين وكذا اقتداء النادر بالنادر لا يجوز وفي
 هذا كذا الاقتداء في الصلوة الرغائب وصلوة البراءة ولبنة القدر الا اذا
 قال قدرت كذا ركعة بهذا الاحكام بالجمعة لعدم احكام الخروج عن العبدية الا
 بالجمعة ولا ينبغي ان يتكلف لا تمام حالم بكنة في المصدر الاول وكل هذا تكليف
 لا قامة امر مكره وهو اداء النقل بالجمعة على سبيل التذاع فيكون ذلك افعال
 هذا الصلوة ليعلم انه ليس من النجاسات فيجب وتقدم قدمه على قدم الامام
 قليلا قبل لا يجوز وكيف ما كان وقبل يجوز ما بقيت الحيايات في شيء من القدم
 والصحيح ان الاعتبار بالساق والكعب لا القدم ثم ما يصح القضاء وحده
 قنوت الساتر او بعضه في رجله واقتداء به بغيره فيما بين وقيل بغيره ان
 قصد الامانة اجنب والحديث ان النبي كان الحديث اولي بالامانة ولو ظهر
 للحديث انه صلى بغيره فيجب عليه الاجابة بقدر الامكان وقيل لا يلزمه
 الاجابة لانه ما سكت عن معصية بل من خطأ معفو عنه قال صاحب
 العقينة هذا هو الاصح الوفاق بين الاقتداء كاللنا رعدا ابان
 وقال محمد لا ينعى الامام في قبة الفناء والاول اصح لانه روى هكذا عن

ولو اقتدى احدكم بالآخر في الصلاة او غيرها
 قدر الصلوات ففصل الامام اقتداء
 ودونه يصح من الوجه

بالجمعة
 امامه النادر بالناذر في غير جازة لان
 المعذور انما يقتدى بالتراتب فلا يظهر
 الوجوب في غير ذلك فيكون مقتدا امامه
 المستقل بالمعذور في الاذاعة احد على
 عين ما قدر به الا ان ياتى بغيره مثلا تدرت
 ان اصلي الركعة في البيت فذاع فلا بد
 فيجوز اقتداؤه للناذر من شئ من ذلك

لا ينبغي ان يتكلم بكلام النبأ بعد اذان العصر
 حتى الترويب واحدا من الكلام الكلام بيا
 لان الكلام المخطور وام في جميع الاوقات
 من دون ضرورة

فقد

وذكر ان يكون الامام في مكان
 من التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم

في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم

اباحه وكل فرض بعد نقله فضل ان شاء الله تعالى ينتقل بحقه او يثبت
 او يرجع الى بيته مقتديا او اما ما اوصلها وصا وان مكنت في مكانه وتنتقل
 جاز والاول اولي تكليف للتعبد وينتقل من مكانه الى مكان وقيل يتباح
 الامام ويتقدم المقتدي لحياله حاله انتقاله الفرض ويتبع الامام في
 فرضه لا نقل بعده ان يفرض بوجه الامام القديم اما ان عين العبد معه
 بخلافه او يبارر المقتدي ان لم يكن بخلافه مسوقا فان كان الخريف لا لا ولم
 يتبع في الاربع قبل الظهور اقيم كان الفاضل المقتدي اوله بالانعام
 فلي وجده الامام رواية انه يقطع على راسه الركعتين بقية وتوفا
 انما الله ولم يتم المقتدي التمسك انهم وان قام ولم يتم جاز ولو لم الامام
 قبل فرائض المقتدي من الادعية فلم مع الامام لان عند مجده يخرج سلام
 الامام فزوجه بسلام نفسه اولي المقتدي ان افرغ قبل امامه من التشهد
 ولم جاز حتى لو اغترضا بالطلوع بطل صلوة الامام فقط حقه انباء اذا
 ترك الامام تركها المقتدي وتابع القنوت اذا خاف فوت الركوع وتبعها
 العبدية والقعدة الاولى وسجد التلويح والسرود
 رجل قال في صلوة الحمد لله بالها والرحمن الرحيم بالها وخمس المفضوب
 بالذال وفلا عوف بالذال والحمد بالسين او قال في ركوعه سبحان
 رب العظيم بالذال ان كان بحمد انا والليل والنهار في تسبيح لا يقدر على
 ذلك فصلوته جائزا لانه عاجز وان ترك جهنم في بعض عمر فلا يبع له ان يتوكل
 جهنم في جهنم على وان ترك فصلوته بالها الا ان بعض كل عمر وفي القنوت على

ومن الشاي من قال ان الامام ما من عادة
 الا يتلو قبل المكتوبة عن يمينه يمين
 الحجاب فيعد المكتوبة يتبعني انا
 يتلو عن يسار الحجاب ما رعاة

لو قال سبحان العظيم بالها والرحمن الرحيم بالها
 ان في ركوعه بالليل والنهار انها في
 تسبيحه ولا يقدر عليه فصلوته
 جازية وان ترك جهنم فصلوته في
 سجدة لانه يكون الدور في تسبيحه
 ما رعاة

الامام
 ولو قال سبحان العظيم
 لا تقدر على التسبيح
 لو قال سبحان العظيم
 لا تقدر على التسبيح

في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم
 فيكون في التمام واما الحكم

الامام ان لا يترك اجتهاده انا والليل والنهار حتى يتعلم قدر ما يجوز به الصلوة
 فان فقد قدره لم يقدر فان اجتهده ولم يقدر عذر وينبغي ان يجتهد في بعض
 قدر الفرض فان لم يقدر على القراءة وان فراء حب ما ذكره في صلوة
 وصار بعقولة الكلام وكان الحراسيون يقتضون بجواز الصلوة بتملك
 لكنه لا يقدر به غيره وفيه ابن ابي ووقد احرى مكان حرف آخر ولم
 يقدر المقتدي وهو في القرآن نحو مسلم مكان مسلم لا يقدر عند الكل اما اذا
 لم يختلف المقتدي لكنه ليس في القرآن كما في القيام والحال انه انما يقوم عندما
 لا يقدر وعندما يوفى يقدر وان يقدر المقتدي او ليس مثله في القرآن قد
 عند الكل ولا يجزى بقرب الخبز وانما العبد لا ينافى المقتدي عندما يكون
 الخلل عنه والاصل انه اذا امكن الفصل بين الركعتين به كلمة كالصالح
 مع الطاء بان قراء الطالحات مكان الصالحات قد عند الكل وان لم
 يكن الفصل الا لشدة كمال الطاء مع الضار والصار مع البين والطاء مع
 التاء اختلفوا في الاكتمال على انه لا يقدر لعدم البلوى وعن ابي منصور
 القراءة في كلمة فيها عينا او طاء او قاف او حاء او ياء وفيها سين او
 ضار فقرأ البين مكان الصالح او بالعكس جاز وفيه في القليل وانما
 لم يكن واحد من حروف مع البين او الصالح ويغير المقتدي في العهد
 بالسين او المفضوب بالطاء ولا الضالين بالذال والطاء قبل لا يقدر
 لعدم البلوى وكثير من الخشاع كما لامح الصغار ومحمد بن سلة اقتوا به
 واطلق البعض بالفرائض يتبع المقتدي وقال القاضي ابو الحجاج الفاضل

ان لو صلوا فامان كلمة بكلمة او في بان ورد
 انما يقدر ووصل كان بان بنون يقدر او
 قرار انما اعطينا الكوثر ووصل الطاف
 باللف الكوثر او قراء غير المفضوب عليهم
 ووصل الباء بالعين او ما الشبه ذلك فغنى
 قول بعض العلماء يقدر صلوة ويغفون
 العامة لا يقدر صلوة ما رعاة

ولو صل الكاف بالنون من ان كان يقدر بان
 يستغني وغير المفضوب عليهم ومن الباء بالعين
 او لسم الله لمن حده ووصل الباء بالعين
 للام فالصحيح ان لا تقدر من ان كان يقدر
 انما يقدر ووصل الباء بالعين
 انما يقدر ووصل الباء بالعين
 انما يقدر ووصل الباء بالعين

لو قال سبحان العظيم
 لا تقدر على التسبيح
 لو قال سبحان العظيم
 لا تقدر على التسبيح

والتوفيق والتمكين
من الله تعالى

المحار

ابو العباس ان تعرفه وان جرى على لسانه ان كان لا يعرف التميز لا يفهم
الخطا في الاعراب ان لم يقين الحق لا يفهم ولا تفهموا اصواتكم بغير التاء
الوجه على العرش استوى بنصب التاء وان تغير المعنى كما في عصى آدم
بفتح الهمزة عند العاصم وكذا برئ من المشركين ورواه كعب بن الاشعث
فبعد بغير الكاف وفي التوازن لا يفهم الكل ويضع فان قيل فليقل
حازت صلوة بغير قراءة فيقل له الامي والاخرى والابكم والاتقى والام
الاتقى لا يعلم القرآن والدعاء والخط والآخر هو الذي ولد باللسان
ثم قطع لانه بعد تعلم القرآن فلا يجوز صلوة الاباء في الصلاة في القلب
التي يك باللسان كما يطبق والابكم هو الذي ولد من امه بلا علم اللسان
فان ان يصلي بغير قراءة القرآن في القلب والاصم هو الذي ولد بلا
سماع وفي القينة لقراء وهو الذي خلق السموات مكان الذي اوتيت
عليه بغير التاء بغير وقال قوام الصغار لا يفهموا اذا انقلبت مواضع
آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيرهما قوله لعلمكم شكر وقراءة قليل
ما شكر وما ينبغي ان يعرف الترتيب قراءة لا ولا وكذا ان كان آية
او اكثر ان انقلبت مواضعه والآلة وقيل يعرف الترتيب قراءة
على كل حال لقوله ثم لان رضى الله اذا ابتداء سورة فانها وهو يتقبل
من سورة المسورة السبعة ان يقرأ بعد الفاتحة سورة واحدا روى
الحسين بن ابي 2 انه قال لا يجب ان يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات
حتى لو قرأ سورة واحدة فزاد اخرى لتطول القراءة لا يجب ذلك

والركوع

والتوفيق والتمكين
من الله تعالى

هذا اذا كان في الصلاة لا يعرف التميز لا يفهم
فان كان لا يعرف التميز لا يفهم ولا تفهموا اصواتكم بغير التاء
الوجه على العرش استوى بنصب التاء وان تغير المعنى كما في عصى آدم
بفتح الهمزة عند العاصم وكذا برئ من المشركين ورواه كعب بن الاشعث
فبعد بغير الكاف وفي التوازن لا يفهم الكل ويضع فان قيل فليقل
حازت صلوة بغير قراءة فيقل له الامي والاخرى والابكم والاتقى والام
الاتقى لا يعلم القرآن والدعاء والخط والآخر هو الذي ولد باللسان
ثم قطع لانه بعد تعلم القرآن فلا يجوز صلوة الاباء في الصلاة في القلب
التي يك باللسان كما يطبق والابكم هو الذي ولد من امه بلا علم اللسان
فان ان يصلي بغير قراءة القرآن في القلب والاصم هو الذي ولد بلا
سماع وفي القينة لقراء وهو الذي خلق السموات مكان الذي اوتيت
عليه بغير التاء بغير وقال قوام الصغار لا يفهموا اذا انقلبت مواضع
آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيرهما قوله لعلمكم شكر وقراءة قليل
ما شكر وما ينبغي ان يعرف الترتيب قراءة لا ولا وكذا ان كان آية
او اكثر ان انقلبت مواضعه والآلة وقيل يعرف الترتيب قراءة
على كل حال لقوله ثم لان رضى الله اذا ابتداء سورة فانها وهو يتقبل
من سورة المسورة السبعة ان يقرأ بعد الفاتحة سورة واحدا روى
الحسين بن ابي 2 انه قال لا يجب ان يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات
حتى لو قرأ سورة واحدة فزاد اخرى لتطول القراءة لا يجب ذلك

والتوفيق والتمكين
من الله تعالى

والركوع افضل ولو قرأ في الصلاة في غير الركعة لا يفسد
في ركعة ثم ذكر في الثانية بركة الآخرة افضل وركعة قراءة اولين
او اخرين بركة بركة النقل من سورة الموعود وكذا من آية آية بركة
ان يفصل بين ركعتين سورة او سورتين ولو قرأ في الاول قبل الثانية
الكاف ومن ابتداء في الثانية انا اعطينا ك ثم تذكر بقطع ويبدأ
اذا جاء نصف الله وقبل يتم المكون وكذا لو قرأ في الاول قبل الثانية
الكاف ومن ابتداء في الثانية الم تكيف او ثبت يدك ثم تذكر بتم ولو
خافت بآية او آيتين او ثلث بتم جهر ولا بعد وفي الحاشية اذا سمع
رجل او رجلا لا يركع والجهر ان يسمع الكل والتسوية في القراءة
باعتبار اللفظ لا باعتبار الآية حتى لو قرأ في ركعة جديدة سجود ركعة
اخرى اذا وقعت ركعة واحدة في قراءة في اللفظ وان كان اذا وقعت
اكثر من جهة الآية ولو قرأ في الركعة الاولى من المغرب سورة العصر
وفي الثانية وقبل لكل من لا يركع وقيل بركة الاول ثلث آية والثانية
سبع آية وركعة الزيادة الكثير ولا يركع زيا آية او آيتين قال علما
ينبغي بالتساوية في الاخر بين الذكر والدعاء لا التسوية في القينة
قراءة الفاتحة في الاخر بين على قصد القراءة بركة وقيل لا بركة وركعة
تعيين سورة من الصلوة قال الطحاوي هذا اذا اعتقد ان الصلوة
لا يجوز بغيرها اما اذا لم يعتقد ذلك ولا زما لانه ابد او افضل فوابا
لا يركع وفي الخلاصة القراءة في الحف بقرآن الركعتين اربعين او خمسين

والتوفيق والتمكين
من الله تعالى

وذكر تكرار السورة في ركعة واحدة
في الترتيب ولا بأس بذلك
استطوع قاصد

بشارة اوسر بين
ويكره الدعاء في الصلوة وهو مكمل
مطابق قول او غايط فان يركع في ركعة
وذلك يشغله عن الصلوة قطعها وان
يصل عليها اجزاء وقذا ساء وكذا لو
ايعا به بعد الا بفتح فتاح من فاعية فاعية

وذكر ان قراءة فاعية في الصلوة تبارك كان
فيها في الفاتحة بغير ركعة وان كان في الترتيب
فمن ركعة ثم زاد في الحف وافتتح
بذلك في حالة الاختيار اما في حالة العجز
والسبب فلا بأس به يعني في الترتيب
من فاعية في الصلوة

او سبقت موسى العائنة الحاشية آية ويبنى هذا على اختلاف احوال المسلمين
 والثناء وحسن صوت الامام وقوة القوم وضعفهم فيقولون كيف كان حالهم
 وفي نسخة الفقهاء عن ابى جعفر القراء في الحق للمقيم ثلثون آيات او
 سبقت موسى العائنة في الاولى وفي الثانية ما بين عشرين الى ثلثين وفي
 في الركعتين جميعا موسى العائنة مثل القراءة في الركعة الاولى من الحق والحمد
 والثاء بقراءة كل ركعة قدر عشرين آية موسى العائنة وفي المغرب بقراءة
 الكتاب ولوراء ما قصار الفصل قال وهذه الرواية آية آية وقال في
 للامام القول بالكثرة رواية قراء في مسجد له قوم زعموا بالوسطاء في مسجد القوم
 او سبقت باثني عشر في مسجد كثر في شوارع الطرقات على بار واثني عشر في المسجد
 بقراءة في نسخة الكتاب وموسى ولا يتوقف وقراء اجابنا بسبع اسم ركعتين
 اثنا الكافين وقول هو الله بعد ولا يوافق عليه وهذا اذا صلي في جماعة
 وان صلي وحده بقراءة كيف يشاء ولو صلي الامام على القراءة بعد ما قرأ مقدار
 حاجي زيه صلواته ففتح له رجل فاضت الامام وقال بعضهم فوصلوا العائنة
 دون الامام وقال بعضهم يفسد كل من الامام والعائنة وقال بعضهم لا تقدر
 صلوات كل واحد منها ولا ينبغي للمفتي ان يفتح من ساعة فترجى بتدبير
 ساعة وان لم يكن القراءة الآتية التخييل فلو عذر الامام ان التخييل
 العدا لا يفسد الصلوة وقال ان كان تخييل اللفظ ان ظهر به حرف
 فواجب بالضم والفتح فيفد عنه وعند ابى يوسف لا تقدر وهو اختيار
 الجمهور **فصل في الذي يكس في الصلوة وبقرها**

ومع سبقت في آية في قوله في كس
 وبشره بالملقطة مخافة السدل
 من قاعة خان وبنار خان
 ولوصف رافعا كس الى الرفيقين
 كس من قاعة خان

اصح

ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير

اخراج العائنة والبناء التي يلبسها بين المسلمين يقال ان ثيابا من ولين الثياب
 والعائنة التي يلبسها في بيتهم يقال ان ثياب البذلة وصلح فيه بكنة
 لان فيه تدرك التعظيم للصلاة وتوفى فخر ذلك بلبسته او التواضع فهو
 جائز بدون الكرامة وفي البزار لو لبس في حيا ولم يدفد يد يد كس
 اختلف المشايخ والخمارة لا يكتفي وفي بعض النسخ بكنة وفي كراميه
 السدل خارج الصلوة اختلف في المشايخ ولو ببطانية وسجد عليه
 لتقى الثياب عما وجهه بكنة لانه فرار عن التعبد ولو كان لتقى ثوبه
 اختلف في قال بعضهم بكنة وان اتقى جوارحه وبه هاتيك لانه
 يكره ان تكبر السجود ففكر الصغار اذا سجد على كس ان كان لرواية
 الوجه بكنة لانه تدفع وان كان لوقاية العائنة لا يكتفي وقال الخواص من ار
 ان يصلي على قباء جعل كنفه تحت رجله وسجد على ذيله لان الذي يركع
 ساقا الذيل وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقا وموضع
 السجود فيه خلاف ولانه يتأخر بالانف وهو اقل من قدر الدرهم ولا
 السجود على الذيل اقرب الى التواضع لقدره الى الارض وتوصل وهو
 محلول الوسط لا يكتفي وكس الصلوة في ارضه البذر بلا اذنه وان كان
 فيه الزرع والكرب الا اذا علم عدم تأكله اذا رأى لا يكره الصلوة
 مع الامام الذي يلبس الحرير وقبل بكنة وكس بعضهم احداث الطاقات
 في المساجد لان فيه شبهة اختلف في المكان وجوبه وكذا قيام رجل خلف
 صف وجد فيه فزجه لقوله لم لا صلوة بمنفرد خلف الصف وهذا محمول على الكس

ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير
 ما بين الامام والغير

انه رفع احد رجله
 عند السجود لا يكره
 من الخاوي

واذا سجد ورفع اصاب رجليه
 عن الارض لا يجوز ان يركع

بكونه في الصلوة لانه
 من صنع اليهو رازي
 اذا صلي القباء وهو غير مشدود
 الوسط فهو مستل بارحانة

له ما يحفظ

وما يصلي على الظاهرة والبطانة
 فنه هكذا اجاب شخص الائمة
 الخواص من خلاصة الفتاوى
 وجمع الفتاوى ورازي
 وما يوافق

وقت ادراك فضيلة الافتتاح
 ما لم يفرغ من الشارح الاصح
 من نسخ

وفيها ما يوافق في شرحه في صلوة الامام
 قبله في ذلك ايات وان كان غائبا
 يعني ان يشرح قبل قراءته سبع ايات
 وقال بعضهم اذا ذكر في الركعة الاولى
 بارحانة

ونفى الكمال وفي النافى ضاع الصلوة على الرذف التي يكف في المسجد كان كبد
 مكانا في صورة المسجد بكنه وان كان لا يجد لا يركع ولو وقع الافتتاح خلت
 بين الامام والقوم فقال القوم صلوة فلتا وقال الامام صلوة اربعا
 فان كان الامام على يقين لا يفسد الصلوة بقوله بكنه تغيب العيون
 وتغيب النعم والتعطية وقيام الامام في غير الحجاب بغرض ولا يركع بسبب
 ثوب فيه نقصا ويردانه شبه حامل النعم ولو كان الصلوة في بدن لا يركع
 لانه مستور بالشباب حاصل الكلام كمن يركع الصلوة في احدى الجبهات
 است الا ان يكف تحت رجل المصلح فانه لا يركع وفي البناء يركع على التمسك
 حديث جابر بن عبد الله ان ابا عبد الله عليه السلام كان يركع في الصلاة
 بعلية التعظيم بالانفاق بدل علم الكراهية اذ كانت تحت قدميه لا
 مستلزامه الا انه ولو صلى الصلوة صغرى او حقة في الراس لا يركع
 لانه لا يعيد ولو صلى الصلوة او كان نوت قد فسرنا تركه لانه شبه
 عما تركه وهل يركع عند التبع بالاصابع خارج الصلوة على مذهب الامام
 الا عظم اختلف الخ لا قال بعضهم كمن يركع اياه معطرا من سجدة وكف
 وتزنب ولا تحصى ويكف قبل الفلحة في الصلوة ولكن بركبها ويكف المروءة
 يد المصلح ويأثم بشرطه الاول ان لا يكون يديه حايلا او رجله قائما او
 ظهره الى جهة المصلح او يترك الزرع وغلظ الاصبع والتمسك بوجهه
 ان كان في الهواء او في الجوهر الجامع العظيم الذي له حكم الهواء واما غير
 من الحايدي يراى قبله في الغيبة لا يجوز المروءة يد المصلح في المسجد

اذ كانت النفاذ تحت قدميه
 مع الصلوة في المسجد
 اختلفوا في الامام المصطفى
 اليد والركبة لا يرفع ولا يرفع
 يرفع عندها ورواه عن الامام
 ورواه عن الامام في الصلاة

المصلي اذا كان لا يسجد في سجدة
 بدو في الكمال اختلف في الصلاة
 في الكراهية والخيار ان لا يركع
 من يركع في الصلاة

وفيه منعه من ركعة واحدة
 ان يسجد في سجدة واحدة
 واجب من سجدة واحدة

ان حايديا حايديا الاسطوانة وبنيها الآ اذا كان كبيرا وكثيرا في حق
 اذا كان يديه المصلح مقدار حايديا وبين المصلح مع ثلثة صفوف لا يركع
 والآ يركع ولو كان المصلح على الدكات فلا يركع الحار اذا كان بقدر قاعة
 الحار ولا يركع ان لو كان الدكات غير مرتفع ويجازي بعض اعضاء
 الحار بعض اعضاء المصلح حتى لو كان الحار على فريسي يركع مع ان بعض
 اعضاء الركبة وهو النصف الاعلى يجازي بعض اعضاء المصلح وهو النصف
 الاسفل والانتفات في الصلوة انما يركع اذا لوى عنقه حتى يجزى وجهه عن
 الركبة في جهة القبلة من غير حاجه بحيث لا يحول صدره عن القبلة ولو نظر نحو
 عينه يمنة ويسرة من غير ان يتد عنقه لا يركع لانه لم يله خط اصحابه في
 صلوة بجواز عينه ولو سجد اركبته الاعلام في الصلوة لا يركع وكذا لو سجد
 لدفع ما بين يديه او اوى بينه والجمع بين بين وبين قراء القرآن
 في الحام برفع صوته يركع وبدونه بحيث يسمع مولا يركع وكذا لا يركع الصلوة
 في الحام ان كان فيه مكان ظاهر ولم يركع فيه تماثيل الجدران وكان اسماء
 الذاهد يركع فيه مع الخوازم وتكره الصلوة بالافلاص ثم حالط
 الربا فالعبية للاباء ولا رياء في الفريضة حتى سقوط الوجوب واختلفوا
 في نفس الحايدي بالذوق والحق الاصح انه لا يركع لان فيه على بيت الله
 وفيه كبرياء وعبادة وفي ذلك تغيب الكمال في الجماعة وتعظيم بيت الله
 لان العظمة زينة الحايدي في اياهلية والاسلام وكس على الكعبة وبني
 داود عم محمد بيت المقدس من الممر ووضع في قبته وعلم اس القبلة وضع في

لو قام على الناحية في الصلاة
 وفي ركعة ثلثة او جوارفة
 لا يجوز صلوة ولو فرش
 ثلثة او جوارفة وقام
 عليها جازت صلوة في الصلاة

ولو صلى على موضع فيه
 دفن ثلثة وقام
 عليها جازت الصلاة

مطل
 لو كان غير قائم امام
 واخذ النفل ومضى اليها فسر
 بها لا تقدر صلوة واحدة
 قد ام الامام من حرارة الاكل

لو قتل القبلة من اعداء
 فسد صلوة من اعداء

ان يضيئ اني عن صلي وكما في النساء تقول بضم ما في ظم البيا والكنة القد
 على الحجاب وحايط القبلة لا يرفع ذلك شغل قبل المصل او انظر ولو ابتلي
 شيئا بين انما لا تند وان كان في رخصته في الامة واختلف اهل بيتا حد
 على الكثير قال بعضهم الزايد على الثالث كثير وقال بعضهم الثالث كثير لو
 رمى باصبع احدى ثلث مرات فدية صلوته وقيل كل عدل لا يمكن اقامته
 بيد واحد بل باليدين على كذا الارار وكوز الغاية فبكته وكل عدل
 يمكن اقامته بيد واحد فليلد عالم يتكرر وقيل لو عدل على الارار انما
 يظن انه ليس الصلوة فدية وان تكر لا يند لانه قليل هذا هو الاصح
 وذكره البناء في لو في المصل مقدار نصف لا يند وان من اكثر من ذلك
 فدية الا اذا توقف ثم من ولو عشت حجة او كل جنة او مرتين
 لا يند وكذا لو فعله مرارا بدين كل مرتين توقف وان نواله فدية رفع
 اليدين لا يند الصلوة وقيل يند والاقح الاول بلا تحريم وبني الصلوة
 اخرى وكذا في القصة وفي البناء في رفع اليدين لا يند الصلوة في الجمار
 لان منكر لم يعرف فدية فيها وفي القاضي فان اذ اسلم الامام وعليه
 سجدة التلاوة فذكره مكانه فدية ما تفرقا القوم فانه سجد للتلاوة
 وتعددت صلوته لا تنقص القعدة ولو تنفث في او شربت لا تعد
 وان تنفث ثلثا في ركبة واحد ورفع يديه في كل مرة وان لم يرفع الا مرة
 فهو واحد قبل الحجة بغيره او فدية بدين او ضباب لو خفي اذا دعا لا يند
 والا يكر ومع الامن فيديك وان في احامه لقتل لا يند وفي القاضي

المصلح

المصلح اذا ركع ولم يرفع رأسه الركوع حتى قرأ سجدا صليا يجوز صلوته
 في قول ابا 2 ومجربها وعليه السند وتوفي قايما على عقبيه او على الارض اما
 او رافعا احدى رجليه عن الارض بحزبه **فصل في الترتيب والتوافل**
 قنوت الوتر دعاء والقيام وهو اللهم انا ومن لم يعرف هذا الدعاء يقول
 يا ربنا ثلث مرات وقيل اللهم اغفر لنا ثلاث مرات وقيل اللهم ربنا آتينا
 في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ثم يركع ولو قننت بغير
 العربية جاز كذا في الحجة وتوكان المصلح مقتديا قال لا يجوز لا يقننت لان الصلاة
 اختلوا في انه من القنات والمقتدي لا يقراء القنات حقيقة فله بقا
 ما يشبه القرآن ولهذا الشبهة قالوا لا يقراء الحايض والجنب حتى يطأ
 وان كانا اما ما يجوز وان كانا منفصلا فله الجواز في الجهر والاختار وقال
 ابو يوسف يقراء المقتدي القنوت ويحذف الامام والمنفصل وهو المختار
 والجماعة في الوتر في خارج رمضان يجوز وهو اختيار صاحب القدوري
 وفي الخلاصة جازت مع الكراهية ولو ترك الجماعة في الوتر ليس له
 ان يصلي الوتر مع الامام ويسكن القنات ومع الجماعة لكن سنة الجماعة
 فيها على سبيل الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عما اقامه كانوا ميثمين
 ولو اقاموا البعض مع الجماعة والمؤمنين عما اجمعت تارك الفضيلة لا
 اولوا الصلوة به روى عنهم التمسك بجل دخل الجهر والامام في التراويح
 يصلي النساء او لا ثم يتابع الامام والاصح ان يترك السنة قبل لو ترك
 التراويح يقطع عالم يدر وقت تراويح اخرى وقيل عالم يحضر رمضان

مطلق
 قال في التراجع نفس التراجع
 سنة واداءها بالجماعة
 مسجدة وكذا كل حال ويجب
 ان يجمع الناس في صلاة
 مما هو في الصورة

مطلق
 وهو التراجع قاعد مع القدرة
 على القيام افضل من التراجع فيه
 من خلاصة

مطلق
 ويكره الاسراع في التراويح
 اداء الاركان بالارادة

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

من حرم الخمر
من فساد و الفساد

وفاة النبي الاكرم عليه السلام في ليلة الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
 ودفن في بستان النخيل في مدينة دمشق في ليلة الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
 ودفن في بستان النخيل في مدينة دمشق في ليلة الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ

و ملای یحییٰ بکلی نفع من از او و من
بنویس از او ای قال بعضی صدق
بکلی نفع عسلو و عسلو و عسلو
قال بعضی

في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 استوفيت هذه السنة في الايام التي لا ياتي بها لها
 في القعدة الا واما من الاربع قبله الظهر ولا
 في غيره من ايام من رجب من قبله القعدة ولا
 في موضع اخر لا يصلح على الفقه من قبله القعدة
 الا واما سنة الظهر ولومها تأسياف فليست
 الا واما قبله الجمعة ولا ياتي بها ولا يصلح في
 لا يستحق في القعدة البواني يصلح ويستحق
 من قبله القعدة
 في ايام السنة

[illegible][illegible]

فعل قيا من هذا الرواية أنه لو سجد قبل رفع الإمام رآه عن السجدة الأولى
 لا يجزئ وإن شاركه الإمام فيها وعداها بغيره أنه يجوز ولو لم يبرحوا
 أو راكبا ركعة مع الإمام أن يصلي السنة في صلوة الفجر بل يبرحوا أو راكبا الركعة
 وقال ابن جعفر يصلي عند هاتين السجدة في صلاة الفجر لا في صلاة الظهر أو الركعة
 وعنه لا كما لو أدرك الإمام في الجمعة أعلم أن الأولى في سنة الفجر إن شاء
 في بيته كقولهم من صلح سنة الفجر في بيته وسع له رزقه وقيل المثال في
 بيته وبين أهله وحكم له الأيمان فإن لم يفعل في بيته فعند باب المسجد
 إذا كان الإمام يصلي في داخل المسجد فإن لم يمكنه ذلك فخلف الصفوف
 بالحائل ويكره أن يصلي بلا حائل وإن شئت ما تراه في الصلاة في الصف
 محالاً للتعلم ويكره للإمام أن يصلي السنة في مكانه الذي صلح فيه المكتوبة
 لما روي عن النبي عليه السلام أنه إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر
 ولأنه لو صلى في مكانه لظن الداخل أنه في الصف فاقدر أي به وسحب
 للمؤمن ذلك والأفضل في السنة المتأخر من الصف البيت إن كان
 يصلي في الصلاة والأفضل في السنة الجمعة والوتر في البيت أفضل
فصل في القضاء ولو صلى خلف الإمام لم يجز في الواجب
 ينبغي أن يعيد وكذا كل ما أدبت مع الكراهية يكره لله تعالى أن يقع
 صلواته عما نيا إذا لم يكن فيها شبه الخلاف ولم يكن مؤدات
 على وجه الكراهية وقال بعضهم التنفل أولى من القضاء والصلوة التي
 فدع في قول وجاز في قول وكذا التنفل أولى من قضاء الصلوة التي

فصل في الصلاة
 فيها وهذا لا يجوز إذا ما قعدا أو
 راكبا بغير عذر من فساد أو العورة

وفي الخلاصة إذا كانت صلواته من وقتها
 ينبغي أن يقضيها في بيته ولا يقضيها في المسجد
 من فساد أو العورة

في فساد أو العورة فلا يصح إذا كان في وقتها
 ولا يصح في وقتها إذا كان في وقتها
 ولا يصح في وقتها إذا كان في وقتها
 ولا يصح في وقتها إذا كان في وقتها

صلواته

صلواته كما قال شاذان فقال بعضهم يعيد صلواته المؤدات في حال شاذان احتياطاً
 لا ضماناً في الصلاة الأولى أن لا يفعل ولو فعل لا يأنم لكنه لا يصليها
 في الأوقات المذكورة في التنفل وقيل بغيره لأنه الحرام وليل عليه قال بعضهم
 أن يفعل في القضاء نوبة الفجر ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الغاء
 ثم الفجر ثم الظهر ثم الغاء ثم العصر ثم الغاء ولو ترك صلواته وقتاً واحداً
 مثله لو ترك صلواته وقتاً واحداً يقول نوبة لا ولا الصلوة الفجر أو آخر
 وقيل الأصح أن يفوز الظهر والعصر أو غيرها وليس عليه أن يفوز هي
 الأولى أو الأخرى المعقولة صلياً في الوقت المستحب قال بعضهم ما عجز
 في هذه النيات ففاته صلوة عن وقتها يحتاج إلى ما شاءه غيها ليكتف
 كفارة لها وفي التنزيل من ذهب إلى الغزو وفاته الصلوة فقد ارتكب
 سبع مائة كبيرة فما ظنك فيما تركك بعصيته وتوفاك الماسر عن
 التراجع أو قطاع الطاعة له تاجي الصلوة عن وقتها وكذا القابلة
 إذا خاف على الولد وتوصل الحقل بشرائطها جاز والعقل لا يردك
 قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا كان الغزاة سنة صلوة وودخل وقت
 الصلاة سقط الترتيب ويجوز أدائها بالسر وقال محمد إذا كان
 الغزاة صلوة يوم وليلة وهو في صلوة دخل وقت الصلاة
 سقط الترتيب ويجوز أدائها بالسر وتوترك صلوة ثم صلح بعدها في
 صلوات وهو ذكر للقاء بينه فإن هبنا الحنيفة موقوفة عند باب 2 فماذا أصح
 السابقة يجوز البعد بالاعتقاد ويعود كما لو كان عيافاً عليها عليه قضاء سنة صلواته

الحق المؤدات

ووقوفاً فاختار الكفاية في ركعاتها سبعاً ثم ذكر
عادوا ثم ثلث آيات وعليه السهو من ما رآه

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

والجواب لحدوث السهو بركعة رفع اليدين
في تكبيرات العبدتين من صلاة

في السجدة

أي سورة بقراءة مقدار ركن يلزم السجود وقراءة النكحة في خلال
القنوت لا يسجد عليهم رؤساً ثم إذا تذكر النكحة أول الركعة
يلزم السجود في المقدمة لقراءة النكحة مع السورة ثم علم أنه قراءتها
لا يسجد عليه وتوزاد على النكحة في الركعة الثانية مقدار آية طويلة
بجاء السجود عند البعض إذا قرأ من الشفع ركعة من الظهر أو العصر
أو الفجر بعد النكحة سورة واحدة لا يسجد عليه القعدة بعد السجدة
لأنه ليست بفرضية لو تركها جازت وتوسى السورة وركعتي رفع راسه
وقراءة السورة انتقل ركوعه حتى لو لم يعد ركوعه بعد صلوة قيل
على قول زفر بن عمرو عند أصحابنا لا يفد لأن رعاية الترتيب في
أفعال الصلاة ليست بفرض عندنا وفرض عندنا في بعضهم يجب
السجود لتذكر التسمية بين النكحة والسورة وفي الحنية شرع في الصلاة
على النبي عليه السلام القعدة الأولى لزم السجود وتوزاد ثباتاً لا وفي
حنية المصنف لزاد حرفاً على التثنية في القعدة الأولى يجب السجود وفي
الحنية لقراءة النكحة في القعدة قبل التثنية لزم السجود وبعد لا ولو
قراءة النكحة ثانياً قبل سورة لزم السجود بعدها لا كدعها في الأخرى
لم يلزم السجود في صلوة فتفكر في الحال حيث شغل عن شيء من أفعاله
بأن كان بين السجدة أو في القعدة الأولى لزم السجود والآفة لا
يجزئ للسجود ولو لا يفد ويبعد ثانياً في السجود في ركعة

لأنه ليس بفرضية لو تركها جازت وتوسى السورة وركعتي رفع راسه

وقراءة السورة انتقل ركوعه حتى لو لم يعد ركوعه بعد صلوة قيل

على قول زفر بن عمرو عند أصحابنا لا يفد لأن رعاية الترتيب في

أفعال الصلاة ليست بفرض عندنا وفرض عندنا في بعضهم يجب

السجود لتذكر التسمية بين النكحة والسورة وفي الحنية شرع في الصلاة

على النبي عليه السلام القعدة الأولى لزم السجود وتوزاد ثباتاً لا وفي

فلتر

وإذا سجد في الركعة الأولى والركعة الثانية
سجد في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
سجد في الركعة الخامسة والركعة السادسة
سجد في الركعة السابعة والركعة الثامنة

وإذا سجد في الركعة الأولى والركعة الثانية
سجد في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
سجد في الركعة الخامسة والركعة السادسة
سجد في الركعة السابعة والركعة الثامنة

وإذا سجد في الركعة الأولى والركعة الثانية
سجد في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
سجد في الركعة الخامسة والركعة السادسة
سجد في الركعة السابعة والركعة الثامنة

وإذا سجد في الركعة الأولى والركعة الثانية
سجد في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
سجد في الركعة الخامسة والركعة السادسة
سجد في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

في السجدة

فكأنه صلى ثلثاً أو أربعاً لا شيء عليه وقيل الفرائض حتى ثم يأخذ المصنف
صلواتاً مستقبلاً وأخذ بالتمام وأخذ بالنقصان وشكى الإمام والقوم أن
الآن على المصنف بالنقصان لا يسجد على الآخرة بسجود واحد على المصنف فيهما
بما فتن ولو تشدد في قيامه أو ركوعه أو سجوداً فلا يسجد ولو قرأ في ركوعه
وسجوداً لزم السجود على المصنف ما طبعها بعد الإمام لزم السجود ومما روي
أنه قام في النكحة وقد قعد لا يثاب بعوضه بل ينتظر حتى يحس فيسجد
معه والآن يفدونه ولو أقدم الإمام بعد ركعة في الصلاة فجد السجود
المجود معه وإن لم يسجد مع الإمام سجدة أخرى صلوة وتوفى المصنف
قبل سلام الإمام وسجد الإمام للسجدة عاد ووجد معه أن لم يقعد تلك الركعة
بالسجدة وإن قعد لم يعد وسجد السجدة آخر صلوة وتوفى الإمام
في الركعة الأولى لا يجب السجود على المصنف ولو سجد عن الركعة ثم تذكر ركعة
كانت موضع سجدة أو ثباتاً وجب أدائه وإن كان في موضع لا يجوز أدائه
بطل صلوة مثله لو نسي قراءة النكحة فقد ذكر قبل الخطأ السجدة قراء
ثم سجد للصلاة ثم للسجدة تذكر بعد السجدة بطلت صلوة وتوسى الركوع
ثم تذكر في مكانه قبل السجدة الثانية ركع ويسجد السجدة وإن تذكر بعد الثانية
بطلت صلوة وتوسى سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثاً لا ينوب عنها الثانية
أنها بالنية لا تنبأ به ولو عاكراً الانصاف فطباعاً قبل تشدد لنقصه القيام والصحيح
أنه لا يشهد ويقوم ولا ينقص قيامه بعوضه لم يؤمر وسجد للسجدة تلك الواجب
وقال بعضهم بطل صلوة فصل في سجدة التلاوة يجب تقديم التلاوة في آية

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

ووقفوا في الركعة الأولى والركعة الثانية
ووقفوا في الركعة الثالثة والركعة الرابعة
ووقفوا في الركعة الخامسة والركعة السادسة
ووقفوا في الركعة السابعة والركعة الثامنة

إذا ركب على سجدة التلاوة
فلم يركب على سجدة التلاوة
فلم يركب على سجدة التلاوة
فلم يركب على سجدة التلاوة

السجدة على السجدة يقع احاطة اليد لرجل في سجدة التلاوة دون
الجماعة ولو قرأ في مجلس مرتين سجدة واحدة لأن المجلس واحد ولو قرأ في المجلس
في غير الصلاة ان يسجد مع التالي ويرفع رأيه مع سماع من آخر ومن آخر ايضا
كنت سجدة واحدة لا تأدية الآية والمكان واختلاف المكان كسجدة حقيقة او كما
كجلس التمام اذا استبدل المجلس الكل فأي صدر اذا كان من آخر فقط ذلك
الا مودع في آخر يستبدل المجلس كما اذا كان الامر كسجدة اذا قل ككل
لقتبة او خطو خطوتين او كلم كلمتين او ركبا فذل او بالكلية انتقل من
زاوية في بين حيوزا زاوية اخرى فلا وتوكل سجدة في صلاة تركع بها
اجزاء ان نوى ولم يكمل بينهما وبين الركوع ثلث آيات وفي الواجبات
اذا قرأ آية السجدة بالحياء لم يجب سجدة التلاوة لأنه لا يقال قراءة القرآن
وانما قرأ السجدة ولو فعل في الصلاة لم يقطعها الا انه قرأ الحروف التي في
القرآن وفي البنائز لو قرأ في الحروف الاخرى لا يجب كذا لا يجب
بكتابتها وفي الحنية وجوب السجدة متعلق بقراءة حروف السجدة مع شيء قبلها
او بعد ما فيه الحق في لا داو سجدة وجب بقراءة الامام بشرط وقبل لا اخفاء
عن قوم بقراءة به يستمعون ولا يسجدون لا بأس ولا ينبغي للامام ان يقرأ
فيما كان فيها ولا في الجماعة والعبدية اذا كان القوم لا يستمعون ولو سمع
من الطولي آية سجدة لم يلزم في الاتح ومن النائم يلزمه وقبل لا يلزمه
ولو صل فسمع سجدة وسجد مع تالها ان اراد اتباعه فذت صلوة ولا يكره
تسليم وان تلا في الصلاة وحده وسلم ثم تلا خارجا قبل تبدل المجلس في سجدة

قراءة السجدة في الصلاة ولم يسجد فانه
يكون سجدة واحدة في الصلاة

ولو انتقل من زاوية الى زاوية
لا يكره الوجوب خلاصة

ويكره للساجد ان يسجد ويرفع رأسه
قبل التلاوة لانه لا يقرأ الا ما في اختياره
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة

في كل

قراءة السجدة في الصلاة
قراءة السجدة في الصلاة
قراءة السجدة في الصلاة
قراءة السجدة في الصلاة

في كتاب الصلاة يلزمه اخرى وفي التلاوة لا يلزمه في الاتح قال بعضهم يقول في
سجدة ربه الاعلى ثلثا وقبل بفعل خفضت للوقوف فاعرف يا ربك وفي الحديث
لو لم يقل في سجدة التلاوة شيئا جاز لانها ليست اقوى من سجدة الصلاة
لكن ان يقول فيها شيئا او ما وحيه الذي يجب فيها تكبيرها مع رفع اليدين
اذا كان في غير الصلاة وبلا رفع ان كان في الصلاة وقبل يجب التحريم والتخليد
دون التشدد وقبل لا يجب الا التوسيم وسجدة الشكر غير مذكورة بل يكرهه عند
ابن حزم وسجدة عند ما والشافعي وآما السجدة التي عقب الصلاة في ركعة
لان الجمال اذا روي اعتقدوا سنة او واجبة وتكلم بها في يودى هذا
فكرهه كقبيبة الرضا للصلاة وتعيين القراءة للوقت **في المسألة**
في المسألة ولو خذت ماض ثم بدلت ان يرجع بينه وبين مصداق
من ثلثة ايام لم يلزم لو صلح ما فرجا فر ومقيم فحدث فاستخلف المقيم لم يلزم
المسافر الا ان كان في العبدية كسجدة ما فر ومقيم قبل يتم وقبل يقص
لا قبل ان كان بينهما فبأيات في الخدمة يقص في نوبة المسافر ويتم في نوبة
المقيم والمسافر لا يكون مقبلا بنفس التفتيح والمسافر يقصر موقته به وتكون
المكوى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلح ايها ركعتين ثم اجتمع المولى
اعلى تلك الصلاة وكذا اذا اجتمع الزوج بينة الاقامة الى الصلاة
خوفه في الرواية وفي المحيط لوني الزوج الاقامة يقص الزوج
مقته بتعاله اذا كانت مستوفية الزوج ممرها المعلى اما لو استوفى
فلا يكون تعالاه وان كانت بعد الدخول عند ابن حزم وكذا الجشع الايسر

وفي سجدة المكتوبة يقول سبحان رب الاعلى
فكذلك في سجدة التلاوة من فاداه الله
ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة
في صلاة الجمعة من خلاصته

المسافر المقيم فاذا اتم الامام صلوة وعليه سجد
يتابعه ايقيم فيه للاسلام وان سلم وهو دكر
لا عليه من الاقام فسد والا لا وكذا في السجدة
فاذا اقام الامام وسجد فيها ايضا سجدة اخرى

ولما قرأ في السجدة عند بعض خلاصته
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يقرأ
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة

في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة
في سجدة واحدة في الصلاة

مطلوب
مسافر
موجود
اعلیٰ

عن ابن عباس عن سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال صلى الله عليه وسلم على قبره ليلة
الغزاة واليوم الآخر من ليلة
ليلة الجمعة ويوم الجمعة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
نوايا البس يوم الجمعة وإذا
التفت من بيت الربيع كان
يستقل ليلة الجمعة من قنات
الصوم

فان قيل فبما الجملة تدل على بيعة ويرى
الحصر فرجوعه عليه من هذا انما هو
وعند كل قرية سمع اهلها الا ان يسمع
بغير علمه والافلا حقا ان استقرمه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مناجاة لكل محتاج

الجمعة خليفة ان كان صاحب الشرا او القاضي جاز وان لم يكن واحد منهم و
الناس على اقامته جاز صلى احد يغوي اذا الخطيب لم يجر الا اذا اقتد ك
من له ولاية الجمعة المصنعة لا ولاها عند ابا ح ح واختلافه في حال ابو
هو كل موضع له اجير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وعنه انهم لو اجتمعوا
من غير علمهم بالجمعة في اكبر ما جاز لا يحيطهم حتى اجابوا الى بناء مسجد آخر
لاي وقال بعضهم ان يوجد فيه كل ما يحتاج اليه عاك وفيل ان يقبل كل
موقف بحرفة من سنة امانته من غير ان يحتاج الى حرفة اخرى وقيل
ان يوجد فيه عشر آلاف قتال فقل ما يقبل الكلام مصل وقيل كل موضع
يكون مثل مدينة ان الجمعة يجوز فيها ويجب الجمعة على من سمع النداء من اهل
النداء عند النداء وهو الاصح وبه يفتي لقوله عزم الجمعة على من سمع النداء
وجوز اداء الجمعة في موضع متفرقة في مصر واحد وهو رواية عن ابي ح ح
وعليه الفتوى ذكر في جامع الاحكام المصطلح اذا ذهب الى المجمع يوم الجمعة
لا يقبل تحية اذا كانوا يتدرون القرآن في الحمد لان امتناع القرآن فريضة
وتحمة الحمد سنة وعند الشافعي واجبه وقرأ الخطبة غير البالي باذن
السلطان وصلى البالي مصلية الجمعة جاز وفي شرح الكافي لوقر الخطبة
قبل مجئ الجماعة ثم صلى صلوة الجمعة مع الجماعة فحق جوازها وايتان
والاصح عند محمد جوازها في كل موضع في شربة الحنية رفع اليد في الخطبة
غير مشروعة فان استسقى في خطبة الجمعة يرفع يديه لان النبي عليه السلام
يرفع يديه في الاستسقاء وفي النزول للمسا جرمع الاجير عن الجمعة

والمسجد من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة

الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مناجاة لكل محتاج

ويثبت الناس اذا خطبت اذا كانوا
بعيدين الى الخطيب ولا يشعرون العا
لمس ولا يردون السلام ولا يقرؤون
القرآن ولا يصلون على النبي من عند مكان
الجمعة ومن ان يوصلهم يصلون ولا يصح
من الويل

من ان يوصلهم ان لم يكن الطلوع عند الزوال
يوم الجمعة وبه اشد عند الشافعي وكان
يصلي فيه من ثقل في الصلوة

اذا دخل الجامع فلا يقعد حتى يصلي
ركعتي تحية المسجد ثم ثقل في الصلوة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة

الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مناجاة لكل محتاج

الامام ابا ح ح وقيل لا يقدر على المنع فان كان الجامع بعيدا خط الاجير
يقدر وان كان قريبا لا يخط المصلح فانهم المجمع هلوا الظاهر ان كان
قال شافعي انما لا يجوز الكلام في أثناء الخطبة اذا كان الخطيب النسيء والوعظ
او الصلوة على النبي عليه السلام اما لو شرب في حوزة الخطبة فلا يخط بالخطاب
يسمع مدحهم المختار ان ان كان لا يخط بين يدي المصلح ولا يخطي رقبا
الناس ولا يخط الحاقا وول لا يخط في حوزة الخطبة ولا يخط في حوزة الخطبة
وتوصل في الجامع والخطيب يخط يديه فان لم يخط على الحاقا لا يخط ولا يخط
الا عطاء موال المسجد او لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة وقال الامام
ارجو ان ينفذ الله لما يخرجهم عن المسجد قال بعضنا العلياء من اعطى فلان
فيه يتصدق فيه اربعون فلان كفاية اعطاهم فيه وعنه الامام طلق
بن ايوب لو كنت قاضيا لا اقبل شيئا من يتصدق في المسجد الجامع على موال
وقال ابن مبارك يعين ان لا يعطى لغيره ولا لغيره غطرا ما حقه الله تعالى
وهو الدنيا ولا يخطي الرقاب لا تقوم الامام ان كان يوذى الناس
بان يخطي جسد او ثوبا وان كان لا يوذى يخطي ودنا الامام وقال الفقيه
ابو جعفر ان كان في حال الخطبة لا يخطي وان لم يوذى واختلاف بينه
الاربع بعد الجمعة قبل ينوي السنة لان الظاهر قد سقط بصلوة الجمعة ومثل
ينوي الظاهر لان الظاهر لو سقط بالجمعة يصير هذا انظرا لان الظاهر يوذى
بنية الغنصا والآصار فرضا وقيل ينوي ظهري يومه وقيل ينوي آخر
ظهير عليه وهو الاصح لانهم جزم الجمعة فخطبه الظاهر وان جاز احرامه الاربع عن ظهير

ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة

الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة
مناجاة لكل محتاج

روى يارثه رحمه الله تعالى
انه قال من قلم اطهاره يوم الجمعة انقذه
الله تعالى من البلياء الى الجمعة الا قول وفيها
جدة ثلثة ايام من ثقل في الصلوة
ويكره تخطيم الاطهار وفتى الشارب
يوم الجمعة قبل الصلوة لما فيه من معنى
الحامد

عنه والله اعلم انه كان يقول في منوب
ليلة الجمعة الكافرون والافاضة
صلوة غداها ليقان ومثلها ولا غشاء
الجمعة سورة الجمعة والمناقضون
من ثقل في الصلوة
والاصح في نية الاربع
بعد الجمعة

ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة
ولا يصح من غير الصلاة

سقطت الصلاة عنه فاذا برء ففعل فلا قضاء، فيما زاد على يوم وليلة
في الاصح مريضاً حتى عجز القيام برأه وامكنه باستغناء الغني ففعل فاعدا
جاز ولو صلى فاعدا متعمدا يلزمه الاعاكت مريضاً حتى ثياباً خشنه ولو بوط
أقرب من مائة سنة او يلحقه مثقه له ان صلى ان يصلي مائة وبارت صلوة
الاخرى وان قدر الاقضاء بالقرارى ولا انفاً ولا الوبرى لا يكتفى بالاباء
اصل الاثماً، بل يخط بقدر الامكان ولا الحائنه لم يله به ان لا يمكنه
القيام اصلاً بحيث لو قام يخط كما هو عند هذا البعض بل خاف على ابطاء
البرء او دار راسه او وجده في القيام أماً شديداً يمكنه متعذر القيام ولو
قدر بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر ولو قدر آية حتى لو قدر على التكبير
فما يكتمه ثم تعد وان لم يفعل حتى عليه ان يغد صلوة وكذا اذا جرح على
الغصه وقدر على الالتكاء او الاستسقاء الى انسان او حائط او وسائله
لا يجزئ به الا كذا لمريضاً لا يمكنه الصلاة الا بالصواع مثل اوكا وغنى يجب
عليه ان يصلي **فصل في المتفقات** ولو كبرها بما ذكره
ولم يقف صار مؤدياً فرفق التكبير والقيام جميعاً ولم يلزمه الوقت بعد
فما يلا ما لا يه من القيام الى ان يصلي قرب الى الركوع يكفته روع راسه
ما ارجو ما احده يعوده اليه حتى المقدى التشهد في القعدة الاولى فذكر
هو ما قام فعليه ان يعوده اليه ويشهد بخلاف الامام فرغ المقدى
في التشهد قبل الامام وذهب جازت صلوة صاحب البيت او بالامانة

وجلس المريض فاضلوه كيف اشار
في رواية محمد بن ابي حنيفة وروي
الحسن بن ابي حنيفة انه يترج منه
الافتحاح وعند الركوع يترج
رجله اليسرى واليمين
يركع متراجعا من فاضله

۷۹

[illegible]

١٩
 اذ داود ودم قال اللهم ما ثوابه من
 فني من امة محمد قال ثوابه ان اعطى
 عا جسد ما شئت حسنة قال اللهم ما ثوابه
 وارفع عند درجات قال استسكن عليه
 اذ اعطى ثوابه الجنة قال استسكن عليه
 النبوة واذا انتقم ثوابه من القبر
 الجوع وفتح الجنة
 والعطش ثم لم يبق الجنة
 بل نصفه ثم لم يبق الجنة
 وجارية من الجنة ما شاء
 بل كل شيء من الجنة ما شاء
 الا الجنة

والسنة الثامنة والاربعون
وقد اختلفت فداوى السور

النبي عمار بن الجعد وقفا بعض السبع الألف للشيخ
الكوب والصفحة العشر
نماذج

[illegible]

فصل في الصلاة على النبي
 صلوات الله عليه وآله وسلم
 في كل صلاة
 في كل ركعة
 في كل سجدة
 في كل ركعة
 في كل سجدة
 في كل ركعة
 في كل سجدة

إذا انتهى إلى المصلي في رواية وفي رواية أخرى في شريع الإمامة الصلاة
 قال بعضهم يجب أن يجمع المصلي يوم عرفته في بعض المواضع تشبيها بما لو
 بعرفة لم يكن لهم نواحيهم وعما ابن عباس فعل ذلك ببعض قلنا جازع عباد
 مقصودا مخصوصة فكان فلا يتصور هذه العبادات في غير ما كان طاف
 حول المجد غير الكعبة حتى عليه الكعبة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يجوز الاختراع في الدين وما نقل عن ابن عباس لاجل الوعظ والتذكير
 لا التشبه بأهل العرفه وأعلم أن أيام النحر ثلاثة أيام التشريق الثلاثة والكل
 بمضرب أربع أيام أولها نحر لا غير والرابع تشريقا لا غير والمتوسطان
 نحر وتشريقا معا وتوحي الكعبة فقد ذكر قبل أن يحرز في المسجد للشرية
 ولون الإمام كتب القوم بخلاف سجد السجدة لأنه يؤدي في حرمه الصلاة فلا بد
 من الإمام ولا يخلد بينه وبين الكعبة ما يقطع حرمه الصلاة حتى لو قام
 وخلف من الحجر أو تكلم فإنه لا يكسر وتوقف ما فاتته في أول أيام التشريق
 في آخر أيام التشريق قبلها ولا ما مضى منها بعدا وتكسر التشريق
 هو أن يفعل من الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر
 والله الحمد سوى أن جعل كل يوم لما جاء به بقدر ما خاف العجمية عن
 إبراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه إبراهيم فقال لا إله إلا الله
 والله أكبر فلما سأل عما قيل لكما منها علم أنه قدى فقال الله أكبر والله
 الحمد فصار ذلك ميسرا في أيام النحر ويتجلى أن ينصف المبيت
 ما عني طريقه الذي أتى به المصلي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم هكذا أصلا

وإذا كان في الصلاة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي

فصل في الصلاة على النبي
 صلوات الله عليه وآله وسلم
 في كل صلاة
 في كل ركعة
 في كل سجدة
 في كل ركعة
 في كل سجدة
 في كل ركعة
 في كل سجدة

وإذا كان في الصلاة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي

العبد

والأخرة الأفضلية ومن استغفر
 ولا ينظر الله يوم عرفه إلا الخلق
 ويوم صوم عاشوراء يكفر سنة وصوم
 يوم عرفه يكفر تسعين المائتين والمستغفر

فصل في الجنائز

الجنائز جنازة من صفة الجثة الصغرى
 جنازة يوم الجمعة يرحى له فضل وكذلك في مكة لأن بعض الأيام على
 البعض أفضل وبعض البقاع على البعض أفضل فيرحى لها جنازة في
 يوم فاضل أو مكان فاضل لم يكن له فضل لقول الشافعي في حالة الموت
 ولا يقال له قتل لأنه لم يمت حتى يموت منه فقال لا أقول كقول من أنفق
 وهو أن يفعل أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 آمنت بالله وعلمنا بكفنه ورسوله واليوم الآخر وجميع ما جاء به عليه محمد
 وبما قال هذا إذا كان إلى بعض علماء وأن كان جاهلا بفعل الملقط طائفا
 وزور بينا كما تكلم به درويش تكلمك حق بغير ما در ابن آدم أقرار
 أبلغ تكلم تكلم بكفنه ويكره كنه ومحمد كنه بغير ما بغير ما
 وهو كنه في شتمه وكوكون أنما كنه ببلع بوجوه حذر وقباصا و
 صاها حق أيد وغنه وبيضا بغير له خير ويكره كنه حيا كنه كنه
 حيا أيد وغنه أنا ندم وبه وعند الميت في حيا الحالة لا تكسر بكاء
 حيا لا يشوش الميت ولا فاء **فصل في غسل الميت** يغسل
 الميت بتميمه بالموت كابر الجيوانات الدنوية إلا أنه يظهر بفعل
 كرامة له وقبل لا ينحى لأنه مؤمن بل الغسل لاجل أنه على غير وضوء
 وتو وجديت في الماء فلا بد من غسل لأن الخطاب بالغسل توجه على
 بني آدم ولم يوجد منهم فعل ولو ترك بنو الغسل جاز وفي ظاهر الرواية
 يكفي من العورة الغليظة ويترك فخذاه مكتوفين لئلا يشاء الغسل

مطلقات
 التلقين

بكره غسل الميت في جنب الميت
 وغسل المرأة العنق الذي لم يتكلم به
 الرجل الميتة التي لم يتكلم بالمرحاة

وإذا كان في الصلاة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي
 والصلوة على النبي

توضا والجنت البائع أو القبي العاقل فحق غير العاقل بفعل ولا يتوضا
 والاحتج ان يوضع الميت على السرير كما يتبر ويكف العاقل على
 يديه الخفة حين يفعل العوبة لان على العوبة حرام كالنقل ولهذا
 لو ماتت الامامة من الجانب شمس اجنبى خرفة عند الفضا واما حكم
 الحنفى المشكك فى الفعل ان ما ح فليس له رجل ان يفعله يجوز له كفى
 انتم وليس للمائة ان يفعل يجوز له كفى وكذا وكفى نعم سواء كان الميت
 رجلا او امراة خرفة ان كان الميت اجنبيا وبدون الخرفة ان كان
 الميت ذارح محرم منه والفعل بالماء الحار حذو مينا وعند الشافعى
 الا فضل بالماء البارد الا لم يكن عليه وسخ او نجاسة ويرش ماء غسل
 الميت استعمل قطنة في ظاهر الرواية وابو حنيفة يجعل القطنة المخلو
 في مخزبه وشمه وبعضهم قالوا يجعل في شماغ اذ فيه واما جعله في دية
 فحقه ولو اوصى ان يفعل ذلك فالوصية باطله ولو كان الفاعل واحدا
 في ذلك الموضع لم يجوز اخذ الاجرة للفعل وان كان متعه اجاز اخذ
 الاجرة ويجوز اخذ الاجرة لكل الجمانه وفي الميتة وحق قبضه وكذا
 قراوة القرآن عند الميتة يفعله كذا في التبيين **مسألة**
 في الكفن كفا مثله بما سه اذا خرف في العيد ولى اما ما تبس عند
 زياره ابوبها وقيل ما يلبس غالبا ويجوز ان يكفن الى امة في الحرير
 والحز عفر والمقصود بكنه للرجال اختيار احوال الميت ويجوز له كفن
 كفن الرجل من الكتان او الصوف لكن الاوامر القطنة والستح

وهذا العلم من قال بجعل العاقل على الميت
 خرفة رقيقة ويدخل الاصبح في ذلك
 بله اسامة وشقيقه من امار حاة

المناخرون

المناخرون العامة على وجهه بخلاف حال الحيث فانه يرسل من قبل قدام كعنه
 الزينة ولهذا جعل شعر الى امة على صدرها وقال بعضهم كفى العاقل
 لان الكفن يكون شفا والسنة لم يكن وترا والخرفة التي تربط ثديها
 تؤخذ مما بين ركبتيها الى صدرها فيكفن فوق الاكفاري كفا ينشر الاكفان
 عنها وانه الاختيار يلبس القميص ثم الخمار فوفه ثم تربط الخرفة فوق
 القميص ثم الازار ثم اللقافة وتونيش والميت طوى كفن ثانيا ما يجمع
 الحال فان قسم المال فهو على الوارث دون القدياء واصحاب الوصايا
 وان بنش بعد ما يجمع كفن ثم يجره واحد لانه بسبب خرفه من حكم
 الاويمين الا يرى انه لا يصح عليه فصار كالسقط وتومات بلانته لم يلم
 الناس ان يكفنه فيقال عن الناس للتكفين وقد كثر في بعض الفعاوى
 لو ماتت امراة ولم تدع شيئا فكفنها وجارها على زوجها عند الموت
 وعند محمد لا بد على ولدها ثم على ما يجب فقها عليه من الاقارب الاقرب
 فالاقرب ثم بيت المال وقال في فتاوى قاضي خان على قول اب يوسف
 يجب على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى **فصل**
 في الاحتمال على الميت بكنه النداء ان فلانا مات ولا يابى يعلم
 بعضهم بعضا والاحتج انه لا يكره لان فيه اعلام للناس فيؤدون حقه وفيه
 تكثير المصلتين عليه والمستغفرين له الا ولا لصلوة الميت الاحكام الاعظم
 ثم السلطان لكل حصص والقاضى ثم امام الحي وهو اولى من الولى عند محمد
 ومحمد وعند اب يوسف ووليه اولى ولو اجتمع الجنائز فالاولى اولى

سئل ابو بكر الاسفان عن الميت اذا غسل
 ثم وقع في الماء وبسوا الماء سواء كان قبل
 الغسل او بعده وقال ابو القاسم لا يغسل
 سواء كان قبل الغسل او بعده ومحمد
 له الى من امار حاة

فان كان بالماء الباردة وبالبورقة فله تكفن
 السنة او لا وانه كفا على العكس تكفن
 الكفاية او لا من امار حاة

وفي ايام المحدثين يلبس الميت من الناس
 اقباسا لوانثيا من صدمه

فانه كفا ما لا اوزن بعد ان قد استحسن بعض المتأخرين
 خرفه النداء في الاسواق لئلا يزاره وهو
 الاحتج بامارة

والمراد من قوله
 في قوله لا يزاره
 هو قوله لا يزاره
 وهو قوله لا يزاره
 وهو قوله لا يزاره

والمراد من قوله
 في قوله لا يزاره
 هو قوله لا يزاره
 وهو قوله لا يزاره

من حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام
فقد فاته الصلوة في القنطرة انه يكبر
فيها فتتبع ثم يكبر ثلاثا بلا دعاء
يقدر في الجائز انما وادارفع
قطع الصلوة من البرازي

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله في الخلف اذا اصبحت الجبارة
الغربة ثم يعلو الجبارة
ثم الغربة تذاق
ثم الغلبة اذا اصبحت
الجبارة فقلوب
الغربة ونسبتها
لا تاتي احيى ما يكون
من علو الجبارة
في قلوب الصغار

الدارهم ليكنه ففضل من ذلك شيء
عرف صاحب الفضل به عليه السلام
على صحتها الا الكفر هو تصديقها
على ان ينكر ما رآه

ولا يستغفر لنفسي لانه لا ذنب له ويقول
اللهم اجعله لنا فظا اي اجور بقدر مناه
واجعله لنا ذورا واجعله لنا شافعا
من العظام

ان لا يرفع صوتا بالتكلم في صلاة الجنازة
لما يرفع من سائر الصلوات على الكوفة

ويعلم الكون خلق الجازة لانه
وقت الاعمال عتار والاذنار
خافه منقار الكركر وعداد
منقار الكركر والصوره

[illegible]

السلام بعد ما ان عليه الزمان من ارض
 الشام ليكون عظامه مع عظام ابيه

وذكره صلوة تليها فذان مع
والارض الناس بما رفاة
ولعمه

انما يفتت هذا الكتاب
 ربيع الله العباد عليه
 انما يعلم شرفه الصدر
 منى فاضل الصدر

والمصنوع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في القبر الذي في الجنة

والله اعلم
بما في صدور
الغيباء
والله اعلم
بما في صدور
الغيباء

الوفاء بلا اذن الواسع قبل عقد القبر نصف العامة وقبل الما الصدور وان
خفى يكن البناء على القبر والكتابة وان يعلم بعلمه زائدا وقيل يكن البناء
اذا كان الميت من الشايخ والعلماء والابرار وسئل ابو حامد عن الميت
التي تجلس بيها الجباة فتدبره وتذكر مناقبه وتبكي الساء بها فقال
انني سمعت من بعض السلف ان ذلك لا يطع بك ذلك وان فعلت ذلك لا يرفع ظلمته في القبر
تطمين القبيح ولا يصح ولا يغسل اهل البقي وكذا اقطاع الطريق
وقيل يغسل ولا يغسل عليها كالكافر الذي له ولي لم يجز له وقيل هذا
اذا قتل حال الحاربة واما اذا قتل بعد ثبوت يد الامام عليها فلا يغسل
ولا يغسل عليها وكذا لو قتل ظلم ظالما يغسل ولا يغسل عليه لانه ساعد الارادة
بالفداء وروى عن محمد بن ابي قنبل مطلقا لا يغسل ولا يغسل عليه وشيئا جعلوا
حكم المقتولين بالمعصية حكم اهل البقي علم التفصيل في جميع النسخة من قبل
الاخوة والظلم والفساد فقال يباح قتلهم في باب قتلهم فان قيل كيف
ينبغي قتلهم وهم مسلمون قلنا من ثلث الاسلام النكبة على خلق الله والفساد فيهم
والخروج من دينهم وهم على علم فان قيل لو قتلوا في ايام النبوة قال كذلك الجواب
قولهم ولو ردوا العادوا والما نهد اعنه وسئل عنه ايضا عن قتل ولاة فانه
فعل لا تقتلون بلا اذن ولا تروى دار امراته فماتت وتذكرها مع ابنه فانما هي
باذنها فانما هي لها والنكبة دين عليها فتقوم حقيقة الابن وتكون النكبة
بلا اذن فانما هي لها عن قيمة نصيبه من الامانة ويصير كل لها بلا اذن
فلا يملكها فهو منكر وعلم هذا التفصيل كما ان الكرم ميت وفناء قبره في

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبر ابويه او احد
منهما لم يمت حتى يغفر له وكتبه كزار
ومن امن علي قال من زار قبر ابويه او احد
منهما لم يمت الا كعدل في قبره منور ومن
كان زيارته اثمها زارت الملايكة قبره
ذكره في زيارة القبر لثلاثة من
وكتبه في جنة عدن
قال من ايامه زارت المقابر الا لعنه
الله علما ولها كل رطب وياس حتى ترفع
فادرجت الامم لها كما في غنصه الله
سواء ومقتله الغد من سعتها وانه
ما تتركها كانت من اهل النار
من روضة العلماء

والله اعلم
بما في صدور
الغيباء
والله اعلم
بما في صدور
الغيباء

قال الشيخ الامام انه منصور لما تولى
لزم على المسلمين كفاية طالب العلم
اذا خرج للطلب حتى لو استغوا
عن كفاية يجره كما جبروه وظن
في دين اذا استغوا عن ادائها
من الماوي

استغوا عن اداء الزكاة لا تؤخذ منه غيرها
لكن جسد حتى لا يؤذي بها اختيار
من الماوي

ومن استغوا عن اداء الزكاة اخذها
الامام كرماء وادفعها عنها
من الاختيار

وتؤخذ من الزكاة الا ما على عكس اقل من المصالح
وكانه في كتابها وقيل لا يخرج من اليد
وقال الشافعي لا يخرج من ملكه قسري
درها من الماوي

وتؤخذ من زكاة ماله الا اخذه ومضى تحت
زوج ان كان مراهقا اقل من ماله في درهم
او اكثر الا انه المولى اقل من ماله في درهم
والزوج مخرج من ماله في درهم او اكثر
ابو اسحاق المارحاني

فرضا
والله اعلم
بما في صدور
الغيباء
والله اعلم
بما في صدور
الغيباء

فيه ميت آخر قال ابو القاسم ان بليت عظام الاول ولم يبيعها من عظامه شيئا
فيه الكفاية بقى من عظامه فانه يبال ولا يخرج العظام ويؤخذ من الاول
وان شاذ جعلوا بينها حاجزا عن النسيان فانه **كتاب الزكاة**
اداء الزكاة على وجه الشهد افضل والنافلة لا ولو كان له والدان
مصران فدفع الزكاة الى الفقير ليدفعها الى والديه يكن قال ابو حمزة
محمد اذا دفع الزكاة وكيل الاب اما الابن او وكيل الابن اما الاب جاز
وتؤخذ من الفقير زوجها موصوفها لها النكبة لولا لم يجز عند الامام
ومحمد وتؤخذ من الفقير له ابن موصوفها له قال ابو يوسف انه كان في عباله
ابنه لا يجوز ولا يجوز وتؤخذ عليه بنفقة ذي رحم فكمساه والاطموني
بما الذكاة عن عبد اب يوسف ولا يجوز صرف كفاية اليتيم واليتيم
القتل وجزء الصيد وعشر الارصاد وغلة الوقف الا بنى هاشم ولا اخي
ولو كان الشفعة في شئ يبايضا با يجوز صرف الذكاة اليه وان كان
اكثر من شئ لا يجوز وان كان له طعام سنة لا يحسب الصرف كالمعدم
وان كان له كسوة للشئ ساو نصابا ويحتاج اليه في الصيف يجوز له
اخذ الذكاة ولو كان له ضيعة قيمتها عشرة آلاف ولا يحصل منها ما يكفي له
ولعباله اخلف العلماء فيه قال ابن المنيلا يجوز صبي له ام غنية ولا
اب له يجوز دفع الذكاة اليه وتؤخذ من الذكاة الما محمد بن ابي قنبل لا يغسل
لا يجوز الا ان يدفعها الى ابويه او وصيته وتؤخذ من وهو يغسل القبيح فان
كان لا يدرى ولا يخلص عنه جاز وتؤخذ من الذكاة الحريم وقال دفعها اليك

والله اعلم
بما في صدور
الغيباء
والله اعلم
بما في صدور
الغيباء

والسلطان الجار اذا اذنه
صدقة الا سوال الظاهر
منه الصالحين لا يستقل
منه ارباب الجاهل والغير
بالادب والادب والادب

وعند البعض لا يجزى
منه كسب او ملك
منه كسب او ملك
منه كسب او ملك

وتوى الذكوة بحرية لان العبرة للقلب دون اللسان وقبل لا بحرية ولو ابراء
بنية ذكوة مال في بيت لا يقط لانه اوتي العاقبة عن الكمال بخلاف ابراء
الغصب من غير موط ذكوة لانه اوتي الدنيا عن الدنيا وكلما جانا نقصان
ولو وهب مقدار ذكوة من الدنيا للمدبرين الفقير بنية الذكوة من ذلك الدنيا
لا يقط وما ياخت ظلم زماننا من الصدقات والعشر والجزية والخراج
والمصادر ان قالوا لا يقط بجمع ذلك من ارباب الاحوال اذا نود
عفو الدفع والصدقة عليهم لان ما في ايديهم احوال المسلمين وما عليهم
من البتة فان احوالهم فلور واما عليهم لم يبق في ايديهم شي فكانوا
فقراء مع ذلك لا اعادة احوالهم لانهم لم يعملوا المسخرة ظاهرا او
لان اخذ السلطان هو اجبا لا رغبة في اية عليه فانه يمتن الراعي كما
ان الراعي يحفظ الغنم ويأخذ الاجر ولا يقط الذكوة من الباقيين والسلطان
يحفظ البلاد ويأخذ اجرتا لا يقط العشر ويخرج من الباقيين وفي التمازك
السلطان واخذ صدقات الاحوال الظاهر يجوز ويقط في صحيح لا يقط
بالادب او ثانيا فاصا والسلطان واخذ اجناب ونوى الدافع لم يكن على
الذكوة فالبقية لا يقع على الذكوة كذا قال الامام الرضا ع بناء على عدم
ولاية الظالم الاخذ من احوال الباطنة او نظرا الى الغنى لان اعتباره يفتى
اما سباب الذكوة لانا احدا لا يخلو من صدقة الزمان من عروضة ظلم حالي
او كونه بغيره ديوانا فلو اعتبر عن الذكوة لضاع حق الفقراء بالكلية دفع الذكوة
اما مملوك فقير فان وعه الجور دفع الذكوة اما من يملك نصبا بالادب العالم

وذكره في قوله ولا يقط للفقير ان يستمال
رواه الطبراني من طريق علي بن ابي طالب
مسألة في دفع الله عليه باب الفقر
ورأيت في موضع اخر سبعين بابا
من الفقر من فساد الصلوة

وذكره السوال لانه عنده قوت يوم
عند البعض وقال البعض لا يجزى السوال
لانه كان كسوبا او يملكه فحين ذرها
لان السوال في غير موطر ولم ولا ضرورة لمن
عنده قوت يوم

واخذ ما اعطى من غير سवाल ولا الراف
نفس فانه رزق سا قبل الله اليه فلا
يرد على الله رزقه ولا يرد الى ملكه
بابه فيعذب النفس قال رسول
الله الصلوة تسقط عاقتب
اربه وتعلق عليه سبعين بابا
من البلاد من احوال الصلوة

والغاري
السلطان الجار اذا اذنه
صدقة الا سوال الظاهر
منه الصالحين لا يستقل
منه ارباب الجاهل والغير
بالادب والادب والادب

بها مال
و منقطع
السلطان الجار اذا اذنه
صدقة الا سوال الظاهر
منه الصالحين لا يستقل
منه ارباب الجاهل والغير
بالادب والادب والادب

والغاري ومنقطع الحج لعقله علمه يجوز دفع الذكوة لطالب العلم ولو كان له
نقعة اربعين سنة وروى عن ابي جهم لا بأس بالاشي اخذ الصدقات كلها
والحرمة كانت لعبد النبي عليه السلام لو حصل في صلواته عوفنا عن الصدقات
اذا لم يعمل العوض اليهم لانه المال للناس احوال الغنياء وقسمتها وايضا لها
المنفعة عاودوا الموقوف عنده وآلا ملكوا جوعا فيوز لهم ذلك دفع
للصالح عنهم ولو لم يملك المال الجيفت نصبا لا يجزى الذكوة لان المال واجب
النقد والعبرة بنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه حتى لو قال المحتسب
لك هذا الشئ او قد فشك ينوي به الذكوة وقع على الذكوة ويجوز نقل الذكوة
من مكان الى مكان بلا كراهة لا يلد آخر اذا كان فقرا وما جاز واشرف
واقرب للمزنا وادرع الافضل ما صرف الصدقة ان يصرها اما اخوة ثم
اعاذه ثم ذوى الارحام ثم جيرانه ثم اهل بيته ثم اهل مصلته قال الامام
البردوسي ان الدين ممر او حلق لا يمنع لانه ينفذ طاب به عاودة وقبل ان كان
الذوي عاذه من قضاية يمنع وآلا فلا لانه لا يبعد وبناء زعمه والدين
لا يمنع الذكوة وان كان مؤجلا وتوكله دين بعد وجوب الذكوة لا يقط
الذكوة عنه لانه عرف ما غلظا يجوز له كسب افعاف وبيع ما تملك درهم بخاري
فقدوا هم اعتبارا بدرهم كل بلد ومنعهم من اعتبار الدرهم الشرع
ولا يجل الاكل من الغلة قبل اداء الخراج والعشر الا اذا كان عارفا
على اداء العشر وان اكله قبله فمما عشا قال بعض المشايخ من قسم هذا الموت
وان كان لعين حيا على الواكف جاز الا انهم جعلوا الموت واجبا لان ما

والعبرة
بنية الدافع

وسئل بعض المشايخ لو كان له اخ او قريب
فأعطاه من الصدقة اليه افضل من الاخر
الصالح فقال الاخ الفاسق من عاود الصلوة
مطل
بيان المال

ودفع الذكوة الى غير مدبرين
ليقتضي به دينه افضل من الدفع
الى غير اخر من فاضحة

والنقد في الفقير العالم افضل
من الصدق على الجاهل من الجاهل

ولو باع الصدق من الطعام من ربه الا
رغما او من غيره قبله فيفقه غار
في الوقف

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

لا بد من ذلك فلا بد من الصدقة...
فما كان الموضع بلا وارث له ان يصر الصدقة في زمانها...
ليبين المال لضعاف لانهم لا يملكون...
وان لم يكن من المصارف صدقة المصنف...
اما الفقير وتوافق الصدقة بعد الحول...
التي اربعة اشهر يسبق في البقاء...
عن سائمة في حال عليه الحول...
قالوا هذا اشيع لان صاحب الفهم...
قبل هذا لا يكتفي ان المقتصد...
يكفي اخذ الكفاية لا بد ان انما اذا اخذ الصدقة...
غنم وحاف عليها من الذيب والاربا...
به ان حفظ الفهم له ذلك وفي المصنف...
الغير لم يجرى فها هو فلا حرام ان...
الخارج لذي الارهاق اذا اصابه...
مها فادع المقدمة لا اخذ الخراج...
او الهدية من الكفار يصر في ان شاء...
هو من اهل النار وانما ان المصارف...
للقراء الآية مصارف العشر...
وان مصارف في الغنم والمقود والكفر...

وانما باع الطعام العشر...
انما باع عشرة من المشتري...
المشتري وعينه اخذ العشر...
لو باع بكثر من قيمة...
فليصدق انما باع عشرة...
شاة اخذ عشر الف...
اجازة للبيع من الوكيل...
ولو اشترى ارض خارج...
او بني فيها سائلا...
عطلها من خلاصه...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

وابن السبل وامامه من ما اخذ من فراج الارض...
من تجار اهل الذمة والمساكين...
الرباطات والجسور وارزاق على النافعة...
والحسين ومصارف بيت المال...
ومن هو عاجز عن الكسب...
المذكورة بيتا على ما في كل واحد منها...
زايدا عما يكفيهم يكونون...
للعكر من المال انما القضاء...
الاسلام من جملة الله تعالى...
فيما يدفعه الى صبيحة...
او ما يشاء بقدم صدقة او بخير...
الوكيل باء الذكوة اذا صفاها...
ومما يجوز ولا يكره لنفسه...
من مال او انتفاعا على ما...
الرجوع قال الامام السرخسي...
لا يدفع الموقوف الا جني على الموقوف...
هو مبتدع بنفسه لا يوجب الضمان...
ولو صادرة السلطان...
خلق من دفع المأمور من مال...
خلق من دفع المأمور من مال...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

هذا باب في بيان ما يجب من الصدقة...
في كل سنة من كل سنة...
في كل سنة من كل سنة...

منه قال له على ان الصوم شهر فانت قبله ان يصح لا يلزمه
شي وان صح يوما لزمه ان يصح جميع الشهر وقال محمد
لزمه ان يصح بقدر ما صح من فاقه حاشا

ذكر في فوائد الطهيري والعتابي لو قال نويت ان اصوم غدا
ان شاء الله تعالى صحمت فيه هو الصحيح لانه قول الله تعالى
ليس على وجه الاستثناء بل انما هو على وجه الاستعانة وطلب
التوفيق من الله تعالى بخلاف الطلاق من فوائد الصلوة

في الاصول في المصادرة وقال الرضا به يرجع فيها كالمذبذب باصبعه
فجعل المطالبة الحية كالمطالبة الشرعية ومنه ان الدنيا والآخرة
مال انسان فالصيام على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يرجع الضمان على الآخر
وتودع المذنب المال المأخوذ ولم ينو ثم نوى ان يكافأ بما به يد الفقير
صح وان تلف لا وآمن لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير اخذ بلا اذنه فان اخذ
للا كانه يستحق ملكه او يستملك **باب** في الصوم
لو صام الناس بشراوة اشبعوا لهم ان يفتلوا وابتعدوا ثلثين واثم يروا
حلال شوال وشراوى واحد لا يفتلوا ولكن يقبلون في الصوم فاشا
الواحد بالتمسك وعلته ان لا عند البعض كذا في المصنف وقيل ان خبر الواحد
فيما نأتم يقبل اذا لم يكن في التمسك علة اذا كان جائز خارج البلد
البلد لو اجترأ بالرؤية من كل من ارتفع وافترق الامام طهيري الدين
ظاهر المذهب لا يقبل واخبر النضر ان انا احد الواحد ان قال
تفترق الغنم وابهرت الهلال يقبل او بلا تقبل ولا يقبل والحق في شرو
العدالة قال شمس الامية الطولاني في اربعة المستور قطار المذهب اشتراط
العدالة في اذاري الواحد العدول لالهلال رمضان يلزمه ان يشهد
في ليلة قرا كان او بعد اذ كان او انشأ في الجارية المحدث يخرج
وتشهد بغير اذن المولى وانما اذا رآه وحده يشهد بان العاصم رجا
يقبل شهادته لكنه الناصي يتفق وتقبل شهادته من امر بانه الشهود فافط
هو او واحد من اهمل البلد كونه عند البعض قال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه الكفاية

ولو غفقت واستثنى فسبق الماء الى حوضه
ومؤذ كركضه لصومه فسد وقال ابن
ابن ابي عمير ان كان يتطوع فسد والا فلا يقبل
ان كان في الرابعة فسد والا فلا يقبل
يتطوع بان يوضوء فسد والا فلا يقبل
ان يراجع فيه فسد والا فلا يقبل في الاحوال
كلها من راجع الى

ومن راي صايما ياكل ناسبا على
ان غيره بذلك قالوا ان كان شرا بيقدر
على انعام الصوم بخبره وان كان شرا
ضعيفا لا يخبر لانه الشيخ لا يقدر على
الانعام فيتركه حتى ياكل ثم يخبر
من ياكله حاشا وكذا في التبيين نزع الكثر

ولا تقوم المرأة تطوعا بالابادة
زوجها ان امكنت وطئها وله ان يعطى
من فاقه حاشا

اذ راي الهلال نهارا قبل الزوال او بعده
لا يصح به ولا يفتل وهو من الله الليلة
المستقبله هو المختار خلاصه

في الاصول في المصادرة وقال الرضا به يرجع فيها كالمذبذب باصبعه
فجعل المطالبة الحية كالمطالبة الشرعية ومنه ان الدنيا والآخرة
مال انسان فالصيام على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يرجع الضمان على الآخر
وتودع المذنب المال المأخوذ ولم ينو ثم نوى ان يكافأ بما به يد الفقير
صح وان تلف لا وآمن لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير اخذ بلا اذنه فان اخذ
للا كانه يستحق ملكه او يستملك **باب** في الصوم
لو صام الناس بشراوة اشبعوا لهم ان يفتلوا وابتعدوا ثلثين واثم يروا
حلال شوال وشراوى واحد لا يفتلوا ولكن يقبلون في الصوم فاشا
الواحد بالتمسك وعلته ان لا عند البعض كذا في المصنف وقيل ان خبر الواحد
فيما نأتم يقبل اذا لم يكن في التمسك علة اذا كان جائز خارج البلد
البلد لو اجترأ بالرؤية من كل من ارتفع وافترق الامام طهيري الدين
ظاهر المذهب لا يقبل واخبر النضر ان انا احد الواحد ان قال
تفترق الغنم وابهرت الهلال يقبل او بلا تقبل ولا يقبل والحق في شرو
العدالة قال شمس الامية الطولاني في اربعة المستور قطار المذهب اشتراط
العدالة في اذاري الواحد العدول لالهلال رمضان يلزمه ان يشهد
في ليلة قرا كان او بعد اذ كان او انشأ في الجارية المحدث يخرج
وتشهد بغير اذن المولى وانما اذا رآه وحده يشهد بان العاصم رجا
يقبل شهادته لكنه الناصي يتفق وتقبل شهادته من امر بانه الشهود فافط
هو او واحد من اهمل البلد كونه عند البعض قال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه الكفاية

الحسان وعشرة الف ملك يستغفرون له وعشرة الف يعصونه من ابليس وجنوده فانه ما في قلبه من
الجنة فيكون الصيام في كل يوم من هذه الف الف مرة
في الاصول في المصادرة وقال الرضا به يرجع فيها كالمذبذب باصبعه
فجعل المطالبة الحية كالمطالبة الشرعية ومنه ان الدنيا والآخرة
مال انسان فالصيام على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يرجع الضمان على الآخر
وتودع المذنب المال المأخوذ ولم ينو ثم نوى ان يكافأ بما به يد الفقير
صح وان تلف لا وآمن لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير اخذ بلا اذنه فان اخذ
للا كانه يستحق ملكه او يستملك **باب** في الصوم
لو صام الناس بشراوة اشبعوا لهم ان يفتلوا وابتعدوا ثلثين واثم يروا
حلال شوال وشراوى واحد لا يفتلوا ولكن يقبلون في الصوم فاشا
الواحد بالتمسك وعلته ان لا عند البعض كذا في المصنف وقيل ان خبر الواحد
فيما نأتم يقبل اذا لم يكن في التمسك علة اذا كان جائز خارج البلد
البلد لو اجترأ بالرؤية من كل من ارتفع وافترق الامام طهيري الدين
ظاهر المذهب لا يقبل واخبر النضر ان انا احد الواحد ان قال
تفترق الغنم وابهرت الهلال يقبل او بلا تقبل ولا يقبل والحق في شرو
العدالة قال شمس الامية الطولاني في اربعة المستور قطار المذهب اشتراط
العدالة في اذاري الواحد العدول لالهلال رمضان يلزمه ان يشهد
في ليلة قرا كان او بعد اذ كان او انشأ في الجارية المحدث يخرج
وتشهد بغير اذن المولى وانما اذا رآه وحده يشهد بان العاصم رجا
يقبل شهادته لكنه الناصي يتفق وتقبل شهادته من امر بانه الشهود فافط
هو او واحد من اهمل البلد كونه عند البعض قال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه الكفاية

وحي المصنف قال الامام الكليني والصحيح من ذهب اصحابنا ان الحجة اذا استفاض
في بلد اخرى وتحقق بمرئهم حكم تلك البلدة وتشهدوا في التابع وعشرين من
رمضان انهم راوا الهلال قبل هذه الابام يوما لم يقبل التابع شراوتهم لانهم
ليسوا الواجب عليهم وشراوتهم وقت رؤيتهم الا اذا لم يكونوا من ذلك
المكان وتوروا الهلال رمضان برؤية وليس تحية خاصا والى وشهد عند
وقبلوا شهادته عليهم ان يصوموا بقوله وكذا لو راي الرجلان هلال شوال
من ذلك البلد لا بأس ان يفتلوا ولو راي الامام هلال شوال وحده ليس له
ان يبعد ولو صاموا ثمانية وعشرين بلا رؤية ثم راوا هلال الفطر ان اكلوا
غنى شعبان ثلثين وقد كانوا راوا هلال شعبان فقتلوا يوما وان صاموا
مستعاضا وعشرين لا وقتاء عليهم اطلاقا فان كانوا اكلوا شعبان ما غير رؤيته
هلاله فقتلوا يومين لا بأس بالاعتناء وعلى قول الجعفي وعنه ابن مقاتل
ان كان يشهد ويعتمد قوله اذا اتفق طاعة منهم قال بعض الفقهاء
الشرط عندنا في وجوب الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ بقول الجعفي
واهل الحجاز عند الاشتباه لعلهم من اهل الحجاز او عا فافطه بما يقبل
فقد كثر ما انزل على محمد فاذا اتفق اصحاب الحجاز هو ان افطى لانه لا اعتناء على
قول الجعفي وكذا لا يعتمد على قوله قال الله ما هو يوم الرابع من رمضان
لر كثر في رمضان بل قد يتفق وكذا لا يعتمد على قوله قال الله ما هو يوم الرابع من رمضان
في اليوم الذي كان فيه اول يوم من رمضان معتمدا على قوله على وجهه يوم الخميس
يوم صومكم لانه يحتمل انه كان في ذلك اليوم الذي قال فيه لا على الاطلاق بل اول يوم من رمضان

ويستحب تحجيل الافطار الا في يوم غير
الا يفتل ما لم يغلب عليه غروب
الشمس وانه اذا المودة من البرازة
ونحوه

قال النبي صلى الله عليه وآله ان اول ليلة من شهر رمضان
يكتف الصوام والارضون واللائكة
معيبة لا منى وقدت الخلائك للمعيبة
فيل ياربون الله اي معيبيته من قال الله
عوان مسجاة والعدو تقوية والحنان
معاينة والعدو تقوية والحنان
معيبيته اعلم من هذا الامني انية ان يكون

في الاصول في المصادرة وقال الرضا به يرجع فيها كالمذبذب باصبعه
فجعل المطالبة الحية كالمطالبة الشرعية ومنه ان الدنيا والآخرة
مال انسان فالصيام على الاخذ لان الامر لم يصح فلا يرجع الضمان على الآخر
وتودع المذنب المال المأخوذ ولم ينو ثم نوى ان يكافأ بما به يد الفقير
صح وان تلف لا وآمن لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير اخذ بلا اذنه فان اخذ
للا كانه يستحق ملكه او يستملك **باب** في الصوم
لو صام الناس بشراوة اشبعوا لهم ان يفتلوا وابتعدوا ثلثين واثم يروا
حلال شوال وشراوى واحد لا يفتلوا ولكن يقبلون في الصوم فاشا
الواحد بالتمسك وعلته ان لا عند البعض كذا في المصنف وقيل ان خبر الواحد
فيما نأتم يقبل اذا لم يكن في التمسك علة اذا كان جائز خارج البلد
البلد لو اجترأ بالرؤية من كل من ارتفع وافترق الامام طهيري الدين
ظاهر المذهب لا يقبل واخبر النضر ان انا احد الواحد ان قال
تفترق الغنم وابهرت الهلال يقبل او بلا تقبل ولا يقبل والحق في شرو
العدالة قال شمس الامية الطولاني في اربعة المستور قطار المذهب اشتراط
العدالة في اذاري الواحد العدول لالهلال رمضان يلزمه ان يشهد
في ليلة قرا كان او بعد اذ كان او انشأ في الجارية المحدث يخرج
وتشهد بغير اذن المولى وانما اذا رآه وحده يشهد بان العاصم رجا
يقبل شهادته لكنه الناصي يتفق وتقبل شهادته من امر بانه الشهود فافط
هو او واحد من اهمل البلد كونه عند البعض قال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه الكفاية

المباح فيه قال بعضهم ان صدقها ومن ثمة لا كذا رآه عليه مطاوع وهو الصحيح
لانه لا يثبت من البدر شي في النهار وعلى المرأة الكفاية ان افطرت
مع العلم بالطهر اذا افطرت رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطرت في يوم اخر
كان عليه كفارة واحدة وان افطرت رمضان نيتا عليه لكل افطرتا واحدة وقال الجمهور
عليه كفارة واحدة

[illegible]

بالجمعة فله ان يفطر ويطلع لكل يوم نصف صاع الحرام المبيع للفطر ^{في} عن ^{القيام} عن ^{عند} في الصلوة عند ابوين ومحمد لان الشراء اعتدوا عن القيام في الصلوة في ترك فرض القيام فكذا هم في شرح الطحاوي المبيح الذي يباح الافطار الذي يخاف برؤوسه وجوارحه شدة وقيل موضة العز وباد الى صا اما بغيره فله او بقوى طبيب كذا في العلم وان لم يجد طبيا حاذقا ولم يقع تحريم فاكل قطعة خبز او كما عذم الطعام وتواخذ الرجل الى يومه وشكره يوافق يوم الحى قبل اخذ فله ما خذ في ذلك اليوم او افطرت على طه يوم عاكنها في الجوع فلم يخف لانه اكل بغير عذر والاصح عدم لزوم الكفارة ولو صام لم يكن لا يترك من الصلوة الا ما عدا ولو افطر يترك من القيام صلى ما عدا وصام جماعين العادتين العادتين اذا كان بارزا بعد ويصل قطعا انه متاخر في وقوف الضعف على نفسه حال الفصال حاله الاكل معهما كان او صافرا ولو اوجب الكسابة على السلطان وهو حوسر ياله الحلال وليس يتبعه لاحد يقع باعنا في قسمة وقال ابو بصير يعني بصوم شريفا لان المقصود من الكسابة الاندجار بسبل عليه فطر شهر واعا في رقبته فلا يحسد الزجر ورجح ابا حنيفة اكل الصوم التطوع بغير عذر وروايات والاصح انه لا يكره ولكن يجزى بعذر والضيافة عذر فينا بدوي عنهما وعنه في ما لا يكون عذرا لقوله عزم اذا اذبح احكم اما الطعام فليجوز ان كان حلالا فياكل وان كان حراما فليصبر اما فليبدع فيهم الاوكر اطهر لقوله عزم ما افطر حتى اخبره كتب له ثواب الن يوم وما فقه يوما من التطوع كتب له ثواب الن يوم والاصح ما اخبره ان لم يترك اكله يترك الاكل وان

اد الاربعة على كل واحد من الصلوات
والفضل ان لا يترك من الصلوات
فيه لانه غير تركه الجواز في مادة
العقوبة من قاضي خان

عن ابي حنيفة ان لا يجب الكفارة
بالجواز في الموضع المذكور والاصح
انه يجب من التزكية

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

علم انه يتأخر في يفطر وقيل ان كان يتأخر في يفطر والافطار هذا قبله اما اذا كان بعد الزوال لا يفطر ولو كان في القضاء يكره له الافطار بعذر الضيافة لان القضاء خلف عن الاصل وحكم الحلف حكم الاصل وقس على من لو طعن بطلاقه ان لم يفطر فلما وان كان فلا يمتنع على يفطر حتى اخبره كالف وان كان فاضيا لا يفطر وتوصاه يوم الفينون من غير كراهة وهو الحذر كما الكلام في الفضيلة ان كان حوسر يوم ذلك اليوم قبله تطوعا فلا فضل ان يصوم على عاكنها وان كان لا يصوم ذلك اليوم قبله تطوعا فلا فضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم حرام حتى عتاب حنيفة الكبير انه قال لو ان رجلا عبد الله فحين سعة ثم جاء يوم الفينون فاحدى ايا بعض المتكبرين ببيعة يد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر واجبه على نفسه سنة وبسبب صوم ايام البيض هي ثلث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة كل شهر ومنع الناس مما كره ذلك الصوم عاكنة الحاقه بالواجب وبسبب صوم ثلثة من آخر الشهر ولو نسي في النوازل العذبة في الصوم بحرمة ان شاء الله كما في الصلوة يعني لم يحكم في الصلوة مثل ما حكمنا في الصوم قطعا لان حكمنا به في الصوم قطعا ان كان مع الاربعة ورجح القول من الله تعالى في الصلوة وان كان مع الاربعة وسدنا قال محمد بن حنيفة ان في الله وقته الحائنة لومات رجل وعليه صلوة اشترى وكفى لك ولم يترك حلالا فتقبله ورنه فحين حنطة وتصدقوا على مكين ثم المكين يتصدقون بذلك على بعض الورثة ثم دفعوا الورث اما المكين عن انما صلتا الميت فكم يترك وارثا يفطر ذلك يتم لكل صلتا منوا جان وتواو ح كما في صلتا لرجل معينا يجوز للورثة ان يفطروا

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

[illegible]

والله اعلم
بما في صدوركم
وما كنا لنهتكم
منه الا ان
تقرءوا
في كتاب الله
فانما
ننهتكم من
الفسق والمنكر
والعجب

[illegible]

انه ما خرج لا يسلط
العدالة خصوصاً في زمان
من قديم العصور

ولا بأس بالخارج في طريق
الاجل اذا وجدنا قائلين
قوله ما ليس عليك من
الاستغناء منكم من الزمان
وكذا في قوله

قال القتيبي ابو جعفر ذكر وانه في الامور
اخرج من الجنة وله من ثمنه فكل موضع
يكون فيه كان حرم من ثمنه في الجنة
ومن ثمنه ما كان حرم من ثمنه في الجنة
من الجنة وهو انما هو من ثمنه في الجنة
خطا بن آدم في ثمنه في الجنة

ولم يبعه بل سحر ولوا شتاه وبناه صار عاصيا وتوكلنا بما كنا آملون
لم يكن في يدنا على راس المال اذا ذهب كسب التجار معطلا عن الكسب في غير جايده
ولا بد من كسبنا يدنا على نفقة شدة بعد معرفه وطنة لان الكسب لا يملك حاصلا
هذا عند اب يوسف وعند اب ج ه لا بد من كسبنا يدنا على نفقة يوم وامن
الطريق قبل شرط الوجوب وقبل شدة الاول وفائدة الخلاف في وجوب
الابصال في القول الاول لا يبي الا بصا وعلى الثاني يجب قبل بعض الحاجات
فقد عذر في ترك الحج قال ابو بكر الاسكافي لا اقول الحج فريضة في زماننا
سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال ابو القاسم الصغار البادية دار الحرب
وقال ابو الليث ان كانا النابا لسلامة في الطريق يجب والآ فلا فعلية
ولم يكن لهما محرم اوز وجع في حق لا يسلط عنهما الحج وليس عليهما ان ينفروا
ليصير لهما محرم ما حرموا قال في حق من المبيت وانكر الورثة قال قول له مع عينة
الا لم يكن مديونا احراما في الحج باليتين فعليه النية عند اوصيته حج فعنق وبلغ
لزمه ثانيا ولو جده الصبي بعد البلوغ الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة
الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك بعد العتق لا يجوز لان احرام القبي عليه
لازم لعدم الاملية اما احرام العبد لازما وانما طرعا في وجه اداء الافعال
وكل ما سقط عنه فرض الحج في ذلك الجزاء اذا كان قريبا لافعال
العقل، نحو الفقير والزم والاع لانه اهل للفرض فيقطع العقل من جوف
الفرض كما اذا صلي الحجة من يلزمه الحجة يقع من فرضه فكذا هذا وجب
الحج من عامة ثقات في الطريق ليس ان يوصي بالحج من احرام عن المبيت بعد الوقوف

اخرج عن المبيت بامر من سبط المبيت في الحج
واختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع المبيت في الحج
ويكون له ثواب النية لا غير وقال
بعضهم عن الحج من ثمنه هو الصبي
لان الآثار يدل عليه وهذا يشترط
النية من الحج من ثمنه ويزكره الحاج
في التلبية فيقول اللهم اني اريد
الحج فبسم الله وتقبل مني ومن ثمة
فاحسن حال

وهذا هو الذي اذهاه ابن ابي ابيد وجهه اوده
فلا يصح ان ينفذ في ارض لا يملكها
بل في حوزة غيره ولو كانا بئر

رقت نفقة بعد الاحرام فانزله
اشترى لا يوفى حصر وطني ويسأل
ان يوفى انام بئر فهو حصر من بئر

بعرفة

انه ما خرج لا يسلط
العدالة خصوصاً في زمان
من قديم العصور

بعد فتره اجزاء عن المبيت حج عن غير بلا احرام يصل التراب اليه ان كانا املا
بالحج ينفعنا ما مال الامر ذاهبا وجائيا واذا نوى الحرام فنه عز بوجاهة
نفقة في غير ذلك لو انفقنا ما مال نفقة لا يقع الحج عن الامر وتو نذر ما حجة
يلزم في حق وجوب الابصال بلك الاحرام قبل اشتر الحج وبعد التجهيل افضل
اذا كانا بلك نفقة لا يقع محطراي حرام لان المنفعة فيه اكثر لان الاجر بقدر
التعب قال عليه السلام ما احرم من الحج الا لغيره الى المسجد اكرام غفرا له ونوبه
وان كانا اكثر من زيد البر وجبت له الجنة واذا اراد التمتع فبعد الحج افضل
الحج راكبا افضل عليه الفتوى ولو التزمه ماشيا يلزمه المنع من وطنة وان شاء ركبا
اراقا دما حتى احرم عنه جان وجنبه عما يجنب الحرام عنه ولا جزاء ولو فعله
بغير احرام بشيئ فامس قبل الوقوف فوجع وكذا ان لم يمسح رواية في التلبية
اسم وضع لاجابة الداع في دعائه ومن منصوبة بفصل فمضى الى اجتنك حرم
بعد من اخرى واختلفوا في الداعي فبطل هو الله كما قال الله تعالى دعواكم لنفقة
من ذنوبكم وقبل ربه الله صلح ان سيدنا آدم دارا وتخذ منها ما دبه هو
واعبا واراد بالداعي عليه السلام نفسه والآ طهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام
روى ان ابراهيم لما نذر ما بنا البيت امر الله ان يدعوا الناس الى الحج
فصعد ابا قيس وقال الا انا الله تعالى امرنا بهت ان يفت له فقد بينا الاتي
فاسم الله لا اولاد آدم في اصل ابائهم وارحامهم فمنهم من اجاب
منه او من بينا او اكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم في ذلك الداعي لم يخرج
الحج من بينا

الحاج عن المبيت اذا قال في حجة وكذبه
الوجه او الوارث كان القول قول الحاج
لا بد من الخروج عن المال الذي كانت
امانة في يده ولا يقبل منه الوصية
او الوارث اذا كان يوم النحر بالكوفة
الا اذا اقاموا المبيت على اقراره انه
لم يمسح ولو كان الحاج غريبا لم يمسح
بالحج عن المبيت بما عليه من الدين فقال
في التلبية فيقول اللهم اني اريد
الحج فبسم الله وتقبل مني ومن ثمة
فاحسن حال

كلم

كتاب

وإن كان الزوج قد تزوج
بغير مهر أو ما لا يفي
بشرط المهر فلا ينعقد
العقد ولا يملك الزوج
المرأة ولا يملك المهر
ولا يملك الزوج أن يملك
المرأة ولا يملك المهر
ولا يملك الزوج أن يملك
المرأة ولا يملك المهر

خطبة ولو لم يكن عقد في يوم الجمعة وإن يتولى بعضه وتلى عليه كسرة خبز
الخطبة النكاح قال كونه امرأته بما شئت فقل أو أعطيتك ما يشاء من كسرة
فقبلت أو صلت امرأته أو صلت لك زوجا فقبلت عند الشهود وكان نكاحا
قال له زوجي نفسك متى فقلت بالبيع الطاعة حتى النكاح قال بين يدي الشهود
لا امرأته وجرى إيم يارس فقلت ببيتك انقضاء النكاح كمل من البنيان في
الغنية وكل رجل أن يخطب بنت فله أن يقول الوكيل لا يبيعها حتى ينكح قال
وهي بنت ثم ادعى الوكيل أنه أراد بيعها وكان هذا من الخاطب على وجه الخطبة
ومن الأب على وجه الإجابة لا انعقد فلا نكاح أصلا وإن كان على وجه العقد
ينعقد للوكيل لا قبول لا للموكل وإن قبله فالتزوج منك نفع إن شاء الله
زيد فابطله زينة في المجلس جاز ولو بداء الزوج بها فقبلت مما غيرت ما تم
النكاح بلا ابطال الحصة لفظ الائمة اكل الدم ويردم ليس بصالح موضوع للنكاح
والعقد لا يرد من قرينة تدل عليه وهي الخطبة وأما تسمية المهر وأما بدون
أحدهما إن جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح جاز كذا قال صاحب
القدوري رجلا أن أراد أن يعقد عقد النكاح بلفظ التمسك كلف بنوم
كو يكون منك ولم يذكر إنشاء من اسم الزوج والزوج لا ينعقد وإن
ينعقد رجل بعث اقواما خطبة امرأة المولى فقال الأب زوجت ابنتي
في فله وقبل على الزوج واحد من القدم لا يصح النكاح لأن هذا ليس
لأن القدم كلمة طبعية من تكلم ومن لم يتكلم هذا إن جرى العرف أن يتكلم
واحد وسكت الباء والمخاطبة لا يصح هذا قبل يصح النكاح وهو الصحيح عليه

وفي الفتاوى ذكر النكاح في
مهر أو ما لا يفي بشرط
المهر فلا ينعقد العقد
ولا يملك الزوج المرأة
ولا يملك المهر ولا يملك
الزوج أن يملك المرأة
ولا يملك المهر

رجل تزوج امرأة ثم دخل
بغير مهر أو ما لا يفي
بشرط المهر فلا ينعقد
العقد ولا يملك الزوج
المرأة ولا يملك المهر

في الفتاوى ذكر النكاح في
مهر أو ما لا يفي بشرط
المهر فلا ينعقد العقد
ولا يملك الزوج المرأة
ولا يملك المهر ولا يملك
الزوج أن يملك المرأة
ولا يملك المهر

وفي الفتاوى ذكر النكاح في
مهر أو ما لا يفي بشرط
المهر فلا ينعقد العقد
ولا يملك الزوج المرأة
ولا يملك المهر ولا يملك
الزوج أن يملك المرأة
ولا يملك المهر

الفتوى

وفي الفتاوى ذكر النكاح في
مهر أو ما لا يفي بشرط
المهر فلا ينعقد العقد
ولا يملك الزوج المرأة
ولا يملك المهر ولا يملك
الزوج أن يملك المرأة
ولا يملك المهر

الفتوى ذكر النكاح في مهر أو ما لا يفي بشرط المهر فلا ينعقد العقد ولا يملك الزوج المرأة ولا يملك المهر ولا يملك الزوج أن يملك المرأة ولا يملك المهر
عن المحيط وجه الغنية بما عظموا امرأة لاخذ بقولهم قبلت فقلت انك لم
للتزوج يلزم النكاح وإن أرسلهم لا لفظ الزوج فان قبلوا أمنا بعد قولها قبلت
فقد نفقوا إن قال الزوج قبلت حين بلغوا الجوز يلزم والآ لا قبل يلزم مطالبا
وقيل لا يلزم مطالبا والوجه الأول أصح وإن كان رجل أرسل رولا لخطبة
امرأة بعينها فذهب رسول زوجها جاز لأنه امرأته بالخطبة وتام الخطبة بالنعقد
وقد كوفية أيضا رجل بزوجه امرأة بالعربية أو بلوط لا يعرف صفاتها أو زوجها
إلى أن نفق بذلك إن علم أن هذا اللفظ ينقذه النكاح لا كسرة خبز
طلب من امرأة نكاحا بخفض الشهود فالتوا إلى ما زوجها فقال الرجل ليس
زوجي فقلت المأمة إن لم يكن زوجي فقد زوجت نفسك وقيل الزوج
ولم يكن للمأمة زوجي قالوا يجوز النكاح لأن التعليق شرط كليسي تجزئ
ينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوف على إجازة الوالد إن كان عذرا عليه الوالد
كالزوج والصبى أصمة ويتوقف على إجازة الوالد وإذا قال الرجل لامرأته
تزوجي منك بالغا إن رضيت فله أن يقول في الإحالي إن كان فلانا حاضرا
في المجلس ورضاه جاز استحسانا وإن كان غائبا لم يجز وإن رضى بعد ذلك رجل
تزوج امرأته على أن امرأته يدها قال في مجزئ النكاح ولا يملك الأمر بيدها
وقال الفقيه أبو الليث هذا إذا بداء الزوج أما إذا بداء المرأة فالتزوج
نفع منك على أن تكون الأمر بيدي المطلق نفع كل شبهة فقبل الزوج جاز
النكاح ولو كلف الأمر بيدها لأن البداية أو الكفاية من الزوج كان التقول

قوله يوم من كانا على دين ودينه داود
ودين سليمان وأبراهيم فليترجح
فإن لم يجد اليه سبيلا فليجأ إلى
سبيل الله كما جعل النكاح من الدين
وقدم على الجهاد والقتال من الدين
معدوم ونحن لا نفقه لكنا نقول النكاح
بأقامة شروط أفضل منه وكانت
العشرة خيرا من العزلة ولأنه
يشتمل على المصالح الدينية والدنيوية
لحفظ النسل والقيام بعبادة الألقان
وحياة نفسه من الشقاء ويكثر عبادة
الله تعالى وموفق من عباده
الظاهر وفرض كفاية عند بعض الفقهاء
كالجهاد من الكفاية من الواجب

ولو قال لها الرجل ملكي نفسك
فقلت ملكتي كونه نكاحا
من المأثرة

و لو قال قلت انت اعلم به
لا يكون اذنا من البرازي

في العتق ام ولد، كان عليها الاعداد
 بثلث حبس ولا تخلف له ان يتزوج باه
 ختمه والاربع سواها فعدت باعده زفر
 وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب
 لا ابو يوسف لا يجوز نكاح الاخت
 ويجوز نكاح الاربع منها فاصح

[illegible]

ربه و على الامانة ايمته عايبه و كان عليه
 الاب كل المراه ذ خليه بها فان قال الاب انما
 علمت الناحي و لم تغتدرت افراد الناحي كما
 عليه الحد ولا يرجع الا اليه عليه ما فرم
 من المراه لانه وجوب الحد عليه
 عتال ينع وجوب القضاء

[illegible]

ووفيلد امراته بنت شهوة عالم
 يظهر انه قبلها عن غير شهوة وفي
 المشي عالم يعلم انه كان عن شهوة
 لا يثبت الحمة لان تقبل النكاح
 غالب شهوة شهوة والمصلحة
 بمنزلة التقبل فاصح صا

منهم وسئل شيخ الاسلام عما تنقوي صار خفيا ثم اراد ان يعرفها
 الاول فقال الثبات على مذهب الامام خير واويا ولقد قال بعض
 العلماء انه يعزرا انما التقدير لانقاله الى المذهب الاو ان العالم
 انفق كقول القائل لان شرف العلم اقوى وارفع وكذا العالم المذكور
 ليس بقرين كقول القائل العلي لا يعقب الكفاء ما الذي يعقب
 الا اذا كانت بنت ملك فخرها عليك او كانت فتغفر لك الغيبة
 او على العكس شيعي قال رابطة رواية مفهومة عن الفقيه ابو جعفر
 كانا القبيس بغير الجاه بنت حرمة المصاهرة والآفلا وكذا ابنة الصغير
 قبلت زوجه انما شيعي او على العكس كانا بنت خنسية لا يثبت
 الحرمة وز بنت السبع يثبت وكذا بنت السبع ان كانا فخرية مشهورة
 والآفلا وكذا في المنيعة المفق لوجيل او عاتق ام امراته او بنتا بغير الحرمة
 عالم يثبت ان لا يفر شيعي وفي الجاهينة لوقيل او قال لم يكن ذلك عن خلوة
 صدق الا لكون انتشار الآلة وقيل لا يصدق ان كانت القبلة في الم
 او الذقنا وز غيرة يصدق في الامسا لو قبلت ابنة زوجها وقال كانت
 عن شيعي ان كذبها الزوجة لا ينفوا اعلم ان هذا الشيعي ان كان شابا
 او ينشر آله او ينشر انكاره ان كانا منشرا فيها وان كان شيعيا
 او غيبا يترك قبله وينزل لا حركة ان كان محركا قبل ولا يعرف ذلك الا
 بقوله ولو سها محابا وصل حرارة بدنه الى ابنة بنت الحرمة والآفلا وعلى

ووفيلد امراته بنت شهوة عالم
 يظهر انه قبلها عن غير شهوة وفي
 المشي عالم يعلم انه كان عن شهوة
 لا يثبت الحمة لان تقبل النكاح
 غالب شهوة شهوة والمصلحة
 بمنزلة التقبل فاصح صا

هذا
 من قوله ولو سها محابا وصل حرارة بدنه الى ابنة بنت الحرمة والآفلا وعلى

واذا كانت المرأة مع ابنة مشهورة لها فرائس فرائس
 يده الامرات ليجري ان لا تشرى ليجيها فاصحت بذكر
 ابنة المرأة فقيرتها باصبه على ان لا امراته فان وقع
 يده على ابنته وموتشني لها حرمته عليه امراته
 من قاضية خاة وكذا في الاخير

هذا مسته امراته بشيعي موا كان المتزوج او خطاء او نيبان او تطلق
 الى ذلك ولو لاط الى ما لا يوجب الحرمة لانه ليس بسبب المولد وكذا المتزوج
 مع الانزال لا يوجب الحرمة في الاصح من غير امراته لا يوجب حرمة المصاهرة
 في الاصح وكذا النظر في ظاهر فرجها الا اذا نظرت داخله وهو لا يثبت
 الا عند استلقائها امراته لو وقعت على راسها فقتل في فرجها في الماء
 يثبت الحرمة والصحيح خلافه لان الرؤية لا يتحقق في الماء وكذا في الحماة
 بخلاف ما اذا رآها مما وراء الزجاجة وتوارى الوفاة بالصغيرة ان
 كان بنت خنسية لا يدخل وان كانت محابة يدخل وقيل ان كانت محبة
 يدخل بها وان كانت منزولة لا يدخل واكثر المشايخ لا يعقب النسب
 بل للطافة هكذا اخذوا البقية كذا في الاما على ذلك الوعد وقديع الحاطة
 حافظ الدين البزازي قد ذكر في بين التركة الدم ويدوم والمفهوم
 من اللفظ الاول في عرفهم اجابت الحاطة بالوعد بعد النكاح ومن
 اللفظ الثاني انما رآها ولبا الى ما على ذلك الوعد وقديع الحاطة
 الحالة فرسا يسمونها بخلق يفرق بين النسب وبينه وكذا في الابناء ويعطى
 اثوابا يسمونها بخلق يفرق بين الرضاخ وكذا في ابنة يفرق بين
 ابنتي وكذا في ابنتي وكذا في ابنتي وكذا في ابنتي وكذا في ابنتي
 يسمونها بخلق يفرق بين الرضاخ وكذا في ابنتي وكذا في ابنتي
 السبيبة وكل من الجاه يثبت لا يدفع الدرهم والحيوان والاثواب
 الا بشرط جريان العقد بينهما في المستقبل فكل ما يدرسه الى طبع البنت

هذا
 من قوله ولو سها محابا وصل حرارة بدنه الى ابنة بنت الحرمة والآفلا وعلى

قال في الحطية اذا تزوج ابراهيم
فانكحها خطبة ثم تزوجها
بثمن ثاقل البنية ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله

او اما الحطية ما مضى من اية الفخار فندية مطلقة ليس ولاية الرجوع
في ذلك وما سوى ذلك فندية بقتل بشرط جريان العقد بينهما المستقل
والحطية بالشرط كالجواز عند وقوعه ولا يمكن الرجوع بعد جريان العقد
واستحصال المقتضى واما قبل ذلك فلنكاح واحد من الطرفين ولاية الرجوع
بعين المدفوع ان كان قابلا او بغيره ان كان ثاقل لانه لا يثبت له
المقبوض على يوم الزمان هكذا اجاب فقهاء الشام افاض الله عليهم بحال
الانعام ونحوه فيها اكثر ذوالافهام والله يعصم عن ذلك الافحام
وفي الفتوى الظهيرة ما وقع اما ما في الحطية من حال يقال لها ان
وقعت فله ان يرجع عليهم وتودع اما اجتناب الجوز الرجوع لانه كان
له اجرا بما لا يصح له الا جني هو الذي لا يتدر المنع وان قدره
حكم الاولياء وقد كرهوا ان يزوجوا في شدة العداية رجل اهدى ثوبا لآخر
من اقرباء المات فان كان على رسم الاجابة في العي فلا يستحق بعد الفسخ
فلا يثبت له ان يملك وان كان بطريق الرشوة فيستحق العايم ولا يثبت له
والفصيلة من الطرفين يتزوج والبيعة الحارة بينهما كذلك في الانفصال
وعين سواء لو استملك الزوج ما بعته الزوج اليها فانكر البيعة و
خلعه وينبغي ان يجوز له التضييق في الفداء في قاضي خان اذا دفع رجل
اما رجل شيئا لابنته الصغيرة او الكبيرة على ان يزوجهها عليه يصير الشيء
بعنه لانه المهر فليس له ان يرجع فيه وتودع اما اقراره ان كان في حايته
وعيا لا يثبت له المهر فليس له ان يرجع فيه وتودع اما العصبية

اولى

ولو تزوج الرجل امة من عبده يجوز وفي المهر
ثم يسطر ونفقها على المهر واذا اعتقت
الامة لها الخيار ولو كانت صغيرة لاه
خيار لها ما لم يبلغ فاذا بلغت لها خيار
العتق ولو تزوج عبده الصغير لم يثبت له
المهر ثم يبلغ لبيته له خيار العتق ولا
خيار البلوغ من خلاصته

فوقه الابن ثوبا من ثوبه في البيعة
فقال لا رضى بالنكاح اذ لم يوف
ابوه ما بشر به المهر فبطلت البيعة
انما الحدة في النكاح باطل
خلاصته

ولو تزوج المراهقة لغير رشوة لا يثبت
الامة وكذا لو اضم على امة لا يثبت
المهر ثم وكذا لو جامع مينة لا
يثبت الخمر من قاضيه حارة

طلب زوج الصغيرة تسليطها اليه للوانية
ومضى لا يفسد زواجه ورضى المهر بالنكاح
والانعام فاعتق رعاها الابن لانه الولايه
له وان انا الابن لا يجبر منها البزازي

او اما الاول فليس له ان يرجع فيه لانه بغير رشوة فان اقره
فله العدة ان كان قابلا وثلثة ان كان ثاقله وان كان جونا بغيره
ان كان قابلا وقيمة ان كان ثاقله يوم القبله وقال ابو حنيفة ان كان الشيء
حيوانا بغيره يوم قبضه ان يملك بفعله وان يملك بفعله لا يثبت له امانته
في بيعه وفي الغنم يبعث رجل امة امراته متاعا وبعث ابو حنيفة اما الزوج
متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعته كان صداقا كان العتق قوله مع العبيد
فان حلف فان كان المتاع قائم فكل امة ان يرد المتاع لانها لم يرد منه مهر
ويرجع على الزوج من المهر وان كان المتاع ثاقله ان كان ثاقله يرد
مثلا ذلك عليه وان لم يكن له مثل يرد على الزوجان بما بقي من المهر اما الذي
بعث ابو المهر ان كان ثاقله لا يرجع على الزوج شيئا وان كان قابلا وبعث
الابن من حال البنت البالغة برضا لا يرجع لانه جهة احد الزوجين لآخر
فقد كره فيه ايضا رجل خطب بنت رجل وبعث البعيا صداقا ولم يزوج ابو
البنت منه قالوا ما بعث للمهر وجوابهم او ما لك يستحق وكذا كل ما بعث
ابو المراهقة اليه وجوابهم واما الهالك او المستملك فلا شيء له في ذلك
وفي القينة لو اتم المخطبة امتعة من جنس ما يحل اليتميم في العار
ودفع اهل المخطبة اليه مثل ما حل اليه فلا رجوع لهم اذا اتموا او ذكر
فيه ايضا خطبة لابنة خطيبة وبعث البعيا صداقا ثم مات الاب فان اتمت
فمولا لابنة والا فميراث وان كان الاب حيا يرجع ابنته وفي التبرار
بميراث ابن عمر الابن وفي الابن النكاح عار المهر اما الابن كما سبب الديون

فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله

او اما الاول فليس له ان يرجع فيه لانه بغير رشوة فان اقره
فله العدة ان كان قابلا وثلثة ان كان ثاقله وان كان جونا بغيره
ان كان قابلا وقيمة ان كان ثاقله يوم القبله وقال ابو حنيفة ان كان الشيء
حيوانا بغيره يوم قبضه ان يملك بفعله وان يملك بفعله لا يثبت له امانته
في بيعه وفي الغنم يبعث رجل امة امراته متاعا وبعث ابو حنيفة اما الزوج
متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعته كان صداقا كان العتق قوله مع العبيد
فان حلف فان كان المتاع قائم فكل امة ان يرد المتاع لانها لم يرد منه مهر
ويرجع على الزوج من المهر وان كان المتاع ثاقله ان كان ثاقله يرد
مثلا ذلك عليه وان لم يكن له مثل يرد على الزوجان بما بقي من المهر اما الذي
بعث ابو المهر ان كان ثاقله لا يرجع على الزوج شيئا وان كان قابلا وبعث
الابن من حال البنت البالغة برضا لا يرجع لانه جهة احد الزوجين لآخر
فقد كره فيه ايضا رجل خطب بنت رجل وبعث البعيا صداقا ولم يزوج ابو
البنت منه قالوا ما بعث للمهر وجوابهم او ما لك يستحق وكذا كل ما بعث
ابو المراهقة اليه وجوابهم واما الهالك او المستملك فلا شيء له في ذلك
وفي القينة لو اتم المخطبة امتعة من جنس ما يحل اليتميم في العار
ودفع اهل المخطبة اليه مثل ما حل اليه فلا رجوع لهم اذا اتموا او ذكر
فيه ايضا خطبة لابنة خطيبة وبعث البعيا صداقا ثم مات الاب فان اتمت
فمولا لابنة والا فميراث وان كان الاب حيا يرجع ابنته وفي التبرار
بميراث ابن عمر الابن وفي الابن النكاح عار المهر اما الابن كما سبب الديون

فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله

فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله

فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله
فانكحها ثاقله ثاقله

ولو اعطى ارضا لمراة ابنه ولم يقبض المهر ما صح من الاب لا يملك القبط
 لان الهبة لا يتم بلا قبض وان كان ضمن المهر والمسئلة كما لو ملكت القبط
 لان الضمان لا يملك بالموت وضمان الاب مهر على ابنه لا يقع بلا قبض المهر
 واذا قال الاب زوجت فلانة مع ابني على كذا لا يلزم على الاب الصداق
 بلضا وان اشهد الاب عند الاول انه يؤدى يبرج ان يشهدوا لا لا
 ولو بعت ابا امرأة ابنه ثوبا ثم ادعى انها مائة بعدوا وكذا بعد موتها
 ومع الغيبة قال الزوج بعد موت زوجته جوارها كان ميلة ومع منه
 الارث وقال الاب كنت اعوت منها ان كان العرف حتم انة الاب اذا كان
 يدفع ذلك بطل بغير التملك البيا فالقول قول الزوج ولا بعدوا الاب
 الا بينة وان كان العرف فشرحا فالقول للاب وفي كونه ايضا لو كان على
 ابنته دين فجزها ابوها ثم قال جزتها بدينه على وقال له بل من مالك
 فالقول للاب وقيل القفل للبينة والاول اصح فانه لو قال الاب كان لابنتي
 على مائة دينار فجزت جهازها كذا وقال له بل مالك فالقول للاب
 وذكر منه ايضا جز لابنته وسلم اليها بدينه الاسمي ان يشهد منها
 وعليه الفتوى قال في الصواب في تسليم ثياب الخن ما اجاب وفي كونه
 الوافعات زوج ابنته وجزتها فثبتت الابنة وقال ابو داود ان الذي
 دفع البيا كان له اشارة فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة
 الذي يشهد عند التسليم ابا ابنته انة سلمت هذه الاشياء بغير العارية
 او يكتفى بنحو ويشهد الاب على اقراره ان يجمع في حصة التسليم ملكا لا عارية

يبرى

يبرى منه ونحو الجاح المقتولين ولو زوج ابنته وكلما الى زوجها بغير مهر
 ثم قال انما عارية قبل القبول قوله لان التملك يتفكر من جهة وقيل
 لا يقبل قوله انما عارية قبل القبول الا بينة لان الجاح انما يكتفى
 بل انة وقيل الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف لا يقبل قوله
 انما عارية وان كان الاب ممنا لا يجوز مثله يقبل قوله انما عارية ولو تزوج
 امرأة بالثمن ثم تزوجها بغيره فالحملان وقيل الف كذا في الحينة ومع الغيبة
 جده في الحلال نكاحا بغير يلمم فانما جده لاجل الزيادة لا لاحيائها ومع
 البين انى لوجده النكاح لاحيائها لا يلزم الزيادة بل انزع لان القرض
 بقاء للاول لا الزيادة ولان النكاح الثاني لما لم يثبت فكيف يثبت ما في
 ضمنه قال بعض الفقهاء وجهت المراه المهر او ابراء ثم جده النكاح
 بمهر وعلى حبس قولهم ٢ ومهرها لا يثبت خلافا لابي يوسف ٢ وقيل
 بالانفاة لا يثبت اکتا بعد الابراء وانما الاخذلة في حقه حال قيام المهر
 والاصح انه مختلف فيه ومع المحيط من اذا لم يكن الزيادة في ضمن العقد
 فان كان كما اذا تزوجها على العین بعد ما تزوجها على النكاح لم يقع الزيادة
 عند ٢ ٢ ومهرها لان العقد الثاني لما لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه
 وهو الزيادة وعند ابي يوسف ٢ يصح لانها قصد التيقن بجديد النكاح
 وزياد المهر فيبطل التجديد لان النكاح الاول لا يقع بها كما ثبتت الزيادة
 فلا على العمة ولو تزوج في الترة على مهر ثم في العلانية باكتسب ان الشهد
 انها اراد بالزيادة العمة فلا مهر الرابعا وان لم يشهد ابو اخذ بالعلانية

من النكاح ثم يا عاتية ايا امرأة خفت
 عاز وجها من مهرها الا ان كانت لها
 بكل درهم حقة مبرورة وعمة مستقبلة
 وغفر لها ذنوبها كلها حدتها وقد عفا
 سرتها وعلايتها عفا وخطاها
 اولها واخرها من ذروسة العلم

تزوجت بحرية لا قبله لاول ما قبله لعدم الدخول حقيقة وهكذا
ويجوز ان جعلت لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب بالزنا

انه من الزوجة 2 وفي البتة اني ولو شهد ان زوجها طلقها فليكن
غايها ساع لها ان يتزوج باخر وان كان خاضع للاق الزوج اذا
اجتمع القضاة بالبرائة ولا يجوز القضاء بها الا كلف الزوج لا يجوز
بين بنين لدم والجن والانس الحاشي لاختلاف الجنس زنا بامرنا بحرم
عليه بنتها من الدماء ولو قال لا فرق بين هذه فانه حق فتن وجب كلفها
فان هي امة الغير من قيمة الاولاد ورجع بها على الفارق ولو غيبه لامة
بقول اذن ينفذها رجوع عليها بعد الفتن وباذنه رجوع عليها في الحال
من المينة لرجل طلق زوجا
عده خل له تزوجها ان غلبت على طه صدقها وان لم يكن عاكلة لانيها
من الاغتصاب الاخبار عند الحار والفقهاء العدة والوطي والقول قول
الاميين والاحوط ان يبيع ما غيرها ولو من واحدة فالتا تزوجها بزوج
آخر يبيع حلال كدم اذا كانت عاكلة بعدتها وكذا ان وقع في قلبه انها
صاكرة وتو انكرت دفعا لك بعد اقرارها لا يصدق ولو اقرت كليلها
ثم انكرت وان كان من عاكلة بشر الاول لم يصدق والا فيصدق
وفي الاجماع لو اخرجها بالانكاح فدخل بها حل الاول وان كذبها فيه وان
انكرت في دفعا لك وطئك بغيرها بينها ويجب الاول نصف مهر قاله
الاول تزوجها باخر وانقضت عده فزوجته وتزوجها فالتا بعد
كذب ولم يكن تزوجها فان لم تكن اقرت بدفعا لك بصدق وبطلانك
وان اقرت لا وتوطئها ثلثا في تزوجها بغيرها فان تزوجها قبل الزوج الكا يصدق

ولا بأس للمرأة ان تفرح بها زوجها لانه حرم
ولكن لا يرضونها ويقتضيان ان يبيع في ذلك شيئا
من فاحش حالها

وقال في لا بأس للمرأة ان تفرح قومها
حين يغير حرم من فاحش حالها

وتفرح زوج بنتها وبن زوجها
وزوج امها بزاز

عالمه ع

ولو فصح

ولو فصح الفاضل به دفعا لك اذا بقول ما يراه لا ينفذ القضاء لانه يجوز
وقال صدر الشهدا افق للفرقيل الدفوع فليكن العدة والكمال فليكن
وقد صح ان يعيد رجوع على هذا القول من البتة اني المطلقة الثلث اذا تزوجت بزوج
آخر ثم فارقها قبل الدفوع بها ففكرت الا الاول بقضاء الفاضل يجوز الكا 2 لاول
في قولهم جميعا فليكن وفي بغير قضاء الفاضل لم يجز عندنا وعند سعيد بن مسروق
وهنا المسئلة مما يعلم ويظهر ولا ينفذ في البتة لمر العوام كذا في التناوي النفي في
باب الخط والاباحة وفي القينة رجل طلق امراته ثلثا وانكر الطلاق وبعد التلقيب
او قال طلقها رجعا فرجعت وبجرح المرأة عما اقامه البينة كلفها علمت بقينا
انه طلقا ثلثا لافله اذا اقصدا لحي معهما الا انهما لو قال ثلثه فثبت قتلها باقرارها
او با بينة ففعلت فالاولا انما ففعلت بالتم وبالحق او نحو ذلك لا بانه القدر
فجوب قتلها ولو لم يقتلها بغيرها عنه والائم عليه عليها وجماع الجنون يحل
والخيار لها كما في التقديرات على قول محمد كذا في القينة ولو قال طلقها ثلثا
ثم اراد ان يتزوجها ففعلت منه جاز في الخمار سواء اقرح على ذلك او فافا
كذبت وفي ثلث الخفاف للمصنف اذا جاحها الى احو قبل البلوغ غير واقع
وفي البتة اني صبي لا يجمع مثله اذا اذ طلق امراته ففجرت في فوجها لم يحل
للزوجة الاول به ولا يثبت الحرة المصاهرة ولو طلق ذمي زوجته ثلثا ثم
تزوجها ثانيا بلا تحليل ثم اسلم بغير علمها عند ابي 2 خلافا لهما وفي الحقا
فيما الحلال ما جرد لانه يؤدي لوصول الاول الى الحلال ولا ضرر لاحد ولا يبل
قطر من لعن الله الحلال والحلال ان يقول احل لك بغيره بكذا او ما يشبهه في النهاية

بالاجماع

2

رها

ولو فصح بغيره لا يضمنه لغير زوجها
فان قيل انه يتزوجها فله ان يزوجها
بغيره من ايسر وطء غيره
من حقها في استقوامه

لو كانت الى امان لا يطلقها المحلل فيقول زوجي يقع على امرأتي
كلما اريد فيقول لها الرجل قبلها وصار الامر بيد صاحبها
وهي بكر عشرين سنة فزوجها فقلد المدة اولادها منه والاولاد كلها
للزوجة الاول عند ابيها ويجوز للاب التنازع في الذرية الاولاد
وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي جعفر ان الاولاد للزوج والفقير
عاقلة الاول كذا صدر التمسيد صار على قول الجرجاني وهو قول ابي ابي
وكان ابو يوسف يقول ان جاء رجل لاقول من ستة اشهر منذ تزوجت فالاولاد
للزوجة الاول وان جاء من ستة اشهر فصاعدا فالاولاد للزوج والاب
وقال حماد بن عمار بالولد لاقول من سنتين فله الاولاد والاول
وان جاء من اكثر من سنتين فله ابنا والاولاد كلها
والزوجة في كل ما مضى من قبلها والاولاد كلها
انها طالق وقالت لزوجها اقراء ما فقرا لا يقع عالم بقصد خطابه
وكذا لو قالت لزوجها اقراء هذه الدعاء اني طالعا باين فقال له
لا يطلق ان كان معروفا باجل وفكر فيه بعض الفقهاء لقنة الطلاق
بالعينة فطلق وهو لا يعلم يقع وخلفه عن ابن سماع وعنه حماد وقيل
يقع قضاء لاويانه بخلاف البيع والشراء وفيه ابن ابي اريز اذا اراد
الزوجة ان يقول زينت طالق فخرجي على لسانه خرج يقع على اسمها
في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحد منها اما اني سمعها فلعن الله
واما اني ارادها فلعن الله فظن اني سمعها فلعن الله لانسان فان نزل الطلاق

ما حفظ
من كتاب من الاول

لو قال انت طالق كعد الزانية او كعد الزانية
فهي ثلث اما كعد الرجل والنجوم في واحدة
بأية من حرائر الاكل في كتاب الطلاق

انت طالق واحدة او ثلثا في واحدة
وان نزل ثلثا من حرائر الاكل

كل امرأة لا طالق الا مده وليس له
غيرها لم يخلق من حرائر الاكل

ولو عبط لوقال لا يقع بين يدي
من دون الطلاق لم يقع اني
صلاصة

يقع

ويذكر كتاب المراجعة في الطلاق
الرجعي من حرائر الاكل

يقع ولو قال لم يكن بيننا نكاح وتوفي لم يقع ولو قال لانك بينك
تاويا يقع ولو قال لم يكن انما برئ من نكاحك وتوفي يقع ولو قال لئلا
تألف وتأنى وطالعة يقع وان قصد ان لا يقع لا يصح قضاء وتبين
وذكر فيه لو ذكر مسائل الطلاق عند امرأته ويقع ان طالعا لا يثنويه
لا يطلق وفي الحينة لو قال الزوجة لغيره اجبر امرأتي بطلاق او بغيرها
بطلاق او اجبرها اني طالق او قل لك اني طالق او قل اليك طلاقا
يقع بخلاف قوله قل لك اني طالق حيث لا يقع ما لم يقل المأمور
ذلك وفي الاما لا يوجب ان اذا اراد ان يتكلم امرأته فبعضه لانه
فقال اني طالق فطالعة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وهذا
مولا ابي جعفر وابي يوسف وقيل لا يقع فيما بينه وبين الله تعالى ولو كرر
ان طالق يقع ثلثا في المدفوع بها ولو بغيره او وتوفي يقع
طلقك الجرح عن الماضي كذا وسعه ان تكلم فيما بينه وبين ربه ولو قال
امراة لزوجها طلقني ثلثا فقال اني طالق قبل يقع ثلثا وقيل واحد
وقيل ان توى جوابها فثلث والا بواحدة ولو قال فعلت فثلث بكل
حال وفي الغنية اذا اقر انه طلق امرأته ثلثا ثم قال كذبت في اقراره
فقد القاض يقع ثلثا والمفتي يقع بابا اذا قال عند كذبت في اقراره
قال له عليك بيا ان كنت كاذبا في اقرارك وتوشهدا على المظلوم عند
استحلاف الظالم بالطلاق الثلث انه كلف كاذبا بعد وفي الحرمة و
الطلاق جميعا وهذا صحيح وهو رواية عن الحسن بن ابي اريز ولو طلق

ولو قال لكا وقع عليك طلاق فانت
طالق فطلقها واحدة طلقت ثلثا
من قاض خان في كتاب الطلاق

او قال الرجل لامرأته انت طالق اربع
الاشارة يقع واحدة وكذا لو قال انت
طالق عشرة الاشارة كانت طالقا
واحدة من قاض خان

وفي الفتوى رجل قال لامرأته انت طالق
وسكت ثم قال ثلثا ان كان السكوت
لا ينقطع النفس يقع الثلث وان كان
لا ينقطع النفس لا يقع الثلث
من خلاصة الفتاوى
وكذا لا قاض خان

رجل قال لامرأته انت طالق فاب
ان فقلت الدار فاذن بغيره لم يقع
عنه او قال جدي فاذن بغيره لم يقع
ان فقلت الدار لا يقع الطلاق
في العالم من خلاصة

في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة

حالة القبا والقبلة اجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع ولو كانت اجنب
 فاجاز الزوج ابنا والعاقلة يقع النائم والمغيب عليه والصبي المجنون
 والذي يشرب الدواء مثل البعج والافيدون ويغير عقله فتطلق او اعتقا
 او تصدق تصدقا يفتى بالعباد بين تبليهم يقع طلاقه قال عثمان لا يقع
 طلاق الكراة وبه اخذ الشافعي والظاهر والكر في الحديث سلام وعن
 بعض علماءنا من ان الكراة كما ينفذ بهزل ولا يبطله الزط العاسد
 ولا ينفذ بيعه ولا شراؤه ولا ردة استأنا اذ هي امر في يد غيره
 وقال طلقنا وكنت مجنونا ان عني منه المجنون بان كان رآه العاقلة لو كان
 مشددا عند اهل ذلك المكان قال قول له وفي البنات لو اكن بالضا
 والجس على ان يكتب طلاق امراته فكتب فلا تفت فلا طلاق لا يقع
 لان الكتابة كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة ههنا وفي شرع الملاقا
 لابن فريته ولو نوى طلاق امراته لا تطلقه واذا كانت طلاق امراته
 فيجوز له ان يكره ذلك طلاقا لانه لم يملك به او يول به والكتابة نوع
 من القول وهو قول محمد بن حسن ولو قال فآء اهل هذه الحلة طوا الى وهو
 من اهل او فآء اهل هذه الدار طلق امراته فحقا اهل هذه الدار
 اختلفوا فيك هو كالحلة وقيل كالحصن ولو قال رجل رجلا بان يطلق امراته
 فطلق فلان ان نوى التزوج فلان صحيح لانه وافق الموكل وان لم ينو فلان لا
 يقع عند ابن حزم لانه قال في الموكل ولو قال رجل طلق امراته فلان وسميها
 بغير اسم ونسبها لا يغير اسمها لا تطلق الا ان ينوي بها لان العاين يعرف

ولو كان له امراته لم يصدق قاطبة
 او لا طلاق بانها ولو قال اردت
 واحدة منهما لا يصدق قاطبة

وجو قال احدى امراته طالق
 وليس له الا امراته واحدة
 طلق امراته من قاطبة

قال انت طالق في كل واحد
 فانهما وجه طلاق ولو وجد
 ثم تعلق الا واحدة من نسبه
 المفع

مصحح
 ولو تكرر

بالاسم

في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة
 في قوله لا يصدق قاطبة

بالاسم ولو قال فطلق عورتا قال ابو القاسم الصفا ربيعتا ولو قال انت
 فقال له انسان ما قلت فقال قد طلقتهما او قال فطلق لك امراته طالق واحدة
 ولو قال انت طالق بالكر طلق بلاينة وفي النفاية لو قال لامرأة شئت
 طلاقك او رضيت طلاقك يقع وان لم ينو لانه صريح الطلاق **تعليل الطلاق**
 ولو قال ان فعلت كذا فامرأة طالق
 ثم فعل ذلك فله امرتان فطلق احدهما وله ولاية التعيين وفي رواية
 تطلقك ولو كان له رجل ثلث نسأ فقال امراته ثلث تطلقك يقع
 ثلث طلاق لكل واحد منهن عند ما واثب 2 به لكل واحدة منهن طلاق
 باينة وهو الاصح وفي الحنية ولو قال الزوج وله اربعة نسأ طلال الله
 حرام يقع على واحدة غير معينة واليه البيان وقيل يقع على كل واحدة تطلقه
 ولو قال ان فعلت كذا فامرأة طالق ولم يكد له امراته وتزوج وفعل
 لا يحنث وفكر فيه وفي الغيبة ايضا لو قال الرجل ان تزوجت فلا تة
 او امرأة انسان ان تزوجت فتن طالق فامرته فزوج منه ملك
 الى ان لم تطلق قال المنكوحه فاسدا ان لم اطلقها فغيري قد فعلت على
 الطلاق وتبالس كذا قوله بطلما اليوم فلان ثلثا اليوم ومن اجنبية
 او محرم او مطلقة ثلثا ولو حلت بين وقت هذه الى ايام اليوم ولها زوج
 فنذا على النكاح العاسد لان الصحيح لا يتصور من هذا وفي المحيط طلق امراته
 ان شاء 2 لا يصير وكيل ما لم نشأ ولها الحنية في مجلس عليها فاذا شاءت
 صار وكيله فطلقه انما يقع في مجلس شيتها ينبغي ان يحق والوكلاء غافلون
 على الامر الواحدة وقيل يقع الثلث
 يقع نكاح الواحدة وقيل يقع الثلث
 انه بعد القول من الحار

وجو انتم يفعل قد فعله وارادوا ان يخلعوا
 بطلان تطلقك امراته وهو يريد ان يخلع ولا
 تطلق امراته ما جلدته فذلك يقع الحيلة ان يطلق
 امراته تطلقه باينة ثم يقول كل امراته في
 طالق ثلثا ففعلت كذا ولا ينوي امراته المطلقة
 فلا تطلق من قاطبة انما طلاق من الحلة

وفي الميسر اذا قال لامرته طالق وقع
 عليك طلاق فانت طالق قبله ثلثا
 قال اصحابنا لا يقع طلاقه ابدا لوجود
 لوجود الدور لانه لو وقع عليه الطلاق
 لوقع قبله ثلثا واذا وقع قبله ثلثا لا يقع
 هذا واذا لم يقع هذا لم يقع ما قبله ثلثا

قال كما وقع عليك طلاق فانت قبلها
 طالق ثلثا ثم طلقك بعد ذلك اليوم ثلثا
 يقع وهذا الطلاق الدورى انه لا يقع
 عند الشافعي قال الغزالي وجيزه اذا قال
 ان طلقك فانت قبله ثلثا الحسم باب الطلاق
 يقع نكاح الواحدة وقيل يقع الثلث
 انه بعد القول من الحار

عن هذا ويؤيد فزون زلا اراد الفخ خلفه صرعا وقال ان غيبته عن شراكم
 يصل اليها عند راس الشجر فمما طلقا فقال الحثن هسنت يا عارية وجر الشرط
 يقع لان الجواب يتحقق ما افاد الوال وتوفاها لم يدونه ان لم يقع حتى
 ان شرفا مرا امر انك بيدى فقال المديون فليكن كذلك فوجد الشرط
 ان يطلق كذا في البزازى وفكر فيه لوقال لامرأة انك طالق ان شرب
 المثلث وقامت ولعبت بالخي تم كل الفضل كل واحد من هذه الاشياء
 شرط على صفة وغيره من الخبايا لكل شرط واحد وتوفاها ان لا شرب
 المثلث ولا يتامروا بلعها ام وكل واحد شرط وتوفاها ان امر المثلث
 زنت فعلق بها طلقا فعلقا فعلقا ان لم يفعل ان لم ينسج الى زان و
 لوقال له في حال الغضب فعلق الى زان فيقع في الحار وعليه الفتوى
 وتوفاها لزوجها باقر طبا ان اويا سفله او نحوها من الشتم فقال ان كنت
 كافلة فانت طالق ثلثا طلقا امرأة سواء كما قاله اولم يكن بانه
 في العايب على الجراح وان نوى الشرط بدت فيما بينه وبين الله تعالى وغير
 القضاة ان يدعى مع امرأة او ذراع محرم منه رجل فيدعيه قايلا بها
 وقيل السبب للجمع بين الاثنين لعمد المذموم فتغير الغلة قبل الذي لا ج
 اولان سيرة فثما لا حظه قبل حرم الى بكه والنجى م والد باع والتمسك
 وقيل خلف اما القعدة وتوفاها انك طالق في ملكه فيه وشركه وابتها
 وجد طلقا ولو وجد لم نطق الا واحدا وتوفاها لاجنبية ان طلقك فغيرك
 قريب فكانه ان تزوجك فطلقك ولو طلقك فزوجه من اليوم لا زوج وهذا على

الساح

الطلاق المأمور به لا يقدر وتوفاها لآخر ان غيبته عن زوجته شرا فطلقا
 فثما عنها شرا ثم حصن ثم غاب عنها فطلقا الوكيل او طلقها قبل ان يغيب
 مع واحد ثمانية يقع وتوفاها في الحج وتوفاها كل امرأة تزوجها ففى
 طالق ان طلقها فلا تافتمكم ثم تزوج لا تطلق ولو تزوج ثم تكلم تطلق
 وكذا طلقا وتوفاها ان دخلت الدار فثما طلقا فدخلت الدار
 طلقها من غيرك وتوفاها لامرأة غيبه ان دخلت الدار فانت طالق
 فاجاز الزوج فدخلت طلقا وكذلك الامر بايد وحقق من الفضل
 ثبت حكمه مقصورا على حال الاجابة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجابة
 وهذا بخلاف البيع الموقوف على اجابة المالك فانه اذا اجاز ثبت الملك
 للمترى في الولد والزيادة الحارثة بين العقد والاجابة كما في الفصول
مسألة لا يراد ان يثبت عندك عشاء نيا تم ولم يصل اليك النفقة
 فامر بك بيدك ثم اختلفا بعد فضيلتها في وصول النفقة فالقول للمرأة قبل
 على العكس وتوفاها ان فعلت كذا فامر بك بيدك ثم طلقا قبل وجود الشرط
 طلاقا بانها ثم تزوجها ببق الامر بيدها بعد ذلك العقد وفي ظاهر الرواية
 لا يبقى وقيل ان تزوجها قبل انقضاء العقد فالامر بيدها فان تزوجها
 بعد انقضاء ثما لا يبقى الامر بايد وينتوقف بان قال امر بك بيدك اليوم
 يصير الامر بيدها بلا علم وقبولها ويرتد بقرتها ولا يبقى الامر بعد اليوم
 وتوفاها ببق الامر بيد المفسون اليه في مجلس علمه وقوله في المجلس
 ويرتد بقرتها وتوفاها بالشرط يصير بيده اذا اجاز الشرط ولو وكل بطلاق

حلال الله على طلق وام ان تزوجت
 فلا تفرق بينهما قال في حرم
 الاصح انها لا حرم من طلاق
 حلال الله على طلقا ففعلت كذا اولس
 امرأة وتزوج ثم فعل ذلك الفعل
 لا تطلق في طلق من طلاق

مجلس شورای اسلامی
فصل

منازل

[illegible]

مسلم

[illegible]

عاصم البهيمة تلميذ المصنف على البهيمة نور
الاشفاق عليها وغيره عثمان بن يوسف
بنان الصافي امان تنقي عليها
ابوها من قاصد

ادراك الحق الامم اسلم
الاولاد لعلهم اسلم
استغفرهم في انفسهم
بجوروا في انفسهم
الام طاسم اسلم اسلم
اسلم اسلم اسلم اسلم

تفسير لكتاب معرفة أصول الأدب
أثره الوليد عالم الحيات واليدع الوليد
من الامم والامم تارة ذكره وتطالب الاب
بالماء وتنفذ الوليد اختلفوا فيه واليدع
ان يقال للام اما ان فيك الوليد يعرفه واما
ان تدفع الامعة واذا اطلع الرجل امراته وله
منها ابنة احد عشر سنة ففهمها الام الى
مفسدات الدنيا خرج من بيتها وكل وقت
تترك البيت ضابطة كان للاب ان يأخذ الامعة
لان للاب ولاب له اخذ الحارثية اذا بلغت حد
الزينة والاعتقاد على هذه الرواية لفساد الز
واذا بلغت احد عشر سنة فقد بلغت حد
السهوة في قولهم جميعا من قاضيه خان

[illegible]

701

وَسَلَّمَ مُحَمَّدًا وَآلَهُ جَمَعَ الشَّامُ وَهُوَ
لَمَّا أَرْوَاهُ قَالَ بَصُوحُ الْمَاءِ
حِينَئِذٍ سَاحَ، وَالْمَاءُ لَاحِقُ الْمَاءِ
كَمَا لَا قَرْيَءَ لَهُ مِمَّا لَا حَصْبَةَ

الام وانفق على الصغير بما لا يفي به الصغير لا يرجع عليه ولو انفق
 الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعما لم يضمنه وان كان دارا
 فكذا ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمنه انما لم يكن وقتيا ويجب النفقة على الاقارب
 لانهم فقير لانهم امانة الحام لهم وكذا لا يكتسب بكونه من البيوتات او طالب
 العلم لان البع عن الكسب ثبت في صحاحه وكذا يجب النفقة لزمه او اعمى

البراءة من الاسلام عيب وكذا ذلك البدل من القبلة في الاصح ولو قال
الله يكون عينا وحق الله لا يكذبنا الا في احد الروايتين عن ابي يوسف
ولو قال والحق لا افعل كذا قال ان لا عينا فهو عيب ولو قال انا بريء
من الله او من القرآن او من النبي عزم او كلف او نضلنا او يهدوني ولو لم
يعقله بشئ كلف ولو قال انا بريء من الله ان كنت فعلت كذا وقد فعله كيف
الاخر رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال ان افعل كذا لمكذب عينا صح
ووفعل بوجوب الكفاية ولا يكذب ولو قال يعلم الله اني لم افعل كذا وهو يعلم
انه قد فعل فحله المشايخ على انه يكذب ومنهم من قال انه لا يكذب وهو رواية
عن ابي يوسف عن ابن مسعود الخلف بالله كاذبا اجبت له من ان كلف بغير
الله صاكا واذا اراد عيبه فصار له المطلوب ان كلف بالله فبال
الطاب لا يبريد العيب بالله بل يبريد الطلاق او العاقبة يكذب وعلم المشايخ
والاصح انه لا يكذب وقيل الاول اصح لقوله عزم طعن من حلف بالطلاق
وحلف به وقيل انه اصنيف الى المستقبل لا يكذب الى الحاضر يكذب ولو قال انا بريء
من الكعبة او مما بينت الله

ولو قال بالله لا فعلي كذا اوقال والله فكن
الها وانضبطا اورفهما يكون بينا ولا عبرة
للخطا في الاعراب بعد ما لا تعرف الغم
ولو قال الله والمسئلة على لها بن جواهر الدنيا
وكذا في شرح الوقاية المسئلة بالثوب

ودروى عن محمد لوقال وبسم الله فهو بين لاه
وف القسم موجود فيه محيط
لوقال بسم الله لا افعلا كذا لا يكون عينا وهو
المختار لان هذا ليس من اياته الناس عرقا
من محيط

ولو قال والله والله يكون عيسى بن قاتر
الرواية وفروية ابن سماعة عن عبد
يكون عيسى واحدة السفي ثلاث ساء
من المحيط

قال يوم ملعونة من حلف بالطلاق أو حلف
به وقيل اذا ائتمن الا العاضى بكرة واذا
ائتمن الا المستقبل لا بكرة وهو الحسن
لما كان في باب

لو قال ان فعلت كذا فانا برى من الكذب الاربعة
فعل فعلية كفارة واحدة لانها عين واحدة
ولو قال اننا برى من التوراة وبرى من
الانجيل وبرى من الزبور وبرى من
الفراقة فعلية اربعة اياما من الحيلة

قال لها اني لم تكذبي احسن من الشمس والفر
قاس طابق ثلثا لا حش لقوله تعالى لقد
خلقنا الانسان فاعلم احسن تقويم وفيه حكمة
معرفة من الخاوي من علمه
ولو قال لها اني لم تكذبي احسن من الشمس والفر

ولا قال لها ان هذا كخجل فانت طالقة وانما
لم تنكحني فانت طالقة فالجملية فيها انك تنكح
بأحد حاضريها فقط من الخاوي من الجملية

حلف ليفتر بينه مائة مسوط يبيع مائة مسوط وضربه
 مائة ان اصابت كله جسد لا يخنث ولا يخنث
 مائة من ان ابوب صلوات الله عليه حلف
 ليفتر بينه مائة مسوط فعلمه الله تعالى
 الخنثى لا ذلك لقوله تعالى وقد زيد ضعفنا
 فاضرب به ولا تخف من المحيط في بايه

सं. ११७१६, १७

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

٥١ لم
 وان نوى القيام او الغد لم يولد بنية وفكر فيه ايضا فالتة طلقه طلقه فقال
 اطلقك فقد علم الغور قال لا بيب الخصة في امة نرى وبين ان كذا في امة في
 خربة فاست طالعنا ثلثا ثم خرج امة الى جنتها لا بابا لخصومة لا يقع الثلب
 وهي على الحال باع زوجا لها جوزة فطالبا لثمنها فلم يدرع فقال ان لم تدفع
 المثل فاننا طالعنا ثلثا لا بحث ما دام جيتنا الا اذا اراد الغور ولو
 خاص اخته فقال لا زوجته اكره واواريها فوجد من ثمنها من ايد وخبث
 بخوبه فاست كذا ثم سألها وطلعت بيته واكلمته من طعامه باجازه لا بحث
 فخرجت من داره وحلف لا يبيع ثم رجع لثمن بيته وان لا بحث ان دفعه
 ثمنها بغير اذن فاست طالعنا فدفعه من مال نفسه بغير اذنه لم يقع وفي الغيبة
 قال لا اه دفعه لافك ثمنها فاست كذا ووقع اليها ارزاء لدفعه لافك
 لا بحث ولو حلف ان دخل فلان فاست طالعنا فاست كذا فدخل فلان به
 دعوتها لم بحث واه رضى به عكها ونج الى مع الفصولين لو حلف لا يزوج
 بنته الصغيرة فزوجها رجل ولا باحاضه كذا فقال بعد هذا النكاح
 في المجلس جرح النكاح زعم محمد انه لا بحث اذا زوجها غيره واجاز وهو
 قال لا لا بحث من الدار الا باذن فاست طالعنا فوقع فيها غرق او حرق
 غاب فخرج لا بحث قال لا ان لم اكر عظامك تحت جلدك فهذا على النسي
 التدب ولو حلف رجل لضرب عبد بالسياح حتى يموت فبالغة في ضربه بتر
 لانه للبا لفة في العبد ولو قال لولا ضمتك باليعف حتى يموت فضا به لم بحث
 لا يزوج لا هذا على المحرم حلف لا يدرع فلان ليدخل الدار فقد علم على النسي ان لم

منها الجها
جله قال لا سرانه ان لم تنهين هذا فكل اليوم
فانته طالق فاستاذنته اباهما فقال لا الاب
افوجبت فامكن طالق قال بشره عروضا
لهم ما يوقعون ذلك منه فياذا وقت ر
انقضاء العيّن وعلام عليه ثم يكشف
عن الوضوء فيرد بخيار الاله الروية فيعود
المهر على الزوج خلاصه

بجمل حلف وقال والله لا اسكن فلانا دارى او قال لا اتركه دارى وفلان
فدار الحالف فسكت الحالف بعد العين ولم يقل اخرج منها حنت ولو قال
اخرج فلم يخرج لم يحنت من خلاصه في كتابه النكاح

عليك عليه منعه والآفة النسي و المنع بجمع آخر حان سنة ثم حلف فقال لا اترك
في دارى قال له اخرج من دارى بتدري فقال ان لم اخرج حتى يسكن غدا
طاعة وقال لا اخرج ان اعطيتك فغيرى قدما يسيرا يمنع المطلوب في
الطالب في اخذه جردا ان لم يكن الجرد الحالك و خاصم بتدري لا يكن
هذه الدار فاراد ان يخرج فوجد باب مغلقا بحيث ان لا يمكن الخروج
او قيد ولم يترك الخروج لم يحنت وقد حنت في الصحيح ولو قال لا امكن
هذه الليلة ههنا الدار فكذا لم يدر على الخروج لا يحنت بخلاف الرجل
ولو حلف العدة في اخذها باليد بعد معذور وتو ادعى عليه الحالف انكر
المدعى عليه فحلف امراته كذا ان كان عليه الحالف وقال لا امدى امراته
كذا ان لم يكن على المدعى عليه الحالف من المدعى وقضى بها طلقة امره المدعى
عليه نفقة عليه مخدوم لا تطلقا وقيل ان شدد واعى الا فاصلا لا ينفق لان تبا
الدين بالاصح حتى يبع والحلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين
لم يثبت بديل بكن محنت وان شدد واعى قيام الدين فان قالوا له عليه كذا
وقضى به الحالف بغير بينه وبين امراته وان برهن المدعى عليه انه كان
او قال قبل دعواه ان زعم انه لم يكن له الا هذا الا ان حكم الحالف بالطلاق
حلف احد الزوجين ان ذلك الطير عن اب والآخر حانه ولم يعلم انه
طاب او فانه لا يحنت واحده منها لانه محنت فلا يقع بانكر وزعم الحالف
حلف لا يؤثر عن فله حانه عليه شرا وكذا فله عن تعاضد في حقه
الشرا لا يحنت كرا قال لآخر ان لم يكن عبدك فامرته طاعة ثلثا لا يحنت

لو حلف لا يخرج من فلانا فلو كان مخصوصا منه
وكيل لا يحنت من القاصح حانه
عن الزبيري لو قال الله على اوصوم
اليوم الذي يقدم فيه فلانا فقدم فلانا
في يوم من ايامه بيقين يوما اخر وكذلك
لو قدم يوم الفطر ما حانه

امراة ادعت على زوجها انها حلفت
بما هو له بامرأة فاقامة البينة انها امراته
فقال كانت امراته مطلقتها لا يحنت
في بيته ما حانه و بابه

سكنه فحلف امراته فحنت من داره
فقال انه تعود الى قانت طالق وكان
في بيته الحرف فحانت البينة عند الفتح
قالوا حنت في بيته لان بيته يقع على الفور
وان قال انما تعود لا يصدق فحانه
ما حانه حانه

حلف امراته فحانت طالق فحنت من داره
ورحلت بعد ما سكنت شهوة طلقت
ما حانه حانه

بسم الله لا اقول كذا البسمة في الحنث
من منية الحنث

ان كان حنثا معناه ولو قال كرا من امشب بان شهر بغيره فكذا حان حان
لم يكن الحنث في اصبغ فيه وفي النساء والفاضة طهر الدين حلف لا يفعل
كذا ما دام فله في هذه البلدة فله من البلدة لا مرفوعا كالحالف ذلك
الفعل قبل عوف فله او بعد الى البلدة لا حنت لانها البينة بخروج ذلك
الرجل عن تلك البلدة والبينة يقع على رابة لا على ولا يته ولو قال لو اريد
ان تزوج امرأه ما دمتا حنثت فله طاعة فله في امراته ثم تزوج امراته
اخرى في حنثا طلقت الا وادوه الثانية ولو قال في حنث دار
فله ما دام فله في حنثا طاعة ان فله نأقول من تلك الدار
زما نأقول على ثم دخل فبطلت طلاقا وقيل لا وبه اخذ ابو الليث وخد حنث
مثله وقال مخدوم ما كان حنثا ما دام وسكت حنث مخدوم عما قال لا الحلف ما دام
على هذا القدر او ما كان على هذا القدر فلم تنعه ثم بنى له مخدوم لا يحنت
ولو قال ان تزوجت عليك ما دمتا في حنثا او ما دمتا امراته فكذا
فحلفا بيا او قال لو لم تزوجها عليك لا يحنت وفاقا سواء تزوجها
في القعة او بعد منها لانها الحنث بالطلاق البينة وفي البينة لو قال
ان كان فله فقيه فامرته طاعة فله فقيه عند الناس ان نوى ما بقدر
الناس فقيه او لم ينوشيا يقع وان اراد حنثه الفقه فكذا كذا القضاة
وفي بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حنثه على روى عن
انه قال لا سواه انما فقيه فقل ما رابح فقيه قط انما الفقيه الدارقط
من الدنيا امراته في البينة البينة بغير ثمة وفكر فيه ايها حلف لا ينزوي

حنث

بسم الله لا اقول كذا البسمة في الحنث
من منية الحنث

ولو قال ان شئت احلفا امراته طالق
فحنت مينا طلقت امراته من قاصح حانه

قال للشريفة انه لم تدفع الى الثمن الا خمسة ايام
انكوه امراته طالق فكذا قال ان لم تدفع
الثمن الا خمسة ايام دفع الثمن من طلاق

ولو حلف امراته لو قال وهو يرضى ان
برئت من مرضي هذا فحنت شاء او عا شاء
او غيرها فبراد لا يلزمه شيء ولو قال عا شاء
او غيرها فاقصد ببلحها لانه من الخلاصة

وهذا اذا تزوجت بغير شاء لا باليها منها النكاح
فانه الحنث عليه فحنت من قاصح حانه و بابه الحنث

ولو حلف امراته لو قال وهو يرضى ان
برئت من مرضي هذا فحنت شاء او عا شاء
او غيرها فبراد لا يلزمه شيء ولو قال عا شاء
او غيرها فاقصد ببلحها لانه من الخلاصة

مكره وهو جوارح على المنع اختلفوا قال ابو شيعة ولا حث والاصح الحث
لا يكتل بنصف درهم فكتل بغيره لا حث اعتبرا باللفظ حلف لا يركب
فمنها ما يركب الناس كالنفس وغيره ولا حث بركوب عبور الماء وحث
بالسيفه لانها مكره في الفنا وفي الحث في عينا الآ على البرقوه
والنفس لا يركب اية لا حث الا بركوب الحار والبارد والبرقوه
والنفس لا يركب اية لا حث بالبيع الا ان ينوي فان نوى الحياض
لا يصدق قضاء اذا كان البيع بالطلاق لا يركب فيها فركب بزوجها
لا حث وكذا العكس لان النفس العرب والبرقوه بلع حث لا ينظر اليه
فارؤية على الوجه والراس والبدن جميعا وان كان اقل من النصف
لا والله لم يدره فقد راه وانما جالس او منقبه او مستقيم فقد
راها الا اذا اذعن بوجه الوجه فبدنه لا فقا وان راها خلف
والقرو وتبين الوجه حث وفي الية لا حث لا يضرب فلا نافر ما
بالمدرفا لم لا حث حث في برفه من فانه كذا فرق من طعام مشترك
بينهما لا حث عالم يا فذ زياكي من نصيبها وان اقرح بالرقه لا حث
عالم يصدقها الزوج وحج الجا مع الغصليه لو حلف لا يقرب زيرا له
عليه فماله زيرا عليك كذا فاقوم براسه لا حث لانه ليس باقرار
اذا اقرار اجبارا ولا اجبارا لا حث الا حث بترك فلا ينافي
واح ولا تازر حث لو قال له اخبرني فانه ان يجزي فكت
وفي الحث لا ياكل منه اللبن فثرب لا حث ولو حلف لا يشرب فاكل لا حث

غرة الشهر ليلة الايام مع اليوم الاول
وثلاثة ايام لغة من البرازي لا ياكل الا بها

رجل حلف بطلاق امراته ان لا يبيع فلا يبر
على هذه القنطرة ففقه بالقول يكونه
بارا لانه لا يمكن المنع بالفعل من فاق

ولو قال رجل حلف على نفسي في هذه الزمان
قال فذلك من غير حث في هذه الزمان
فان حث

ما حلف
رجل حلف عليه كفارة يمين او قتل يخطئ منه
اما كفارة الظهار قال بعضهم يسط ايضا
وقال بعضهم لا يسط لانها حق المرأة
من ثمار ما كان حث في كتاب الايام في فصل
الكفارة

ما حلف
رجل حلف بيمين او قتل
فحلف في الصوم لم يبر الفدية
فحلف في الصوم لم يبر الفدية
فحلف في الصوم لم يبر الفدية
فحلف في الصوم لم يبر الفدية

حلف لا يزوجه

حلف لا يزوجه فاكل او شرب حث والشرب غير الاكل في العربية وبالغربية
حث فيها وبه يقع حلف لا يشرب مع فلا والشرب ان يفرج وحده
وان اختلفت الانية حلف لا ياكل مع فلا طعاما فاكل من انا وفلان
انا آخر لا حث حلف لا ياكل مع فلا قيمته على ان ياكل من ما كان واحدا
ولو قال له في يدها قد 2 ان شربة وان لم يشربه او صبيته او عطية
انما انما طالع يرسل فيه ثوب فحث لكن انما جاز 2 الحث في حلف
ان لو قال مع ذلك او شيئا منه اما لو كان كما ذكرنا في شرب بعضه وحب
بعضه لا حث حلف لا ياكل حراما فاضطر 2 حث فاكل حث حلف لا ياكل
من ما لا فلا ففصب منه حظه فحث او دقينا وجزوا كل حث وقيل لا
بحاجة على بيت رجل واخوه والواله وحلفوا على ان تجزى بينهم فاكيلة
ان يقال له فقد عليك اسماء الرجال فمن لم يبر رة اذا سئل ان كل
واذا انتهي 2 الى ارفا فحث او قل لا اقول اذا قال الرجل عبدا
حرا 2 وحبته لفلان شيئا او تصدقته عليه شيئا او اعينه او اعطيته
او خلته او اقرضته ثم فعل ذلك ولم يقبل الحلف عليه فانه حث وان حلف
على عقد فنه بدل مثل البيع او الاجارة او الصراف والتم ونحوها فحلف الحالف
ولم يقبل الا حث لا حث لان الاول عليك من احدا لا نبي الا لم يقبل شرط
ثبوت الحكم في حقه فقد وجد ما يطلق عليه الاسم فحث وانما عليك من احدا
لغة وشرا فلا يتحقق الاسم الا بجمع الالهي من احدها والعقل
الاخر ولو باع ببيعان فحث لا حث اسم البيع لغة يقع على الفاسد

قال انه فعلت كذا فامرأة طالق ثم فعل
فله امراته تطلق احديهما وله ولاية
التعيين وكذا لو قال المستحل انك
ما قلت انه لم تفعل كذا فقال الحالف نعم
او لا ثم قال المستحل اردت به الطلاق
فلا او طلاق زوجتك او نسوك ثلثا
ولم يفعل الحالف الفعل المحلوف عليه
وله امراته او اكثر تطلق واحدة فقط
لان الالهيان من قبله ولو قال اردت به
تطلق زوجتك او نسوك ثلثا تطلق كلهن
منها او كل في كتاب الايام

قال انه فعلت كذا فخلع الله علي توام ثم قال
انه فعلت كذا فخلع الله علي توام ففعل آخر
نبيته ثم فعل احد الغيلين حتى بانته امراته
ثم فعل الاخر فقبل لا يقع الثلث لانها
ليست بامرأة عند وجود الشرط وقيل
يقع وهو الاخر من الخاوي من حله

وكذا حلف لا يقع يقع على الصحيح لان المقصود هو التقرب ولا يحصل بالشك اذا
 حلف في الحلف بان قال ما صليت فانه يقع على الظاهر ايضا لان الفرض هو
 الاختار والاسم يقع عليها والباقيها باليمين على نية الحلف واعتقاد
 الحالف بالتأويل على خلاف قصد طالب اليمين لا يرفع اسم اليمين الكاذبة
 قال ابراهيم النخعي ان كان الحلف ظاهرا فالبينة نية الحالف وان كان
 مظلوما فالبينة نية الحلف وفي الفتاوى الطبرية رجل حلف رجل وفك
 الى ان غير اراد الحلف ان كان بالطلاق او العتاق يعتبر فيه الحالف
 ظاهرا او مظلوما وان كان بالله ان كان الحالف ظاهرا يعتبر فيه الحلف
 في قول ابي حنيفة ومحمد بنهما وقال مالك من استحل غيري على شيء ونوى الحالف
 في حلفه غير ذلك الشيء سواء كان متبرعا في يمينه او بقضاء العاضى يعتبر
 نية الحلف لانيه الحالف ويورس به بعهدهم اليمين على نية الحلف وقار
 ان افنى اليمين على نية الحالف الا اذا استخلفه القاضي في دعوى زوجية
 عليه اليمين فيعتبر فيه نية الحلف وقيل الحديث على هذا وهذا اذا استخلفه
 بالله اما اذا استخلفه بالطلاق فيعتبر فيه الحالف لان العاض ليس
 الازام بالحلف بالطلاق وقار ما يجب مجمع الفتاوى او الحلف بالطلاق
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فنوى خلافه في الظاهر خطأ فان نوى
 الطلاق عن وثاق او نوى الحرية عن غير ذلك كما كان نوى بينه وبين
 الله تعالى ولا يقع الطلاق والعتاق **في الحلف**
 ذكره الجسر ان الوقف لا يجوز عند ابي حنيفة لانه المنفعة معدومة والتصدق

بالمدوم

بالمدوم لا يقع والاقبح انه جاز عندنا لكنه غير لازم ولا يجوز عن ملكه نيبا
 وبورث الا بقضاء القاضي فهو ربة ما ذكره القاضي فان وحي ان جيل الوقف
 ان الحق لا يتم بغيره ان يرجع عنه محتمل بعدم لزومه عند ابي حنيفة
 ان القاضي ينقض بالذوق على قولهما فيلزم لانه قضى في محل محتمل فيه وفي
 الغنية حكم الحاكم بعد موت الواقف لزوم الوقف لا يجوز لان الوقف اذا
 لم يكن لازما انتقل ملكه الورثة بموت الواقف وايضا يزول الوقف
 على ملك الواقف بتعليقه بموت فيقول اذا مئة فقد وقعت وارثي على كذا
 وهذا الوقف لا يكون لانك لا بعد الموت بالانفاق وفي الغنية باب
 الحيلة لو وقف وقف ان يبطله قاضي على قول الامام ابي حنيفة يقدر في
 ملك الوقف ان رفعت القاضي من القضاء المحمدين فامضى ذلك فلا
 يبطل بعد ذلك ابرا وفيه نظر لانه ذكر السرخسي والذبي جري الرسم في
 زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف
 فليس شيء لان اقراره لا يصير حجة على القاضي الذي يريد ابطاله وايضا يلزم
 الوقف عند بقوله الواقف وقف هذا في صوته وبعد حياته مؤبدا فيعلم من
 هذا ان لزوم الوقف عند غير محض بالقيدين الاوليين قال الطحاوي
 الوقف في مرص الحرة كالملكية ما بعد الموت والصحيح انه عين له الوقف
 في العتق فلا يلزم عند ويلزم عند ما من الثلث لانه لا يورثه تعلقا
 بما له ولو قال ان مئة من مرص هذا فقد جعلت ارضه هذا وقفا لم يصح
 وفي الخلاصة قال الامام السرخسي لو خاف الواقف ابطال وقفه بذكر

انه من مرص هذا فارضى هذه وقف فبرأ
 من مرصه وبيع ارضه جاز وانما من
 مرصه هذا لا يكون وقفا وتعلق الوقف
 بالشرط لا يصح من البراري

فعلم

وقف ارضه او داره او ارضه بغيره مكانه
 ارضه او داره او ارضه بغيره مكانه
 الوقف العائلي يجوز الاستدلال والا فلا
 من البراري

في ملك الوقف ان ابطه فاض فمنا الارض اصلها وجميع فيها وصيته في ملك
ويتصدق بثمنها على الفقراء اذا تداعت الى الجراب فلا يفيد للدار
الرفع الى الفاض وابطالها والوصية بحمل التعليق بالشرط قال فيصير
هنا سلك لم يصرفها الا في موضع تقارفا وذلك وقفا مؤثرا بشرطها
وفي القينة لو قال هذه الدكان موقفت بعد موتي او قال لبيد ولم
يقين مصفا لا يتبع ولو عين مصفا مثله لو قال دارى هذه مسيلة الى
المجدد موتى بيع ان خرج من الثلث وعين المجدد الا فلا فلا كرفيه
ايضا لو وقف على الصوفية وطلبه العلم قبل لا يجوز لانهم ليسوا بعلوميين
وقيل يجوز لارادة الفقراء ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح وفي
البنار الى الوقف على الصوفية وصوغ فانه لا يجوز وقال ثمن الالية
يجوز على الصوفية والعمياء فيمنع الكل اليه وفي الغنم والبنار الى
لو وقف ارضه على من يقرأ القرآن عند قبره لا يبيع وكذا الوصية و
قبيل بيع الوقف على من يقرأ عند قبره كل يوم وسلم الى المتدلى و
في البنار الى ولو وقف المصنف على اهل المجدد يقرؤن ان كانوا يحدون
يجوز وان وقف على المجدد يجوز ويقراء في ذلك المجدد وقيل لا يكون مقصورا
على هذا المجدد قبل لا يجوز وقف الكتب واجابة نصيب يبيى هو المختار
وقف العلماء والجوارى على مصالح الرباط يجوز وقف البقر وغيره
يندر لا يجوز وفي الغنم رعيته وقفه واستثنيت منها ما جدها
وقاربها لكنها لم تحذف فاشترى رجل منها ارضا فارعى الموقوف عليه

الوقف الموقوف على الفقراء
دارا ثم باعه بخوز من البراءة

ولو زوج عبد الوقف لا يجوز ولو زوج
امة الوقف من عبد الوقف لا يجوز
جناية عبد الوقف لا مال الوقف خلاصه

في الشراء وهو اوتى صحة وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستثنات
وكلم الحاكم ببيع البيع وفي الوقف يتنزه الحكم وقيل انما يتنزه البيع
ويبطل الوقف اذا لم يكن محكوما به ولو وقفه رعيه لا يدرى ذلك
الحدود ان امكنا لانه لا يبيع الوقف بدونه القدير ولو وقف بقاء على
رباط ليكن الكتب واليمن لا يناء البيدر ان كان في موضع تقارفا
ذلك جاز ولو وقف شاعا يحتمل القيمة لم يحز عند المجدد وبه يقع وعند
ابا يوسف يجوز لو حكم الحاكم الا في المجدد والمقابر ولو وقف ارضا
وجاء مصحف واستحق منها شيئا يبطل الوقف فيما بقي وفي الغنم لو وقف
ارضا على اولادهم وهم فله فله فله ثم بعد طم على اولادهم
واولاد اولادهم ماتوا الدوا بطلنا بعد بطلنا فلو مات واحد منهم
عن اولاد فله شيء لو لم يمت ما دام من البطل الاول حتى ولو جعل
الغنية الى مؤثرا الموقوف عليهم ثم بعد طم الى من ومدا اليهم نوبة
الابتحاف ثم مات واحد منهم لا يبقى التولية للباقيين بالكلية حتى
يجعل الفاض التولية اليهم بالكلية ويضم اليهم مقام الميت غير و
في الحنية لو وقف على اولادهم واولادهم لا يفضل الذكر
على الاناث ولا يدخل اولاد البنات الا في رواية الحضاف والفتوك
على الاول ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا الا اذا
سميتهم فقال وقفنا على فله فله فله وهذا على فله فله فله
فمات واحد منهم يصرف نصيبه الفقراء وقف منزلا على ولديه اولادها

يجعل

عائنا سدا ويسا ان يكسافله فقها في الغلة وفي الغنية لو وقفنا
 مرضه موت لا ولد لا يصح ولو وقف بغيره وجعل آية الفقهاء فخرج
 ولا يصح ان الفقهاء لا اولا ولا ولدا ولو جعل الفقهاء بعد اولادهم
 لا يصح ان الفقهاء ما دام واحد باقيا من اولادهم وان انقرضت كلهم
 يصح ان الفقهاء ولا يدخل اولادهم الا اولادهم الا بذكر الانقطاع او
 الانقراض كلهم في النسل بعد النسل حتى ينقطع ويوقف
 الفقهاء الصنف المفقود من اولاد الواقف افضل ثم القرابة الواقف
 ثم المواليه ثم الاجرانه ثم اهل مصره وقف ضيقه على الفقهاء ثم
 افتقر لم يحل له الاكل الا في المصلحة على الفقهاء التبرع بالجامع
 بالفضل قال بعضهم بالجامعة وقال بعضهم بالفضل اذا لم يدرس المدرس
 ولم يؤتم الامام ولم يؤخذ المذنب في اكثر السنة فلمنوع ان يعطى كل
 واحد منهم مائة اذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤتم ويؤخذ و
 لا يعتبر وقت خروج الغلة قبل له لو كان حقه في الغلة لا يكفيه الا بعض
 السنة فمتعلق بقدر ذلك كل سنة قال الجواب اقلنا ما يعطى كل واحد
 منهم مائة ولو استخلف الامام في الحجة فليمنه ليؤتم فيه زمان غيبته
 لا يمتنع الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام امم اكثر
 السنة الواقف اذا شرط لنفسه من الوقف يجوز ان يأكل ويؤكل
 مادام قيا فاما ما كان لولده ولدا لا يحل للامام غلة اوقاف
 الامامة اذا كان غيبا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه ولكن ان

لا يحل للامام غلة اوقاف
 الامامة الا اذا كان
 غيبا

في الوقف

في الوقف الذي لا يتجزأ وقد فرغ نفسه للامامة ان يحل له كالتأخير والمخف وكذا الا
 على الفقهاء يجوز للاعتناء اذا فرغوا انفسهم للفقهاء فانهم لا يفرغون
 فان كان مقتضاها جاز والا فلا وقيل يجوز للامام الفخ اخذ غلة الامامة وان
 لم يتفرغ للامامة وكذا يمكن الدار التي وقعت ليكن الامام وان كان غيبا
 ولم يتفرغ للامامة ولو ام الامام شيئا واستد في غلة السنة ثم نصب اهل الحلة
 اما ما آخره ليس ان يتروا ما افنت الامام الاول وكذا لو انقلبت غلة
 وتودع الامام دارا واحدة من دور المحقرة الى وجهه لم يربحها
 فكن فيها متعة وان كان القيم لم يمتد الرأيه لشيئا بنصفه ففعل ان كان
 اجر الحلة ولو شرط الواقف الولاية لنفسه صح عندنا يوسف بن يعقوب لو
 خائفا وان شرط ان لا ينفذ ولو صار بعد لا ينفذ الولاية الله من
 طلبه التولية لا يولي الا ما ايجبه كان الخيرة كماله القضاء والامانة واذا اراد
 ان ينقله الى غيره عند موته ويوصيه ذلك جاز كذا في الغنية رباط انتفى
 عنه ويجوز رباط مرفقة وقعة الى ذلك الرباط وان لم يكن بجنبه رباط فانه
 يرجع الوقف الى ورثة الواقف فوكفي بعض لو ضعف الارض الوقف
 عما لا تنقله لبيعها ويؤخذ غلة ارضها من اكثر بيعها وقف قد تم
 لا يعرف صحة ولا فالح لوباعه وارث الواقف لضورة وقفه العا في
 بضعة يبيع ولا يفتح هذا الباب وبعض المتأخرين جواز بيع وقف
 خرب لعمارة وقف آخره البناء يبيع عقارا للمبطل لا يجوز وان كان
 بامر القاضي وان باع بعضه لاصلاح بغيره لرجاء زوئيل محرم عن وقف عقار انتقل

ولو وقف نصف الحام جاز عندنا عندنا
 لانه لا يحل القسم في زوفاه كنية
 المشايخ فيما لا يحل القسم من مائة مائة
 وكذا في الزمان

من الهما
 غصبه ارض الوقف غاصبه واجر
 عليها الماوصن عاير ايضاً بغيرها
 ويشترى بالقيمة ارض اخرى بزاره

مطلوب
 بجمع الوقف
 الى دور

هل يجوز ان يبيع العاقبة ويشترى بثمنها ما هو خير منه قال لا يبيع فذكر في بعض
 الفتاوى لو ضعفتم الارض عن الاستقلال ببيعها ويؤخذ عنه ان يبيعها الكثر
 ريعا منه وليس ذلك الا للعاقبة وقال بعضهم لا يجوز بيع الوقف لو تمليك محكوما
 والتابع اذا استتم الوقف وليس يرد القيمة ما يرد في الاموال العاقبة حتى
 ياتي بالاستدانة ثم يرجع في الغلة كذا ذكره الناطق في كذا في الفصل الثاني
 والمتأمل اذا اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك في ثمن البذر ان اراد
 بامر العاقبة فله ذلك فلا خلاف ويغير امر العاقبة فيه روايتان واستبدال الوقف
 لا يجوز الا في رواية اخرى عن ابي يوسف في قول استبداله ما لم يكن مستحلا و
 الاصح انه لا يجوز استبدال الوقف ولا يبيع بعد حكمة لانه لا يقبل الملك كذا
 الحق لا يقبل الرقة ولا ان القضاة الظلمة ابطالوا اوقاف المسلمين لمصلحة
 واما ابن ابي عمير قال الرقة والهدية والوقف جائز شرط في اصدار الوقف
 من الاستبدال والبيع والزاد ارضا اخرى بثمنها فتح شرط والوقف عند
 ابي يوسف وجوزها الوقف جائز والشرط باطل فذكر العاقبة قول هلال بن ابي
 وعليه الفتوى لا لا الوقف كمال الانتفاع من ارضها الا ارضا اخرى ميسرة خرب
 لا يعرف بانيه فاحتج بحديث محمد بن ابي بكر الميموني يبيعوا ويتعينوا بثمنه
 في مسجد لا على قول ابي يوسف هذا مسجد ابي رجل قال هذان الثمن للمسجد
 لا يصير للمسجد سلما اما قيم المسجد ولو في شجر في المسجد فاشهر للمسجد رجل بني
 في ارضه الوقف ببناء او نصب فيها ما بافئدا على وجهه اما لو بنى عند
 البناء انه يبنى للوقف او لم يوقف الوجه الاول يصير وقفا لانه جعل وقفا

وقف

البنار

وقف البناء بغير وجه في الوجه الثاني لا يصير وقفا لانه لم يجعل وقفا في
 لوي من الوقف ومات ان كانا من غلة الوقف فوقف وان كانا من بابه
 ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميت عنه وفي العاقبة خان مسجد
 فيه شجر العاقبة قال بعضهم يباع للوقف ان ينظر وانه في العاقبة والعقار
 لا يباع لا ذلك صار للمسجد فاما عماره الميسرة جامع الفصولين مريضا
 قال وقفت بيم على مسجد كذا ولم يند على هذا ولم يملك حتى يكون حقيقة بلاء
 تسليم وهذا استحقاق القضاة بالواقعة قيل كفتى على الكائن كانه حتى
 لو بدهن المتداع وقفية ارضها فحكم العاقبة على وقفتها على ذي اليد ثم ادعى
 آخر انه ملكه لا يبيع فحقل كفتى على ملك فلو كان المتداع ذا يد لو بدهن على الوقف
 ولا يقبل بيته الى ربح على الملك كذا ادعى فتيا وقال ذو اليد لا بل هو ملك
 وحرثه يقض بيته ذي اليد العاقبة والفتوى على قولها ولو ادعى كرها
 فاق ذو اليد انه وقف الكدم بشرطه ولا يبيعه للمدعى فله تخليفه وبما قد
 القيمة لو نكل لا يباخذ الكدم حتى تحق القضاة لو ادعى دارا فقل
 ذو اليد انه وقف على الفقراء وانا قيمهم فتح اقراره وكسره قرا اذ العين
 صارت مستهلكة لصيرورتها وقفا فلو اراد المدعى تخليفه لباخذ الدار
 ان نكل لا يملك بالانتفاع اذ العين صار مستهلكا بصيرورتها وقفا
 ولو اراد تخليفه لباخذ القيمة فعلى قول ابي يوسف لا يخلف بعد اقراره
 بالوقف لانه لا ينفذ قيمة العقار على من يملكه فله يملك وان نكل
 باخذ قيمته منه ويقتضيه بقوله محمد كذا كذا يملك الحيلة لرفع اليد عن نفسه

افضل من
 فقه طائفة
 واما

وليس هذا الاثر بالدار لانه القيد ولو كان بيعة فبيعته وادعى آخر انما وقف
واحد صكاً فيه خطوط العدد والقضاء الماضين وطلب الحكم للقاء ان ينفذ
بالصك لانه انما يحكم بالبيع وعلى البيعة والافرار او التناول عن البيعة
اذ الخط ما يرد فيه كذا على باب الحائز لو مضى وبوقفية الحائز
لا يجوز للفاضة ان ينفذ له وقفية ما لم يتجدد الشراء وتوباع الارض ثم ادعى
انها كانت وقفاً وقفها هو قبل البيع فان اراد تخليف الخضم قبل لا يكون خضمه
اذ الخليف يعتقد صحة الدعوى ولم يبيع للمسا فقضى ولو برهن قبل بيعة للمسا
وقبل يقبل وهو الراجح اذ التناقص يمنع صحة الدعوى والدعوى ليس شرطاً
لقبول البيعة في الوقف اذ هو حق الله تعالى وهو الصدوق بالقلعة فلا يجب
فيه الدعوى كبيعة الطلاق وعقبة الامة فعلم من هذا لو اقر واقر بالبيع
لا يبيع كما لا يبيع تأخيرها اذ اية لو كان الموقوف عليه مخصوصاً ولم يدعى لا يعطى
من القلة شيئاً ويصرف جميع القلة الى الفقراء اذ البيعة قبل بيع الله تعالى فلا
يظهر حكم الاثر حقهم وقيل لو كان الوقف على قوم باعها منهم لا يقبل البيعة لا
دعوى وفاقاً وتو على مجرد الفقراء يقبل عندها ولا يقبل عندها ب 2 ع
وقد كره الجامع الفصولي باع ثم ادعى انها كانت ملكه فلا لا يبيع ولو باع
فتا ثم ادعى انه كان قراً لا يبيع فيه ضم قاسوا مسألة الوقف على هذا
وتوباع امة ثم ادعى انه حررها قبل لا وايضا لو كان عبداً حراً لم يدعى العبد
ولو ادعى حقوق عليه وقف على لواءه اذ الفاضل يبيع وفاقاً
وبغير ذنب فيه روايتاً والراجح انه لا يبيع لانه له حق في القلة لا يغنيها

في نفي



في نفي آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى واحد منهم انه وقف بغير
لا يبيع في رواية واحدة ولو غصب الوقف لاحد ليس هو الموقوف عليه خصوصاً
بلا اذن الفاضل ولو ادعى المتنازع انه وقف فأنكر ذوا اليد فصالحه على
مال لم يجوز اذ الصك كبيع وليس للموقوف عليه ولا لبيعه ان يقبل الشرائع بالمال
على الوقف ولو صحح به بخلاف ما يترجح من الشرائع بالتامع اذ اصرح
به ولو شهدا قد هما انه وقف على زيد وشهدا الآخر انه وقف على عمر ويقبل
ويصرف غلة الوقف الى الفقراء لانه اتفقا على انه وقف وفيه التراضي
شهدا باين وقف ارضه ولم يجدوا ولكننا نعرف ارضه لا يقبل شهادتهما يجوز
لركنين ارضاً اخرى وان كان بيتنا ويوافقا يقبل وكذا لو قال لا يعرف ارضاً
اخرى يجوز لركنين ارضاً اخرى ولا يعرفها ولو شهدا اهل المدرسة على وقف
ملك المدرسة واضل الحلة على وقف تلك الحلة على وقف تلك الحلة هل يجوز
ام لا والمشاخ فضلوا فيها فقالوا اهل المدرسة لو كانوا اياً قدوة الوظائف
من ذلك الوقف لا يقبل وكذا ان اهل الحلة وكذا لو شهدا على وقف مكتب
وان اشد صبي لا يقبل وقيل في هذا كله يقبل وهو الصحيح لان كل من الفقيه
في المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس بالناظر بل يقبل وشهادتهما اهل المسجد
في وقف المسجد يقبل لانهم لم يجزوا الاضمار بيعة الشرائع نفق وارتد يد
رجل اقام عليه رجل بيعة انها وقفية على اقام قيم المسجد بيعة انها وقف
المسجد فان ارضا فلهما باع منها وان لم يترقا فهي بينهما نصفان ولو اقام
الوقف بيعة على خالصه يبيع لا تملكه شهدا على انه وقف على كذا ولم يبيها

في حصة الشرائع بالمال
في الوقف

في حصة الشرائع
في الوقف

الوقف جاز وفي البندان اجر الوقف باجر المثل ثم زله الآخرة في التمسك
 ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا ينفخ وفي رواية مشرحة
 الخاوي ينفخ لكن يجب ما مضى في وقت الفسخ المتم بقطر وآه كان الاثر
 حال لا يمكن فسخها بان كان في وقت الفسخ لم يحصل المسمى يجب في وقت الزمان
 وبعدها يجب في المثل وان زله متايناً مع المتأخر في الاجرة تعقلاً
 لا يعتبر تلك الزمان وذلك في وقت الزمان عند الكل وهو كونه المحيط ما
 يؤيد هذا البند اجر المثل تمام الوقف باجر ثم زله آخر فيه ليس للمنفق
 نفقة الاجابة اذا كان الاجرة الاولى باجر المثل او بزيادة يتعاقب
 الناس فيها لان في الزمان على اجر المثل تعقلاً فالمراد في القاض فان
 المثل اذا اجر تمام الوقف من اجل آخر وزله في اجر المثل تمام قالوا
 ان كان حين اجر المثل من الاول اجرة مقدار اجر المثل او بنقصان يبر
 يتعاقب الناس في مثله فليس للمنفق ان يخرجه الاول قبل الفسخ المثل
 وان كان بما لا يتعاقب الناس يكون سداً وله ان يواجرها اجارة صحيحة
 اما من الاول او من غيره باجر المثل والزمان ما يدرى من المتأخر
 ان كان في الاول اجر المثل ثم ازله اجر المثل كان للمنفق ان ينفخ الاجارة
 وما لم ينفخ يكون على المتأخر المسمى كذا ذكر الخاوي وحاتم لرجل في اجارة
 وقف فان صاحبه ان يتاجر الا بالمثل باجر مثل فان كان في الوارث لورثته
 يتاجر بالمثل مما يتاجر فانه يؤمر ببيع الوارث والابن ترك في يده بند
 الاجر ولو كان بغير المثل لرجل ففقد باهله يؤخذ ارضه بالقيمة كرها

ارله

اراد اهل الميراث وقف الميراث وبنائه احكم من الاول ان لم يكن ابائهم
 ليس لهم ذلك وان كان من اهل المحلة لهم ذلك بنى ميراثاً زعم بعض
 المحلة في العمارات فالبان اولى مطلقاً وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع
 اهل المحلة ان كان ما اختاروه اولاً من الذي اختاروا البان كان نصبهم
 اولاً لان صراحة ونفقه عايد اليهم وان كانا سواء فنصب البان اولى و
 للمنفق بناء المحلة من مال الوقف لانه تنجيم الدعاء الى الصلوة وكجور
 ترك سراج الميراث المغرب الى الفناء لانه البان الا اذ جري العاك
 بذلك الميراث كجدي سبتنا عى اهل اهل المحلة ان يحووا الميراث السلطان آخر
 ان تركه بحيث لا يصح فيه لهم ذلك والآ فلا وفي النظر في سجد عتيقة لا
 يعرف بانيه لا اهل المحلة ينفقه وصرف عنه انما هو آخر
البيع وفي البندان عن الامام اية الميراث لا يجد لرجل ان يتقل
 بالبيع والشراء وما يدرى المعاملات عالم يحفظ كتاب البيوع وعلى كل
 تاجر ان يستصحب فقيراً يفاوض في معاملته احتياطاً عند الرضا او عند
 العقد الفاسدة وفي الغنية بعد هذا بان ان شئت فقل شيئاً مع البيع
 وقيل لا لانه المنة غير البيع ولو قال بعثك هذا بان ان رضف فلان
 جاز اذا ابتينا وقت الرضا وكان عني شرط الخيار ولو قال بعثك
 بالفسد وبيع فقبطه المشتري ولم يقل شيئاً انفق البيع فكان بغير البيع
 بالتقاضي وكذا لو اكل او لبس وحة شيئاً وفارقه ثم جاء بالوعاء او
 اعطاه غنا كان به بيعاً بالتقاضي ولو قال بعثك عبدي هذا بان ان فقبطه

مطلوب
 جواز ترك البيع
 من المغرب الى الفجر

مطلوب
 لا يجزى ان يقال
 بالبيع والشراء
 وما يدرى المعاملات
 قبل حكمة كنهها

الميراث اذا علم بغيره ويكون بغيره فانه
 فهو في الجهاد لا يردون في غير ذلك
 الحلال افضل من الجهاد وقال قتادة بغيره
 ان الشا والصدوق غن ظن العرش يوم القدر
 من فتاوى الشافعية

المشترى ولم يقبل شيئا منه والتفاهل انما يكسبها اذا لم يكن بناء على بيع قاي
اما اذا كان بناء على فلا وتوافق بعد راس هذا العبد او وجهه او روم
صح وتي الحنية قال انثوية منك بكذا افعال هو لك او انت التهمة العقد
ولو قال ابيعك واراد به الايجاب فيقول او قال المشتري انثوية منك بكذا
فقال بعدتم العقد باع وكذا او كذا سريعا انتقل من مكان الى مكان
قبل قبض الاخر لا ينقذ وقيل ينقذ بعد قبضه او خطوبتين قال له
الناس بشيرون متا على بان فقال الباي بعته منك بالغا فقال المشتري
اشترى به شيئا كان لا على وجه العزل فان اختلفت الجرو والزل
سماع المتناقدين كلامها شرط انفكاك البيع حتى اذا لوجب احدهما
او قبل ولم يسمع الاخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في الشك والخلع
ولو سمع اهل المجلس وزعم احدهما عند السماع ان لم يكن في اذنه وقيل
لا يقتضي قضاء ساوم المشتري الباي في السليقة بعشرين نقار
البايع لو ابيع الا بخرى في عشرين فقال المشتري لم اشترى الا بخرى ورخي
البايع بذلك ولم يوجد منه قول ولا فعل فهذا البيع صحيح فاعلم من هذا
ان محقق الرضا بدون قوله ولا فعل لا يكتفي باولا ولا قبل ولا كذا في
الفنية والحنية قال بعث بعث وقال الاخر بعته بتعة وتقا بقا و
مضيا عليه ان البيع صحيح فينظر الى آخرها كلاما وتي بعض النسخ عن ساوم
في لوعة فقال الباي ابيعها بخمسة عشر وقال المشتري لا اخذ الا بعشرة ثم ذهب
المشتري بها فحكم بكونه فان اجاب شي قد اخطأ الا ان يقول ان كان السعة يرد المشتري

قوله لاخذ ان كان رضاء خذت او لم تخذت
لا يباين في رضاء من يملكه ولو لم يملكه
لا يبيع فيه من يملكه ولو لم يملكه
قوله لا يبيع فيه من يملكه ولو لم يملكه

حيث

حيث ساوم وذهب بها ففقد خمسة عشر لا المشتري رضى بذلك حين ذهب بها ذلك
حيث ذهب بها وان كان في يد الباي فذهبها لا المشتري فذهبها لان الباي
رضي ببيعها حين دفعها وتو قال بعثك بالغا فذهبهم ثم قال بعثك بمائة دينار
فقبل المشتري كان الثواب بالثمن الكافي الحنية لو قال انثوية منك هذا الدار
بعثت او هذا الثوب بعثت او هذا البيطخ بعثت وهو في بلد يشاعل الثوب
بالدينار والدرهم والفلس امك في الدار الدنانير وفي الثوب
الدرهم وفي البيطخ الى الفلس وان كان الا رايه خلاف جنس
المشتري فالبيع للتسمية اذا لم يعلم المشتري انه ظانف فان علم فالبيع للثمن
اليه فلو قال بعثك هذا الحمار وان راك بعد صحيح اذا علم المشتري فقال
اشترى جارية بهذا الا ان الدار وان راك الدنانير يعلق التوكيل
بالغنى فيقول انثوية بالدرهم يبيع لنفسه ولو باع يفي عند لا يملكه المشتري
ولو قبض المبيع وان سكت عن الثمن يملكه بطل في البيت فقال للذكي
على السح بعته منك بكذا فقال انثوية صح اذا كان كل منهما يرى صاحبه
ولا يلبس الكلام للبعد فاشال هذه الصورة ان كان يار يوجب القباس
ما يقول كل منها لصاحبه منع والآ فلا وتو بتا يها وها يمشيان على
والا او هما يمشيان فان اجاب متصلا بكلام صاحبه جاز وان فصل
لا يملك في الحنية فانما كالبيت وتو كبت كتابا فقال ان بعته من فلان
بكذا فبلغه الكتاب فقبل في المجلس ثم ولو كان المتبايعان واقفين
احدهما فقبل بعته او كل التمتين فقبله لا يجوز وتو كان احدهما في اداء

لو اشترى القاضى مال البيعة من اوصى
نفيه صح لانه ثابته عن البيعة لا عن القاضى
من البراءة

ولو قدش القاضى دين نفسه من مال البيعة
لا يجوز ولو فعل الاب ذك الجوز وهو كالبيع
للاب فبيع مال ولده مما نفعه بشئ القرض
وفي بعض الروايات لا يجوز للاب اشتراقا
دين نفسه مال البيعة والصحيح انه يجوز فاصح

الاب وانه يوصى باع ماله لنفسه
القاضى يقضى البيع اهل الصغيره ان يقضى
من فنية القاضى

انظر اليه فضاخ لا يخرج من الكلام الاخر عن الضمان الواجب باول مرة ولو
 ولو غلط وسلم عن المبيع وهكذا صفته القيمة لان قبضته على جهة البيع
 وتو اشتري المراءى شيئا فقال كذا رسول زوني ولا يمكن ان يكون
 وقال البائع بعثتك فاقول للمراءى وتو اشتري ارضا بحسب ما
 ورهم فقال انا اشتريتك منك رقبته الارض وقال البائع بل الكلب
 فقط يعتبر بالثمن بان كان مثل ذلك الثمن بمثل تلك الارض فكيف
 بيع الارض والا يبيع الكلبه وكذا لو اشتري رواية ماء فقال انا
 اشتريته الماء وبيع الماء كذا في المنيه وتو اخذ المتوسط الثمن واخذ
 في ثم البائع فقال لا اخذته ومدة فضاخ فان فعله المتوسط باذنه
 المشتري بضم البائع والافضل عما صحت فضاخ المشتري ايتماء ولو
 كان المتوسط قبض الثمن للبائع باذنه فذلك فهو من البائع والافضل
 مع المشتري ان كان قبضه برضا به ان لم يوجد منه نصيب عدا ولو باع
 اما اجل معين ولزم ان يعطيه المشتري ان نقدت وج يومية كان البيع
 فاسدا لانه يلزم ان لا يثبت الثمن في وقت المشتري في الحال وليس كذلك
 وتو باع نصيبه من الدار قال ابو حنيفة لا يجوز حتى يعلم العاقدان مقدار
 الجاهل المانعة من الجواز وقال ابو يوسف جاز سواء علم او لم يعلم
 لان هذا الجاهل لا يضر اما المانعة برضا بهما بذلك وقال محمد بن
 ابي حنيفة المشتري وحده وج الحامع الفصلين لو باع نصيبه من الدار وج
 لم يعلم البائع ان علم المشتري اما لو لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة لم يضر علم البائع او لا

اشتري شيئا من رجل وموئنه ونقله
 اما موضع اخر ثم تقابل موئنه الرد
 على البائع من العتبه

من المهر
 لو اشترى او البعده المأذونه اشتري غلاما
 بالف وقيمة ثلاثة الاف درهم ليس
 له ان يرد به غدا البنية والشرط قال روح
 وهو ان يرد به بالشرط كذا في العتبه

انظر اليه

وان بيع المكاتب

وان بيع المكاتب برضا جاز بوجه
 في اصح الروايتين من قاضيه

او باع داره بعد ما اجرة صبر المشتري
 حتى تنقضي المدة يجوز البيع فانه طلب
 تسليمه في الحال فسد البيع من البراءة

جلود بيع البسات باطل اذا لم يكن مذبوبة
 او مذبوبة ويجوز بيع عظامها وعصبها و
 صوفها وطفنها وشعرها وقرنها
 من ناصح حال

ولو باع نصيبه
 من الدار

انظر اليه فضاخ لا يخرج من الكلام الاخر عن الضمان الواجب باول مرة ولو
 ولو غلط وسلم عن المبيع وهكذا صفته القيمة لان قبضته على جهة البيع
 وتو اشتري المراءى شيئا فقال كذا رسول زوني ولا يمكن ان يكون
 وقال البائع بعثتك فاقول للمراءى وتو اشتري ارضا بحسب ما
 ورهم فقال انا اشتريتك منك رقبته الارض وقال البائع بل الكلب
 فقط يعتبر بالثمن بان كان مثل ذلك الثمن بمثل تلك الارض فكيف
 بيع الارض والا يبيع الكلبه وكذا لو اشتري رواية ماء فقال انا
 اشتريته الماء وبيع الماء كذا في المنيه وتو اخذ المتوسط الثمن واخذ
 في ثم البائع فقال لا اخذته ومدة فضاخ فان فعله المتوسط باذنه
 المشتري بضم البائع والافضل عما صحت فضاخ المشتري ايتماء ولو
 كان المتوسط قبض الثمن للبائع باذنه فذلك فهو من البائع والافضل
 مع المشتري ان كان قبضه برضا به ان لم يوجد منه نصيب عدا ولو باع
 اما اجل معين ولزم ان يعطيه المشتري ان نقدت وج يومية كان البيع
 فاسدا لانه يلزم ان لا يثبت الثمن في وقت المشتري في الحال وليس كذلك
 وتو باع نصيبه من الدار قال ابو حنيفة لا يجوز حتى يعلم العاقدان مقدار
 الجاهل المانعة من الجواز وقال ابو يوسف جاز سواء علم او لم يعلم
 لان هذا الجاهل لا يضر اما المانعة برضا بهما بذلك وقال محمد بن
 ابي حنيفة المشتري وحده وج الحامع الفصلين لو باع نصيبه من الدار وج
 لم يعلم البائع ان علم المشتري اما لو لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة لم يضر علم البائع او لا

وقال ابو يوسف رحمه الله في الخيارات اذا علم ومحمد بن ابو يوسف في رواية
 واجمعوا على جواز ان يبيع المتري سواء علم بايعة او لا ولو اشترى من آخرتها
 كل ثوب بدرهم على ان يملك هذا بعينه حال وعنده البائة مؤجل لا يملك المتري
 قبض شي من الثياب حتى يوفى جميع الثمن حالا لا بالصفة واحدة وهي
 النخعة لو باع الحر او المملوك او الكنز براء او الدم او جلد الميت فانه لا يجوز
 اصلا حتى لا يملك بالقبض بخلاف اذا كان هذه الاشياء غنما فانه ينعقد
 البيع بالقبض وذكر في الحينة لو قال لاخر ان لك ارضا فربنة في موضع كذا
 بكذا في ثياب فبعت مني بكذا ولم يعرفها البائع فباعها بملك المتري وقبضها
 الكنز من ذلك جاز به بيع ما يابى ودرهما بدين درهم يجوز ولا يملك عند
 ابو يوسف في غير رواية الاصل وعند محمد بكذا وقد كره في الخيارات
 الكنز قالوا في المعيوب غنما فاشاله ان يملك على بايعة حكم الغنم
 قال ابو علي النخعي رحمه الله رواية ويبيع برواية الله ووفقا للمكان
 ابو البرقي بالبرقة اذا قال البائع للمتري قيمة متاع كذا او قال متاع
 يابى كذا فاشترى بقاء على ذلك فظهر بخلافه في البرقة كما انه غنم
 ان لم يقل فليس البرقة وقيل لا يبرق كيف ما كان والصحيح ان المتري البائع
 فله ان يسترد وكذا لو باع البائع المتري له ان يملك وفي الغنم لو وقع
 البيع بغيره فاشترى ذكر الحضانة وابو بكر الدار في واقعة ان المتري
 ان يملك على البائع وللبيع ان يسترد وفي شرح المصارف لابن قدامة
 ولو لم يسلع على الواردين ثم جاء صاحب المتاع اما بطله فوجد الضرر على كل

من الرما
 وبيع دار لها طريق قد سدد صاحبها قبل
 ذلك وجعل لها طريقا اخر ثم باعها فخرقها
 لا يكون له الطريق الا بالبرقة ويكون له الطريق
 الثاني من خلاصة الفتاوى

له خيار

له خيار لم لا قلنا لا خيار له لان هذا الضرر يتقضي من قبله حيث اعتذر على
 بدليل وهو خبر المصنف وهو المتري لانه كل من التفتيش اعلم ان تعلق الجلب
 والشراء منه يارخص حرام عند الشافعي ومالك ومكة وعندها او كان
 مضافا على البطل وليس له على الثياب ويدخل بالبيع قبل المندرجة عن
 الخيار وضام البعير وغدار الفرس الى الجاه وحصل البعير ولا يدخل اليها
 الخار الا ان يملك مؤكنا وقت البيع وقيل لا يدخل الا يكان ان اشترى
 من المحتسب فيه لانهم معتادون البيع بغيره يكان وان اشترى من الذي
 او من اهل القرى فانه يدخل في البيع لانهم معتادون البيع مع اليكان
 ومردا على العاقلة ولا يدخل الشرح للعرف الا ان يملك العرف على ظاهره ولو
 اشترى غلاما يدخل فيه البذلة غنما ثم للبائع ان شاء اعطى ثوبه عليه
 وان شاء اعطى غيره لانه اذا دخل في حكم العرف كسوق مثله لا عليه ولو
 اشترى ثوبه لا يرجع على البائع شيئا من الثمن اذا لم يكن له حصه من الثمن
 وفي البزاز لو باع البعير او الامة بكذا البائع من الكسوة قدر سائت
 العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثل او مثله لا الثياب
 التي عليها للعروة وللبيع ان يملك ثياب العروة وعليه ان يعطى ثياب
 الغنم ولا يملك الثياب قط من الثمن ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤ
 ان كانت اللؤلؤ في الصدق كان للمتري وان لم يكن في الصدق فانه
 للبائع ويكفر به لا يملكه ولا يدخل شجر صغير في بيع الارض لانه
 ينقل وشجر عظيم مثله لانه يعلق للطلب ولو باع شجرة يدخل ما تحتها في البيع

تعلق الجلب

بطل
 سئل
 في
 لؤلؤ

بقدر غلط البور وقت البيع عند محرم حتى لو زاد فلهما من الارض ان ينجس
 ولا يدخل في الارض ما يتناهي اليه العروق والاعضاء ولو باع ارضا
 احاطت الشجر بعينها بقرارها جاز البيع ولا يخرى ان يمنع عن بدل الاعضاء
 في ملكه لان المثل مقدار غلط الشجر كذا قال في حاشية وتوابع ارضا
 فيها زرع لا يدخل الزرع بنته اولا وفي التفسير المذرع اذا لم يكن
 قيمة يدخل في بيع الارض بنته اولا وهو الصواب وكذا لو باع شجرا
 عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لا يبيع منفعا لا يجوز واخبر ابو بكر
 وابو نصر الفقيه ان البذر اذا كان في الارض او بنته لم يكن حال
 لا قيمة له كغيره لانه لا يجوز بيعه بانفردا وان كان في حقل لا يدخل
 واقفي ابو القاسم بانه للبايع في الاموال كلها وبه يأخذ بيع الثمار لثباتها
 ونحو قبل الادراك يجوز ونحو الحقل والكسب لا يجوز قبل الادراك
 الا اذا ادرك بعضها يجوز فيها ادراكه وما لم يدرك على تلك الشجرة ولو
 وجد المشتري في الصدق لو لم يذوقه السمك سمكها فلهما المشتري وفي الدجاجة
 كغير البايع ولو وجد فيها صدق فانه لو لم يذوقه المشتري ويدخل فصيل البقرة
 ان ذبح مع امه الى موضع البيع والا فلا وكذا الحكم في جمل البقر
 وحمل الشاة وفي جمل الالبان وفي القنينة لا يدخل الولد في بيع الام
 كيفما كان وقال ابو يوسف ومحمد لا يدخل الولد الرضيع في بيع
 البقرة والشاة والناقة والرمكة دون العظم ولا يدخل بيع الالبان
 كيف ما كان ومطهر الخصاير ليس من مرفوع الارض فلا يدخل في البيع

لا كذا في حاشية

بذر كذا في حاشية ويدخل الرضيع في بيع الدار كما ان متصلين الى الارض
 والا فلا في حاشية بخلاف اجل المصفاة السلم داخل فيه فكيف ما كان
 لا يبيعونهم طبقات رجله حيث شئت في ارضه فباعه ان كان الحشيش
 بنته بانه باءا فاما لاجل الحشيش جاز البيع وان كان الحشيش
 بنته بنته لا يجوز لانه ليس بملوك بل مباح يجوز لغيره ان يأخذ فاحش
 وفي القنية لو اشترى عقارا او دارا فقال البايع سلمته اليك فقبل المشتري
 فان قدر المشتري على فتح الباب واغلاقه كغيره فلهما والافلا في حاشية
 التحلية بيع البايع والمشتري كغيره فضا بذا بطل احد القولين البايع
 خلت بينك وبين البايع وانما لم يرد البايع حصة المشتري حيث يمكن
 من اخذ ما مانع وتوابع ضيقة في البيع وسلم اليه ان كانا قريبه منه
 بحيث يتصور القبض الحقيقي في الحال كغيره فضا والا لا والتاسع عن هذا
 غافلون والثالث لم يرد البايع مفرزا عن منفعة حاشية البايع وعينه ولو
 خلى البايع بين البايع والمشتري في داره لا يكون تحلية عند اب يوسف
 حتى لو ملك فيها ملك من مال البايع وعند محمد كغير تحلية فملك حلك
 من مال المشتري وعليه الفتوى وفي القنية باع في بيت تفعل وفيه فلا
 المقتضى ان يملكه فقال حلت بينك وبينه فلو قبض وان لم يملكه لا يكون
 قبضا لا يبيع التسليم الدار والبايع فيها متاع الا ان اذن له القبض
 المتاع قال المشتري ملك البايع في يد البايع قبل القبض وقبل نقد الثمن
 وقال البايع ملكه يدك فالقول قول المشتري وفي البزارى وكان الامام

رجل اشترى
 في ارضه

مطلق
 في طريق
 التسليم

يقول القبض انما يكون قبضا ان يقول البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه
 ويقول المشتري قبضته وان كان ولاية فاقبض براسها وفادها او عبدا
 او امته فقال تعالى وانما معي فيتحقق لهم ولو ثوبا فاقبضه او هو من ماله
 على الارض فكل حليته بينك وبينه فقال قبضته صار قايضا ولو انشئ
 عقارا فقال البائع سلمته وقال المشتري قبلته والعقار غايب عن حضرتها
 كان قايضا في قول الامام وقال لان كان يقدر فمخووضه صار قايضا
 والا لا ولو قال المشتري للبائع لا اعتقد على المبيع فليسلمه فلا يحكم
 حتى ادنى التمسك فسلم البائع فملك عند ذلك يملك من البائع لان الاما
 كان لاجله وفي المنه لو باع خلا في دق وحكي بينه وبين المشتري و
 ختم المشتري على دق وتذكره على حاله فملك يملك مما مال المشتري اذا
 كان البائع اعاد الا ان منه كذا انشئ خطه بعينه فاقبضه
 البائع جوالا وامر البائع ان يكيل فيه فان كان الجوالا بعينه صار
 المشتري قايضا بكيل البائع وان كان يغير عينه بانه قال ان
 جوالا وكل ما فيه فان كان المشتري حاضرا فنقبضه والا لا وقال
 محمد بن الحسن بن يقين في الوجهين حتى يقبض الجوالا ويسلم المشتري
 خطبا في الحضر فليسلم قبل تسليمه الى من قال المشتري على البائع لان
 التسليم عليه كما لو استاجر دابة الى صاحبها كان له ان يبيع خطيبا
 الى من قاله وليس للمكاري منه بالعرف وكذا كل ما يباح على طهر الدابة
 كالخ و غيرها يجوز البائع على حمله الى من قال المشتري بشرط الجمل فله

فد

مفسد بشرط الا يفاء لاني الاصح اشترى بكذا فوطئها يبيع قايضا فلو هلك
 فله على المشتري فاذا احدث البائع المنع بعد وطئه صار قايضا قبضه
 والملك على البائع الا انه يبقى حصته نقصان البكارة من الثمن على
 المشتري ولا يجوز بيع المنفصل قبل القبض بخلاف العقار وعند محمد
 لا يجوز بيع العقار قبل القبض ايضا ولو اوصاه لرجل فباع قبل
 القبض صح الوثبة ولو وهبه من البائع قبل قبضه فهو مجاز عن الا
 ولو وهبه لغيره او تصدق به او اقرضه فالاصح انه يجوز ولو جعل
 ماله او بدل الخلع او ميراثا يجوز بيعه قبل القبض ولو اجار رجلا با
 على المشتري سقط حقه في الجمل اعاد البائع المبيع للمشتري قبل قبضه الثمن
 او او وعده تبطل حقا الجمل في المراتين وجد البائع الثمن رصا
 او سرقه او سرقا فله ان يشتد المبيع ولو وجد زيوفا او بهرج
 لا والمرتين يستحق في الوجهين كلها ولو اشترى شاة مكيلة او موازنة
 حتى يكتاله ويوازنه والاصح ان البائع لو كاله مما يخصه المشتري
 يكتفي به ولا يحتاج الى الا على لان المبيع صار معلوما ولو ملك
 مكيلة او موازونا ببيعة او ميراثا جاز له ان يتصرف فيه قبل الكيل
 والوزن ولو جعله ثوبا به اشترى ثوبا بهما يجوز لبائع الثوب
 ان يتصرف فيه قبل الكيل والوزن اشترى ثوبا فاستاجر البائع
 في غله او ضيعه ونحو ذلك ثم هلك الثوب قبل ان يحدث البائع فيه
 عمله فهو على البائع **مسائل خبير الرواية** وما راي شيئا

ولا يجوز بيع
 قبل القبض
 المنقول

فإذا فلا خيار له إلا أن يطلو والشروط يلو ما ورنه قليل ولو تغير فله
ولا يصدق في دعوى التغير إلا بحجة إلا إذا طال المدعى فله المشتري البينة
في التغير وعلى البايع البينة في عدم التغير وقيل لو رآه غير فاصد شراء
فله الخيار ولو رآه ثوبا ملفوفا قد رآه قبل وهو لا يعلم فله الخيار ولو
اشترى صنعة لم يرها وله الخيار فزرع إلا كما يرضى المشتري يبطل خيار
الرؤية ولو وكل أو أرسل قبل الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل ذلك الشيء
المكسب بنفسه ثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية مقصور إلا يبيع
حتى لو وكل بها وقال إن رصنت به فخذ لا يجوز اشترى جزرا في حوالا
فوجد أعلا جزرا طويلا وفي أسفل قصيرا في كان قيمة الطويل
أكثر كان عيبا ولو اشترى كره حين من الجزير فقلع فوجد جيدا وقلع
من الآخر فوجد رديا لا يبرق ويرجع بالنقصان وقيل إذا اشترى
جزرا وبصل أو ثوبا معينا في الأرض لا يفسد خيار الرؤية عند البيع ٢
مالم يرد الكل ولو اشترى شيئا مالم يرد فليس للبايع أن يطالبه بالتعويض قبل
الرؤية ولو اشترى قطعا بكرمية وحلها المسمى فندم ثم رآه ليس له
بطلان الخيار الرؤية أو عيب إلا أن يبق موضوع عقده ولو اشترى
حنطة أو شعيرا أو الجبوع فوجد في ملك البايع لكنه لم يصف البائع
بالأشياء ولا بأنه بطريق السلم جاز لانه باع ما يملكه وفي القنية
لو باع شعيرا لم يوصف البائع البينة ولا وصفا لبيع جائز لانه
بائع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطلان كونه باع ما يملك

وما لا يملك

وما لا يملك قال بعضهم ولو باع كرا من حنطة إن لم يكن في ملكه بطلان وإن كان
بعضه في ملكه بطلان في المعلوم وخد في الموصوف وان كان في ملكه لكنه
من نوعين أو في موضعين لا يجوز وإن كان واحد في موضع واحد لكنه
لم يصف البائع البينة بل قال بعت منك كذا كيلا من الحنطة كما جاز وإذا
علم المشتري مكانها يتخير إذا شاء أخذ ما بذكه في ذلك المكان وإن شاء ترك
وفي المينة لو قال بعت جميع ملكي هذه الدار من متاعى والمشتري يعلم
ما فيه جاز وإن لم يعلم لا يجوز عندها ويجوز عند بائع ولو باع
جميع في هذه القرية من متاعى لم يحز عقدهم وأما جازوا إذا كان في
صندوقه ولو قال اشتريت منك الف مثقال من هذه الحنطة فوزنت
فاذا هو خمانة مثقال قبل يبيع في الموصوف وقيل لا لأن الفارق في
فيسرى اليه والاصح أنه جائز في الموصوف وكذا في العدة بارة المتعارفة
أما الخلاف في العدة باع المتفاوتة إذا وجدها انقص فندم
ج ٢ في العقد كلفه وإن سمي لكل واحد غنما وعند ما يجوز ويتخير
المشتري وفي كونه الكا في بيع مالم يرد إنما يجوز إذا كان المبيع حاضرا
متورا أما إذا كان غائبا لا يجوز وقيل هذا موقت بوقت المكان
الفتح إذا رآه والصحيح أنه ثابت في جميع المسمى ثم إذا جازوا بالفعل
قبل الرؤية لا يرد ولا خيار لانه ثبت عند الرؤية فلا يبطل قبل
وقتها وإن أجاز بالفعل باع بتصرفه لا يقبل الفسخ لا اعتنا
والقديري أو يوجب صا لبيع كبيع المطلق والبيع بالخيار للمشتري

والدراهم والا جارية يبطل خياح وآما الفسخ بالتعدي يذ قبل الرؤية
لعدم لزوم العقد لان اللزوم بعد تمام الرضا، وتماه بالعلم بالوجوه
مقصودا وهو غير حاصل قبل الرؤية وتو قال اشترى بته بصفة الدراهم
في منه الصفة فباع بها فاذا هي على خلاف نقد البلد فانه يبطل به نقد
البلد لانه مشروطا وتو قال اشترى بته بصفة الدراهم في منه الحايث
فباع بها ثم راي الدراهم فله الخيار وتسمى هذا الخيار الكيفية وكذا
لو اشترى طعاما في حصة ثم علم مقدار من فله خيار الكيفية فعلم بهذا ان الطعام
اذا لم يكن في الحصة بل كان في موضع يمكن الوقوف عليه فلا خيار له
وتو اشترى ولم يرها ولم يقبضها في باعها البايع من غير رضاء اليه
وانفقها انفق البايع الاول وعليه الرد الثمن على الاول مؤنة رت
البيع بخيار الرؤية او شرط العيب او عيب على المشتري وتو اشترى
المشتري بته كالبيع والجوز او الكيل والموزون في كذا وكذا
واحد فري البعق يثبت الرؤية في لورض بسقط خياح اذا كان
الباع على تلك الصفة وان كان في وعاءين اختلف الماشيخ قال شيخنا
عراق رؤية احدهما كروية كلة وقال شيخنا في لا يكون كذلك والاصح هو
الاول فاذا قال المشتري لم اجد الباع على تلك الصفة فالتقول للبايع و
البينة على المشتري وتو اختلفا في الرؤية وعدمها فالتقول للمشتري لان
البايع يدعي العلم بالصفة والمشتري ينكر الشراء بالصفة لا يصح عام بين
لانه جنة او وسطه اوردية **مسائل خيار الشرط** قال البايع

المشتري

المشتري بعد قبض الجميع ما يام لك الخيار ثلثة ايام وله الخيار وتو اشترى
فقبضه ثم وكل رجلا على انه ان لم ينقد العقد الا عشرة ايام فلو قبل في
البيع بقبضه لم يفسد البيع لان هذا الشرط لم يذكر في البيع وحق الشرط
حتى لو لم ينقد العقد ايام في الكيل ان يفسد اشترى كيلة او موزونا
او عبدا وشرط الخيار في نصفه او ثلثه جاز خيرا للبايع بان موثقا
وتو اشترى جارية على انها بكر فلو اشترى لم اجد بكرى وقال البايع
كانت بكرى فالتقول للبايع وان لم يقبضها في اختلفا نظرا في البينة
ولزمته بقولته بلا عيب وان لم يكن عند القاضي ما يثبت بته لزمته
ولاشئ عليه وتو اشترى بته على انها حلوب جاز على رواية الطحاوي
وعلى رواية الكرخي لا وعلى انها محلبة امثالا يجوز اجماعا وفي المينة
لو اشترى شاة على انها حلوب يعني باشتر جاز وعلى انها لبون يعني
شربا ك لم يجوز في كرفيه ايضا اشترى شاة او بقة على انها لبون
محلب لبنا بطل خياح وتو اشترى كبشا على انه بطوح وليس كذلك
لا جنة له كما اشترى جارية وشرط انها مغنية وليس كذلك وفي
القنية لو اشترى خنك من البقرة على انها ذات لبن وقال البايع
ان ابيعك كذلك ثم بخر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بخنك
ذلك ليس الرد وتو اشترى جارية على انها غني بالغة فوجدها خنك
فله الرد وتو اشترى شاة على انها حامل فابيع فاسد لانه اشترط
فيه خطا وفي البزازي لو اشترى جارية على انها حامل فوجدها لا حامل

ولو اشترى بقاء على انما يكون او حلوب او ذات لبن قال الكوفي يجوز
 افترى الظاهر في الطي وى على انما يجوز لانه ذكره على سبيل الوصف لا الشرط
 كما لو اشترى فرسا على انه سحلاب فاذا هو غير يبقه حتى القيمة اذا
 اشترى جارية وبراء البايع من اجله جاز البيع لان الجارية عيب ولو
 اشترى على انما حامل فيجوز انما يقال البيع كذا ويجوز ان يقال البيع
 جائز والاستثناء انما يقع للاستثناء في الرواية ولو كان العيب هو
 جعفره يقول ان كان المشتري اشترط فابيعه فله ان يفسد الزمان
 لعله يحتاج الى الطير فاشترى على انما حامل وان كان البايع هو
 اشترط فابيعه جائز لان قصد البايع من العيب فلا يفسد البيع
 ولو كان هو في الجدة ولم يفصل بين البايع والمشتري وقال لو اشترى
 جارية على انما حامل فاذا هي ليست حاملا فابيعه لانم وليس ان
 يفسد حاله الجارية الجوارى عيب فكانه قال على انما حفيضة ولو قال
 هكذا جاز ولو اشترى جارية على وجهها استعديا في ظن من احسنه ظنا
 غسلة وجهها زال ذلك الحسن فليعلم انه لا يفسد في الجوارى ليس
 بعيب ولو شرط الحفا في العبد فاذا هو في لا يفسد في عكسها
 ولو وجد عيبا له ان يفسد اشترى جارية على ان البايع لم يكن و
 ثم يتبين خلافه ليس ان يفسد في الرواية له انه اشترى عامه على
 انها شريفة فاذ هو في رمية لا يفسد اشترى فرسا على ان سبه
 فخره فوجد ما سبه سنة فله ان يفسد وان اشترى بقاء على ان سبه

شركة

فخره فوجد ما سبه سنة فله ان يفسد لان الفرس لم يوكل به ولا يلو
 القيمة يزداد له وينقص بهذه الصفة والبقدر يمكن من هذا القبيل
 وفي البزازي لو قال بعثك هذا على الف وعلى ان يقرضه مائة لا يفسد
 لانه لا يصير شرط الحكم الوار والبيع بالشرط ان كان بكلمة على فانه
 الشرط مما يقتضيه العقد مع البيع ولو كان مما كالف مقتضى العقد
 وفيه منفعة لاحد العاقلين فسد البيع ولو كان بكلمة ان لفعله
 ان كان كذا بطل البيع سواء كان ضارا له او نافعا او كيف كان الا
 في صورة واحدة ومن ان يقول بقاء ان رضى فلا يفسد ويجوز له الخيار
 اذ وقت بثلته اياهم يفسد الخيار وحيث كان فيه نصب القاض فضا
 عند عليه خيار الشرط ليقع عليه اذا كان غايبا وكذا في خيار الرؤية
مسألة في البيع القاسم ولو باع ثوب الكرم بشرط التبرك لا يجوز
 لو باع نصف ثوب الكرم شاعا ولم يدرك لم يجز الآمن الشريك
 واكمله فيه ان يبيع الكل ثم يفسد في نصفه ولو اشترى الكرم مع الفلة
 وبقضه ان رضى الاكرا جاز وله حصته من الفل وان لم يرها لم يجز
 البيع ولو اشترى اوراق التوت على ان تاحذ ثوبا فشا لم يجز
 وان لم يذك ثوبا فشا فان اخذ في اليوم كله جاز وان مضى يوم
 فسد واكمله ان يشرى الثوب فشا الا وراوة ثم يبيع البخر من البايع
 ثوب بينهما وابعه احدهما للبايع بغير اذن شريكه ولم يجز لزمه نصيب
 البايع وتوابع عبيد احدهما للبايع والاخر لغيره صفقة ولهذا

من
 من

بفروا ذن القايح الذي فان علم البعوا جاز البيع فيها وان لم
 يجزى كان المخرى ان علم وقف الزاء بذلك لزم البيع في الواحد
 حصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل القبض فلا ينقض
 البيع فيها وان علم بعد قبضها لزم في عبد البايح حصته من الثمن
 وفي القينة عانة مشتركة بين رجلين باع لهما وفضل في جميع العانة
 يتوقف البيع على اجازة شريكه فان لم يجز يفد البيع كما جاز احد
 الشريكين الدار وفي القينة وار وار من بين رجلين باع لهما
 كله جاز في نصيبه ولو باع نصيبه شاعا لشريكه ان يبطل البيع وزلا
 صاحب القينة قبل كذا في الاول وقيل لا وفي الاصح له الا بطلان
 الصورتين ولو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره جاز ونقص
 بتسمية النصف اما نصيبه حاققة وفي الجامع الفضولين ذكروا امر
 ذلك المالا بين شريكين اذا باع احدهما نصيبه من شريكه جاز
 كيف حاله وان باع من غيرا بفروا ذن شريكه ينظر ان كان الشريك
 بيبخله ط بين المالكين من غير خلط او بسبب خلطها لا يجوز لان
 في الخلط زوال ملك الخلط اما الخلط لوقوع التعدي منه وفي الا
 فتلا ط شبيه زواله اما شريكه فصا زال وال كما يتا من وجه دون
 وجه فصا نصيب كل زايلا اما الشريك في البيع من الاجنبي
 غير زايلا في البيع من الشريك على الشبهتين وان كان يبيع
 الارض والبناء القدرية والزوايا لا يتبطل او ما جرى هذا الجري جاز

وفي الاضاح

وفي القايح فان ولو بين رجلين باع احدهما نصيبا بعاما بينه وبين
 من هذا الدار لرجل قال ابو حنيفة لا يجوز البيع لان شريكه يتصرف بذلك
 عند القيم وفي القينة لو كان في الشئ مشتركة بين ثلثة فباع احدهم نصيبه
 من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما يجوز وكذا الذرع المشترك ولو
 باع رتب الاشياء حصته من العامل لا يجوز لانه رتب الاشياء رتبها على
 الاشياء رتبها على العامل تركها اشترى عليها ومع هذا لو اشترى العامل
 حصته رتب الاشياء ولم يتنازعها او ركن جاز لزوال المفارقة
 باع جذعا في الثقف واخرجه وسلمه جاز **باب الاستحقاق**
 ولو اشترى ارضا فيها اشجار ولم يذكر في البيع ثم استحق الاشجار قبل
 قبض المخرى لا يسقط شئ من الثمن بل تجوز المخرى ان شاء اخذها
 بجميع الثمن وان شاء فسخ وان استحق بعد القبض سقط حصته من
 الثمن وكذا لو اشترى دارا فاستحق بناءها وفي القينة لو اشترى ارضا
 خربة فانفق عمارتها وتولية اكارها وحفرها ثم استحق لا يرجع
 على البايع ولا على المخرى بما انفق على عمارتها وكذا لو اشترى دارا
 في قصصا وطبق سطوحها ثم استحق لا يرجع على البايع بقيمة الجص
 والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يفصله ويهدمه ويملكه
 اليه ولا كبرية ايضا لو غرس في الارض المخرى اشجارا او كروما ثم
 استحق يفتقر الاشجار على المخرى غير تقوقعة ويرجع على البايع
 بما انفق وما حقة من المون ومثل لو حفرها بيرا وطواها بالآلة

يرجع بقيمة خاطي ومن ما انتفى في الحقة ومثل انما يرجع بقيمة البناء
 على البايع اذا كان البناء قابلا وقت الاستحقاق فينقصه المشتري
 ويترك المشتري المنقص على البايع وما خذ منه قيمة مبنيا يوم استحق
 الدار ولا يرجع ما انتفى ولو انهدم ما بني قبل الاستحقاق لا يرجع
 بما انتفى على البايع لان شرط الرجوع قيام البناء ولو كان البايع
 غائبا والمشتري اجبر المشتري بهدم بناءه فقال المشتري غائبا بايعي و
 غائب قال ابو حنيفة لا يلتفت الا فقلا المشتري فيؤمر بهدمه فيدفع
 الدار الى المشتري فلو حض البايع بعد هدمه لا يرجع المشتري على البايع
 بقيمة البناء وانما يرجع على البايع لو كان قابلا فكم لا البايع فله
 واخذ المنقصه وانما بعد هدمه فله يلزم على البايع فلا شيء عليه
 وفي جامع الفصولين لو باع المشتري الاول الثمن وقيمة الولد ولا
 انما فاستحققت يرجع المشتري الى الاول بالثمن وقيمة الولد ولا
 يرجع على بايعه الا بالثمن عند ابا حنيفة وعند ما يرجع بقيمة الولد
 ايضا ولو استولد ما على هبة او صدقة او وصية او ثراء اخذ المشتري
 الامة وقيمة الولد اذا الموجب للفرور ملك المطلق للاستباحة في الطاهر
 وقد وجد ويرجع الاب على البايع بثمنه وقيمة ولد لا عقدها عندنا
 ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموص بقيمة الولد عندنا ويرجع
 عندنا في ثمنه لثمنه الفرور ولنا ان جرد الفرور لا يكفي لاثبات
 حق الرجوع فان من اخبر ان هذا الطرية امن فملكه فملكه حاله لا يرجع

على الخبز

على الخبز فثبت ان الرجوع في المعاوضات لان السلامة ولهذا لا يثبت
 حق الرجوع بالعيب ولو اشترى كرم ما فبني ونحوه فاستحق ثلثه
 الكرم شايها هل يخر المشتري على تفريق كل الارض اجيب بانه يقيم
 الارض بينهما فما وقع في نصيبه فحقه يؤمر بقلعه ثم يرجع على بايعه
 ولو استحق فازد له المشتري ان يرجع بثمنه على البايع وقد مات
 ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا يرجع المشتري عليه وايضا
 ذكره في كذا لو اشترى ثوبا فحمله فبصا فيه من آخر ان القبيصة لا تخر
 لا يرجع على بايعه بثمنه اذا لم يبيع لم يحق والمشتري لم يبيع اذا لم يبيع
 كرمه والمشتري يقيص ولانه لما خاضه فبصا لم يخر ان يملك اخذ الا
 بسبب جديد بشرائه وعينه وكذا حكم ثراء بدفون ثم استحق الدقيقه
 وكذا لو اشترى لحافا فبصا فيه من آخر ان المشتري لم يرجع على
 بايعه لانه لما شوى لم يخر اخذ الا بسبب جديد وفي القبيصة لو اشترى
 ابلا حاز لا فعلقه حتى يبعث ثم استحق لا يرجع على البايع عما انتفى وقيمة
 العلف وكذا لو اشترى عبدا او بنتا فانفق ثم استحقا فلهما في العتق
 رجل باع دابة فآخذ فولدت الدابة عند المشتري او لا وانما استحققت
 الدابة بالبيعة ياخذ المشتري الدابة بجميع اولادها يرجع المشتري بالعتق
 وقيمة الاولاد على البايع في قولهم جميعا فذكر في بعض الفتاوى
 رجل اشترى كرم ما وقيصه ونصف فيه ثلث سنين ثم اشترى رجل وامام
 البيعة واخذ بتقضاء القاضي ثم طلب الفلانة الى القضاة المشتري فلهما ام لا

مستحقه فكم واما التبرع
 بغير ثمنه فله
 فلا يصح ثمنه

البايع ولم يترك مالا ولا وارثا غير
 ان بايع الميت فامر بعمل القاضيه
 فبايعت الميت حتى يرجع موعليه
 القيمة ويرجع موعلي من باع من الميت
 من خلاصه الفتاوى وما هو البراءة

الجواب فيه لو وضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارته الكرم مع قطع
 واصلاح السواج وبناء الجيطان ومرتته وما مضى من ذلك باخذ الحق
 من المشتري ولو اشترى بقتل على انما جيل فولدت عنده اولا واكثر من
 لبنها وانفق عليها بقتل البقية مع اولادها ومثلها شربها مما اللبن
 لان البيع فارد فكله البقية في ضامه وفي القيمة المشتري بالثراء الغلة
 فيل يملك النصف لا العين بدليل انه لا شفعة به ولا يحد الوطى بالجارية
 وفي الاصح يملك العين بالقبض بدليل انه لو بيعت لا شفعة به بحسبها
 وارفعه الشفعة ولو ردها على بايعها فله الاستبراء وقيل بكون وطى
 المشتري بالثراء الفاسد ولا يكره ولو علقته بالوطى صارته ام ولد
 وغرم قيمتها لا عتقها في الاصح ولو رادته قيمتها في بيعه ثم استهلكته
 فعليه قيمتها يوم القبض عند اباح بيع وابا يوسف وعند محمد ردها
 بغير قيمتها يوم الهلاك ببيع العلق يجوز وكذا لم يبيع البائع
 والجار مذبحا يجوز وبلاذخ لا يجوز ببيع سرقين الرباطة لا يجوز
 الا اذا جمع ولو اشترى شيئا حراما فله ان يرها على بايعه وان قال
 وقت البيع هذا الشيء حرام لان بيع الحرام لا ينفق اصله وقت
 ولو اشترى شيئا فوجد ان يرد دفع الزبال الى البايع والبايع طلال
 له في المتعلقات وفي القيمة لا يحد حتى يترك الزبال من البايع الا
 اذا كان مما لا يجرى فيه القيمة في يذره ولو اشترى شيئا مقينا بيمين
 مقينه فقال البايع اشترى به من رخيصه فقال المشتري ان وجدت شيئا

بازيد

بازيد ببيعة فباع بازيد لا ينفذ لان هذا تعليل الاقالة بالشرط لا
 وتعليل الاقالة بالشرط لا يبيع وفي الحاجة اذا باع رقبته الطريق على
 لم يفسد للبائع حق الى ورجاز وان كان يبيع حق الى ولا يجوز في رواية
 الزباوات والبنار في الطريق ثلثه طريقا الى طريقا الا عظم وطريقا
 الى سكة النافذة وطريقا خاصة في ملكه انسان فهذا لا يدخل في بيع
 الدار والارض بلا ذكر والا ولا يدخل في خلاص بلا فكه وكذا حق القاء
 البئج وسبل الماء في ملكه انسان لا يدخل في بلا ذكر اشتراه خلاص فابية
 فخله المشتري في قيمته له فوجد فيها قارة منقذة فقال البايع كانت في
 جرتك وقال المشتري بل في حاييتك قال لقول للبائع لا تكسر العيب
 ولو لقا المشتري لفساد الببيع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فملكه
 عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الفاسد اذا راد المفسوب
 الى المفسوب منه فلم يقبله فخله الفاسد الى منزله فضاخ عنده لا يضمن
 ولا يحد الغصب الحبل الى منزله اذا لم يضع عند المالك لانه صار امانة
 فان وضعه بحيث ناوله به ثم خله الى منزله فضاخ عنده وقال ابن
 القاسم ان كان فساد الببيع متفقا عليه براء المشتري وان لم يقبله البايع
 وان كان مختلفا لا يبرأ الا بقبوله او بقضاء القاضي وقال ابو بكر
 الاسكافي يبرأ في الوجهين وفي البنار في لوباع ارضاع وجه لم يدخل
 زرع في الببيع افنى صاحب الحيط فساد الببيع كفساد جذع في ساقه و
 افنى البعوض بان الببيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز الببيع وفي جامع الاصغر

الوكالة
تعليل

مطالع
الطريق

الارض

بيع المتارح حصته من ارض او غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع
 قبل البناء لا يجوز وبعده لا يجوز وفي الفتوى الذرع اذا كان كله لواحد
 ان كان مشتركا بين رجلين او ثلثة باع واحد سقط بلا ارض ان كان
 جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز وان لم يبيع حتى او ركن عاكرا جاز الزوال
 المانع وهو لزوم الضرر بطلان المخرى بتفريق الارض كذبح من
 سقف وتو اثنى قضيبا او لم يقبض حتى صار حيا بطل البيع عند الامام
 وقال لا يبطل وفي الخاص بيع الى مومن يبيع بانه غير نافذ في المقتضى
 وليس للراهن حق الفسخ بمقتضى بيع المستاجر ولا للمترى الجنا ران شاة
 نقص العقد في الحال وان شاة توقفت لا انفكاك مدة الاجارة و
 مفعق فقول الفقهاء باطل انه سيبطل لانه غير منعقد علم به او لم يعلم عند
 ابا حنيفة ومحمد وعندهما يوسف بن قزوين طالة العلم وحال عدمه
 فانه يجعل الرهن والاجارة بمنزلة العيب ونشأ المقيم مع العلم بعيبه
 يمنع الرجوع عند الانتهاء وبيع المفضول من غير الغاصب اذا
 كان الغاصب موقرا اوله بينة على الغاصب يبيح في الاصح وقيل يجب
 ان يبيع موقرا صورة باع مفضول باع يد رجل قد عصبه فالبيع
 موقوف فان سلم المخرى تم البيع وان تحدد ولا بينة للمفضول منه
 لم يجوز لانه معي التليم وان لم يعلم حتى تلف انتقض البيع ولا باخذ
 المخرى فبطلت لان القيمة كانت واجبة قبل البيع لا بسبب وجد بعد
 البيع فلم يكن له خلفا عن المبيع وتو باع الابن ثم سلمه الجلس لا يجوز وقال

الحاوي

الحاوي اذا اظفر بالعبد بعد البيع وسلمه الى المخرى جاز البيع وان
 امتنع البايع عن التليم والمخرى عن القبض ولا يحتاج الى بيع
 جديد وقال بعض الفقهاء لا رجل قال عبدك عند فلان فبعتني
 لا يجوز لان العبد آتوا في حق المتعاقدين وفي المنتقى عند ابا حنيفة
 اذا باع الابن والمخرى يعلم مكانه جاز فان قال المخرى بعتني و
 لم اعلم مكانه وقال البايع علمه فالقول للبايع هو الصحيح وان باع
 ولم يعلم احد هاهنا مكانه لم يجوز فان وجد فدفعه اليه فاعفاه عتقه
 وعليه قيمته وتو ابيع العبد قبل القبض فحذر الرق على البايع ببيع
 الفرس الذي لا يخذ بلا حيلة لا يجوز كذا في الفقيه وفي الجامع
 الفصل بين الولاية في مال الصغير الى الاب ثم الى وصيته ثم وصي
 وصيته وان بعد فلو مات ابنه ولم يوجد فالولاية الى الاب ثم الى
 وصيته ثم وصي وصيته فان لم يكن فالنفس ومن نصبه القاضي اذا كان
 منصوبا عليه مشروعا والاقليد نصيب ولاية الوصي والمنك
 في الاوقاف فانه لا بد ان يذكر فيه ان فلان القاضي ما ذونا لانا به
 من جهة السلطان ولكل من هؤلاء ولاية التجارة بخلاف القيمة او يبرأ
 لغنى في مال اليتيم ولهم ولاية الاجارة في النسخ والمار والعقار
 والمنقول وكذا شراءهم لليتيم يبرأ لغنى ولو فات نفذ عليهم
 ويجوز للوصي ان يبيع مال اليتيم من نفسه اذا كان نفعه ظاهر عند
 ابا حنيفة وعندهما لا يجوز كما لو باع الوكيل من نفسه لا يجوز قبل النفع

ان العبد لا يملك الصفي

ان يبيع ما يابى ودرهما بدرهمين وقيل ان يبيع ما كثر من قيمته
لا يتفادى الناس ولا يجوز بيع القاضى ماله من بيتهم اصلا ولو باع
الوصى باجنبي بمثل قيمته يجوز وقيل يجوز باحدى شرائط الثلثة اما
بان يبيع بضعف قيمته او للصغير حاجة المأخذه او على الميت حين
لا وفاء الآبه وقيل يجوز للوصى بيع عتاقه اذا كان عتقا له او
اخذ متغلبا اياه وان لم يكن احد الشرايط الثلثة ولو باع الاب
ضئفة ابنه او عتاقه بمثل قيمته ثم كبر الابن ان كان الاب عادلا او
مستورا عند الناس يجوز وان كان مفدا لا يجوز هو الصحيح وان
كان منقولا وهو مفد فيه رواية في رواية يجوز ويكره الثمن
منه ويوضع على يد عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خير للصغير
هو الصحيح وينقص القاضى البيع ان لم يكن اخيرا للصغير سواء كان البايع
ابا او وصيا فلا يجوز للقاضى بيع مال اليتيم من نفسه اذا جاز من
القاضى مال اليتيم لنفسه كراء الرقة لنفسه في توريق القاضى آخره
كان فيه خيرا اجاز ولو شرا لا ولو شرا القاضى مال اليتيم من وصيه
او باع منه وقيل وصيته فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضى ولو
باع الوصى مال احد الصغيرين من الآخر جاز وكذا الاب لا القاضى
وفي البنذرك وفي زيادات الاسترشاد ان القاضى اذا باع مال
احد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعلا ذلك لا بد والوصى لا يجوز
ولو باع من ماله متاعا زوجا بعد موته وزعت انا وصيته وزوجها

هذا هو الصحيح في بيع ما يابى
ولا يجوز بيع ما يابى بغير
معرفة من يابى به ولا يجوز
بيع ما يابى بغير علم من يابى
به ولا يجوز بيع ما يابى بغير
علم من يابى به ولا يجوز بيع
ما يابى بغير علم من يابى به

صفار ثم قال لم يكن وصيته لم يصدق على الخنزى ونوقف بيعها الى
الصفار فبعدت لوصدقوها انا وصيته والا بطر او لودعى الصبي
قبل البلوغ انما لم يكن وصيته يبيع لوما ذواته القاضى والوصى القينة
لوما عدا زوجة واولاد صفار فلا يبيع من منقولات الشركة كما
انما التفقة دون غيرها وفي البنذرك لو باع من الاثم مال ولدها الصغير
بلا امر القاضى ولم يكن وصيته قيسل للوالد لا وينقص البيوع بحره
ايها الاب فيما اشترى من ابنه الصغير او باع منه بكذا لو فور شفقة
اقيم عبارة الواحد مع عبارة بيت فلم يحجج الى القبول ثانيا فكله
اصيلا في نفسه ثانيا عن الصغير حتى لو بلغ الصبي كان العبدية
تسقط عليه لا على ابيه بخلاف اذا باع مال ابنه من اجنبي فبلغ الصبي
كان العبدية على الاب فافا لزم الثمن على الاب في صورة الزا من ابنه
الصغير لا لبراء عنه الدين حتى ينصب القاضى وكيله يقبضه فحق
على الاب فيكون امانة عنده ولو باع مال ابنه ثم ادعى غنيا فاشا
لا يبيع هذا اذا اقر به يقبضه عن المثل واشهد على ذلك في الصك
واما لم يقدته ولم يشهد على ذلك في الصك ولو قال بعد ولم اعلم
القينة او علمته ولم اعلم ان البيع لا يجوز مع القينة فلو ادعى بعد
ذلك يبيع وقيل اذا عين الاب غنيا فاشا فالحكم فيه ان ينصب
القاضى قيسا من الصبي يدعى على من يريه ولا يبيع دعوى الاب اصلا
ولو ادعى الابن بعد بلوغه القينة عند الشراء واشترى انك يحكم الحاكم

بذل

لو لم يكن الحال المحل قد ما يتبدل السعر والايضا قد المخرى ولو ان
 البيعة لم تكن الزبالة او لو قال الاب ضاع الثمن او انقص
 عليك قبل قوله ان كان نفقة مثله في تلك المدة وفي المشتق الامين
 اذا ادعى شيئا بخلاف الظاهر لا يقبل قوله كالوصي اذا ادعى
 انه انفق على الصبي ما لا كثيرا ولو انفق وصي من ماله في الصبي
 ولم يشدد الرجوع وقت الانفاق فله ان يرجع ولو كان الخلف ابا
 لم يرجع وقيل لا يرجع الرجوع ايضا الا اذا كان انفا عليه لم يرجع
 عليه ولو انفق الوصي على اليتيم في تعليم القرآن والادب من ماله
 ان كان يصلي وهو ثاوير والآ فكل تعليم ما يقدر في صلوة ولو
 اذن القاضي للبيع جاز وان ابا ابن او وصيته وانما يخرج القاضي
 وفي القيد لا يجوز البيع والقيمة علم من تحته وبقيت وبيع الرسم
 والحكم عليه الا اذا كان وكيله وقد وكله ماله **سائل البيع الذي**
يتعارف اهل زماننا احتياطا واحتياجا على الربوا ويحرم بيعا بالرفاء
 ولا يمنع الناس عن الحيل لانه اكثر الناس يحرمون البيع زمانا في ثياب
 غير القاضي بتعليم الحيل كذا القاضي اذا لم يكن الدخول عند لانه يعلم
 علم وهو رهن في الحقيقة لا يملكه ولا ينتفع به الا باذن مالكه وهو
 فاسد من ثمنه ولفظ الدين بهلاكه ولا يبيع استر له اذا قضى
 دينه حاصلا فربما بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين
 وانما ستميا بيعا لكان غرضها الرهن والاستيثاق بالدين او القاد به

سئل

يقول كل واحد بعد هذا العقد رهن ملك فلانا والمخرى بقوله ان
 ملك فلانا والبيع في التصرفات للمنفعة والحق في الالفاظ والمباح
 وسئل الامام المانريدي عن بيع نهن الكرم مع آخر بيع الوفاء وخر
 هو في الصبي الكرم مع اهلكه وخر في هذا المخرى مع اهلكه وادركت
 الخلات فاخذ البايع نصفها والمخرى نصفها هل للبايع اذا اتى بها
 ابيع واعطى عنه اما المخرى ان يطالبه بما حله من الخلات قال لا اخذ
 بغير رضا البايع فلبايع ان يطالبه به لا لوافقه برضا له لكونه جهة
 فهو في الحقيقة رهن وليس ان ياكل غلة الرهن فاذا اكل ضمنه فان
 قيل ينبغي ان لا يضمن لانه الاذن من البايع موجود دلالة لان
 غرضه مع هذا التبايع اخذ غلته والانتفاع به سواء كان كونه او بعضه
 قلنا لا عهد للاذن السابقة لان الغلة غير موصوفة في وقت النسخ
 اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف
 لانها تلفظا بلفظ البيع والشراء بلا شرط فيه والبيع تلفظا لا المقصود
 كان تزويج ومروءة ومن نيته ان يطلقها بعد ما جاء به العقد حتى
 لو كان الجميع ثوبا او دابة فملك عند المخرى فلا شيء لواحد منهما على الآخر
 القبيح ان بيع الوفاء ان كان بلفظ البيع والشراء لا يكره من ان لم
 ذكر شرط الفسخ في البيع بغير البيع ولو لم يذكر الشرط فيه وتلفظا
 بلفظ البيع والشراء ثم ذكر الشرط على وجه العقد جاز البيع وزم الوفاء
 بالوعد اذا الحوايج قد كسر لازمة فيجوز لازمة كوجه الناصر وقيل

باع داره بائنا ثم باعه المخرى
 من البايع قبل نقد الثمن باقل
 من الثمن الاول بيعا جازا
 لا يجوز من المخرى في ماله
 في بيع البايع الثاني
 وكذا في الكثرة والوقار
 بيع الوفاء

سئل

لو تراخى الوفاء قبل البيع بلا شرط الرق، في العقد جائزاً غير
 السابقة وقال بعض المشايخ لو عقدت بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرط الوفاء
 لم يكن بيع الوفاء إذا شرط اللاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة و
 عند مالك لا ولا يشرط الاتي كونه محلاً للعقد اختلف فيه والشافعية
 وبعض المشايخ جعله باطلاً اعتباراً بالانزال وبعضهم جعله في حكم المكمل
 فينقضه المشتري إن شاء لأنه لم يكن راضياً به قال شيخ الدين النقي ٥
 اتفق مشايخنا في هذا الزمان على جواز وإضافته ببعض الأحكام
 إليه وهو الانتفاع بحاجة الكس إليه ولتفادله فيه والتواضع
 قد يتذكر بالتعامل كما في الاستصناع قال صاحب النهاية وذكر
 في الفصول قال بعض المشايخ زماناً الشرط لو لم يكن في العقد جعلناه
 بيعاً صحيحاً في حق المشتري حتى ينتفع بالبيع كما يراه لا كما جعلناه
 رهنه في حق البائع حتى لم يخرجه الجبيع من ملك البائع ويجوز المشتري
 على قبض الثمن لو لم يخرجه بيع المشتري الجبيع ويجوز المشتري على قبض الثمن
 وقد الجبيع على بائعه لأن هذا البيع مركب من بيعين بشرط العوض
 ومبني في الرضا وكثير من الأحكام له حكم في حاجة الناس هذا عند
 الربا خصوصاً في ديارنا فانهم قد اعتادوا في هذا ولو اختلف
 المتبايعان فقال المشتري ثريته باتا وقال البائع بعته وقفاً
 فالقول للبائع إذا المشتري قد تقي زوال عينه عنه وهو ينكر وقفاً
 بعض المشايخ القول في هذه المسئلة قول المشتري لو لم يردد عليه لظاهر

وهو نقضان

ومن خصائص الثمن ونقصانه ما لا يتقايان الناس فيه ويعتبر فيه يوم البيع
 وقال بعض المشايخ لو ادعى البائع وفاء وقال المشتري باتا أو بالعكس
 فالقول لمدي البات قال بعض المشايخ كنت أفتي الناس في الابتداء
 أن القول لمدي الوفاء وله وجه حسن إلا أن أئمة نحاسي حكوا قول فقهاء
 ولو أقر في مرضه مائة الدينار باع كرمه في صحة من فلان إلا بغير بيعا
 صحيحاً وقبض ثمنه ولم يخرجه الثمن من ثلث حاله هل يصح إقراره في كل
 الثمن بلا تصديق الورثة واجب أكثر أهل الفتاوى في زماننا وإن
 لم يعقد على جوابهم أنه يصح إقراره وإن لم يصدق وزعموا أنه إقرار
 المدين لا يدين لا جنس فيصح من كل حاله على ما عليه رواية القدوري
 وأجبت أنه لا يصح بلا تصديق الورثة وليل الأمر كما زعموا بل إقرار
 باستيفاء الدين ثبت له في مرضه كما لو أقر في مرضه ببيعاً باتاً ثم أقر قبض
 ثمنه يعتبر من ثلثه وفي الفتاوى الصوفى إذا اختلفا في الصحة والفساد
 المختار لمن يدعى الصحة البينة بينة مدعى الفساد والبطلان وأن اختلفا
 في الصحة والبطلان فالقول لمن يدعى البطلان ولو ادعى أحدهما
 الطردع والآثر الكفاة فالقول مدعى الطردع وإن أقام البينة
 فمدعى الأكراه أو في النزاع لو ادعى المشتري الباطل والبائع
 الوفاء فالقول قول البائع لأن المشتري يدعى زوال ملكه عنه وهو
 ينكر فلو كرمه صاحب النافع والديناري في أن القول لمدي البائع
 إلا إذا ظهر شذوذاً للبائع بأن ثمنه ناقصاً كثيراً إلا إذا ادعى

ولو أقر في مرضه مائة

على

حج

المشترى بفقر السوء فان تغير يمنع جعل المال حكما في القول للمشترى لانه
 بالاصل والظاهر وتقدم ان المبيع يباع بالظاهر والباطن معا بتمامه فالقول
 للبائع وان باعه بتمامه فالقول قول المشتري واثمة البعير انفق
 بان القول للبائع البات **باب العيب** ولو اشترى ثورا
 قابضه فزينة المشتري المأقوبة البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب قبل
 هو عيب في الثور لا في خلق الرأس عيب فخذ اولي وقيل ان داوم
 على ذلك فهو عيب اما الماشية او العلف لا عدم الحما في الغلام عيب
 اذا كان بليديا اما اذا كان جنليا فلا قال ابو حنيفة انه لا علم ما وقت
 الحكم ولا روية فيه عنهما وقد روي بعض المتأخرين مع سنيين
 في بعضه وفي الآخر فان اشترى غلاما وقبضه فادعى ان يبول
 في الشارع فان الآخر يصفه على يد عدل ينظر فيه وفي الماشية اشترى
 غلاما امه فوجده مخلوقا للحية له ان يثقب فيه في الجارية ليس بعيب
 اشترى جارية قد ولدت عند البائع لامن البائع ولم يعلم المشتري بذلك
 عند العقد هل له ان يرقها فيه رواية في رواية لا ترقه اذا لم يكن
 بيده لا في نقصان ظاهر وفي رواية ترقه لان التكبير الذي يحصل
 به لا يزيل ابدا وعليه الفتوى نفس الغلام عيب في بني آدم
 وفي البعير لا الا ان يوجب نقصانا اشترى غلاما وبركته ورم
 قول البائع انه حدث اصابعه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر
 انه قد لم يكن له رقة وكثر باع فورا بغير رقة وقال البائع للمشتري لا تخف

منه فان مكنته بسببها فانما ضامن منك بسببها لاشي عليه كذا في
 بخلاف ما اشتراه وفيه في حال البائع انها عيب فاذا هو ربع او على
 انفق فانه يرقه ولو اشتراه فورا ظهر برجله فرجة هي ان الحما
 وفي حال البائع هي فرجة اخرى فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان ان الحما
 ليس الرقة كسئلة الورم قال محمد بن سلام لو اشترى جارية بها فرجة
 فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انه عيب فله الرجوع والآفة الرقة
 اشترى حنوتا فوجد بعد القبض مكنتا على بابها انه وقف على كذا
 لا يرقه لانه علامة لابن أبي الحكم عليه اشترى أرضا فظهر بها مشقة
 عكس الرقة لان الناس يعرفونها فيها اشترى حمارا فوجد عيب
 ولو وجد جارية تحبض في كل سنة اشترى ثوبا فله الرجوع وان كانه مغيرة
 فله الرجوع اشترى كراما بفتح واو ركي واكل منها ثم وجد باكرم عيبا فله
 ان يرقه الكرم وفي البناني اشترى كراما فاكل ثمرها واطلق على عيب
 او بقاء وشرب لبنها واطلق على عيب قال في الفتوى يرجع بنقصان
 العيب فيها ولا يرقه بها وان رخص به البائع وانه منكل انلاف اكل
 العيب ليس برضا الاصل ان الامتناع الرجوع اذا حصل بامر مضمون
 من المشتري كالقول يمنع الرجوع بالنقصان وان كان بغير مضمون
 كالا عناق يرجع ولو جلب اللبن فاكله او باع لا يرقه لان اللبن جزء
 منها واستيفاءه دليل الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا اكل او بيع
 لا يكون رضانا وحل شاة منها يشرب اولا ويجوز صوف رضانا بظن من العيوب

في حيوان او قطة وائمة فالطريق الرجوع الى الجمل البصر وان اخبر به
 يثبت العيب في حق الحفنة وان شهد به عدلان وشهد آخران انه كان
 عند البائع بيده عليه والعيب الذي لا ينظر اليه ذكر كثر ورتق يثبت
 بخير الواحد في حق الحفنة لانه في حق الله في ظاهر الرواية كل عيب
 يدخل تحت تقديم المقومين بان يقوم مقدما صريحا بان درهما
 يقدم مقام آخر هذا العيب بان درهم فلو يبرأ اما الذي لا يدخل بان
 يقوم المقومين في تقديم صريحا بان درهم وانتقد في تقديم مع هذا
 العيب باقل فلو فاض ولو اشترى صنعة مشرا اليه فوجد ما يثبته
 لا يثبت له حق الله لان الله لا يثبت بعيب بخلاف اذا وجد ما
 مشؤمة او عتبه وكذا لو اشترى جارية فوجد بها سوءا الوجه وقبيحة
 لا يثبت له حق الله والشرط عيب وهو ان يثبت شر الراس قبل وقت
 الغيب وفي البرازي السن الساقط او الحذاء او السوءاء عيب
 والاعز وهو ان يملك يسهل يسهل لان عمل كلنا يديه ولو راى على
 رجل ورما فقال البائع انه من الضرب فيك لا انه ختام يسهل اكل الطينة
 وضباب الشعر واثرا الجلد اطل عيب اشترى جارية لا تحت الطبخ
 والجند لا يثبته وان كانت تحسنة ثم نسيته في يد البائع فملك له الله
 اشترى دابة او غلاما فاطلع على عيب ولم يجد المالك فاطمه وامسكه
 ولم يتصرف فيها يدل على الرضا يعلق اذا حضر ويرجع بالنقصان
 اذا ملكه ولو وجد دابة في الغريبا وهو ينفق في فسخ لا يمنع الله

اكره على البيع او الشرا في غير النسخ
 للمكره لا للطابع بخلاف بيع الفصول او
 نكاحه فان لكل واحد من المالك والمالك
 الا صيد خيل الفسخ قبل الاجازة
 من شغل عتق العتية

اي العبد من الشرا في الباع
 ولم يثبت لا يكون ميبا من العتية

وعدم الزوال الطريق بعد عيب عند
 الناس وان كان لا يفسق ذلك بدونه
 الشرط قاضيه حان

اطلع

اطلع على عيب في فاعلم القاضى بوجوبه على الشراء والعيب فوضوا القاضى
 عند عدل وملكك عند ثم حضرا البائع ان لم يكن نقص بالرد على الغائب
 لا يرجع عليه الثمن وان كان قصدا يرجع لان النقصاء على الغائب فاذ في
 الاظهر من اصحابنا قال البائع للمشتري بعد اطلاله على عيب ابيعه فقال
 نعم لزم ولا يملك من الله اشترى عبدا وعتبه له رجل عيوبه فاطلع
 على عيب فله لا ضمان عليه عند الامام لانه ضمان العتية وعلى قس
 ابا يوسف يضمن لانه ضمان الدرك في الاستمارة وان ضمن له الرقبة
 والحريه او الجنون او الاعى فوجد كذلك ضمن الثمن للمشتري وانما
 عند قبل الله وقضى على البائع بالنقصان يرجع به على الضامن ولو
 وقف الارض او جعلها مبيعا ثم اطلع على عيب اخذ رهلا لانه يبيعه
 بالنقصان اشترى عبدا فباعه ثم وجد عيبا يعلم بان عيبه بل ابعاه
 عند بايع بايعه فله الله شراب الخ على سبيل الامانة والاعلان
 عيب بخلاف الثوب على سبيل الكتمان السعال عيب لو فحش والآلا
 واكثر عيب وهو الكسر في الدابة لا تير الا بتبر بليغ والنجاسة
 عيب وهو لا يقف عند الكبح بالجمام اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل
 فله الله لا لو وجد الحمار بطيئ الذهاب الا اذا اشترى على انه
 عجل وفي القينة لو اشترى ذرا فوجد كبير السن قيل ينبغي ان لا يملك
 الله الا اذا اشتراه على انه صغير السن اشترى جارية على انها صغيرة
 فاذا هي كبيرة ليس الله لان المقصود منها الخدمة فالكبيبة اقدر عليها

والجمل في الجوار عيب دوة البهائم
 وبزول بالولادة من حياضه القفا
 كذا في الاختيار

اشترى دينا فجز بعتنه فوجده نيرا
 برد الباق في خمسة ويرجع بالنقصان
 ما استهلك عند مدو به اخذ الفقه
 ابو الليث من البرازي

وقيل يجوز له التردد لو وجد ككبر الترخيص في صفة قوامه ولو قام به
 ثورا بغير حامل فولدت عند المشتري ووجد آخر عيبا فترده يرجع بقيمة
 البقرة ولو علم بالعيب القديم بعد ما تعيب عنه يرجع بالنقصان ثم زال
 العيب الجدي فله ان يترده المعيب بالنقصان قال بعض الشايع ليس له
 التردد وقال بعضهم يتردد ان كان جديا بالنقصان قايما والا فلا ولو رد المعيب
 بقضا او بغير قضا او تقايلا ثم اطلع البايع بعيب حدث عند المشتري
 فله الرد ولو باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد المشتري
 الثاني ليس للبايع الاول ان يرجع على مشتريه ببدل الصلح ولا النهائية
 رجل اشترى جارية فوجد لها ذات زوج كان له ان يرد كذا في تعيب عيب
 آخر يرجع بالنقصان ثم ابانها الزوج فللبايع ان يسترد النقصان لزوجا
 ذلك العيب وكذلك لو اشترى عبدا فوجد فيه عيبا كان له ان يترده فاذا
 تعيبت بعيب آخر يرجع بالنقصان ثم برأه من مرضه فللبايع ان يسترد
 النقصان لزوجا وال زال ذلك العيب الا لم يكن بالمداوات رجل اشترى جارية
 وقبضا فوطئها او قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يدقها ولكن
 يرجع بنقصان العيب واذا رضى البايع ان يأخذها له ذلك و
 لا يرجع النقصان ولو اشترى عبدا صغيرا فوجد بهول في الفرائض
 كان له ان ينفقها ذالم يتمكن من الرد حتى تعيب عنه بعيب كان له
 ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد هل للبايع
 ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوجا ذلك بزوال عيبه بالبلوغ لا رواية

اشترى جارية فوطئها بها قرحه
 ولم يعلم بها عيب فاما ثم علم انها
 عيب له الرد لانه عايشة على النكاح
 وبوت النكاح ان كان كثير فاحشا عيب
 وكذا لو وجد في الكرم عمر الغير او فيه
 مسيل ما والغير خلاصة

وفيمن الثلثة

بالمداوات

فيه من الثلثة لكونها بالقبول المقتضية يستند لان البلوغ ليس
 كذا في جامع الفضولين والمختري اذا علم بالعيب وقدمات المبيع
 او حدث عنه عيب يرجع بالنقصان على بايعه وبايعه لا يرجع على
 بايعه حتى لو صالح عن ذلك مع بايعه لم يرجع وهذا عندنا في حقه خلافا لها
 ولو ابيع العبد ثم علم المختري العيب لم يرجع بالنقصان ما لم يمتد او
 يعود لان للبايع ان يقبله معيبا الزيادة المتصلة المولدة من المبيع
 كالحال والجلال بيبا من العين وبرأوه يبطل خيار الشرط ونفذ البيع
 عندنا في حقه وايجد يردن في خلافا لم يرجع فعندنا لا جبر للزيادة المتصلة
 المتولدة في المداوات وآت كانه الزيادة المتصلة عن المولدة من
 الاصل كالصبي والحيطة ولحق السويق بالسمن والفرس والبناء
 يبطل بالاجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارض والعقد و
 اللبن والصوف والتمر ونحوها يمنع وغير المتولدة كاللبن والصدقة
 واللب لا يمنع الرد وان فسخ المختري بخيار الشرط فهو الاصل ولم يبق
 غير المتولدة من الاصل ولو اشترى غلاما فوجد به عيبا ثم استعمله
 اياتا فله الرد في الدابة لا محاشيها استعمال العبد دون الدابة
 ولو حاصم بايعه في عيب ثم ترك الحضرة اياتا ثم خصمه فقال البايع لم
 امسكه طولا المدة بعد حمله عليه فقال المختري امسكه لانظره هل يرد
 العيب ام لا فله الرد وكذا لو اراد ردة بعيب ولم يوجد بايعه
 واطعمه ولم يبق فيه نقصا يدل على الرضا ثم وجد بايعه فله الرد ولو قال البايع

رجل اشترى ارضا فوجد فيها عيبا
 ثم فسخها لانها كانت له ارضا بوجه

رجل اشترى دارا ثم باع بعضها ثم وجد
 بها عيبا قال ابيع وابو يرد لا يرد
 ولا يرجع بشئ من قدام قاض حقة

اشترى امه بوضع فوجد بها عيبا فامروها
 ان ترفع صبيها لا يكون هذا ارضا لانه لا يرد
 والاستخدام لا يكون رضا لانه من المصلحة
 والبراز

ولو اشترى مائة مرة اخرها في ذمها المبيع
 يدل على الرضا كذا في التمام من بيع

نظمه

رجل اشترى جارية وبقيتها ولم يحق
عند المشتري ان يشترى او اربعين يوما
قال القاضي الامام زهدا رتاع له
الحيض عيب وادناه لشهر واحد
اذا ارتفع هذا القدر عند المشتري
كان له ان يرد اذا اشتبه انه كان عند
البائع فاقض حاشا

قال البائع بعته مكر
معيبا بهذا العيب
وقال المشتري
يا سليمان قال له
المشتري من ثمنه
الفتاوى من محله

وفي الزيادة ان اشترى من امرأة حاملا فولدت
عنده ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يرد ما
بالعيب لظن الولد فان ملك الولد فله
ان يرد ما خلاصه

بعد تمام البيع قبل التبرع بعيب المبيع انتم المشتري في خياره
ان يرد عليه ويكذب فقبضه لا يكون عيبا بالعيبة بقدره اذا لم يقدره
لكن الاحتياط ان يقول له لا اعلم ذلك وانا لا ارضى بالعيبة فليظن
عندي عيب ارجو عليك وطى الثيب يمنع الرد وكذلك النظر بشيء في
فرجه الداخل والمكر بشيء وان وجد منه قبل العلم بالعيبة والاستخدام
منه لا يكون مضارا اذا ذكره العبد لان الاستخدام جبراً في مختص
بالملك فيكون دليل الرضا وتو قال البائع للمشتري بعد ما وجد المشتري
عيبا هل يتبعه قال نعم لان هو لا يتكلم من الرد هكذا اجاب على الراي
قال صاحب الجامع فكان ينبغي ان يقول بطل فله نعم لان فله نعم
على المبيع وقوله احتراز عن ذلك ولو وجد المشتري المبيع معيبا فاقض
البائع به فان لم يشتر تنق على ففرض فلم يشتر لا يرد على بائعه ومثله
ولو اعطى المشتري الثمن الى البائع فوجبه زيو فاقض ان المشتري انفق
فان لم يرد ثمنه على ففرض فلم يرد ثمنه استقانا ولو اشترى
معبدا اقرنه ان ملك البائع ثم استقانا من يده بالبيعة يرجع على البائع
بالثمن وليس للبائع ان يقول للمشتري اقر ان ملكه ومن زعم ان المشتري
عاصب فلا يرجع على بائعه كما لو عصب منك حقيقته ان المشتري يقول
انما اقرتك بالثمن بشرط ان املك المبيع فاطهروا باطنا واذا صار
العبد ملكا للمشتري فاطهروا لا يبقى الثمن ملكا لك فاطهروا وان كان ملكا
لك باطنا حتى يتولى قضية بعقد التاوي بخلاف الفقهين لا يزيل

ملك

ملك المشتري من طاهر لا يزيله من حيث الباطن ولو اشترى عبدا
انه ملك البائع ثم استقانا من يده المشتري ورجع بالثمن على البائع ثم وصل
العبد الى المشتري بسبب من الاسباب الباطنة يؤمر بالتبليغ الى البائع
لان اقراره بالملك لم يطل وقى الذخيرة لا يؤمر بالتبليغ وان وصل الى
بيد كانه كان مقرا بملك البائع بمقتضى الشراء وقد فتح الشراء بالاحتياط
فتفصح الاقرار وتو استقانا المبيع فطلب المشتري ثمنه من البائع فقال
البائع ان المبيع ملكا فتمردا بالرد وفرضه المشتري ورجع بثمنه
على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يعلم له فلا يحمل ثمنه للبائع كذا في
الذخيرة وتو بطلان الحق على المشتري ان العيب له ولم يوقه رجع
المشتري على بائعه بثمنه ولو وقه باقلا من ثمن الشراء يقض به للمدعي
ولا يرجع بثمنه على بائعه كذا في جامع الفصولين ناقلا عن الكوفي اقول
يقض للمدعي وهو قول ابى يوسف وينبغي ان يقض به لانه ارفع للمدعي
واظهر وتو ما ح المبيع قبل القبض وله الرجوع للمشتري ولا بطل البيع
بعونه عند ابى حنيفة وقال لا للبائع واكسب المبيع بالبائع الفاسد
للبيع اتفاقا اذا رقت المشتري واكسب المفسوب اذا ضمن للقاصب
اتفاقا حتى باع واشترى وقال انا بائع وهو ائني عشرة سنة
ثم قال لست ببائع لم يلتفت بقوله ولو كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال
لست ببائع صدق كذا في الشفعة اذا اخبر للشفيع
اشترى ينبغي ان يطالب الشفعة ويشترى على طلبه ولو كان عند من يبيع لذلك

الذخيرة
بها

الشيخ الجليل في تاريخ الإسلام
في تاريخ الإسلام في تاريخ الإسلام
في تاريخ الإسلام في تاريخ الإسلام
في تاريخ الإسلام في تاريخ الإسلام
في تاريخ الإسلام في تاريخ الإسلام

۱۰۰

1.

الاشهر

وهو ينقسمها كانه ان ما خذنا
 واذا بعثت الدار حيث دار مشركه بين
 ربي كان الكل واحد من النفعه
 النفعه وتسلم احد من النفعه
 جميع النفعه لا تنفعه وانه صايبه
 هذه الساعه كلها من فاعله
 وبها يصدق

لا يصح ان يحل ذلك الا اذا كان بينه وبين المشتري
 البائع والمشتري فقال البائع بعد معاينة قال المشتري لا معاملة فان
 كان بينه وبين البائع فالتفت للبائع والآن للمشتري تعليق ابطال الشفعة بشرط
 جازح لو قال المشتري ان كنت اشتريت لنفسك فلا انا انزل الشفعة كان
 الشفع على شفعته وهو قال المشتري وهو ما هو عليه لكان الشفعة خاصة دون
 الاخر فقد تبين لآخر ولو قال الشفع للمشتري سلمت له الشفعة لانه لم يعلم
 انه اشترى بها فغير فهو على شفعته ولو رد المشتري بسبب فسخه من كل
 وجه لم يبطل حق الشفع ولو سلم الشفع ولم يعلم الشراء سقط الشفع
 لانه صح في الاصل كما لظن وانما الحيلولة باع الشفع حق الشفع
 من المشتري لا يمكن تسليمه لان البيع لم يصح ودون حله ولو سلم الشفع
 في حيلولة البائع عن الشفع فله الشفع وانما الحيلولة بقت الشفع للمحل
 بدان الى ورثته مما ابيه فلو وضعت لاقول من استه اشهر من البيع
 فله الشفع ولو لم يطلب ارباب الشفع او سلم فلا شفع للصبي بعد
 ابلوغه عند ابيه او اباه يوسف وعنده محمد له الشفع عند بلوغه
 ولو ارسل المشتري رسولا متبينا او عبدا او قاصدا او كتب كتابا فكت
 ولم يطلب كان فلهما فان اخذ فقبول فلم يطلب فعلى الاختلاف المختلف
 انه بشرط العدل والعدالة عند الامام فلا قاله ما جعل المشتري محبا
 او مقبلا او رباطا كان للشفيع تقضى ذلك وله ان ينشئ البقر ويوفى
 الحيت في سنة من جمع هذا فيما اذا جعله على هيئة الحيد ولم ياذن

وجه اشتري دارا لانه الصغير فاراد
 الشفع ان يخذ بالشفعة واختلاف
 الشفع في الشفع كانه القول قول الا
 لانه يترك حق التعليق بما ذكره من الشفع
 ولا يبين على الالب لانه قاعدة الاستحسان
 الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع
 لا يصح اقراره على الصغير كانه قارة
 ولو كان المشتري ومبى البناء ولا غنى
 الشفع الارض كان القول قول المشتري
 وبأخذ الشفع الارض بدونه البناء
 كذا لو قال المشتري الشفع ثم انصف
 وقال بطلان وهو الشفع لم يثبت الكل
 بعد واحد كانه القول قول الشفع استحقا
 وانه اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري
 في قوله ان يوسف لانه هو المحتاج الى البينة
 وعلى قوله محمد البينة بينة الشفع من قارة

للشخص

للمتاسم بان يحل ذلك الا اذا كان بينه وبين المشتري
 البائع والمشتري فقال البائع بعد معاينة قال المشتري لا معاملة فان
 كان بينه وبين البائع فالتفت للبائع والآن للمشتري تعليق ابطال الشفعة بشرط
 جازح لو قال المشتري ان كنت اشتريت لنفسك فلا انا انزل الشفعة كان
 الشفع على شفعته وهو قال المشتري وهو ما هو عليه لكان الشفعة خاصة دون
 الاخر فقد تبين لآخر ولو قال الشفع للمشتري سلمت له الشفعة لانه لم يعلم
 انه اشترى بها فغير فهو على شفعته ولو رد المشتري بسبب فسخه من كل
 وجه لم يبطل حق الشفع ولو سلم الشفع ولم يعلم الشراء سقط الشفع
 لانه صح في الاصل كما لظن وانما الحيلولة باع الشفع حق الشفع
 من المشتري لا يمكن تسليمه لان البيع لم يصح ودون حله ولو سلم الشفع
 في حيلولة البائع عن الشفع فله الشفع وانما الحيلولة بقت الشفع للمحل
 بدان الى ورثته مما ابيه فلو وضعت لاقول من استه اشهر من البيع
 فله الشفع ولو لم يطلب ارباب الشفع او سلم فلا شفع للصبي بعد
 ابلوغه عند ابيه او اباه يوسف وعنده محمد له الشفع عند بلوغه
 ولو ارسل المشتري رسولا متبينا او عبدا او قاصدا او كتب كتابا فكت
 ولم يطلب كان فلهما فان اخذ فقبول فلم يطلب فعلى الاختلاف المختلف
 انه بشرط العدل والعدالة عند الامام فلا قاله ما جعل المشتري محبا
 او مقبلا او رباطا كان للشفيع تقضى ذلك وله ان ينشئ البقر ويوفى
 الحيت في سنة من جمع هذا فيما اذا جعله على هيئة الحيد ولم ياذن

القول

وجه اشتري دارا لانه الصغير فاراد
 الشفع ان يخذ بالشفعة واختلاف
 الشفع في الشفع كانه القول قول الا
 لانه يترك حق التعليق بما ذكره من الشفع
 ولا يبين على الالب لانه قاعدة الاستحسان
 الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع
 لا يصح اقراره على الصغير كانه قارة
 ولو كان المشتري ومبى البناء ولا غنى
 الشفع الارض كان القول قول المشتري
 وبأخذ الشفع الارض بدونه البناء
 كذا لو قال المشتري الشفع ثم انصف
 وقال بطلان وهو الشفع لم يثبت الكل
 بعد واحد كانه القول قول الشفع استحقا
 وانه اقاما البينة كانت البينة بينة المشتري
 في قوله ان يوسف لانه هو المحتاج الى البينة
 وعلى قوله محمد البينة بينة الشفع من قارة

فالشفعة لاصح في السقي ولو بيعت في السكة العلى فالشفعة للكل وكذلك لو كان
 انتزع منه منى آخر فباع رجل ارضه على النهر المنتزع كمثل الشفعة للكل و
 كذلك لاصحاب النهر المنتزع بكنة الجملة بعد ثبوتها بالانفاذ كما اذا
 قال المشتري للشفيع بعد ثبوت حقه انا ابيعها منك بما اخذت وقال الشفيع
 نعم سقط الشفعة ولا بأس قبل ثبوتها هو المختار لانه ليس بابطال حاشية
 وكذا الجملة في الذكوة والربا وقال بعضهم الاحتمال لا سقط الشفعة لا يكره
 اذا كان غير محتمل في المختار ومن جملة الجملة ما ذكره القنينة لم يكره التمسك
 حصة او شعرا او فلوسا او غير ذلك من اجناس غير معلوم المقدار لا بالمعيار
 ولا بالكيل ولا بالقياس بالحفنة حاصل الكلام فبما في سبب تغذر الحكم للحاكم
 سقطت الشفعة بذلك ولا كونه بعض الفتاوى استأجر من زيد ثوبا ليلبس
 بجزء من مائة جزء من دار ثم باع بقيقته منه فلا شفعة للمزار ولا للخليط
 في حق الجميع في الجزء الاول لانه اجزاء ولا في بقيقته لان المشتري خليط
 في نفس الجميع ولو اشترى جزء منها بغير كثير ثم اشترى بقيقته بغير
 وخاف ان لا يبيع البايع البقية بالثمن البير يشرى الجزء الاول على
 انه باختيار ثلثه ايام فاذا امتنع البايع البقية بالثمن البير يشرى
 الجزء الاول مع انه باختيار ثلثه ايام فاذا امتنع البايع ما يبيع البقية
 بالثمن البير بغيره ولو وجب له بينا ما دار ثم باع منه بقيقته فلا شفعة
 للمزار ولو قال الشفيع انا لم اجد بالثمن المثلثة ايام فانا بيري من الشفعة
 فلم يجز بالثمن المثلثة ايام لان بطل شفعة لا يعلم الشفعة لسقط حشر بطلت

ممنوع من الشفعة
 على من يبيع في الشفعة
 ولو كان في الشفعة
 ولو كان في الشفعة

بطل

بالشرط

بالشرط وقيل لا يبطل شفعة لان يعلم الشفعة لسقط حشر بطلت
 بالشرط وقيل لا يبطل وهذا لا يصح لانا الشفعة متى ثبتت بطلت الموانعة
 والاشهاد وتاكيد لا يبطل ما لم يعلم بفساده كذا قاله فان واثبات
 الشفعة عند القاضي فيبطل القاضي عن الشفيع عن موضع الدار و
 لانه ادعى فيها حقا فلا بد له من معرفة كماله او ادعى رقبته فاذا بين
 الشفيع ذلك فبالب من قبض المشتري الدار لانه لو لم يقبضها لايصح
 دعواه على المشتري في بيعها لايصح فاذا بين الشفيع ذلك فبالب
 عن شفيعه لاحتمال انه يزعم مالين سبب سببا او يكون محجوبا بالغير فاذا
 بين سببا صاكا وانه غير محجوب بالغير فبالب حتى علم وكيف منع حين علم
 لانه يتبطل بطول الزمان وبما يدل على الاعراض فاذا بين ذلك فبالب
 عن طلبه التقدير وكيف كان وعند من اشهد ومثل كان الذي عنه اقرب
 من غيره على ما بيناه فاذا بينت اقبل على المدعى عليه ولو اقمتم الزبكان
 ارضا مشتركا واقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه فزرع احدهما
 بضيعة ثم اراد احدهما الفسخ بالغير فله ان يتل ذلك اذا كان الغنم
 قاضا عند بعض المتأخرين
 ولو صاح عن دعوى وبيع على الايلاء او الابرار لا يبيع البينة
 لو كان الصلح عن انكار لان هذا الصلح اقتداء عن البينة فلا ينقص
 وكذا لو اقر بدين ولم يدع الايلاء او الابرار وصاح ثم ادعى الايلاء
 او الابرار لا يقبل ولو ادعى الايلاء او الابرار وانكر الدارين ولم يقدر المدعي
 على اقامة البينة عليهما

وهو الصحيح

فبالب

ايلاء

كذا في المختار

ادعوا فضاكم ثم برهن على الايقاع بالابرار فيقبل لعدم التناقض
وهذا الصلح كما يثبت في هذه حجة اليقين ان المدينه المدعى عليه هذا
الوجه فيبطل الصلح ولو ادعى حاله فضاكم ثم ظهر ان لاشئ عليه بطل الصلح
ولو ادعى عليه الفضا فانكر فضاكم على ان باعه بها عبدا فقراره بالمال
يخلاف ما اذا صاكم على هذا العبد فانه لا يكون قرار ولو ادعى حارا فانكر
في اليد فضاكم على ان يعلم الدار لذى اليد وينقطع دعوى الكاز
ثم برهن ذو اليد على صلح قبل هذا الصلح اخص الصلح الاول وابطل الصلح
الثاني ولهذا فالواكل صلح بعد صلح فالتا باطل ولو شراه ثم شراه ثانيا
بطل الاول ولو صاكم ثم شراه جازا لشرائه وبطل الصلح ولو ادعى نفيا
معتقنا فانكر فضاكم ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس لا يقبل
ونفذ الصلح ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان التوب لم يكن له بطل
الصلح لان المدعى زعم انه اخذ بدليل الصلح بغير حجة بخلاف اقراره
قبل الصلح يجوز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح وفي البند ركن انتم
بسرقة وجب فضاكم ثم زعم ان الصلح كان لاجل الخوف على نفسه
ان كان الحبس جبرا لواله يصح الدعوى لان الغالب انه جبر ظاهرا وان
كان في جبر التنازع لا يصح الدعوى ويصح الصلح لانه لا يجبر بغير جبر ولو
ادعى على صتي في داره او عبده فضاكم ابعه فان لم يكن للمدعى يدنة
على ما ادعى لم يجز صلحه الا على حال نفسه وان كان له يدنة جاز الصلح
على حال ولله بقدر قيمته المدعى به او بنزايه قليلة واذا كان للصتي

دين

دين على آخر فضاكم ابعه على حال قليل ولا يدنة له ولا لشريكه
وان كان الدين بيمينته فما قراره جاز صلحه على ما يتفق بين الناس في
مظنه ولو حط ما لا يتفق بين فيه ان كان وجب بعتا بعتا الاب جاز على
نفسه وصحة قدر الدين لا يدنة وان لم يكن بعتا بعتا الاب لم يجز صلحه
وصحة الاب كصلح الاب ولو كان له امانة على زوج من طهونه دينه
فقال له غنية منه بيمينته ودنا برهان دفعها الى في المال وقال المظنه
يدفعها بالتفاريق بيمينته هكذا ان كان بديناها ففهم من هذا ان جهالة
الاجل في بدل الصلح لا يمنع صحة اذا كان الصلح ببعض الحق الاحتيا
لان جهالة الاجل انما يمنع الصحة في المعاملات وهذا امنا بما وراء
الحكم المعاملة ولو صاكم على وراهم من دنايه اما الحصول لم يجز لانه
ممنوع في الغنية لو ادعى عبثا ودنا برهانهم وحقاكا عن الكل بدراهم
جاز اذا كان بدل الصلح اكثر من الدراهم الدين لان الابرار عن الاعيان
لا يجوز وما رلا على الدراهم الدين كان بدلا عن الاعيان وقيل جاز
لانه يمكن التجوز بانه يجعل ما اعطاه بدلا عن الاعيان وابرار عن الدين
ولو قال ابراءك عن منة وعنه خصومتى في هذه الدار بطلت الباءة
ولو قال انا بريء من ذلك او تركته او لا حق فيني بطل دعواه وقيل
في الثالث بطل في الاول والثاني لان الابرار عن الاعيان لا يجوز
ولو قال لا حق في قبلك او قبلك او لم يبعه الحق يبطل الخصومة الخ
كانت معه فلا يجوز دعواه بيمينته بيمينته ولو صاكم من حايته دينه على فتم
دنا برهان كان له الدين رقا بيمينته في يد المدعى عليه

ادعوا فضاكم لو كان اذ لم يصفى لو كان
الابرار الا لو كان لا يصح في دعوى
الابرار والصلح من البرار

ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في
 ووجه من جاز في

وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في

اوجه
 على اربعة
 انطلقنا الاجل او قال نذكرت الاجل صار الدين حالا الصلح على المودع
 الاول ادعى صاحب المال الايداع وحجر المودع انما اذا ادعى الايداع
 والاستهلاك والمودع اقر الايداع وسكت ولم يدع المدة والهلاك
 ففي هذين الوجهين الصلح جائز عند علمائنا الثالث التامع اذا كان
 قال ملكته او ردت وصاحب المال ساكت او قال لا ادري فاصطليح الجوز
 في قوله 2 مع واه يوسف ظلا في حجره الرابع اذا قال صاحبه الوصية
 او ردت وقال المالك لاهل استملكته فاصطليح لم يجز في قوله 2 مع
 وفي يوسف الاول والفتوى على قولهما وعامة الخارج لم يفرقوا
 بينهما اذا ابراء المالك بقوله استملكته فقال المودع صاحبه او ردت
 وبينما اذا ابراء المودع صاحبه فقال المالك استملكته وذكروا الخلاف
 فيها وقبله اذا ابراء المالك استملكته وانكر المودع جاز الصلح هذا اذا
 لم يكن يملك المودع ولم ينع البينة على الله او الهلاك انما اذا اذلف و
 اقام البينة لا يجوز الصلح اتفاقا فاعلم من هذا ان الصلح بعد الخلق لا يجوز
 في جميع الدعوى وفي البتة في جميع الاجر المتزك عند هلال الفجر او رفته
 وصوح على شيء ولا يجوز عند لان الاجر المتزك عند بمنزلة المودع
 اذا ادعى التلف لا ينع وعنده محمد بن جاز الصلح حاصا او عاما وعنده
 ابي يوسف ان كان متزكا يجوز وان كان حاصا لا يجوز الصلح والله اعلم
كتاب الوصية لا يصح الوصية الا بالقبول واخسنا في
 صحة من غير قبول بالقبول كبريا العادة في الاعصار كمالا بالتصديق

ولو كانت عبده على الف بجهة ففصل العبد
 سيده عن ضمانه بمجدة جاز عندنا
 خلافا لابن ابي ليلى والشافعي والحيلة
 في الجواز عند جميعهم جميعا ان ياخذ السيد
 بجميع ماله عليه دينار او عرضا يفتن
 غال فحينئذ يجوز لان الجنس قد اختلف
 والديون لا يجز بين جنسين مختلفين
 محيط

توجه عليه البين فقال الدين بريء من
 الخلف او تركت عليه الخلف او وصيت
 لا يصح وله التخليف بخلاف البراءة
 عن المال لان التخليف للملك من البراءة
 ولو قال لغيري لم قد ابرأك من الدين القوي
 عليك فلم ينفذ قلت صحى مات برئ من
 الدين من الخلاصة

على الشرط
 مجلس

على الفقهاء من غير اطلاق القبول بقول ولا بد في الوصية من القبول في مجلس
 واهل ما وزن الواهب والتخليف قائم مقامه ومن ان يكت في موضع العين
 وقتا يكت له قبض العين كما في البيع وقال ابي يوسف لا يصح قبضا
 ما لم يقبضه بيده رجل اقرانه وحب لفلان هذا العبد قال بعضهم كقولنا
 بالهبة والعقبض جميعا والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض
 وفي النوازل لو قال المودع له قبضه والمودع حاض صار قبضا
 لتكتمه منه وبعد الافتراق لا يجوز القبض الا بالواهب الا اذا اذاع
 الواهب بالقبض حين وصي في لا يتقيد في الحجر وحبته الدين والابراء
 يرتد بالهبة ولكن قبولا ليس بشرط لو مات قبل العلم او سكت ببراءة
 وفي الخلاصة لو قال لغريمي وصيت ديني لك ولم يقبل المديون لا يصح من
 غير قبول لان هبة الدين على غريمه عليك لا يتم الا بالقبول ولهذا لو
 وصيه الدين من الكفيل يرجع على الاصيل واما الابراء فيصح من غير قبول
 لانه استفاط وتوا براء الكفيل لا يرجع على الاصيل ولهذا لو اوفى المديون
 دايته لفظ الابراء ولم يعلم الدين معنى الابراء فابراء يسقط الدين لانها
 استفاط كالطلاق والعنفا ولو علق هبة الدين بامر كايته يجوز
 يكون بخي اذ لو قال ان كان عليك دين فقد ابراء نك وله عليه دين ببراءة
 لانه علق بشرط متجز وتو قال ان متة فانك بريء اي طر جائز لانه وصيته كذا في الخلاصة
 ولو قال لمديوني ان متة فانك بريء لا يصح لانه تقريبا وسيل عن
 الثقة من الخارج عن النفي اذا كان في يد الفاضل فالحال حاله هو له عليه

وجه دفع الاخر ثوبا وقال له ابسي نفسك
 ففعل بكوة هبة ولو دفع اليه الدراهم
 وقال له انفقها بكوة فرضا خلاصة
 ويرازي
 كذا في المحيط

وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في
 وجه من جاز في

لو قالت المرأة تزوجها الميراث ان
 متة من مهرها هذا فانت في حلي
 من مهرها او قال لغيري عليك هبة
 فهو باطل لانه هذه خاطرة وتقليد
 من خلاصة

من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره

رجل اضحى الجوز لا يمكن في غيره فهو
 باختياره لا يدفع الامكن الا اذا
 شاء لم يدفع لانه لم يملكه
 رجل قال اذنت للناس في فلفل من افند
 شيئا فهو له فبلغ الناس وافندوا من ذلك
 شيئا كان لهم ذلك خلاصة
 وضع خبثا في المسجد او ملق فندبا
 لا يرجع ولو ملق جلا فندبا
 لا شبهة للمعنى
 تصدق على غن لا يرجع منه للمعنى
 وصبت الابن لانه الصغير جاز الا الابن
 او دار الجوز ولو وصبت له عبده المقتصر
 او المملوك لا يصح من شبهة المعنى

خلاص القول انما كان
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره

من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره

مع البعض وهذا في حق ما ذكره القينة وهو لو وصبت بعض الورثة حصته
 من العين لوارث او لعينة يصح فيها لا يملك الفضة ولا يصح فيها يملك بفعل
 الموصوب بملك الواهب يمنع القبض ويملك غيره لا ولو وصبت الدار ثم الما
 او او دعه او مضى فارغة ثم مضى في المجلس او في غيره ثم يتركه يصح وبعد
 التسليم لا ولو وصبت ذرعا في ارض او ثمر في شجرة او طيرة في اوتيا دار
 او دينا على رجل او قفرا من صبيغ وامر باحصاء واجزاء والزرع
 والنقض والقبض والكبد ففعل صح استي نانا ولو لم ياذن وفعل في
 المجلس او في غيره ضمن للمآة على زوجها ودين فوصبه لولدها الصغير صح
 صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا سلط على القبض و
 للاب ولاية قبض الهبة لولد الصغير وكذا قبضه بحكم الولاية كقبض
 الصغير وضار كانا سلطت الصغير على قبضه ولو وصبت موهبا لولي
 على زوجها لولد الصغير وقيل الاب فقيه فقله لانه جواز وعدم جواز
 كذا في الغنية وفي البداية اذا وصبت ام الصغير للصغير هبة ملكها
 بجملة قولها وصبت اذا كان في عيالها والاب ميت ولا وصلى له وكذلك
 كل من يعول كالاخ والعم ولو وصبت الاب لابنه الصغير شيئا ملكه بجملة
 قعله وصبت لانا ذلك الثمن في قبض الاب فينوب قبضه عن قبض الصغير
 وكذلك الحكم اذا كان في يد موهبه لانا يد الموهب يد المالك بخلاف ما
 اذا كان في يد الفاضل او الموهب او المستاجر لان كلامهم قايض
 لنفسه فلا يمكن قبضه كقبض الاب ولو قبضت لغيره هبة الاجنبي جاز وان كان
 سواه لم يجر لانه لا يملك الفضة ولا يملك الفضة ولا يملك الفضة

ولو وصبت نصف مائة ثوب مختلفة
 بجوز ومنتقة لا يجوز لانه مختلف
 مما لا يحفل القسمة والمنتقة مما
 يحفل القسمة اذا كانت في ثوبها
 متساوية وان كانت في ثوبها
 متساوية بجوز هبة نصفها
 لانها مما يحفل القسمة لانها لو كانت
 بين اثنين لا يجمع نصيب احدهما
 في ثوب واحد المنتقة عاين بون
 رجل موه درهما فقال لرجل موهبت
 كل درهمي منها فان كانا مستويين
 لم يجر الهبة الا ان يوز احداهما
 لان الهبة تتناولت احدهما وهو
 مجهول ومما يحفل القسمة وان كانا
 متساويين بجوز لانه هبة رر
 مما لا يحفل القسمة وذكر الحسن
 في قوله من لا يملك الفضة ولا يملك
 الفضة ولا يملك الفضة ولا يملك الفضة

من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره
 من لا يملك الفاضل بالحق لا يملكه حتى يخرج فيه بغيره

وبيع ما كان فيها من زوجه جاز وتو وهب رجل رطله وبنها على آخر ما
 بقي منه جاز وان لم يجرى وتو وهب جميع ماله من ابنة وهو ان نص
 عليه محمد وان اراد ان يهبه الى اخيه وابنه فابى فالصنف الاكبر
 افضل من تركه له لانه ابعثه على العفوية وتو وهب على الصغير
 من المأكول بباح للوالدين ان يكلاه وتو وهب ميراثا لزوج
 ما شاء وحيثما يقع يقوم الى جده ويرجع بلا معين فهو كما يصح اليه
 ومما يابى له ان يهب نصف دار متاعا يبيع منه بثمن معلوم ثم يبرأ
 عن الثمن وتو اب الزوجة عن الاضطرار مع امراته فقال ابراء
 عن الميراث ما يصح مكره فبرأته قبل لا يبرأ وقبل يبرأ لان الابراء
 المتردد الداعي الجماع وقال عليه السلام بها دواجا بوا وتو كاش
 يدفع لزوجه وراهم عند الحاجة الى النفقة او ثمن آخر فهو بنفقة
 على عياله ليس له ان يرجع بها عليه وتو فكر عند الحاج مبيح هذا
 فقال وهبته وقال هو قبلت وسلم اليجاز وتو ابراء الذي يحد يونه
 ليصلح متهمه عند السلطان لا يبرأ لانه رشوة وتو خطب امرأة في بيت
 اخيه فابى ان يدفوها اليه حتى يدفع اليه وراهم فدفعوا وزوجه يرجع
 بما دفع لانه رشوة المتعاقبات يدفع كل واحد منها لصاحبه شيئا
 فهو رشوة ولا يثبت المالك فيه وللدافع استرداده وتو فان جميع مالي
 او جميع املكه فهو لفلان فلهذه جهة يتوقف على القبول والعقب
 وتو المنزلي رجل بيتا وابته وهي ضعيفة فاصلى انشاء الله الملك

من سئل عن رجل يهب ميراثا لزوجته
 وبنها على آخر ما بقي منه جاز وان لم يجرى
 وتو وهب جميع ماله من ابنة وهو ان نص
 عليه محمد وان اراد ان يهبه الى اخيه وابنه
 فابى فالصنف الاكبر افضل من تركه له
 لانه ابعثه على العفوية وتو وهب على الصغير
 من المأكول بباح للوالدين ان يكلاه وتو
 وهب ميراثا لزوج ما شاء وحيثما يقع يقوم
 الى جده ويرجع بلا معين فهو كما يصح اليه
 ومما يابى له ان يهب نصف دار متاعا يبيع
 منه بثمن معلوم ثم يبرأ عن الثمن وتو اب
 الزوجة عن الاضطرار مع امراته فقال ابراء
 عن الميراث ما يصح مكره فبرأته قبل لا يبرأ
 وقبل يبرأ لان الابراء المتردد الداعي
 الجماع وقال عليه السلام بها دواجا بوا
 وتو كاش يدفع لزوجه وراهم عند الحاجة
 الى النفقة او ثمن آخر فهو بنفقة على
 عياله ليس له ان يرجع بها عليه وتو فكر
 عند الحاج مبيح هذا فقال وهبته وقال هو
 قبلت وسلم اليجاز وتو ابراء الذي يحد
 يونه ليصلح متهمه عند السلطان لا يبرأ
 لانه رشوة وتو خطب امرأة في بيت اخيه
 فابى ان يدفوها اليه حتى يدفع اليه وراهم
 فدفعوا وزوجه يرجع بما دفع لانه رشوة
 المتعاقبات يدفع كل واحد منها لصاحبه شيئا
 فهو رشوة ولا يثبت المالك فيه وللدافع
 استرداده وتو فان جميع مالي او جميع
 املكه فهو لفلان فلهذه جهة يتوقف على
 القبول والعقب وتو المنزلي رجل بيتا
 وابته وهي ضعيفة فاصلى انشاء الله الملك

اخذه

اخذها رطله وتو المال كجملت عند التولية لما اخذها فلما اخذها
 ذلك وبزطه المأخر واستخلف وتملك المال فلهذا اخذوا في جاز
 او يبيع المالك اولاد في قوم الطعام وفرقهم على اخوته ليس لاهل
 هذا اخوان ابنتها ولو اصابها من فواي آخر ولا يدخل النمار وأورا في
 البنت في طبقة الاشجار يغير ذكرها كما في البيع فاذ لم يذكرها في
 البنت لانه يمنع التسليم ويصح له الصغير الذي يعقل عند البنت
 ما شاء وتو عينا غصبا في ايدي الناس ولم يعقل الورثة لانه صار
 مورثا وتو الاستحقاق ان تولى تلك العينا قبل الموت فالشواب
 له وان تولى بعد الموت فالشواب للوارث لانه في الوجه الاول مجز
 الارث وفي الوجه الثاني جرى لانه قايح وقت الموت رجل له على آخر
 دين فاقضاه غنقه ظلم فاح صاحب الدين تكلوا فيه قال انكر انما
 لا تكمل لما قول حق الخصومة بسبب الدين وقد انتقل الدين الى الورثة
 وقال بعض المتأخرين بان الخصومة للاول وان ادعى الى الوارث
 او ابراء الوارث المتأخر ان الدين للوارث ولما قول الخصومة
 للظلم بالمنع لانه في الدين اذ الدين انتقل الى الورثة وتو قطع ماكر
 انما ظلم الا فضل لصاحب المال ان يملكه لانه لو رآه في نار الدنيا
 فانقذه كان مكتسبا ثوابا عظيما فكذا اذا انقذه من نار الاخرة اذا
 سرق شيئا من ابيه فاح اباه فهو وارثه لم يؤخذ به في الاخرة وانما
 في الرقة اما عدم الموازنة فلان الدين انتقل اليه وانما الاغ بالرقبة

ضربت امهات حتى وميتة له ميراثا
 ولم يوضها في ابرة باطلة قد ورد
 في الميراث

وكذا الاربع الاول صاحب المائدة وبيده
 دكته والسورة من قاض خان

رجل امدن اليه جاره شيئا من المأكولات
 في اثاره من ان ياكل من اثاره فقال العفوية
 ابو جعفر لانه لا يرد الا وهو لا يابى
 لانه لو جعل في اثاره اخرى لم يرد
 وان كان شيئا من اثاره لم يرد
 ان ياكل منه الا انه يكون من اثاره
 من قاض خان

شعبا

Handwritten Persian text, likely a continuation of a letter or document, written in a cursive style.

[illegible]

و هو وصي رجل عبد افعله القراءة او
الكتابة او العمل فلهما وصي الرجوع
فيه فلا يافرق لان هذا البيت بزيادة
دالة على التوهم وصار كالزيادة
من حيث السرد وشرابو البيت
ليس له الرجوع من الخط

قال رسول الله صا وداين
اولادكم بالعطية من كنت
الغوا لرحمة الله

هذا الشئ يولد في الصغير
 فلا يزال حتى يولد في الصغير
 كما لو كان يولد في الصغير
 جاز ولا يخاف من ولد الصغير
 ثم قاتل قاتل في فصل هـ
 هذا الشئ يولد في الصغير
 فلا يزال حتى يولد في الصغير
 كما لو كان يولد في الصغير
 جاز ولا يخاف من ولد الصغير
 ثم قاتل قاتل في فصل هـ

ولا المستنق لو قال هو طوبى له
ملكته فالقول قوله فلا يجزي
عليه من خلاصة الفوائد وهو انه
الفوائد ويجمع الفوائد وقاص
فان يرد ان ذلك لا يقتضي

وكتب له جدينا بالهند وقوله
مع الهند وقوله يفيض برأيه

[illegible]

النوايد استدلال بعضهم على كون الاقدار اخبارا بماثلتها اذا
انقسم بنصف واحد صحيح ولو كان عليك لا يبيع ومنها اذا اذنت
للزوجة صحيح ولو كان عليك لا يبيع الا بمحض من الشئ ومنها
اذا اقر اى يهد بدنيا مستغفرا يجمع ماله صحيح ولو كان عليك لم يبيع
ومثلا اذا اقر لا يبيع والمقد له يعلم ان المقدك ذن لا يحل له في الباطن

ادانه يعرف ماله الى الخير
فاسق فالعرف الى الخير افضل
لانه اعانه على الحسنة وكذا
سقا لا يعطيه اكثر من قوته
من الهزارى

عن محمد بن عبد الله بن يحيى عن أبيه
عن سواد كانا غنيين او فقيرين
فباركوا في العرف كذا في كرامته
الزخرفة

هذا الشئ الولد له الصغير
 فلا جناح وبيع من غير فيه
 كما الواجب ما له من غير فيه
 جناح ولا جناح اما العنق
 من قاصح قاصح في فصل هبة
 هذا الواجب الولد له

الا ان يسمي بغيره ولو كان عليك اثم ومنها ولو اقر بغيره
 كان عليك لم يسمع ولم يثبت بغيره على ان الاقرار عليك لما كان منك
 لو اقر رجل فذكر اقراره ثم قبل لم يسمع ولو كان اجارا يسمع ومنها
 اذا اقر المدعي لورثة بدية لم يسمع ولو كان اجارا يسمع ومنها ان
 المالك الثابت لسبب الاقرار لا يظهر في حق الزايد المستهلك في لا
 عليك الحق له بطلان لثبوتها ولو كان اجارا لكان مضمونا عليه وفي القينة
 لو قال لفلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء برء المدين بما اقر به
 لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لا يثبت عليه شيء فان اقر
 بعد ذلك فقال بل لك علي الف درهم فقال الحق له اجل مما لي اخذها
 منه لانه اقرار آخر وصدره فيه فيلزمه وكذا لو كان المدين جارية او
 عبدا او على هذا ولو انكر الحق الاقرار بالبراءة وادعاه الحق له ان اقام عليه
 بينة عليه لا يسمع دعواه وتوارى له تخليفه لا يلتفت اليه للتناقض
 بين هذه الدعوى وبين تكذيب الاقرار الاول قاله مالك لا يثبت
 ان يقبل بينة الحق له على الحق بعد ما زلزل اقراره الاول على اقراره
 ثانيا وهو الاثبات بالصراب لانه اذا كان بين رجلين اخذوا عطاء
 فاذا قضى احد صاحبه صاحبه فاقامه لا حقه له عليه ثم ادانته صاحبه
 الحق ويكتب اقراره ويشهد عليه وفي البزاز في يد رجل وادعاه
 آخر فقال اشترى بيته منك القياس ان يؤمر بالدفع الى المدعي الى ان
 يبرهنها لثراء وفي الاسنح في يده ثلثة ايام بعد التكفيل فامسك

صاحب من دعوى بغيره فذكره
 جاز وعلمه شهر لم يثبت وكذا في
 النخل والدار مع غلة الاروثة
 النخل لا يجوز من البراري
 فلو صاح على الكلب سكن دار مائة
 سنة ثم داه اوصيه غوث لا
 يحكم في الاجارة من البراري

والآل

والا ان المدعي ادعى عليه ما قال قبضه منك لكنه ملك يومئذ
 ينبغي له ان يثبت على القياس والاثبات الذي ذكرناه وفي القينة اقر
 لرجل بالالف ثم انكر اقراره بما قال له ابو نصر للطالب ان يكن بالله ما
 اقر له بكذا وقال ابو القاسم انما يكن بالله ما له عليك كذا لا على الاقرار
 وهذا ان المدين كان مال اليمين كثير من اهل الفتوى اقر ثم مات
 فادعى الورثة على المقلد انه اقر له بحصة حقه المقلد بالله ليد اقر
 اقرارا حقيقيا فوسموا خوارق ذلك تعليل الاقرار بالشرط باطل بان
 قال فلان علي الف درهم ان قدم فلان او انشاء قبل بطل الاقرار
 به وقبل بطل الشرط وتو قال ما في يدي مما قليل وكثير ما عبيد
 وامتنع وعقار وغيرها لفلان صح الاقرار لانه عام لا يحدد وكذا
 في قوله ملك خانوسة لفلان وتو قال في صحة جميع ما هو داخل في
 بيتي لا امرأت غير ما علي من الثياب ثم مات فادعى ابنة انه تركه ابيه
 قال ابو القاسم هذا حكم وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار
 وجب القضاء له بما كان في الدار واما الفتوى وكل شيء عليه الحياة
 انه لا يملك الزوجه ببيع او هبة او غيرها كان ملكا لها والا
 في هذا الاقرار وما كان يملك ملكا لها قبل هذا الاقرار لا يملك
 ملكا لها بهذا الاقرار فيها بينه وبين الله تعالى وهو تركه وفي النوازل
 لو قال لجمع ما في منزلي لفلان وله دواب وعلمان في الرستاق ان
 كان يذهبون بالبنهار ويأتون بالليل الى ذلك الحق له بطلان

في الاقرار وتو اقر بغيره لا يصح لو ادعى ثبوتها لانه كما اذا قال ايا احد
 درهم او بغيره كما اذا قال لاحد من هذين مدين على درهم لان المجهول لا يصح
 الاستحقاق كذا قال صاحب الكافي انه يصح للمجهول اذا لم يتفاحش لا مكان
 ان يتفق المقر له على الآخر او يصطلي بينهما وتو اقر بكذا مع ما سبق
 لزومه فثبت ان الاقرار بما لا يمكن تسليمه اقرار بالقيم وفي الحنفية لو اقر
 لرجل لفلان بن فلان على كذا في رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر
 فقال المقر غيب رجل آخر تصديق قضاء ولا يقض عليه وتو قال لا تجوز
 فلان انه له على الف درهم الصلح لانه لا يملك اقرارا وتو اقرت امة المقر
 فلما كثر وجهها قال على جارية لا يصح دعواه في الاصل لان شراءها
 اقرار بها للبايع وكذا الاستيداع ونحوه ولو قال المقر اخذت منك الف
 موبعة وقال المقر له بل اقرضتك فالتفقه فقله مع يمينه لانه يصدق
 على ان الاخذ كان بالاذن فلا ضمان عليه غنى ان المقر له يدعى انهما
 عليه فلا يصدق الا بيمينه ويصح اقرار البكران بغيره ويصح الاقرار
 من غير قبول المقر له لكنه بطل بدينه والمقر له اذا صدق الاقرار
 ثم رجع لا يقر رجع وفي دعوى المفتي قال ابو يوسف مما في الدار
 اذا قال لمدين سلم بالذ لا يملك اقرارا ان الدار للمدين قال مالك
 من اخلاق جواب الاصل والمقر له اذا اقر الدين لفلان فصدقه
 فلان صح وحق القبيح للاول لانه لا يملك كالتوكيل والمركل دار في يد
 رجل اقر انما لفلان ولا حق له فيها فقال المقر له ما كنت قط كذا

فصرت

فصرت فلان في الثلث وتو اقر لو اقرت في مات فاختلف المقر له والورثة
 فقال المقر له اقر في القيمة وقال الورثة لا بل في ماله فالقول للورثة وبينة
 المقر له اولى وان لم يقع اليمينه فالله استولى منه ذلك قال لاخر في الحنفية
 كذا فقال استنزهه ثم احسنت فلو اقر بدينه وتو ادعى عليه اربعة
 آلاف دينار فقال دفعته من هذا القدر ثلث مائة فهذا اقرار بالقدر
 المدعى عين في يد رجل فقال ليس هذا في وادعى رجل فقال ذوالبدن
 معي صح ولكن من هذا لا يمنع الدخول لان فله ليس هذا لم يثبت حق
 لاخر وكل اقرار لا يثبت حق لانس فانفسا قط ولقد قال شيخنا
 في ان الرجل اذا بقى المالك فقال هذا الشيء ليس لي فان كان غنم فمعت
 يد عبده له لم يصح نفيه ويكون لذلك الحضم حتى لو ادعى النافذ بعد ذلك
 لا يصح وآراء لم يثبت له غنم فمعت يد عبده يقي نفيه حتى لو ادعى بعد ذلك
 انه لم يصح دعواه ولو قال اقرت يا مال ولكن ما اخذته فمعت المقر
 انه اقرها فلا اقرار لا يوجب الملك وهو يدعى انه اقرارها فلا
 والمقرض ينكر فيحلف وتو ادعى مال بسبب نكر فقال المدعى انه
 كتبته به خطا فانكر المدعى عليه ان يكون خطا فمعت المقر فمعت
 الخطيب مشا بدينه يدل على ان كتابتها واحدة لا يحكم عليه لانه لا يملك
 اعلم مما قال لا هذا خط وانا كتبتة ولكن ليس على هذا المال وانه القدر
 قوله ولا شيء عليه واجاب اية بخاره انه قد يقض به عليه فذكر ابو العلاء
 النابودي في فتواه هذه المسئلة قال اذا كتبت خطا بدين باسم رجل فمعت به عليه

اذا كتبه على الوجه الذي يكفيه من بين الناس ولو انكره فله ان يخطه على
 نكل عن اليمين بحكمه عليه كذا في الجاهل الفصول وتوكل الدارين لا يحل
 يبداء في الحال لا في المجل ولو اقر الى يمينه لامرأة بدين المهر صح المهر
 كما ملأ وكذا لو اقر لها في مرضه بمهر الا لو قد يزوجهها عليها ثم قامت البينة
 بغير موته ان الى امة وطهية مرضها قد وجها في حيوة هبة صحيحة جاز اقراها لها
 ولا يثبت البينة لانه علم كونها باقرار المتأخر لاحتمال العقد في مرضه المتأخر
 ثانيا ولا في القينة مريضة اقر لامرأة بصداقها ومات من ماعا سها
 فقامت الورثة بعيته على ايصال صداقها اليها في حتمه وقص بها بطل
 حقها في المهر ولا في الحيط الظاهر ان اقرار المريضة بالمهر لا يصح وايضا
 ذكر فيه لو اقر الصبي بالبلوغ وهو اثني عشر سنين قبل قتلهم ولم يحلف
 لانه ان كان قاصدا صا دقا فلا معنى بتجليته وان كان كاذبا فالصالح لا يتم
 باليمين الكاوية وان اقر بالبلوغ شيئا لم يقبل لان نوارخ المولى
 يعرف ويثبت بالبينة الا اذا كان مجهولا حامل الذكر ولو اقرت
 المريضة باستيفائها دين وجب الصبي بصداق لو آو كان عليه دين
 الصبي او اما قالت مريضة مرضها الموت ليس على زوجي حق لا قليل ولا
 كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج وبصح اقرارها بناء على
 مسئلة ذكرت في جنابات الحيط لو قال لم يجر حق فلا ان ثم ماتت لغيره
 المهر 2 ان يدعوا على الجار 2 بهذا السبب فكذا هذا قال بعض المصنفين
 ومثله الجرح على التفصيل ان كان معلوما فلا يقبل وقال بعضهم في مسئلة

المهر 2

المهر 2 ان يدعوا على الجار 2 بهذا السبب فكذا هذا قال بعض المصنفين
 ومثله الجرح على التفصيل ان كان معلوما فلا يقبل وقال بعضهم في مسئلة
 اذا كتبه على الوجه الذي يكفيه من بين الناس ولو انكره فله ان يخطه على
 نكل عن اليمين بحكمه عليه كذا في الجاهل الفصول وتوكل الدارين لا يحل
 يبداء في الحال لا في المجل ولو اقر الى يمينه لامرأة بدين المهر صح المهر
 كما ملأ وكذا لو اقر لها في مرضه بمهر الا لو قد يزوجهها عليها ثم قامت البينة
 بغير موته ان الى امة وطهية مرضها قد وجها في حيوة هبة صحيحة جاز اقراها لها
 ولا يثبت البينة لانه علم كونها باقرار المتأخر لاحتمال العقد في مرضه المتأخر
 ثانيا ولا في القينة مريضة اقر لامرأة بصداقها ومات من ماعا سها
 فقامت الورثة بعيته على ايصال صداقها اليها في حتمه وقص بها بطل
 حقها في المهر ولا في الحيط الظاهر ان اقرار المريضة بالمهر لا يصح وايضا
 ذكر فيه لو اقر الصبي بالبلوغ وهو اثني عشر سنين قبل قتلهم ولم يحلف
 لانه ان كان قاصدا صا دقا فلا معنى بتجليته وان كان كاذبا فالصالح لا يتم
 باليمين الكاوية وان اقر بالبلوغ شيئا لم يقبل لان نوارخ المولى
 يعرف ويثبت بالبينة الا اذا كان مجهولا حامل الذكر ولو اقرت
 المريضة باستيفائها دين وجب الصبي بصداق لو آو كان عليه دين
 الصبي او اما قالت مريضة مرضها الموت ليس على زوجي حق لا قليل ولا
 كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج وبصح اقرارها بناء على
 مسئلة ذكرت في جنابات الحيط لو قال لم يجر حق فلا ان ثم ماتت لغيره
 المهر 2 ان يدعوا على الجار 2 بهذا السبب فكذا هذا قال بعض المصنفين
 ومثله الجرح على التفصيل ان كان معلوما فلا يقبل وقال بعضهم في مسئلة

وفي الفتاوى من المفسرين رجل اقر لامرأة
 بمهر الف درهم في مرضه وماتت
 ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وحيث
 مهرها من زوجها في حيوته الزوج 2
 لا يقبل والمهر لازم باقراره في خلاصة
 والبرائة
 وكذا الوجه

باب الاجارة قال اذا جاء رأي الشهر فقد ادرك
 ذلك المدة يجوز وان كان فيه غلبه وهذا احسن وهو قولنا ان
 واره اليه نعي انه لا فرق بين هذا وبين غيره فله اجر تك حقه الدار
 هذا وكذا ان عصفرة وقال ابو الهيثم الصغار الاول باطل لا يقبل
 والتمس صحيح واذا جاز اجارة عصفرة مثلا اجر دارا في صفي وهو بعيد في
 الحرف فبما في قبل مجي ذلك الوقت ذكر الخلو ان فيه روايتا والنسب
 على ان يثبت ويعدل الاجارة المضافة ولو دفع بقية على ان يكون ما حصل
 من ثمره والى ذلك وبينها وبينها فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمة العلف
 واجر مثل الحاقط وعلى هذا لو دفع وجازت مع البقية على ان يكون الفرج
 بينهما والجملة في كل سنة ان يبيع نصفه منه ولو سكت دارا مع الفلقة
 او زرع ارضا معقلا الاستغلال ما غير استجر اجرة في دار يتيم
 لا اتم له ايضا استعمله اقرباؤه متا في ايامه بشي بلا اذن الحاكم وبلا اجارة
 له طلب اجرة المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكوفة والكناية ليا و
 اجرة المثل ولو سكت دار الوقت وبلا اذن العاقف والقيم يلزمه اجر المثل
 بالغاما بالغ وكذا في رهن لو سكت المثل يجب له اجر المثل بالغاما بالغ و
 كذا لو قال له متول باع منزلا وقفه وسكت فيه الخنزير اجر المثل سواء
 اعتد للفقلة او لا قال بعض مشايخنا الا يبيع بمذهب اصحابنا ان لا يلزم
 الاجرة المهرية والبيع وذكر في بعض الفتاوى ان شرا بيتا وسكنه ثم
 ظهر انه وقف او صغير يجب اجرة المثل ولو عصب دارا معقلا للاستغلال

او موقوفه

لو دفع بقية

او موقوفه او يتيم واجرها مائة معلقة باجر متي وسكنها المتاجر
 يلزم المثل لا اجرة المثل ولو قال رجل معي في كرمي فبينما السبعة في ارضي
 نيتي فعمل فلم يزد وجهها منه ونبي وجوب الاجرة خلافه والاشبه الوجوب
 وكذا اختلف فيما لو عمل بغيره وكذا محل انه ما يؤول الا طعام في التيمم
 وعلى هذا لو قال رجل اعمل معي في اقل في حقل كذا او ليا ورسل الموصود
 عن عصب دابة ما آخر فقال المفضل عن العاصب من الدابة كل يوم
 بدرهم فذهب به العاصب ثم ان المفضل من قدره على العاصب
 حله ان ياخذ ذلك المقدار فقال له لما يقبل عند الاجارة في عصبه
 العلى وتو استاجر دابة من خورزم الى بخارى عشرين دينة راوهم
 بعين النقد ولا الوزن فالمعبر نقد خورزم ووزنه لاجل ان يكون النقد
 فيه ولما اتوا المعتبر مكان العقدة في الاجرة سواء كانا بخارى
 او لا واذا خاف الجباة في بيعة فربما الشرب يستعمل منه الاجرة ولو
 استاجر رجلا ليعرف بينا بيني ثيل والاصابع مما قبل المتاجر فلا اجرة
 له ولو قال ان دلتني على ضالتي ذلك كذا فمعه فدلته فله الاجرة
 ولو دلت وما شئ معه لائتته رجال استوجروا على عمل بالشركة فمضى
 احدهم وعمل الآخرون ذلك فالاجرة بينهم بالتولية وكانا متطوعين
 في نصيبه استاجر دابة الى مكان معلوم ليحمل عليه طعاما من قبله وذهب
 اليه ولم يجد الطعام فيه فله اجر الدابة ولو اجر دابة الى موضع معين
 باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بغيره ايام لزمه درهمان

فصار العيب يثبت في الاجارة سواء
 كان العيب قد بدا او حدث بعد العقد
 والقبض خلاف البيع فانه لا يرد عيب
 حدث بعد القبض من جامع الغصون

ثمة وضع استوجروا
 على عمل بالشركة

لانه قال في الرجوع فكل من عاصيا فله من اجر ذهابه اهل بلده
 على الخيرات فاستاجر وارحلا ليهيأ اليه السلطان ويرفع اليه فقبيتهم
 حتى تحقن عندهم فان كان حال اصلاحي الامر في يوم او يومين جازت
 الاجابة والا فلا يصح حتى لو وقتوا له وقتا فله المصلحة في الم يوقتوا فاجر
 المثل على اهل البلدة على قدر ما فهم وقبيل لا يصح منه الاجابة
 على كل حال ولو اعطى رجله شيئا من المال ليموا امره عند السلطان لم يكل
 له الا اذا اذ الفياض بموئنة المصلحة على المصلحة بالمال والحيلة في ذلك ان
 يقول ذلك الرجل انما جرت بي ما الى الليل بهدل معلوم فيستاجر فيصح
 المستاجر بخير ان شاء استولى ذلك العمل او في عمل آخر وفي البشارة
 لو استاجر ارضا للزراعة فزرعها واصاب الزرع آفة او غرق الاثر
 فعليه الاجر على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا اجر عليه في الحيلة
 على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع متعة لا يتكلم بها اعادة الزرع
 لا يجب الاجر على المستاجر والا يجب اذا تكلم من الزراعة مثل الاول او دونه
 من الضرر ذكره في بعض النسخ واصطلمه الزرع آفة يسقط اجر بعد
 الاصطلام ويجب اجر ما مضى استاجر ارضا للزراعة فزرعها وكما كانت
 بقي بالخطر فلم يحط ان لم يجد الماء والحق فيبصر الزرع يسقط الاجر
 باب بوجردان بعض فاجر بها في عرق فالاجابة قاسدا ويتصدقا
 بالفضل استاجر رجله شهر العمل لا يدخل يوم الجمع ويبدأ وقت
 الفجر وجمع الثقلين اجرة التسمية على هذه الرؤس الصغير والبالغ

سواء

سواء ولا يتولى القاضي قيمة التركة وانما عصى وقسم التركة فلا يفتيها
 لاجل قسمة وان لم يكن مؤنفة من بيت المال وقال بعضهم لا الاجر اذا لم
 يكن مؤنفة من بيت المال لكان لا يأخذ ربا وما جاز المثل وقيل الاجر
 في هذا الزمان ان لا يأخذوا شيئا لفساد القضاة اولوا اهلوا لهم ذلك
 لا يقنعون باجر المثل ولا يجمع القواديس بل يبيع الاملاك البغدادية
 عن القاضي ياخذ الاجر عن كسب التجارات وغيرها من الخاضع والوثائق
 عليه ذلك قال نعم اذا كسبه بتقريبه ذلك غير واجب عليه بل الواجب
 هو القضاة وايضا ان الحق في المصلحة في حاله ولكن انما يطيب الاخذ
 اذا اخذ قدر ما يجوز به الاخذ لغيره والتقدير في ذلك حاله ابن العبد
 وبعض المتقدمين وهو موقوف على اية 2 به اذا رابطة وثيقة بالملك
 انما فقيهه رابعه وهكذا في كل النسخة وراهم حتى يصير فقيهه ورعا
 في عشرة آيات ودرهم ثم يصابه ذلك وآت كان اقل من الا لئلا ينظر في
 الحقيقة في الوثيقة قدر ما كلفه في وثيقة الن درهم فقيهه ورعا وآت
 كانت ضعفه ففقرت وان كانت نصفه قدر درهمان ونصفه من الزيادة
 وانقصان على اعتبار ذلك قال صاحب الفقيه منة التقديرية غني
 مفهوم الحلة لان مشقة الكتابة لا تختلف بقله المال وكثرة ولا
 شك ان مشقة كتيب الن درهم دون مشقة ثمانية وعشرين ورعا
 الا ان يزيد كلفة الاجناس والعرفه المختلفة بعضها ناهي وقبيلها اجرة
 العمل على المدعي وقال صاحب الحيط على المدعي عليه انه هو الذي

كتاب

مطلب

في هذا الجدل ذكر في الواقعة بغير لزوم انما بالخبر في حالة الخطية
 فلهذا تواتر في وجه التنبؤ بغير لزوم انما بالخبر في حالة الخطية
 بقدر ما لا ان الرأب عليه الجواب في الكتاب لا انما بالخبر في حالة الخطية
 او بالكتابة وتواتر انما جازيها للعلم في الهواء فظهر ذلك لعدم
 بقدر ما في ان الاجابة في الهواء لا اجزله لان تسليم التفرع وذكر العمل
 لم يوجد مكان العذر وتواتر ما في الكار في مكان في الطريق لا ينفخ
 وانما في علم نفسه وماله وليس منه فاض يدفع الامر في وجه الدابة
 منه فاقا المعتبر في بقاء العقد الاجابة كذا المعنيين في الحرف وعدم
 التام في لو بلغ مصر ينفخ الاجابة لانه لا يخاف على نفسه ماله ويمكنه
 ان يتاجر دابة اخرى وان يوجد بكنه وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية
 فوجد ما رفا فندما عذر له ان ينفخ الاجابة ينفخ الاجابة بلا في
 في عذر لا يمكنه المضي فيه ويتفقد ما ينفخ في التفرع فيمكن المضي فيه
 لكن بضر وتواتر انهم بيت من دار وسطا حابطا للمناجر النسخ
 عند حفر المجر وعينه لا بالاجابة ولو اتهم كماله النسخ بغيره
 ولا ينفخ ما لم ينفخ وسطا الاجابة في اوله وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية
 العبد فند عذر ولو وجب على حاذق لا وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية
 من المصنف فند اجابة الفجار لانه لا يمكنه الانتفاع بالاجابة في حصر
 قال بعض الفقهاء اذا اراد المتاجر فند عذر في في الاجابة لو
 اراد المكث فيه او لم يره ويحذر فله ان يرد الفجر لا ينفخ وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية

ثم وجد

ثم وجد من ان في الكتاب في الجواب في فليس في راسنا جازيها للعلم في حالة الخطية
 على ان عليه التاجر في حال انقطاع الماء لم يكن استاجر فاما سبعة على انما
 شهيد في العلم لم يكن في وشرط وطا ما قدر ما كان معطلا جازيها للعلم في حالة الخطية
 دفع غزلا لا حايك ينفخ بالثلث ويخرج جوتا بعض المشايخ وهو
 يلج وابو اللين وغيرهم بالعرف وعلى هذا التفسير لو دفع ارضه الى
 رجل لتفريص فيها اشجارا على ارضه في النور والارض بينهما جاز والاصح
 انه لا يجوز وهو ظاهر المذهب فان فعل قاضي والشرع لرب الارض
 والقول وعليه قيمة الشجر واجرم على وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية
 بالجار جاز وتواتر دفع رجل غنما ليس عليه على ان البانها واصوافها
 اجرم فالا جازيها فانه لا ان الصوف واللبس مدومان وقد العقد
 بمجهولان واحد ما في في عهدها اوله وما جمع للعلم في حالة الخطية
 والتاكية وما عرف بالعلم فاكندى فرام لا بأس للعلم انما يافد الاجابة
 على تعليم القرآن في هذا الزمان صيانة عن صياحة وتواتر انما جازيها للعلم في حالة الخطية
 السنة الاجابة على تعليم القرآن جازيها اذا لم يكن المعلم متقينا لذلك بان
 يوجد في ذلك الموضع على لا آخر وغيره جازيها اذا انقبت وحكي عن اب
 اللين في كنت افخ بثلثه اشيا فوجدت عنك كنت افخ ان لا يجل الاجابة
 على تعليم القرآن وكنت افخ لا ينفخ في العالم انما يذهب الى القرى فيذكرهم
 ليحتموا اشيا وكنت افخ ان لا ينفخ لصاحب العلم ان يرد على السلطان
 فوجدت عن ذلك كله وانما جازيها عن العلم والقرآن وصيانة لهما

وإذا فسد السواد فزاد

وإذا فسد السواد فزاد

وما عرفت

لومات الكارثة في طريق الحج اومات الملاح في الجرافة الاجارة
 ينبغي باجر المثل من فتاوى قاضي خا

وانما يكون اخذ الاجرة على تعليم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يابى واما
 القرآن بينهم قليل فكان التعليم واجبا لئلا يذهب القرآن ولو اجر نفسه
 لنقل في الكتب وبها لا يابى ولو اجر نفسه من الكافر ليعطيه العيب
 في نفسه ثم اكره ولو اجر نفسه ليعطيه العيب ليعطيه العيب ليعطيه العيب
 الحليم ولا الكافر والظلام الذي اذا لم يكن اياه فابا فليس للذي في
 3 ان يعلم الحياكة ولو انا جردا ودفع اليه رب الدار المحتاج وقيل
 في الاول فلو انقضت الحاجة قال المحتاج لم اقدر على فتم وقال ربي الدار
 في قدرته وسكنته فالتقوا لرب الدار وكذا لو اجر من رجل جازوا ودفع
 اليه المحتاج فلم يقدر المحتاج على فتم وقيل المحتاج ايام ثم وجبت فان
 ما لم يمكن فتح الى انزل بهذا المقام ففعله اجر ما فعله لان التعليم ثم بالا جبر
 انما التقصير جاء من قبل المحتاج وان كان لا يمكن فتم لم يوجب الاجر
 لان التولية لم يقع استاجر دابة بعينه ليعطيه عيبا حلا مقدارا
 فاراد المكاري ان يدفع عا شي من متاعه مع متاع المحتاج فلم يجز
 ان يمنع المكاري عما ذلك ومع هذا اذا وضع وبلغت الدابة المذكور
 بجميع الحسى خلافا لما لو استاجر دارا وشغل رتب الدار بعضا بمتاع
 نفسه حيث سقط عن المحتاج من الاجر بحصته كمثل الجدة عن اجر ابنه
 ما رجل ليطهر الدواب والعصافير من الارز وحقها اياتا باجر معلوم
 فاستكمل اياته ثم طاب له بالاجر فقال انه لم يطهر الدواب والعصافير كما
 ينبغي فانه يعطيه النقصان ثم اذا دفع الاجر له ذكر فقال يجب ان يوفيه

ولو اجر المبتور الموقف باجر المثل ثم
 او طارت ككثيرت الزغبات لا ينقص
 الاجارة لانا المعبرة اجر المثل
 يوم العقد من الاختيار

اجرة

باجر ثم تدعى عليه مثل هذا الدعوى لا يبطال الاجر لا يوجب ليقط اجرة
 بتقصير في الحفظ بعد حاسم نفسه ولو بعث بعثا الى بقاء على يد رجل فجا
 الى البقاء فقال ان فلاحي ما بعث اليك هذا البقاء فقل ان البقاء اذ بعثا
 بعد فانه لما قبل فذهب بها فذلك ما بعثا من لانه اذا جاء فتم الى
 البقاء فبعد انتهي الاذن فيصير بقاء مينا وليس لعل ان يقول عيب
 ولو كان الداعي اجيرا فتمت حاجته بغيره بعضا مع بعضا من سوقه لوجبه
 فحفظ ففعل او وطنا بعضا مع بعضا من سوقه ايضا اما في الاجر الواحد
 من هذه الصور ان كان له المواشي لو احدها كان كذا اجر واحد لو
 لا يضمن وان كان لا يضمن يضمن روح الغنمة لو طاف البقار على
 بقية من الموت ان ذبح فمات لم يضمن ولو اجر نفسه تدعى الغنم ثم
 ضاع من الغنم شاة وشكل صاحب الغنم اين ذلك فقل لا اعلم بضمن
 لان عدم العلم تقدمته وكذلك ان نام في النهار مضطج لا يضمن
 منه ولو ان الراعي المشترك خلط غنم الكس ببعضها فلم يدر في
 املاها فالتقوا في ذلك فقل الراعي مع يمينه لانه اما ان يقتير امينا
 او ضمينا وايامه ان فالتقوا فقله لان ما في يد هذا هذا او في ذلك
 كما في المذبح والعاصب اما اذا قرا لا احيى فقله من يمينه الغنم
 كما لا مله لان هذا الدرع من الخلط استهلكا ويكسر الغنم له والقول
 قول الراعي في يمينه يوم الخلط لان صاحب الغنم يدعى رباي وهو
 ينكر والاجر الحاص لو ضاع شاة ضغني عينة بضمن لان الراعي يتحقق

فذكر الدور اذ من استاجر في ماء
 سنة فانقطع الماء سنة اشهر
 فامك الرطوب حتى مضت السنة
 فعليه اجرة سنة اشهر وانه لا البيت
 ينفع به لغيره لظن فعليه من الاجر
 حصة من خلاصة

ولا يبرهن ذلك الا على علمه وبرهانه الصحيح الذي لا يرد عليه في اقلها وتوفا
اجرت لك هذه الدابة في هذا اليوم وسنح اليوم ولم يبد الدابة الا صا
هل يضمن اذا اهلكك اختلعت الحث في ذلك قال بعضهم انما يضمن لا يضمن
بما في اليوم انما يصير عاصبا ونيا لانا لا يضمن بها بعد من الوقت
اذا لم يتطوع في اليوم انما لا يضمن اذا امكن بعد من المدة ان قال اخذ
يوما فحفظه في اليوم انما لا يضمن وقال بعضهم يضمن على كل حال وهو مختار
شتم الائمة المرفوعة وتوفا قال الحياط انظر الى هذا الشوب فان كانت فيها
فا قطع بدرهم فقال بوزن ما قطع لا يكفيك فتمت وتوفا قال انظر الى كفيين فقال
نعم فقال لا اقطعها فانما لا يكفيك لا يضمن ولو آتينا جرد جردنا لدعي الغنم
جاز وان لم يتم عند الاغنام ومكان الدعي لانا المحتج بالبعد اقص
ما يمكنه من الدعي فكل من يذ لك ولا ما يبيع وسعه واذا ابتاعه شرا
لدعي هذه الاغنام فله ان يزد عليه استحقاقا وان اجبى الوجوب
عليه رعي اولاد والحادنة في تولدت شاة او بقعة في يدى الراعي المترك
فترك الولد في الفلاة لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد والحادنة الا
ان يتركها عليه ولو هلكت شاة فقال رب الغنم شوط لك على ان يركب
في غنم هذا الموضع الذي هلكت الشاة فيه وقال الراعي شوط على الراعي
في ذلك الموضع فالقول رب الغنم والبيئنة بينة الراعي ووجه التام
حارسا سوفا اذا كان يركب الحواشي فتعبد حانوت فورا منه فضا
الحارس لانه بمنزلة الجائر المترك والبيئنة لا يضمن اهل قرية كما يوردون

يت السوف

دوابهم

دوابهم بالمعنى التي هي عليه في سنة من سنة رعيها فانه في السنة او اللين
لا يضمن هذا الواحد عند جرد لانه ليست يا جاز بل ايجارية واعادة ولو
انتاجر دابة الجار فمرفق رعي رتب الدابة يضمن وبين الدابة جاز وكفى لو قرب
الاجر ولا يجر الى ارسال الفلهم وللمتاجر ان يجر ويبيع ويبيع في
لا يضمن الناس فيه كما يضمن لومسما ليعول في كرمه فاعادة وضاع لم يضمن
في سنة الا جاز وبهذه يضمن في عمل المترك والمضى فاما لا يضمن باختلاف
المستعمل مثل نجح الائمة رجل سلم الفلهم الى الراعي ليحفظها مدة معلومة
وهو دفع اليه اجرة الحفظ والدعي واستغل الراعي لمتمه وترك الاقارب
فذلك هل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا في رعاة الجبل وال
فيقع الحكار لا يضمن الدرس ما الذي فتن في الطريق ونام وخرق الكلب
الدقا فضاغ الدرس لا يضمن ان نام جالسا وفتح جامع الفصولين
وتوفا ان اذا جاز عند فورا جردت هذه الدابة في الاحتاج في رعي الدابة
في الليل في اطلع الشمس تلفت الدابة لم يضمن لانه صار عاصبا على الا ان
ان عند طلوع البق انعقدت الاجازة بينهما فصارا ليد يد امانة فان قيل
ان المتاجر والمستهجير لو خالف عا ولا الوفاق لا يبرأ من الضمان
على ما عليه الفتوى في هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالطريق الاول
اقول من المسئلة ليست مما اثننا متاجرا او مستجير فالذي تم عا و
اما الوفاق بل هي مسئلة غاصب انتاجر المقتسوب من المقتسوب منه
فيكون جرد العقد من الضمان **كتاب** **المعارية**

غيره فالتجسس لا يضمن عليه الجاني وان التقصير لا يضمن له الجاني
ان كان له مال لا يملكه الا اذا كان ضمن كل التقصير وان كان يملكه الا اذا كان
ضمن نصف التقصير لانه فضل لوكوبه وركوبه وروية كذا في التفسير
وآي الجمع الفصلين ولوكوبه فذلك بل اعترف واستطاع الولد لا
يضمنه ولو كسبه يضمن لانه هذا صنع منه ولو وكل رجل ليقبض عليه
استعان فذلك كسبه الوكيل فذلك يضمن الوكيل لعدم رضا المغير لوكوبه
ولا يرجع على الموكل لانه غير حاصل له فيه وهذا اذا كان من الدابة نجا
السوق او القوة اما اذا كان من الدابة واحدة لا يضمن لان المالك
رضي بركوبه حين دفعه اليه ولو نزل في السكة عن دابة مستعارة او
ودخل الحمار ليصل فملى عنها ضمن لانه بدفعه الحمار صبيحا او اعينها
بصره الا يدرى انه لو سرق من ماله لانه سقط القطع ولو دفعه الى رجل
في الصياح لم يملكه حتى يصل فالتقصير من يده لا يضمنه عند مخرجه من هذا على
ان المعتبر ان لا يضمنه عما بصره وعلى من ادخل بيته وتذكر في السكة
ضمنه رباطا او لا اذا غيبها عن بصره وفصل عن مجرم لو دفعه لملك
حتى يصل ضمنه لدرئ ركبته كذا في كذا في الجمع الفصلين وآي الفينة
يملك المستعير الا ابداع فهي يملك الا ابداعا وفيها لا يملك الا ابداعا لا يملك الا
وقيل يملك مطلقا في الايداع ولو استعار دابة من انسان فاعارها فقام
المستعير في المفاخر ومقوله كما في يده فقطع السارق المقوله وذهب به
لا يضمنه وآي جذب المقوله من يده ولم يضمن به يضمنه قبل هذا اذا

مصلحا

مصلحا ولو كان جالسا لا يضمن له الوكيل كذا في التفسير في الفينة اذا
وضع المستعير بين يديه المستعار وقام او اقدمه مقوده دابة وقام
المستعار لا يضمنه لانه هذا حفظ او اربط الدابة المستعارة في غيبها
فقد عنته حفظا بها فقام بلا قصد له التعميم لم يضمنه وقيل لا يضمنه سواء
قصد النوم او لاجل الدابة اذا ربطه عنده لانه حفظه وفي المباح اذا قام
جائلا او وضع تحت راسه لم يضمنه ولو كان مصلحا بلا وضع شيء تحت
رأسه يضمنه لانه تدرك الحفظ وتوكله المغير العارية فقال نعم لو دفع فتركه
وقطع في الدفع حتى لو سرقه فان كان المستعير عارضا الدابة عند
الطلب لم يضمنه وان كان قادرا فان نقص المغير على السعي يضمنه ولو
وضع العارية بين يديه ثم قام وتذكرها فليس فيها ضمانا ولو استعار
دابة للحمل لا يملك كذا او قال المالك يضمنه مطلقا فيضمنه على يده من اليد
في عياله فذلك في الطريق لا يضمنه ولو رجع الفلام عقد جواهر لا يضمنه
الا ان يدفع المستعير الى المالك او لا في ذلك فذلك هذا الا الذي يضمنه
الى يد ماله دون دابة ولو رجع المستعير مع اجنبى المستعار لا يضمنه
لكن هذا على قول من قال ليس للمستعير ان يولد له الا اعاره فذلك المضاف
والمنفعة مملوكة للمستعير فذلك المستعير فيها والايداع تصرف في ملك الغير
وهو العين مقودا فلا يملكه هو الصحيح وعلى قول من قال ان يولد له فبدرء
فقد انحصر لانه لو دفعه ادنا حاله العارية فاذا جاز للمستعير العارية
فاذا ان يجوز الايداع وكل تصرف هو سبيل للظمان ولو ادعى المستعير انه

بالنشر والنجس هذه وليس له ان يدفع الا غيره لينشر لانه ثلث ينشره ولو نشره بنفسه ليس له ان يلتقط
منه وان كان سكره ان يلتقط وان رفع لا غيره من المحيط

فعله باذن الجهر وكذا المحرمات التي لا يجرى الا في يدها على الماذن ولو
دايته ليركبها بنفسه ثم يركبها غيره فيكون كمن يركبها ولو استعار ثوبا
يوما ثم رقا ولم يجر الجهر ولا من في عياله فاحكم الليل وهو لا يضمن ولو
وجد من في عياله فلم يبق يضمن **باب العارية**
ولو قال للموهع لا يضمن العارية في الحان نوح فانه مخوف فتركها حتى يرد
فان كان له موضع اجود من الحان نوح وهو قادر على الحمل ضمن ولو الخلاء
اذا حفظ له وجب في بيته وكان يعلم انها غير امانة فضا من يضمنه وان علم
بالجامع الكبير يجوز من في عياله الموهع ان يرد في امانه في عياله وعن
محمد اذا رد في امانه من امانته مما يضمنه في حاله وليس في عياله تركه
الضمان وعنده الماذن لا يضمن وعليه الفتوى كذا في النكاحية ولو وقعت
الوهبة اما اخذ خوف من الخزي او الفقد لا يضمن الا ببينة لانه يدعي
باعتباط الضمان عنه وفي المحيط لو قال لا يدفع الا فلان من عياله لم
يكن له عيال سواه لم يصح منه لانه لا بد من الدفع اليه وان كان له عيال
غيره فدفع اليه يضمن ولو قال لا يخرج او دح حالي زيدا حاد دح عي وايضا
وان كان عي واعدل واوثق من زيد صح وكذا الحكم في الدايين ولو قال الموهع
وضعت العارية في واري ثم نسيت المكان لم يضمن وكذا لو دفنت في ارض
ان علم بعلمه والا يضمن وفي المنازات يضمن لكل حال ولو قال لا ادرك
وضعت في واري اونه مكان اخذ ضمن لان هذا اقرار منه بالتقصير
وقال الرضا في الاصح انه لا يضمن فذكره بعض القائلين ولو قال الموهع ضاع

العارية

العارية ولا ادري كيف ضاع في المحيط فله ان يضمنه ولو قال لو قال
الموهع سقطت العارية لا يضمن ولو قال استعظمت يضمن قال الطهيري الدين
لا يضمن فيها لانه لا يضمن بالاستقاطا وانما يضمن اذا تركه بحرف وجب ولو قال
وضعت ولا ادري كيف ذهب به فالقول له ولو قال ابتداء لا ادري كيف
وضعت العارية اختلفوا والصحيح لا يضمن ولو قال دفنتها ونسيتها يضمن
ولو قال دفنت في واري او في كرم لا يضمن اذا كان لها باب خرج الطهي
لينظر اما الماء فخرق البستان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن
له على رجل دين فارتد الدايين اما مديونه رجلا ليقبضه فبال المديون
دفعته الى الدوسل وصدقه الدوسل ثم قال دفنته الى الدايين فانكر الدايين
فالقول للدوسل ولو وضع ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار فملك
عليه وفي الدايين لا يضمن لان الدايين في الدار يضمن فله ان يدفع الضرب بخلاف
الثوب فكان اخراجه اتلافه ولو غضب مريضا فدفنه وابته في آو رب
المريض واخرج الدايين منه صار ضامنا ولو اودع بقره وقال للموهع ان
ارسلت ثيابك الى المري فاذ بها بقره ايضا فذهب بها دون ثيابه
فضاعده لا يضمن او دح شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي فراقا ان
يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا وسئل ابو الفضل الكرماني عن رجل
وضع متاعه عند آخر وقال اوده علك في ابا الآخر ان يقبله ولا يلتفت
الموهع الى ابائه وترك المتاع عنده فذهب رجل بغير موافقة لا قبل
له ولو قام هذا الكا وترك العارية في ضاعه هل يضمن فقال لا وفي الفتية

ملك وفي بقا حال التركة ولم يثبت لاصحابه عليه كذا الفاض اذا لم
 على هذا ملك الا بتمام فانه لم يثبت ولو مات المورث بمجهل ولم يعلم حال الورث
 ضمنه اما اذا لم يمت المورث ولم يعلم حاله لم يثبت لم يثبت فلا قال
 الوارث انما علم به وانما الطالب فليس له بان قال كان كذا وكذا وقد هلك
 كونه عينة من الذخير قال رب الله بغير مات مجهلا وقال ورثة المورث
 كانه في يده موقوفه هلكه بغير مونة صدق ربه هو الصحيح لو اوديعه صار
 وفيه التركة في الظاهر ولا يصدق الورثة ولو قال ورثته بكذا في حيوته
 او تلفت في حيوته لم يصدق بلا بينة لكونه مات مجهلا فتقدر الضمان ولو
 برهنوا على احد ما يقبل ولا ضمان عليهم لان الثابت بالبينة كالثابت
 باليمين كذا في الجامع الفصولي وفي بعض النسخ والوارث المورث في
 بعد موته اذا قال ضاعته الورثة فانه كان هذا الوارث في حياته حين
 كان مده عا يصدق وان لم يكن في حياته لا ولو قال المستوفى امرتني
 ان اوقع الورثة فلان ودفعه وكذب المورث ضمنه الا ببينة امرت
 عندها ودفعته فخرت الوفاة فدفعته الورثة المورث فانه لم يكن
 من عياله فدفعته اليه لم يضمن والآخرة وفي البرازي لو اختلفوا وقال
 المورث عياله فدفعته وقال المورث بل قد فعلت لا بغيره **في**
الوكالات ولو قال لآخر فوضعت امره اليك فاعلم ان لا يصير
 المفوض اليه وكيله بشئ من ماله ولا في الاستئجار بصير وكيله في الحفظ و
 الاتيان وهو ان الاصل في مثل هذا وهو ان يتكلم الكلام وامر الآخر بذلك

الكلام

الكلام وذلك محتمل للمعاني كغيره فانه ينفرد وكل ما لا اقل لانه ينفرد وال
 مشكوك كذا قال ان ربح المورث ينفرد في فعل المورث فانه ينفرد في فعله
 المورث والعمل موقوف على ما ينفرد في فعله لا ينفرد في فعله لان المورث
 من المورث والقرينة متيقنة والامانة مشكوك فالحقيقة او حقا وقا وهذا
 حيثما لا ما كان فيه فنفرد في فعله ومشكوك في فعله او قال فوضعت امره اليك
 يتكلم البيع والابحار والاعانة والمورثة والحفظ كذا الحفظ اقل فعملنا
 جازم لانه ولو قال لرجل فوضعت اليك امر عيالي فبقيت كذا وكذا بالنفقة
 لانه يظلم ويراد به التصرف على اهل البيت بالطلاق وذكر ويراد به
 عليهم وهو الاقل من رافضه وكيله بالانفاق ولو قال لرجل لآخر فوضعت
 امره فان بعضهم لا يصح هذا الكلام وهو باطل وقال بعضهم يصح
 وكيله بالطلاق لانه لا امر له فيه الا هذا لانه ينفذ على الجرح اذا قام
 بطل ذلك التصديق ولو قال لامرأة فوضعت اليك امر مكر صار مائة
 ظاهرا واقترض على الجرح لو قال فوضعت اليك امر مكر صار وكيله بال
 الحفظ والنفقة عليهم لانه يتكلم التصرف ويتكلم الحفظ والنفقة وهذا
 اقل ولو قال فوضعت اليك امر وبن مكر وكيله بالسفاح لانه يتكلم
 القصد والسفاح اقل ولو قال فوضعت امر وبن مكر وكيله بالرعي
 والحفظ والعلف لانه يتكلم ارادة التصرف ويتكلم ارادة منه كوارث
 ومن اقل الوكيل بالطلاق اذا قال لك انك طالق فاقول انك طالق
 طالق لا يقع وقيل يقع وقوله تنع لغو فاعلم من هذا لو قال الوكيل بالطلاق انك

ابن طلق يقع وقد انزل في ذلك بطلان امراته وقال لا تطلق احدا دون
صاحب فطلقا احدهما ثم طلق الآخر او طلق احدهما واجاز الآخر لم يكن لانها
لم يجزها وتو قال طلقا جميعا فطلقا احدهما طلقا والآخر طلقين لم يقع
ما لم يتفقا على الثلث وتو امره فليعلم ان يتقدم فلان عنه الزورهم جميعا فقد
الغائبة لم يرجع الا مثل ما اعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأجور
مقبولا يرجع بحكم غلته ما في ذمة الاصيل وتو قال الدابت لم يدونه من جاء
بغلامه كذا او اخذ مبيعك او قال لك كذا فرفع ما عليك لا يقع هذا التوكيل
لان مجزوا لو جاء انسان بتلك الغلامه الى المديون وادى الدين لا يخرج
في القصد اذ لم يكن امر انسانا ببيع بل بقبض وتو انزل في لو وكله بقبض
كل حواله ولم يقبض المخاصم فيه جاز التوكيل بالاستفاد لا ببيع والتوكيل
بقبض القبض ببيع بان قال الرجل لشخص اخر اقبضتني بهذا فقال نعم ثم
توكل رجلا بقبض ببيع امر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف
ورهم ولم يعلم الموكل بما باعه به فقال المأجور بعت الغلام فقال اجبت
جاز البيع وكذا النكاح ولو قال قد آجرتك ما امرتك به لم يجز وتو
وكل بيع عبدا بالف ورهم وحي قيمته ثم صار يابوس القيد ببيع
بالن قال قد عجزت هذا فبعه بالنقد فله ان يبيعه نسيئة وكذا لو قال
بعم وبعه من فلان فله ان يبيعه من غيره لان ذلك موقوف بخلاف ما لو وكله
ان يبيع عبدا من فلان فباعه من غيره لم يجز وتو امره ان ينزى له من
فلان فادما بعبده فاشتراه منه او عن اشتراه فله ان يبيعه ببيع

نسيئة

نسيئة فباع بالنقد ببيع بالسيئة وتو قال في كل بيع ببيع بشرط ان لا يقبض
فله بقبضه والنسيئة باطل ولو قال له ابيعك فابيعه لك قد دفع في يديك الثمن ف
التوكيل لنفسه وفي دفع الثمن من طلق لم يكن بيبعا وقيل ان يبيع بالثمن علم
صاحب الثمن انه اخذ لنفسه كذا في القيد في النكاح وكيل ببيع الدنا يبي
فامسكها وباع ونا يبيها لا يبيع وفي التنازل اعطاء دينار القضا دينه
والانفاق على عياله فامسكه وصاف دينار نفقه جاز استي ناهي البائع
كل الثمن للتوكيل رجوع التوكيل على الموكل بكلمه وان وهب نصفه ثم نصف الباع
يرجع اثباتا دون الاول لان الاول خطأ والثاني هبة ومما يجزى جولو البائع
والسماير وكيلها ما مالك لانا العادة جرت بحمل المتاع اليهم المبيع ولا
كونه بعضه الفنا وي اذا دفع الى لال نوبال يبيعه فله ان يذلل بيبض
اعمالا لانه اجبى شريك وقيل اجازا فارد في لا يبيعه اتفاقا رجلا ونفع
كل منهما الى الدلال من الا برسم بصفقه واحدا فباع احدهما ودفع الى الآخر
عنه خطأ وعاب ولا يدري به الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن ابرسم الغايب
اليه لكن لا يظن الحاض ياخذ وتوضي ما جاز الثمن الاول الدلال فله ان
يرجع على الاخذ ان ظفرا اخذ الدلال الثمن لتسليمه الى صاحبه وان كان
بمسكه ليظن بيبضا جبه فيسلم اليه فضا من بيبضا بيبضا بالنقد وتو
دفع الى الدلال متاعا فوضعه في مكان ما ليبيعه عياله ولا يرد شره
فضاع بيبضا وان كان يرد شره فتركه عنده ليل او ليل به غير فابا
او هلك المتاع في يد لا يبيعه قال شيخ الاسلام العدم وقيل بيبض وهو

مسكه

الوكيل بالبيع اذا باع في غيب
لا يكون له الموكل قبض الثمن
الا بتوكيل من جهة وكيله
من جهة المبيع

باع الوكيل بغير موكل ففوق
العقد يتعلق بالوكيل لا بالموكل
من البرازيل وقا حقا

وكيل الشراء اشترى بالنسيئة
فحل عليه الثمن بكونه لا يملك على
الاثر من البرازيل

وفي شرح الطحاوي وجد المشتري فيها
اشترى بغير موكل بالثمن على الوكيل
وان كان مقداره الموكل اخذ من الموكل
كل من البرازيل في كتاب الوكالة

البيع
القبض لانه ليس ان يبيع في غيب ما قاله شيخ الاسلام احيى ما كان دفع
المشتري ليرى به اظهله وماله بغيره بغيره امر بغيره ومعه فكاك
الدلال ما ذونا في دلاله وكذا اذا اخذ به في المبيع ولم ينفذ الدلال
وتوابع الدلال السلعة واخذ ثوبا لاجل الدلالة ثم استحق المبيع او
يعيب بقبضه او بغير قبضه ولا يتم ولو دفع الى رجل فمعه ليدفعه الى
يصله فمعه ونه المرفوع الى الموكل بقبضه كما لو وضعه في بيته ونه مكانه
وفي اجماع الفقهيين دفع الثوب الى الدلال ليعلمه فدفعه الدلال
الى رجل على يوم شراؤه فيه لم يقبض هذا اذا اذن له المالك للدفع اليوم
اما اذا لم ياذن له ضمن دلال معروف ببيع ثوب تبين انه موقوف
لذاته على ما اخذته منه يبرأ لو ثبت رجوعه كفاصل الغائب اذا قال
روح على الغائب صدق بيته لا بد ونها وتو قال بع عدي او طلوع
امرات غدا ففعل اليوم لم يجر وقد كثر ظهير الدين فيه روايات ولكن
لم يظهر رواية الجواز وكل قبض دينه وجعل له الاجير لا يبيع الا اذا
وقد تمت معلومة وتو قال الموكل للوكيل بالبيع قد اخذت منك الوكالة
فقال الوكيل قد بعته احسن لم يصدق لانه اخذ حبه لا يملك انثا واما ولو
اخذ الوكيل بالبيع لانت قال الموكل قد اخذت منك الوكالة جاز
البيع اذا اذاع المشتري ذلك لانه اخذ حبه يملك انثا واما الوكيل
بالبيع يملك الا قاله بخلاف الوكيل بالشراء يتولى ليركض الا قاله قبل
القبض لم يبعه ما عيب او بغير عيب فدل الدالين للمديون او دفع ما

عليك

قبل ادائاته الوكيل او غاب قبل قبض
الثمن بخلاف الاستثناء اما الموكل
من البرازيل

الوكيل بالشراء اذا اشترى
وسلم الى الموكل فوجد الموكل
بغيره غيبا رده على الوكيل في الو
كيل يردده على البائع من ثمن الثمن
في كتاب الوكالة

ارسد

الوكيل بالبيع والشراء لو اشترى
العقد بالموكل لم يرجع حقوقه
الا وكيله من جامع الفصولين

الوكيل بالبيع اذا رد عليه البيع بالبيع
بثبوت فانه يلزم الموكل واعتزاله
عليه بثبوت غيبه الرد عليه بالبيع
من دعوى الجبيل من جامع الفوائد

عليك من الدين الا من شئت او القدر في البر ففصل لا يسقط عنه الدين لان
الدتين يقضى بتمليك المديون ان الدين فلا يبيع امره لمسا وقته بتملك الغير
وتو قال لم يردده او دفع القديعة الى من شئت او القدر في البر ففصل لا يسقط عنه الدين لان
الامر لان العيب ملكه فمعه امره في ملكه وتو قال ابعث بالمدين مع فلان او
به فبع ابني او غلام او دفع غلاما من ففعل المديون فضاغ منه فمعه
مال المديون لانه رسل المديون وتو قال او دفع الى ابن او ابنتي او
غلام او غلاما من يابتي به فهذا وكيل الطالب فان ضاع من مال الطالب
ولو دفع اليه ثوبا ليعلمه ويصله عنه ويذا وطلب الثمن من زيد فان قبضه
وادعى البائع اعطاه له فان باع بلا اجر فاقول له فلاما عليه وان
باجر فكذا لك عينه فاما لانا المجدل امانة فكذا بدله لانه اجترى
فلاما على زيد لا قول البائع ليس بحج عليه وتو بعث الى شخص بكتاب
ليبعه اليه الفاقرضا اليه فبعث بما مل الكتاب فم لم يصل الى الكاتب
لا تكسر ما له وان ارسله به رسولا فقبضه الرسول صار من مال الموكل
لان قبضه الرسول قبض مرسلة وحامل الكتاب رسوله في تبليغ الكتاب
لان القبض وكل قبض الدين فقال الوكيل قبضته فصدقه الموكل
ولكن لا يدفع اليه مخافة انكاره لاقبض واخذ ثوبا يبيع الموكل على القضا
للكيل فان جاء رب الدين وانكر قبضه الدين من الوكيل يرجع على
الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما ادعى وان صدقه الموكل وبعضه وضع
الحيلة في التوكيل بشراء العيب وفي بعض الفتاوى امر رجلا ان يقضى

وغيره من فعل المأمور به فيك فقبضته وصدقته الأمر وكذا في رتبة الدين
وكل من يرجع رتبة الدين في المأمور به لا يرجع ما هو من المأمور به
في رتبة الأمر وقد تقدم من ماله نفسه فارجع على الأمر ما لم يكن
المأمور به في رتبة الدين كما لا يجوز من دفع الثمن إذا سلم ما اشترى في
الدين ورجع رتبة الدين على المدين بالدين والمأمور به في
غيره من قبضته ورجع على المدين عليه قال المأمور به كان له
في رتبة الدين المأمور به من قبضته ولا انت قبضته شيئا ورتبة الدين
غائب فقام المأمور به البينة على الدين والأمر بالعقار فان الغائب
يخرج بالمال على الأمر للغائب وبالرجوع المأمور به الأمر وان كان
غائبا لا ما بدعيه للغائب سبب لنبوت ما بدعيه على الغائب نفسه وفي
مثله بنصيب الغائب من أمر غيره بان ينفع عليه فانفع عليه يرجع على
الأمر وان لم يشترط الرجوع وتو قال لغيره اقض على دينه ففوضه يرجع
عليه وتو قال اوتى زكيا ما له او به فلان عن الغائب المأمور به يرجع
عليه الا اذا قال له على انه ضامن وكذا لو قال عوف الواسع عن ابيهم
عن كذا يعني الاصل في هذا انه متى ملكه المدفوع اليه متاعا ملكه
المال فاما ما يرجع وفي ملكه غير متاع بل به لا يرجع الا بشرط الضمان
قال الوكيل كخبرته قبضت الى من القديم ففوض متى اوقال وفوضه
الى الطالب حتى اقرا به وبره القديم وانما يعتبر قبضه في دعوى الضمان
او الدفع الى الطالب بجميعه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن او الدفع

الى الموكل

الى الموكل يعتبر قبضه من المدين حتى الرجوع عن الرضا في المأمور به
وكيل الشك في المأمور به لا يرجع ما لم يعلم وكذا وكيل الطلاق وفيه وكيل البيع والشراء
وكذا بقاء وتو قال الرجل المولى وقوله الدار بالطلاق والطلاق
وقوله الدار لم يقع الطلاق بقوله ان الدار من امر الطلاق لا من مطلق
يطلق عليه فلا يثبت الا بشرا و ما شاهد به وتو وكيله بالطلاق والعقار
فقط الا جني فاجاز الوكيل لم يجز لانه المطلوب عبارة موافقة الوكيل
الوكيل فطلق التام بحصة الاول وقبل جاز فيها لعدم الاختلاف بين
الابحار بحسن بخلاف الوكيل يعني ما غنيت بلوغ كتاب موكله بالعدل
اليه يقول اذا علم ما فيه كذا وصول رسوله كانه كان الوكيل لاء اليك
الخراج من المالك لغير علم الموكل منعه الى امة الزوج عن المدين
الا ان يوكله بالطلاق له لم يجز الا وقت كذا فوكله ولم يجز وكذا فلم
ان يعزل بلا حصة منها في الاصح ولا يجز الوكيل على الطلاق وكلتكم و
بكاله غير جازية الرجوع عنه ان كان في الطلاق والعقار لا يملك
عنه كما لو قال لرجل طلعت امرأتى من خبيث او اعطت عيني من خبيث
فان يملك عنه فكذا اذا قال وكيل غير جاز الرجوع عنه وان كان ذلك
في البيع والشراء والاجاز به في ان امته ببيع عيني من خبيث فبعت
نسبة فقال امرتن به مطلقا فالتقوى للأمر **مسألة** الوكيل
ولو ضمن عن رجل مالا بامره او بنفسه فاراد الخصم ان يجزى له الف
منه الكفيل قال محمد بن ابي حنيفة ان كان ضامنه الى اجل فلا سبيل عليه ان لم يكن

ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه وان ادنى ورثة لم ير جوازا على المطلوب قبل حلول الاجل ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه لا على الكفيل من الاجل في كتاب الكفالة

انما اجازت له ان ينفذ في نفسه ما يراه من المال او يبرأ منه وفي كفاية النفس بغير النفس دينة بغير المال في ثبوت منه المقتضى ان اراد المديون بذهب منه ويطيق الدارين كفيلا بالدين يقطعه اذا حل في المديون بالتمتع والمطل لا ينفذ منه كفيلا والآلا وقيل ليس له اخذ الكفيل بطلا ولو مات المطالب فسلم الكفيل نحو المطلوب الى وصيته براء او الى احد ورثته براء دون الباقية ولو صالح الكفيل بالنفس لم يبرأ في رواية ويصح في اخرى وعليه الفتوى ولو نفذ الكفيل الوفاء بوجه ما جاز وكفل بنفسه على انه ادى بتمام ايامه يوم كذا فانه عليه على خوار المكفول له فنصيب الحاكم وكيفا فسلم الكفيل المطلوب اليه براء عند بعضهم وتو قال بغيره وهو ينفذ على حجة من الذيب ان الكلى الذيب حار كفايا ضامنا لك فالكلمة الذيب لم يضمن رجلا في السينة وموعا متاع كثير نفقت السينة فانتهى الى مكان قليل الماء فقال احدهما لصاحبه العا متاعك الى الماء على ان يكون متاع بيني وبينك نصفنا قال نعم هذا فاند ويضمن لصاحبه نصف قيمته متاع صاحبه ويصح الكفالة بالنوايب التي يتوجه من جهة اللطاف من حوا او باطل لانه في توجبه المطالبة فوق سائر الديون والبر في باب الكفالة للمطالبة لانه يخرج من التنازل ولهذا اجازت الكفالة على الكفيل وفي الكفاية قال في هذا ولهذا قلنا ان من قضي نايبه غير باع يرجع عليه وان لم يشرط الرجوع كما لو قضي دين غير باع وقيل لا يجوز الكفالة من اخذ ايب لانه غير مضمون على الاصل كما لو دفع رجل الى صبي نحو عشرة

درهم

تقدر بنفس رجلين فسلم له احد من براء من كفايته والآله على حقه لانه التزم التسليم اليها وكل منها ليس بنائب عن الآخر من البراءة في كتاب الكفالة

درهم على جهة الترضاء فله ان يبرأ من الدين او ينفذ في نفسه ما يراه من المال او يبرأ منه وفي كفاية النفس بغير النفس دينة بغير المال في ثبوت منه المقتضى ان اراد المديون بذهب منه ويطيق الدارين كفيلا بالدين يقطعه اذا حل في المديون بالتمتع والمطل لا ينفذ منه كفيلا والآلا وقيل ليس له اخذ الكفيل بطلا ولو مات المطالب فسلم الكفيل نحو المطلوب الى وصيته براء او الى احد ورثته براء دون الباقية ولو صالح الكفيل بالنفس لم يبرأ في رواية ويصح في اخرى وعليه الفتوى ولو نفذ الكفيل الوفاء بوجه ما جاز وكفل بنفسه على انه ادى بتمام ايامه يوم كذا فانه عليه على خوار المكفول له فنصيب الحاكم وكيفا فسلم الكفيل المطلوب اليه براء عند بعضهم وتو قال بغيره وهو ينفذ على حجة من الذيب ان الكلى الذيب حار كفايا ضامنا لك فالكلمة الذيب لم يضمن رجلا في السينة وموعا متاع كثير نفقت السينة فانتهى الى مكان قليل الماء فقال احدهما لصاحبه العا متاعك الى الماء على ان يكون متاع بيني وبينك نصفنا قال نعم هذا فاند ويضمن لصاحبه نصف قيمته متاع صاحبه ويصح الكفالة بالنوايب التي يتوجه من جهة اللطاف من حوا او باطل لانه في توجبه المطالبة فوق سائر الديون والبر في باب الكفالة للمطالبة لانه يخرج من التنازل ولهذا اجازت الكفالة على الكفيل وفي الكفاية قال في هذا ولهذا قلنا ان من قضي نايبه غير باع يرجع عليه وان لم يشرط الرجوع كما لو قضي دين غير باع وقيل لا يجوز الكفالة من اخذ ايب لانه غير مضمون على الاصل كما لو دفع رجل الى صبي نحو عشرة

اذا اراد انما فانه يتكفل بنفسه انسان ولا يصير كفيلا اصلا فالطريق فيه على ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس فلانة انما يشر على ان لا يكون كفيلا بعد الشرفاء لا يصير كفيلا اصلا من المارحان

لو قال انما كفيل الشرفاء يصير كفيلا بعد الشرفاء لانه لو سلم نفسه قبل الشرفاء لم يكن كفيلا لانه لم يشرع له بعد السب ولو قال كفلت بنفس فلانة لم يشرع له بعد السب يصير كفيلا ابد قبل الشرفاء ويعد من المارحان

ولو مات الكفيل بالمال فله ان يطلب الدين من ورثته ولو كفل على انه بالخيار
 عن ابي ابي حمزة او اكثر صح لا يثبت على الورثة طلب من غير قرض فلم يثبت
 فقال رجل اقترضت من فلان مائة درهم فاقترضته من فلان من غير ان يقبل
 فثبته من كايصح **سؤال الحارثي** فابحى الحارثي في غيبة المحال كالكفالة
 الا ان يقبل رجل له الحوالة ولا يشترط حصة المحال عليه للحملة في لو حال
 على غائب فقبل بعد ما علم صح ولا حصة المحل ايضا في لو قبل لصاحب
 الدين لك على فلان الذي ورثه فاقبل بها ورضى الطالب بذلك صح فليس
 له ان يرجع بعد ذلك وكل دين جائز الكفالة به جائز الحوالة ولو اخذ
 المحال الكفيل من المحال عليه بالمال ثم مات المحال عليه فله لا يعود
 الدين الى ذمة المحل ويأخذ من الكفيل سواء كفل بامر او بغير امر ولو
 مات المحال عليه فقال المحال نوى المحال عليه فارجع اليك ايها المحل
 فقال المحل ما نوى فالقول للمحل له ويرجع لانه متمسك الاصل احوال
 الطالب على رجل بالان او يجمع حقه وقبل منه ثم احواله ايضا يجمع حقه على
 آخر وقبل منه صار لك نقضا للاول **سؤال الحارثي**
 مقتضى المضاربة العموم فالقول لها بدعي والقبض عارضة لا يثبت
 الا بنية واذا اتفقا على ان العقد وقع خاها واختلفا في صحة العقد
 فيه لرب المال لا يخفى فيها في الدول عن الظاهر والاذا يتفاد من
 قبل رب المال فيعتبر قوله ولو قال رب المال امرتك بالان في البق
 وادعى المضارب الاطلا فالقول لمضارب لاوعاى به العموم وعلى المحل

بزياد

بزياد عن الامام انه لرب المال ان الاذن يستفاد منه وان يرضى فان
 بشروط المضارب انه اعطاه مضاربة في كل شيء فيها اولى فانيته التي يادى
 لفظا ومعنى ولم يقصدا على هذا الحارثي فله رب المال برب هذه المضاربة انه لم
 يشترط شأ وورث المال برب على شرط بالنصف فيمنه رب المال اولى لان
 برب المضارب على النفي والمدينة اولى ولو اراد ان يدفع المال مضاربة
 على وجه يكون المال مضروبا على المضارب ويكون الربح بينهما نصفين فاحيلة
 فتم ان يدفع الدراهم اليه قرضا الا درهما ثم يشاركه في الربح الباقي على ان يملك
 بالنصف فعمل للمدعي يكون الربح على الشرا والمال مضروب على المضارب كل
 هذه المسائل بين البنين ووجه المدينة من اراد ان يملك المال مضروبا على المضارب
 فاحيلة ان يقرض المال منه وسلمه ثم يأخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع
 اما المستفاد ويستعير منه في العمل في حال ابو الليث من اراد ان يملك المدعي
 من الحرام فلا بأس لقوله عليه السلام للرجل ان يرضى صاعا من تمر صيد بهما حتى
 يصادوا ثم يملك بهما تمرتك بلسعه ثم ابتعت بلسعتك تمرا والله اعلم
كتاب القسبة الجائز او امر العوان باخذ مال الغير بغير
 الاخذ على كل حال في الاصح فان كان الخافق قايما عند الامر رجوع وان هلك
 حينئذ او استهلك لم يرجع فان انفق في حاجة الامر بامر فله عند له الما حور
 بالفاق مال نفسه في حاجة الامر على التفصيل الذي مر ذكره في الوكالة و
 كذا في المدينة من امرنا باخذ مال الغير في ضمان على الاخذ على الامر
 فان الامر لم يجر وفي كل موضع لم يجر الامر لاجب الضمان على الامر الا ان يكون الامر سلطانا

لو المولى بامر عبده الجاني اذا امر العوانب بالاقذ والعوان بامر واحد
 بالاقذ ايضاً بالاقذ من الماحض منه في العوان ولا فاضة في كل حال في الامم ثم
 هل يرجع الاخذ من الامر ولا فاضة في العوان ايضاً ان الاخذ اذا اخذ من
 واحد دفع الماحض بعينه الى الامر فيرجع من الامر الى الماحض لا فاضة
 او المولى بامر عبده وفي التنازع من اخذ ما لا فاضة في الخصومة في الاخذ
 لصاحب الحق مع السلطان ومع القابض ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط
 غلب عند الامم كسلطان لا يغير رجل ارجله من يذبح له شاة
 بعينه وكان الشاة لغيره ضمن الذابح ثم ان علم ان الشاة لغيره لم يكن
 لم يرجع على الامر وان لم يعلم من طهره الامر كان له ان يرجع على الامر رجل
 حاب ويعل الوارث ان اياه يكتب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم الظاهر بعينه
 يد برطل الارث والافضل ان يتورع ويتصدق بينه خصما واية في اية
 ما ركب دابة عينة ثم نزل وتذكر في مكانها الذي اخذها منه صار ضامنا
 ولم يبرأ من الضمان ما لم يسلم اما صاحبها او استعمله عبد غيره فمؤتمنة
 قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل صار غاصبا وقيل ان كان صغيرا يضمن والآ
 فلا تان في الكبير لا يتصور الغصب وفي الاصح ان ملك في ذلك العمل يضمن
 كان او صغيرا ولو بعت الموهبة عند الوفا بعت حاجته صار غاصبا وفيه
 موضع حل يبرأ عن الضمان قبله ثم وقيل لا غيبة قال النبي عليه السلام يغفر
 للشريد كل ذنب الا الدين الى ادين جميع الحقوق لعباده من امراسهم وبياتهم
 واخراجهم بانهم لا تقرب الشهادا قيل الدماء بحسب ما جرت له الحسنة في دفع الغصاة

من الغصب
 ما لا يملكه
 خصومة
 حق
 المان

من الذي

هو الذي صرف ما استدان في نفسه او صرفه وامام من استدان في حق واجب عليه
 فحاجته ولم يترك وقفاً بانه الله في لا يضمن الجدة ان شاء الله مع فان الله في
 برفضا خصمه من شره في المصارف وان اخذها تمامه اصبحت حاييم او وراهم
 من كسبه وحقاً من رجله ثم اعاد اما مكانه وهو ناييم او اعاد بعد التزديد
 ونام فوته آخر ان كان في محل ذلك لم يضمن عند محمد بن وعنه ابو يوسف
 اعتمد القصة الاولى لا الخلف في الصحيح من مذهب الامام انه لا يضمن الا با
 اخذ لقطه ليعرفها فاعادها اما مكانها ان كان قبل القول يبرأ عن الضمان
 وبعده لا في الاصح لانه صار غاصبا والغاصب لا يبرأ ببدل الدابة الى
 اصطبل مالكه وقيل يبرأ على قول زفر وفيه الفقيه رأى فدا من يوطا
 للغصب فتصدق الذيب اليه للاكل فحوله من موضع اما بيت ما غلب بانه
 ياكل الذيب او نحو ذلك تخليصا من الملك المتوجه فملك الفرس في البيت
 بآفة لم يضمن لانه في ذلك نظر اما صاحبه فلا يكون غاصبا وكذا في مثال ذلك
 بان كان بالنظر اليه رجل دخل بيت رجل فحلقه من بيته اما بيته
 الآخر او المصحح وان الذي يكن غلامه لم يضمن استيانه اذا كان
 هذا الموضع حوزا مثله والاي يضمن ولو شق رقبة غيره وفيه سبعة جاعداها
 ضمن فذاب لم يضمن وان كان ذابيا يضمن او جامدا لكنه او قد عنه تارا
 فذاب بها يضمن ان قصد ذلك والآ فلا سقي رجل وجلا عند الوارث او كونه
 فاذوا منه فالافان كان العاينة يغفر من كل وجه ضمنه الساعي عند زفر
 وبه يفتي وان كان تحت له عليه لبعض المسلمين فلا يضمن يتخير المالك في اخذ

مطلق
 عمن

الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب فليس ان ياخذ بعض الضمان
ولا بعض من التمس ولو اخذ البعض من احد ما تعين من ضمان الباقي فله
طريق الاختيار ومن كسر غصن شجرة فضا جذا ان لا يضمن قيمة الغصن
وتقصير الشجر والغصن المكسور للكل مسد وان شاء ضمن نقصان الشجر والغصن
المكسور بتر الشجر والجامع الفصولين لو قطع الشجرة في محله فندم رجل
بين جارة حتى لا يجزأ بيته وبغير امر القاضي والسلطان فليضمن جارة من
الحرق وينقطع عنه ضمان قيمته في ذلك الوقت الى وقت الحرق لا يضمن كالحرق
ولم يأن كضطر الكل في معاناة طعام غيره ونحو البناء من لو دمر جاريه غني
المالك ببيع تفصيل قيمة الحاريط وسلم النقص وبين ان ياخذ النقص و
بعض قيمة النقصان وليس الجبر على البناء كما كان وقيل ان كان الحاريط جديدا
امر باعادته ولو حل قيد ابيه لغيره فذهب العبد لم يضمن الا لربك العبد
مجنونا في يمينه فتح قصص طير فطار الطير منه لم يضمن وقال محمد بن يونس
قال ان افعى انا طار من فوقه يمينه وان مكث ساعة ثم طار لم يضمن وقال
هذا الخلاف ان كان رباط الدابة او فتح الباب والموضع اذا فتح او حل
بعض لانه التزم الحفظ الا يرى انه اذا ادق الغاصب او اثاره على الوا
بعض ولو حل رباط الزرق فان كانا فيه ذابا ضمن والاكمان جاحدا
فذاب بالشمع ولو شق ما حل الحار في مال منه ضمن ما سال منه وما عطية
به وان ذهب به الجار لم يضمن به لا يضمن ان كان ملكا لم يضمن ولو ارمى عبد
غيره بالاباق فابى ضمنه في فداوى او حر الدين النقي السلطان اذا حمله

المعج

اعوان يجبر عليها وضرب لا يقتل البدن يدفع الواجبة فدفع يمينه وان خوفه
لا يضمن قاض فان ونحو البناء من لو دمر جاريه غني لم يضمن قيمته
الحاريط وسلم النقصان وبين ان ياخذ البعض ويضمن قيمة النقصان و
ليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال لان كل ما كان
من صنع العباد لا يكلفهم مراعاة المماثلة لغيره ونحوهم في الكدافة وقيل
ان كان الحاريط جديدا امر باعادته قال لعبد الغيران للصبى ارتفع الشجر
وانقصه لئلا كله قبل يمينه وقيل لا ولو قال من آكل ضمنا ولو قال لئلا كل
ضمن النصف ونحو الخلاصة المفتى لو بعث غلاما بغير اذن له لعله الحاريط
فارتقى العقبى فوق بيت مع الصبي ن فوقع فخا يمينه قتل ذنبا او دبا
لو حل لم يضمن في رواية ونحو الفخذ والكلب ضمنا قتل رجلان في معاناة وعمر
مالا فضاغ ضمنا عند محمد بن وقيل لا والله البع ينفذ الامام غصب صبي
قرا فمات في بيت فمات او لم يمت لم يضمن ولو عقر سبع او نشتة جبة او اصابته
صاعته فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية ولو قتل الصبي نفسه ضمنا الغاصب
ونحو الغنية شئ عند الوالي بغير حق وان بقا بدفضب المشكوع عنه فمكسره
او بده ضمنا ان كان ارضه كالمال ولو مات المشكوع عنه بغير القايدين لا
يضمن ان كان لا المال فيه نادر وسعائيه لا يفيض اليه غالبا ولو سعى
انما سلطان ظالم ان لعله ان مال كثير لو وجوهه لا او اصاب ميراثا فغني
حق او قال عنده مال فلما ان الغائب او انه يريد الجور باطلا فان كان
السلطان غنيا باخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك موجبا للضمن ان كان كالا ذبا

كذلك في فتاوى امام محمد بن زيد ولو قال لا يخرج من باب في هذا الحائط فخل
 واما ما قيل في بعض النسخ ان رجوع على الامر وحسب استعمل بعد اشتراك او
 حيا را مشترك بينه وبين غيره فبعضه نصيب شريكه وفي الذخيرة لو استعمل
 عبد الغير بوجه الضمان سواء علم انه عبد الغير او لم يعلم وكذا لو قال العبد
 اني حر فاستعمله ثم ظهر انه عبد فبعضه ولو نفع رجل برجل فقط من المنفعة
 شيء ضاع فبعضه رفع قلنوعا من راس رجل فوضعا على راسه آخر فخل
 آخر من راسه فضايع ان كانا في القلنوعا بحيث يراها صاحبا وامكنة فبعضها
 من ذلك الموضع لم يضمن الطائر انقلب ليل او نهار او اقرت وزرع
 لم يضمن ما كثره وقال ان افقعي ان اكلت بالليل فعليه الضمان لان حفظ الزرع
 بالنهار على صاحب الزرع وحفظ الدواب بالليل على صاحب الدواب
 ولو حبس صاحب المواشي في الغلابة حتى ضاع احد المواشي لم يضمن فخرج من المكان
 ليلا وخلي الباب مفتوحا ففروا من الحيات شيئا لم يضمن ولو نفع جابط انسان
 بغير اذن ماله ففروا منه شيء لم يضمن الناقص غصب جارية شابة فضايع
 يكون اخذها وما نقص منها ولو ابقاها جارية في يد الغاصب او زوجه
 او سرقته ولم يكن فعله قتل فبعضه ما نقصت بسبب ذلك ولو وجد ضيعة
 دابة انسان فخرجها منه لا يضمن ولو اخرجها وساقها لا يضمن فخرج
 ففعلت ضيعة لانه اخرجها من ضيعة وليس ان يتعدى عن الاخراج ويقتل
 اذا طرد بغير حق فخرجها عن زرع فاكلها زبيب يفرم فبعضه لانه لا يضمن
 له ان يخرج ولكن ينبغي له ان يتعدى على صاحبها حتى يخرجها وان ساقها ليرد

الاصح

الاصح ففعلت يضمن وانكر رجل يضمن ايضا وفي الاصح له ان يخرجها من
 زرع ولا يضمن ما لم يبقها بعد الاخراج وقيل ان صاحبها لا يضمن ما يضمن
 لا يضمن ذكره في قوله الفصل في رجل اشترى رجل اصاب في زرع غيره فبعضها
 لا مربوط ففعلت انما لا يملك قرية فاداهما لغيره فاراد ان يربطها فخل
 احد ما فخر به الاخر فقتله فلم يضمن به مني لصاحبه ان يظالمه بضمانه قال
 اذا لم يقدر على الاشهاد انه اخذ للزراعة على صاحبه لم يضمن الا ان يكتفى
 اخذ من يضمن انه يضمنه من صاحبه فيبني الضمان لانه حكم اللقطة فان قدس
 الاشهاد عليها فبعضه وان لم يجد من يشهد عليها كان ذلك عذرا فان كان
 النهر لاهل قرية واخرجه من زرعهم ولم يبق عليه شيء فبعضه ان ضاع
 النهر وارتب ساقه بعد ما اخرج من زرعهم فبعضه لان حكم ما يكون من النهر
 لا يملك قرية لا يكون في النهر حكم اللقطة وانما يكون حكم اللقطة في الليل
 اما في النهار حكمه حكم الغصب يضمن الشهدا ولم يشهدا لان النهر اذا كان
 من اهل قرية لا يملكه الصياح في النهار ويملكه في الليل ولو
 اوقفه دابة في غير ملكه فحالت في ربا طها ففعلت شيئا بها فبعضه لانه حكم
 للدابة في اي موضع ذهبت مادامت في موضع ربا طها ولو اوقف دابة
 على الطريق ولم يشهدا فارت عن ذلك المكان فالتف شيئا لم يضمن لانه
 لم يملكه في ذلك المكان فضايع بمنزلة المنفعة ولو ربط دابة على سارية
 في آخر طريق فحالت على تلك السارية ففعلت احد الحارثين الاخر ان لم يكن الموضع
 طريقا ولا ملكا لاحد ففعلت ضايعا على صاحب الحارثين يكون المكان سعة وان كان

الاصح

فيكون في القيمة اوجه موضع لم يكن لها ان يد بطا هناك فصارها فاضلا
 فصارها فاضلا فصارها فاضلا فصارها فاضلا فصارها فاضلا
 وان لم يكن فان لم يكن فاضلا فصارها فاضلا فصارها فاضلا
 لم يكن فاضلا فصارها فاضلا فصارها فاضلا فصارها فاضلا
 هذا الطريق فانه امن فلكه فاذا هو مشكوك فانه لا يضمن وان كان
 الا ان الضرر في البيع انما يوجب الضمان لقوات سلامة مستحقة بالعقد
 فاكل الهم من هذا لا يبرئ من حقيقته فذبح اجنبى يضمن بخلاف الرعي والرعي
 وقيل لا يضمن الا اجنبى ايضا وهو الاصح للاذني في الذبح دلالة امانه
 النفس والحمار والبقر يضمن عند جميع العلماء ضرب ثور عينة فكري
 اضلاع يضمن قيمته عند ابا حنيفة وعند ما نقصناه وفي بعض النسخ قطع لسان
 ثور يلزم كمال القيمة لقوات الاعتلاف وقيل في قطع لسان الثور والحمار
 يلزم النقصان وتوفيقي سقط عين حمار فاعليه ربع قيمته ثم اذا افق الا فدا
 او فقرا معا فجميع القيمة وقال في القضاة نصف القيمة بخلاف الا وحي
 ضرب ثور عينة فكري ثلثه اضلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن
 جميع القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم يملك يضمن النقصان فان هلك
 يبرئ فكذا عند ما وعند ابا حنيفة يضمن كذا القيمة استباح فوكه فوال له
 بايعه فلو كان فانكس يضمن وكذا اذا قال مده فان انكس لا ضمان عليك
 يضمن ايضا قبل هذا اذا اتفقا على الثمن كما اذا قبض شيئا على لولم يثاء
 وقال له بايعه وان ملك فلا ضمان عليك كذا هذا قطع شجرة فوقع على حمارها

جاء

انما فانكس يضمن ولو اراد ان يضمن حماره فاضلا فاضلا فاضلا
 ايضا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 من دابة شريفة فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 وكذا لو هدم بينه فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 استاجر حمارا لهدم حمارا وهو على الطريق فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 على الطريق فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 الفحل دون نقصان البقر وفي الفقيه ولو استعمله في حقل فاضلا فاضلا
 امة يضمن نقصان البقر وكذا لو ساق امانة العنق فاضلا فاضلا فاضلا
 ثم انما يبرئ ايا ذلك الموضع في حمار الحنن فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 ان الفاضل قد يبيع عاصبا فاضلا وان لم يوجد فيه فعل في المنصب وتكون
 اشكر رجلا حتى جاء آخر فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا فاضلا
 التمدد جدار مشترك بينهما دارا احد التريكين ان يرفع او يضع طول ما كانا
 يملكان منه الا اذا كانا خارجا عن الرسم وقيل يجوز له المنع وهو رواية
 عن حماد وتو غرقه الارض حتى صارت بحرا ثم يسير البحر او حريت بواد وجعلها
 الى ارض رجلا ثم عيها انسانا ذكر الناطق هو عن ابا يونس يثبت للملك كما
 عيها وعند محمد ولا يثبت للملك له بل للمالك القديم وتعلق ابو الفضل عن
 رجل سبق ارضه فاستندم بيتا قال ان التمدد من التوبة ما عيها ان يتصل
 به الماء لا يضمن وان اتصل به الماء يضمن ذكر البقال لوسى ارضه فخرج الماء

الجبل
 لا ارض جارية تحت ما تملك بسبب الماء وذكر في التنازل الماء الذي يتجدد
 في الوادي اختلفوا فيه قبل لاهل الاعلى والروايات المتخلف عن اهل التنازل والحق
 لهم قصد الاضرار باهل الاعلى في منع الماء ما وراى الحاجة واخضرار الرعي
 وقيل انه لما دخل الوادي صار كائنا في نهج المنترك فالجواب فيه كالجواب
 ثم الا ان يكون السبل الحذر والنشر على وجه الارض فيكون لمن سبقت به
 اليه وذكر فيه ايضا لو قال لا اضر اسلك هذا الطريق فانه امر فلكم فاختار
 للصوت لا يضمن وكذا لو قال اكل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا احد
 ممنوم فاح لا يضمن واين صار غار الآاة الغرور في البيع انما يجب
 الضمان لغو ان سلامة مستحقة بالعقد رجلي عدم حايط رجل قال آنا
 مقابل يقوم الحايط مبيعا فان كان قيمة الحايط مائة درهم وقيمة ترابه
 عشرة دراهم يضمن الما دم بسببها درهمها والتراب لصاحب الحايط
 ولو قال صاحب الحايط لا اريد اخذ تراب الحايط وادفع الما دم كان
 له ذلك ويضمن مائة درهم فاح فاح ومن عصب ارضا ففوس فيها
 او بنى فقيم وجع الاول ان بنى من ترابه ارض كل ما مع البناء اما الكس
 لان المنقوض للمالك ولا قيمة للمنفعة ولو كان البناء من تراب يحميها
 بقلع البناء والغرس فواد الارض الما لك فارعا من البناء والغرس
 وجه الما يقيم البناء والغرس مع الارض ويقوم الارض بدونها فينقل
 فضل بينهما مثلا لكانت قيمة الارض بدونها عشرة ومعه عشرة
 بقلع البناء والغرس في رواية ويضمن العاصب قيمة الارض في رواية اخرى

والوجه

والوجه الثالث ان يكون قيمة البناء والغرس زايديا على قيمة الارض فيضمن
 العاصب قيمة الارض بملأها حكم بالبناء والغرس وتساوي حمار الحطب
 فقال كوس كوسه الا ان الحايط لا يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه وتحرقا
 يضمنه وان سماع الآاة لا يضمنه التخي لوص الحمار فكذا كما اذا امكنه التخي
 بكمه يسمع ولم ينفخ لا يضمنه رجل خفي بئرا ثم كسره ان كسره بالتراب
 او بملأه من اجزاء الارض ثم جاء آخر ففزع عنده فوقع فيه ابناء
 يضمن الما لانه لم يبعه بئرا بعد هذا الكس وتو كسره اول الطعام وتو
 والحيلة رجا لا يضمن الاول لان هذا الكس لم يزل على اديم السبل الا
 يركب انما يقال بئرا مملوءة بالطعام ففزع هذا لو فزع بئرا ففزع راسا
 بالتراب ثم جاء آخر ورفع الغطاء فوقع فيه ابناء يضمن الاول
 وتو نام كبران في الطريق فاخذ رجل ثوبه لا يضمنه واخذ ثوبه من تحت
 راسه او خاتمه من اصفر او مكنه من وسطه ليحفظ ضمنه لانه كان يحفظ
 لصاحبه وسئل الوبري عن رجلين كانا يدبغان جلودا في جافوت
 فاذا اصاب احد ما شئ في مرجل فبالش فضمن فيه ماء بكنهه فالشيب
 الشئ فاصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وسائر متاع الجيران
 حمل عليه ضمان فقل لا تو غرس او بنى في ارض الغير ففزع او ردت
 الارض الما لصاحبه ان كان قيمة البناء والغرس اقل من قيمة الارض
 وان كانت قيمة البناء والغرس اكثر من قيمة الارض ينتقل حق المقتضوب
 منه من الارض الما بتمتد رعاية الى بنين وقيل للفارس قيمة الاعضاء

نقصان

يؤمر غرسا اذا كان في قلوبها ضرابا لا رضاء قال بعضهم قلعه الفارس وبعضها
 الارضاء وانما يصيب الارض الامر بالقلع حسب قوت لو غرس في ارضه ابق
 بقيت اذنه قالوا للفارس وينصدق بما زاد عن قيمة غرسه ولو جاء المالك
 وكبرها بعد نبات زرع العاصب وزرع فيها شيئا اخر لا يضمن العاصب
 ولو غصب ارضا فزرع كثرته فاحترق اربعة اكرار ونقصا الزرع
 ما يبلغ قيمته كثر وكفه من المكون ما يبلغ كرا فاخذ منه ضمانا النقصان فانه
 ينصدق بكثرة زرع كثر او كفه مؤنة كثر وضمن قدر قيمته كثر فضل الكفا
 فضل الحارز عند راس مالته بكثر قصده به لانه زرع مالم يملك وقال ابو يوسف
 لا ينصدق لان الممنوع زرع مالم يضمن وهو قد ضمنه وقبلكم يترى قبل الاستوال
 ويعدا فلتفاد ما بينهما نقصان وروى هشام عن محمد بن عوف غصب ارضا
 فحذر ما حنط ثم اختصا قبل النبات فان شاء صاحبه تركها حتى ينبت ثم
 يقول له اقلع زرعك فان شاء اعطاه فضل ما بينهما وقطع الحنط وعما ابو يوسف
 انه يعطى مثل بذره ولو اجمع اهل قرية وجاء كل واحد بشئ من البذرو
 يذروا العلم فالكارز لا رباب البذر لانهم لم يملوا البذر اما المعلم
 زرع في ارضه فغير ناجا آخر فبذر عليه حنطه فيقول من غنبتا فالكل
 لصاحب الحنط وعليه لصاحب البذر فيقوم الارضاء من روعة وغير مزدوجة
 كذا في النوازل وفي الغنية رجل زرع ارضا غير بغير اذنه فالغلة له وعليه
 ما نقص من الارضاء وتغير ان ينظر اليكم يترى منه قبل الزراعة وبكم
 يترى بعد ما تم ينظر هل بينهما تفاوت فيخرج بنقصان ذلك المبلغ اذا

قلعت

انما اذا غلب
 غلب الباعث

قلعت وتثبت الباقي فيه فيها يجمع الناس ان كان تركها لباخذ الناس قلعت
 باخذ لان عمل هذا جرم العادة بين الناس ولا يملك على استاجر ارضا
 يذرعها فحقها فبقية فيها يوافق فسفاما رب الارض فثبت فيها القيمة
 فهو له لان عمل ذلك لا يطالب عاذا رجل التخط السابل بعد ما حصد
 زرع من الارضاء وجمع كماله خاصة لانه لو لم يلقط لم يلقط الارض
 وكان التملك مع قلعت كثر بقلع ريس به صاحبه فان رفع الزرع كان
 اولا وان لم يرفع كان لمن رفعه كذا منها ولو غصب من صاحبه مالا ثم
 بقا ان كان من اهل الحنط مع رقع والآ فلا وان استهلك فحقا عليه
 الضمان ان كان ما دون يوراء والآ فلا ولو رد غاصب العاصب على الغاصب
 يوراء من الضمان كما لو رقع على مالكه وح الجاهع الاصف قال ابو القاسم
 كان خلف بن ايوب وابو الحطيعة يقولان لا يوراء غاصب العاصب بالحق
 غاصب الاول ولو استهلك المفسوب وضمنه الغاصب ينظر ان كان ذلك
 مما يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدينار
 يقوم بالدينار وان كان يباع بها فالغاصب بالخيار ولو اكتسب المفسوب
 ثم استوفى المالك مع الكسب لا ينصدق بالكسب وتضمن الغاصب عند المالك
 او الا باق او خيارا او نحو ذلك ففنى العمل عند الغاصب قالوا يقوم العبد
 قاربا او خيارا او يقوم غير قار وخيارا ويضمن بائنها ولو اشترى
 طعاما بالدرهم المفسوبة جاز له الاكل الا انه اذا استوفى الدرهم
 لا ينظر الشراء كما لو تزوج امرأته بشئ مفسوب يحل له الوطء لانه لو اشترى

ولو انما سبب ما لا امر ما تم اشتري
 هذا على اربعة اوجه

اقرب لا يظلم الشكاح ولو اشترى طائفا او جارية بثوب مفصوب لا يملكه
 الاكل ولو اطلق قبل ادائها الفسخ لانه لو اشترى بثوب لم يملكه الا اكله وفي
 الجامع المفسر العين ولو اكتسب رجل مالا او امة اشترى بثوب فهذا على اربعة
 اوجه اما ان دفع تلك الدراهم الى البائع او لا ثم اشترى منه بذلك الدراهم
 او انزله قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها او اشترى بها ودفع غيرها
 او اشترى مطلقا ودفعها واختلف ابو نصر وابو بكر وابو الحسن الكوفي
 قال ابو نصر يظلم المزارع ولا يجب عليه ان يتصدق الا في الوجه الاول واليه
 ذهب ابو الليث لكنه هذا بخلاف الظاهر والرواية فانه نقض في الجامع اذا
 غصب الثاقل اشترى بها جارية وبابو بها لغيره يتصدق بالدرهم وقال الكوفي
 في الوجه الاول والكتا يتصدق وفي غيرها يطيب له المزارع وقال ابو بكر لا
 يطيب في الوجه كلها ويجب عليه ان يتصدق لكنه الفتوى اليوم على قول الكوفي
 دفع المخرج عن الناس كمنع الحرام وفي الغنية اشترى بالدراهم المفصولة
 على اربعة اوجه اما ان اثار البها ونقد منها او ان اثار البها ونقد من غيرها
 او اثار غيرها ونقد منها او اطلق ونقد منها ففي الوجه الاول والثاني
 لا يطيب له تناول قبل ادائها الفسخ وحل بغيره والمزارع حر لم قبل الفسخ
 وبغيره وان كان ملكا له ولو دفع المالكه حل له التملك وفي الوجه الثالث
 ولو اربع قبل كذلك وقبل حل للفاصل تناول قبل الفسخ كما حل بغيره
 هو المزارع فيه كذلك ولا يحل للمالك من المزارع بل يحل للفاصل لان التوسل
 لا يحل بالدراهم المفصولة بل يحل البيع او بالاشياء المملوكة ولو آجر

الفن

١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١

في ارجاء ضيق العاطف وان لم يكن لا يضمن اذا قطع من موضع لورفع الحاكم
 باجماع القلع من ذلك الموضع ولو اصر المعضوب يستعين باحد قضائي القيمة
 ويصدره الفصل قطع اعضاء شجرة عذرة فان كان النقصان فاضا يضمن
 قيمة الشجرة ولا يضمن نقصان الشجرة دينة فعليه قيمته لان ما كان من صنع العباد
 لا يمكن مراعات الحائلة لتفاوتهم في الحداقة ولو جعل الدين اجبا لا يجوز
كما في باب الاكرام ان رجل امر رجله بقتل رجل ولم يقتل
 له اقله والا لا يقتل كما لا يجوز يعلم بدلالة الحال لانه لم يقتل بقتل
 او يقطع يده او يضرب بجاني على نفسه وتلف عصف كان مكرها وتوكره يقتل
 غيره فقتله المقتول عليه دفعا عن نفسه لا يجب فيه المكر على المكر والزواج
 سلطان امراته فيصح الاكرام منه ولهذا الوضوب امراته ضربا شديدا حتى
 اختلعت نفسها منه مكرها ونفقة عديتها وانما يبينها فان كان الضرب
 لاجل الاختلاع فلها ان تدعي ذلك والطلاق واقع وفي بعض الفتاوى
 لو طهر زوجته واذا ما بالضرب والتمتع حتى وهبت الطلاق منه ولم
 يعوضها فالبراءة باطلة وفي النزاع لو اكرام رجل على ان يكتب قرطاس
 امراته طالق او امره ببيدها لم يصح الا اذا نوى وفي المحيط من المباح
 مما قال به الاقرار بالرقه مكرها وعنه صبي بشارب وجعل ضرب السارق
 حتى يقر وقال ما لم يقطع الا ولا يظهر العظم رجل يدعي الا بغيره فيمثل عا
 اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يناله المكروه ولا ينبغي ان يتكلم الا ان يخاف
 على نفسه او عصفوا وتلف مال في لا يابعد ذلك لانه في معنى الاكرام المشترك

في ضرب
 سارق
 بغير

ادام

في اكرام مكرها فنهلك المبيع في يد المشتري ان يملكه من غير نقد لا يضمن ويملك
 امانة ولا يضمن البائع النعم مكرها فليس له الا جارة وعليه رد ما ان كان
 قائما في يده لتلك العقد وان كان مكرها لانا قد منه شيئا لان ما لم يضمن
 للمتلل باذن الحاكم كان امانة الا على الكل حال الغير فكل في النقصان على
 الفاعل الا على العصف من دم المودم يضمن وتوعد رجله بضرب حتى يباع
 ماله او ابراء على عليه فهذا يختلف باختلاف ذوى المروءات قرب انسان
 يكون العقول في حق الاكرام ورجب انسان لا يكون الضرب في حق المكرام وتو
 قيل لرجل ان يشرب هذا الشراب او يتبع كرمك فباع ففقد اكرامه ان كان
 شرابا لا يبيح فكذا في من الحرمات **باب في القسطة**
 لو استغنى عن وجد لقطة خر فوجم وضوعها في مكانها فملك رجل يضمن ام
 لا فان اجاب بنفي اخطا الا ان يقول ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه
 اما ان يكون اخذها لغيره لينظر ان له او لغيره واخذها لصاحبه اما
 اخذها لنفسه يضمن بالاتفاق لانه بالافضال صا صبا والفاصل لا
 يخرج عن الضمان الا بالثبوت لصاحبه واما اذا اخذها لينظر فلما ضا
 عليه لانه لم يخذها لنفسه ولا لصاحبه فكانه لم يخذها واما اذا اخذها
 لصاحبه ثم رد ما امكنه فانه ينظر ان زال عن مكانه ثم وضوعها فيه
 يضمن والا فلا وان ادعى انه اخذها لنفسه لا يضمن وعندنا في وجوبه
 يقبل قوله الا ببيئته وعندنا يوسف لا يقبل مع البهيمن وتواستغنى عن
 وجد لقطة فجا رجل وادعى ان له فصدق ورفض اليه ثم جاء آخر وابته

انما له

رواية ان طهر غزن بابا في المقتل قتل والآ فلا ولو عن الولي عن نصف
العصا من يقط ولا ينقلب الباطن ما لا فرق من انسان قصدا فاما كنه
في ادركه وقيله لا يضمن المجرم تحذ الفقهاء رجل من انسان قتل
اباه عمدا باسلاح او اقد غنم بذلك ثم قال قال قاتل انما قتله وتلى عددا
ولم يعرف الابن ذلك الا بدعواه فانه يباح له ان يقتضيه ولا يقبل قوله
لان العصا من يثبت عنه لوجوه القتل العمد فاما بالعيان او بالاقرار
فاما الاقرار في نفسه وقوله القاتل يحتمل الصدق والكذب ولا يعتبر الا بحج
عنه ولو شهد عنه رجلان عدلان ان هذا الرجل قتل اباك عمدا بالسلاح
فانه لا يباح له ان يقتله لان قول الشاهدين لا يصير حجة بدون قضاة
بخلاف الاقرار والعيان ولو شهد الاثنين عند الابن على دعوى القاتل
انه قتل تحت ينظر ان كان حال لو شهدا عند القاضي فالتا في نفسه شهادتهما
فانه لا يتجه بالقتل بل يتوقف الى ان يشهدا عند القاضي وان كان حال
لا يقبل القاضي قولهما يباح له ان يقتله لكان بيانه اذ شهدا شاهدان
مردوا بالصدق او فاسقين او النساء وحدتهن يباح له ان يقتله لكان
صبي ابن ثلث سنين وحيا الحضانة لأم وخرجت وتركته الصبي قد دفع
في النار نضحت الام ولا يضمن في ابن سبع سنين صبي وهو ابن سبع سنين
ونقط من السطح او غرق في الماء قال بعضهم لا شر على الوالد لان عنه
حفظ نفسه وان كان لا يقتل او كان اصغر سنين لو اكره على الوالد ان او على
من كان الصبي في حجر الكفارة ترك الحفظ وقيل ليس على الوالد الا الاستغفار

وهو الصحيح

وهو الصحيح الا ان يقط عنه يباح في كان عليه الكفارة ولو اكره الرجل على قتل موث
بتوعيد قتل ففعله لا يجرم القاتل عن الحيثيات وله ان يقتل الماكر قصدا
لمورثه في قوله 2 مع ومجرم قاض طان والعصا من يجمع الورث خلاف
لابن ابلي وكذا الدية خلافا لما لا يكره وان افترضا في الزوجين لهما ان
الورثه خلافة وهي النسب والى السبب ولما انه عليه السلام ورث امرأته آتيم
من دية زوجها آتيم ولو كان كل الورثه ضفارا قبل يتوجه السلطان
وقيل ينظر بلوغ احد ما كذا في الاختيار وفكر فيه ايضا من جرح عمدا
فما في ففعله العصا من معناه اذا مات منها بان لم يعرفه له عارضا ايضا في
الموت اليه وحى البنات ولو جرح القاتل قبل ان يرجع الى الوالي انتقلت
دية ولو جرح بعد الدفع الى الوالي له قتله ولا يقط العصا من وعى الاحام
انه يقتله في الحالين من تحت ويغني لو قتل حاله لا ضافة يقتل فان جرح
بعده مطبقا سقط العصا من وان كان غير مطبق يقتل عند قتل مولا
عمدا لا رواية فيه قال الفقيه ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قصدا
فيه قتل ضئله عمدا وبنته في نكاح سقط العصا ولو قتل بدير رجل ورجله
والقاء فقتله سبع لا قصاص ولا دية ولكن يعزى ويحسب عورة وعنه
الامام عليه الدية ولو فعل ذلك صبييا والقاء في الثمر والبرق مع ماء ففعل
عاقلة الدية ولو قال اقبلت فقتله يجب الدية لا العصا ويجعل الابا به
لداء العصا لا الاستبدال بالمال وقال في الجرح في الابا به لا يجب الدية
في اصح الروايتين عن اصحابنا وحى المنتقم لو قال اقطع يدي فقطعه لاشي

عليه السلام العبد المذنب في الطرف لا يجابه بالمال حتى اقصاه بالثوب لا في النفي
وتو قال اقطع على ان يعطيه من هذا الثوب او على هذا الدرهم فوقع يجب ان
البدل العاصم وبطل العطي والخنا وان اقر يقتل ان اذا اقر العاصم
بأنفائه الارض فانه ثاب قبل الاخذ قبلنا التوبة وبعد الاخذ لا يقتل
وكذا الراعي الاكادى والاباح ولا يقبل التوبة منها كذا افخ به الاحام
عن الدين كندري اراد ان يخلع كبدته ليس له القتل وازار او قلع سنه له
القتل وترا على الصبي سلاكا يمسك له ولم يامر بشئ فعطيت به بحجة
على عاقلة المعط وكذا اذا لم ينل امسكه في الخمار وللغزو ان يقتل
قاتل زوجته وكذا للزوج ان يقتل قاتل زوجته ومن قتل زوجته
وليد يعطيه له ولدمها يقط العاصم ان كان له وارثا آخر كالاب والام
ومن له العاصم على غيره فالقاضي البئر اوصيه به بحج او بنوع آخر فمات
فكان مستوفيا حقه لكنه عذر لانه قتل بغير سكين وتوارى ان يكر
غلاما او امرأة على فاحشة فلم يستطيع دفعه الا بالقتل فدمه هدر وتو
قال اقتل عبدي لم يجل قتله ولم يفتحت ان قتله وتو قال رجل لما خرق قلعه
لا يجل قتله وتو قتله به بحج عليه الدين وتو شهر مجنون على رجل بسلا
فقتل المشهور عليه لزمه الدين والكفارة غنية ومن جرح في قتل
فقتل اهل اهل فاح من تلك الجراحة فان كان صاحب خراش فاح ما
فالقاحته والدين على القبيلة عند ل 2 وقال ابو يوسف لا قاتل
ولا دية لانه الذي حصل لاقامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب خراش

وتاب 2 ج ان الجرح اذا اقبل به الموت صاب مقتيلا وهذا وجه القصاص
جدي وكم القاص لو من صبي فاصاب عينا انسان ان كان للصبي مال
يؤدى الدين منه وان لم يكن له مال فتنتظر اياما ميسرة ولا يواخذ به الاب
قال القاضي انما يجب ثوبا على الاب لانه كان لا يدري على الحج عاقلة وانما يجب الدية
في ماله اذا ثبت ذلك بالبينه او المعارضة لا بالاقدار لان اقرار الصبي لا عبرة
به والبيع اذا امر صبي با تلاف مال انسان فالضمان على الصبي ثم يرد
به على الامر وكذا امر البائع بقتل انسان يؤخذ بالدية على عاقلة الصبي
ثم يرجع على عاقلة الامر وتو امسك مالك المال حتى سرق ماله او اخترق
او غصبه غاصب لا يضمن الممسك شيئا وكذا لو منع المالك من الجلوس على
ساطر او ركوب على دابة حتى تلف لا يضمن لانه لم يفعل شيئا وغيره كالمولود
وتو قتله بظهر الحرة يقتل عند ما وهو رواية عن اب 2 ج لان الحديث انه
القتل وتو ضرب متا ينتظر حولا لاحتمال انه يشد وان سقط بحج الدين
وكذا لو حدث فيه صفة من الولد والحج والكفر لان منفعة الانسان
يبطل بهذه الصفات وفي الصفح حكومة عند لان الصفة لا يذهب
بل يوجب نقصانها فيجب الحكومة وتو عصى بدم رجل فانتزع من العضو
يد من في العاصم فقلع من العاصم لاضمان عند الاحام وعن ابن ابي ليلى
دية السن عصى ذراع رجل فجزه من فيه فقط بعض انسان العاصم
قال محمد دية الانسان ضرر وعلى العاصم ارش ذراع وهذا بخلاف
ما لو ثبت بثوب غيره فجزه صاحب الثوب فخرنا بعض المتشبهت بغيره

ولو جرح من يمينه فمضى جرحه وتوغل في شئ بالغ لا يتبين له ان الشئ فيه
 وتوغل في شئ من يمينه فمضى جرحه وتوغل في شئ بالغ لا يتبين له ان الشئ فيه
 انسان وثلاثون سنة وانسان الكونج قالوا ثمانية وعشرون في يدية ومثلية
 وهذا غير جائز على فيها الاعضاء لان الى جرح فيها (النقص لان قوله عليه السلام
 في كل شئ من الابل ويجزى النقص بالقيمة بالثنية والنا بالنا بالنا و
 النقص بالنا ولا يؤخذ العلي بالعلي ولا بالعكس ولو امر رجل بشئ
 سكره لوجع اصابه وعينه السرة والى مور نزع شئ آخر ثم اخذها فيم القتل
 لأمرفا فاحلف فالدية في حاله وسقط البقا من الشبهة وتوغل في شئ
 وانسان فغلى عينه صاحب الدار لا يضمنه انما لم يكن يضمنه من فقي العين
 وان لم يكن يضمنه وقال الشافعي لا يضمنه في الوجهين لقوله عليه السلام
 من اطلع دار قوم ففقه عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا الحديث محمول
 ما اذا لم يمكن الا بفقه عينه ونحوه يهدر بالاجماع ولو اذ دخل راسه فرماه
 صاحب الدار ففقه عينه لا يضمنه بالاجماع لانه شغل ملكه كالوقوع في
 قنانه فدفعه في قتل لا يضمنه وانما الخلاف اذا نظر من خارج كزاح القنية
 وفي الاختيار ومن جرح رجلا عدا فمات فعليه للقتل ما مضاه اذا لم
 مضاه بان لم يعرض له عارضا آخر فمات الموت البه للقتل عدا فعليه
 القصاص وفي الهداية ومن جرح رجلا فلم يزول صاحب الفرائض مات
 فعليه القصاص وفي موضع آخر مضاه ومن جرح في قبيلة فمات اهل
 فمات من تلك الجماعة بان كان ذاقوا من القامة والدية على القبيلة لوقوف السبب فيه

وهو الجرح

وهو الجرح وتغير طهارة عدل قبل ما يجناح اليه من النقص والاجرة وغير ذلك
 وقيل بقدر الحجة عليه رفاكم ببعضها هذه الجناية من قيمته ان كان ينقص عن
 قيمته يجب ويحرم وقيل ينظر الى اذ في جنابة لئلا ارش مقدروا من الموضع فان
 كان نصف ذلك يجب نصف ارش الموضوعة لكن هذا اذا كانت الجناية على
 الراس والوجه لانها موضع الموضوعة فالمقتل ينظر ان كانت الجناية على
 الراس والوجه ينفع بالوجه الاخرى ولو جرح قتيلا في محلة هي الدية والقامة
 وآن جرح قتيلا لا والفاصل والفاصل ان لا يكتفي ان القتل وآن جرح في الدم
 من الفم ان كان يعلو احدا الجوف كان قتيلا وان كان نزلا من الراس ولا يعلو
 وحده وان كان اذا اقتتلوا يجعل قتيلا مكان في القامة والدية على اهل
 تلك المحلة ولا يعقل المدينة من مدينة ويعقل المدينة عن قرامها لانه اهل
 يتماصرون بدويانهم واحدا سوادهم وقراهم ولو جرح القتيلا بين قريتين
 هي الدية والقامة على اقربهما لكن اذا كان بجبال يسمع الصوت اما اذا كان
 بجبال لا يسمع الصوت لا هي الدية على واحد منها ولا على بيت المال والمكان
 الذي وجد فيه القتل اذا كان مملوكا لا هي القامة على المالك والدية على
 عاقله وان كان مباحا الا انه في يد الحلبيين هي الدية في بيت المال ولو وجد
 قتيلا في مسجد محلة فالقامة على اهلها ولو وجد في دار الوقف او ارض
 الوقف فانه كان اربابا معلومين فالقامة والدية عليهم وان كان الوقف
 للمجدد كما لو وجد في المسجد من رجل في محلة فاصابهم او جرح ولا يدري
 من اين اصابه ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القامة والدية حر وقير قتيلا في دار نفسه

فجر طهارة

مطلقا
 اما اذا كان
 الصوت لا يسمع
 منها ولا على بيت

في البيع ولو وقع البيع بغيره فاشترى بغيره فكذا هذا وفي القيمة
التي هي الارض ولم يرض احد الزكاة بغيره ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان
القيمة برئت بالرد وارتبنا اثنين اختلفا نصفين وبنوا حرمات نصفين
ثم اشترى لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت الداران بينهما
فاقتسامهما فاذ كل واحد من الزكيين كل واحد من الدارين وبنوا حرمات
في دار ثم اشترى يرجع بنصفه قيمة البناء كما لو اشترى وبنى ثم اشترى
يرجع قيمة البناء من البايع لاقتضاء البيع بلامه المبيع عن الاحتياق
وآثر في مكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واراد كل واحد منهم ان يفتح
بابا في حيز فليس لأهل الكعة ان يمنعوا من ذلك ولو ان باب دار الرجل
في مكة غير نافذة فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار في مكة اخرى
لا اراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه الكعة ذلك
وهو اراد ان يفتح بتلك الدار بابا في هذه الكعة لان باب ليس مكة غير
نافذة بين عشق لكل واحد منهم دار غير ان لا حرم وارض مكة اخرى
لا طرقت لهما في هذه الكعة غير ان بابا في هذه الكعة قال ابو نصر ان يفتح
بابا في هذه الكعة لان أهل الكعة شركاء في جميع الكعة بدليل ثبوت النفع
للكل فلم يمنع من رفع حائط على حرم يفتح الباب ان لا يمنع فاذ لم يمنع
من ذلك لم يملكه وقال ابو القاسم ليس له ان يفتح هذه الكعة لان تلك الدار
وبه افق ابو جعفر وابو الليث اجل له دار وعليه باب فاذ ان يفتح
بابا آخر على الدار الغل من ذلك والبايع مكة غير نافذة له ذلك وان باب أهل الكعة

في منع

في البيع ولو وقع البيع بغيره فاشترى بغيره فكذا هذا وفي القيمة
التي هي الارض ولم يرض احد الزكاة بغيره ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان
القيمة برئت بالرد وارتبنا اثنين اختلفا نصفين وبنوا حرمات نصفين
ثم اشترى لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت الداران بينهما
فاقتسامهما فاذ كل واحد من الزكيين كل واحد من الدارين وبنوا حرمات
في دار ثم اشترى يرجع بنصفه قيمة البناء كما لو اشترى وبنى ثم اشترى
يرجع قيمة البناء من البايع لاقتضاء البيع بلامه المبيع عن الاحتياق
وآثر في مكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واراد كل واحد منهم ان يفتح
بابا في حيز فليس لأهل الكعة ان يمنعوا من ذلك ولو ان باب دار الرجل
في مكة غير نافذة فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار في مكة اخرى
لا اراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه الكعة ذلك
وهو اراد ان يفتح بتلك الدار بابا في هذه الكعة لان باب ليس مكة غير
نافذة بين عشق لكل واحد منهم دار غير ان لا حرم وارض مكة اخرى
لا طرقت لهما في هذه الكعة غير ان بابا في هذه الكعة قال ابو نصر ان يفتح
بابا في هذه الكعة لان أهل الكعة شركاء في جميع الكعة بدليل ثبوت النفع
للكل فلم يمنع من رفع حائط على حرم يفتح الباب ان لا يمنع فاذ لم يمنع
من ذلك لم يملكه وقال ابو القاسم ليس له ان يفتح هذه الكعة لان تلك الدار
وبه افق ابو جعفر وابو الليث اجل له دار وعليه باب فاذ ان يفتح
بابا آخر على الدار الغل من ذلك والبايع مكة غير نافذة له ذلك وان باب أهل الكعة

في منع

تنورا

[illegible]

في انفق ما لا يقدر على انفق لا يكون متبرعا ويرجع به في النفي وتو انفق في غيبة
 العمل كان متبرعا الا ان يكون ما من الفاضل والاصل في هذا النوع ان كان ما
 اجبر على الفعل مع صاحبه فاذ اقبل احداهما فهو متطوع وكل من لا يجبر عليه
 وعلى هذا التفسير بين رجلين كراه احدهما فهو متطوع وكذا السبعة يتحقق فيها
 الفرض او تمام ضرب من شئ قليل او عديد حتى رجلين حتى فوزه احداهما لانه
 يجوز تركه على فعل من الشياء واما الذي له في فته فوجه بين رجلين انهم
 لا يجبر صاحب البيت على البناء فان اذ اقبل صاحب الغرفة الفعل لم يكن متطوعا ولا
 المتبرع جدار بينا كرمين لمطين فاستعدى احداهما الى السلطان كما ايج صاحب
 البيت كونه السلطان بينا كرمين فاستعدى احداهما الى السلطان كما ايج صاحب
 منها فبني ياخذ الاجر من صاحب الكرمين وذكر فيه ايضا لا بد من كل جابط
 انهم ان يمتنع عن البناء لانه ان شاء فاسم للامان والى الجابط المتطوع ولو
 بني احداهما لم يكن ان يرجع على شريكه لانه لم يزل ان ياخذ بها البناء شيئا فكان
 متطوعا اذ لم يكن لها عليه قول اما اذا كان لها عليه قول فانه قد قضا
 احدهما واما الآخر لم يكن البناء متطوعا وهو يقع قوله ويمنع الذي
 لم يبين على وضع الجوز حتى ياخذ منه نصف ما انفق وهو قول اصحابنا قال
 ابو بكر ان كان الجابط ايضا حيث لو قضا ارضه يعميه مقدار ما بين
 عليه بناء محكم فهو متطوع في بناءه وان كان في حال لا يثبت لا يثبت مقدار
 ما بين عليه بناء محكم لا يكون متطوعا ولم ان يرجع من نصف ما انفق ان اراد ان يضع
 عليه جزو عي وعما جرد به ان يرجع في الحالين لانه لم يجره الوضع على جميع الجدار قال
 ابو الهيثم انما يرجع

فانفق

في انفق ما لا يقدر على انفق لا يكون متبرعا ويرجع به في النفي وتو انفق في غيبة
 العمل كان متبرعا الا ان يكون ما من الفاضل والاصل في هذا النوع ان كان ما
 اجبر على الفعل مع صاحبه فاذ اقبل احداهما فهو متطوع وكل من لا يجبر عليه
 وعلى هذا التفسير بين رجلين كراه احدهما فهو متطوع وكذا السبعة يتحقق فيها
 الفرض او تمام ضرب من شئ قليل او عديد حتى رجلين حتى فوزه احداهما لانه
 يجوز تركه على فعل من الشياء واما الذي له في فته فوجه بين رجلين انهم
 لا يجبر صاحب البيت على البناء فان اذ اقبل صاحب الغرفة الفعل لم يكن متطوعا ولا
 المتبرع جدار بينا كرمين لمطين فاستعدى احداهما الى السلطان كما ايج صاحب
 البيت كونه السلطان بينا كرمين فاستعدى احداهما الى السلطان كما ايج صاحب
 منها فبني ياخذ الاجر من صاحب الكرمين وذكر فيه ايضا لا بد من كل جابط
 انهم ان يمتنع عن البناء لانه ان شاء فاسم للامان والى الجابط المتطوع ولو
 بني احداهما لم يكن ان يرجع على شريكه لانه لم يزل ان ياخذ بها البناء شيئا فكان
 متطوعا اذ لم يكن لها عليه قول اما اذا كان لها عليه قول فانه قد قضا
 احدهما واما الآخر لم يكن البناء متطوعا وهو يقع قوله ويمنع الذي
 لم يبين على وضع الجوز حتى ياخذ منه نصف ما انفق وهو قول اصحابنا قال
 ابو بكر ان كان الجابط ايضا حيث لو قضا ارضه يعميه مقدار ما بين
 عليه بناء محكم فهو متطوع في بناءه وان كان في حال لا يثبت لا يثبت مقدار
 ما بين عليه بناء محكم لا يكون متطوعا ولم ان يرجع من نصف ما انفق ان اراد ان يضع
 عليه جزو عي وعما جرد به ان يرجع في الحالين لانه لم يجره الوضع على جميع الجدار قال
 ابو الهيثم انما يرجع

اذا بني بالحق الحكم ايا من امره فلا يرجع شيء من ذلك اليه العفو والعفو اذا انعدم
 فبناؤه صاحب العفو غير امر صاحب العفو والعفو فهو منقطع قال محمد بن الحسن
 الكرمي بين خاص وعام او بالغ ويقيم برفع الامر الى القاضي ولم يرجع شيء
 الا الى الوزير بحسبته ويطيعه ومع الكرمي يقوم عليه فاذا ادركت التميز بين
 ولا قد حصته ويوفى حصته الفاضل له فاذا قدم الغائب فان شئ فحضره وان
 شئ لم يأت وان لم يقدم فمضيه كاللقطة ولو ادعى الخراج كان منقطعاً فادام
 بين اثنين غائب احدهما والى هذا ان يتخير بحسبته وفي الدلالة لا يركب التنازع
 في الركوب احدهما عند اقتضائه بغير اذن شريكه فاما في خدمته لا يضره ولا
 لو ادعى شام بضمه وتوحي احد التركيبين في ارضه المتركة بغير اذن الشريك
 فالتشريك الاخر لا ينفقه البناء لانه لم يتفق في مضيه والتشريك بغير ملك
 وكذا العوض وتوحيه في البقية على الركوب كل واحد منها فخر بيوماً
 ليحلب لبناً ففقد ما ياب بالظلم ولا يملك فضل اللبن لاحدهما وان جعله
 في كل في كل لان الاول حصة الحاج فلم يجز وانما هيبة الدين يجوز **كتاب**
القاضي لا يملك قبول العدل من غير اخطاه وان كان محققاً
 بترك عند ابعاده لانه عوان الظالم على ظلمه وفي المحيط خلاف هذا ومن اخذ
 القضاء برئونة فالصواب لا يصبى قاضياً سواء كان الاخذ سلطاناً او قومه
 ومنوعاً لم يه كقضاؤه برئونة وقيل لو ارشع السلطان بتقليد القضاء فالرأى
 والمرونة في النار وقال صاحب الخلاصة من اخذ القضاء برئونة او تعفا
 فمؤخر الحكم في الحكم مع تورع فحكم القاضي بغيره ان وافق رايه الا ابطاله
 قال المحقق

قال في المحيط من اخذ القضاء بغيره فمؤخر الحكم في الحكم مع تورع فحكم القاضي بغيره ان وافق رايه الا ابطاله
 عند الاكثر ولو كلف بلا طلب قال الكرمي والخلاف وعلى القوا وعليه اختيار
 صاحب المذهب انه لا يرد في عالم بغيره ولو كان السلطان والتفتت الرعية
 على ابي صغير وجعلوه سلطاناً ما حال القضاء والخطباء وغيرهم وتقليد
 اياهم مع عدم ولاية قالوا ينبغي ان يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطاناً
 لهم وتقليد لهم هو ويقد نفسه بتعالين السلطان وتقطيع لونه وبكسر الحقيقة
 هو الوالي وتوحيه والى مصر فاجتمعوا على رجل يجتمع بهم حتى يقدم عاملاً
 السلطان يجوز لان علياً مع الناس جميعاً حتى رضوا الله عنهم ومن طلب
 القضاء هو الامام لا يوسا لان الجوز في غير وقوله عنهم من طلب القضاء وكل
 في نفسه ومن اكس عليه نزل عليه ملك يملك وقيل يجوز اخذ القضاء من
 غير كرمي لان الصواب قبله من غير كرمي ويجوز تقليد القضاء من السلطان العاقل
 والجاهل ومن اهل البقي لان الصواب بتقليد القضاء من معاوية والامام
 الحق في علياً هذا اذا كان يملكه ان يقض بالحق اما اذا كان ظالماً منع
 من اقامته الحق لا يجوز التقليد منه لغوا المحقق من التقليد قال محمد بن
 اذا غلبت البغاة على مدينة ونصبوا قاضياً ففقدت العدل فترفع قضايهم
 الى القضاء العدل بعض ما وافق الحق وان كان في المختلف بين فقهاء
 في يد القضاء وذكر الفقيه ابو الليث في المختلف في رجل قضاؤه بغيره
 في مختلف ثم رفع الى القاضي اقر بعضه ان وافق رايه ولا يبطل الحكم والبقاء
 هم الخارجون على الامام الحق بغيره وفي زماننا الحكم للعلم ولا يدرك العادة

ولو ما استدل وانفقت
 على ابي صغير

ويجوز تقليد القضاء من
 العادل والجاهل ومن اهل
 العلم

فما الباعية وكل ما يطلبه الدنيا كذا في البعائية اخلف العلم في تقلد القضاء
 قال بعضهم بكنة لفظه عليه السلام من جعل قاضيا فكا ما ذبح نفسه بغير كين
 وبقوله عليه السلام يوم القاض العادل يوم القيامة لانه بين جبرتي
 بفرع الله تعالى من حال الحق في يوم كان مقداره سبع الف سنة ولان القضاء
 امر مخوف لا يعلمه كل ساح ولا يفهمه كل طامح الا من عصم الله وهداه
 وفي ابوابه القضاء ثلث مرات فابح صواب ثلثون سوطا وفي المراتب
 الثالثة قال استير اصحابا فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت القضاء
 انما كنت نظرا اليه اياهم فظهر القضاء وقال ارايت لو امرت ان اعجز
 بسايرة الكنت اقدر اليه ومان على الالياء وكذا في محمد بن قيس
 واصطلم تقلد وروى عن ابي وهيب بن منبه انه استقصى فلم يقبل وبنا على
 عن الناس و دخل منزله فكا من كل من دخل عليه خمس وجهه ويخزي ثيابه
 فيء واحمر من اصحابه على راس الكوفة فقال يا عبد الله لو قبلت القضاء وعي
 نفسك كان خيرا لك فقال يا هذا او عقلك هذا اما سمعت رسول الله عليه السلام
 يقول القضاء بخزون مع السكيات والعلم بخزون مع الانبياء و
 قال بعضهم لا يمكن التقلد لمن هو آمن من الظلم والوعيد ان محمله على من لا
 يمكنه القيام بحقوقه وبضعف عن اقامة الاحكام فيؤدي الى التضييع لان
 الصواب تقلدوه وكفا بهم قودا ولانه قد ذكرنا في كونه امرا معروفا وشيئا
 عن منكره وقال عليه السلام عدل ساعة خير من عبادة سنة ورواية من
 مستحق وعامة الخراج على ان التقلد رخصة والترك عنية وقد دخل القضاء

قدم صاحبون وجبا في منه قوم مبايعة وترك الدخول اصحابا في الدنيا وهذا
 قوم يصحون واعتنع الكل ان كان الحكيم لا يفصل القضاء بنفسه لا يثون
 اذا قلد جاهل فيه لئلا يسيء للامام ان يقلد من ماله ثم دة لئلا يسيء الى احوال
 الناس وعنه عن الزنا وسائر المحرمات وصلا حبيبة في الامور الدينية وفي
 البعائية القاضي لا يتك على القضاء اكثر من سنة كبلان في العلم القاضي اذا
 ارشع وحكم لا ينفذ قضا وكما فيها ارشع وينفذ فيها لا يرشع وفيه اخذ
 الائمة وذكره ابو دوى انه ينفذ فيها ارشع ايضا وقال بعض مشايخنا
 لا ينفذ فيما لم يرشع ايضا وان ارشع ولو القاضي او كاتبة او بعض اعوانه
 او من لم يقبل شيئا منه فان كان باعيا ورضا به فهو كما لو ارشع بنفسه
 وان كان بغير امانة وعلم ينفذ كما في العكس وان قضى على وجهه فان كان بغير
 الماخوف فهو على قضاية لا به باعيا لا ينفذ ولا يقبل القاضي التقلدية لانه
 عليه السلام قال جدايا الامراء غلول وقال عليه السلام جدايا الولاة
 رشوة التقلدية ما يافق القاضي بلا شرط اعانة والرشوة ما يافق فتنه بشرط
 اعانة وفي البعائية والهداية ثلثة حلال من الجانبين للفقهاء وحرام
 منها وجواز الهداية للاعانة على خلاف الظاهر وحرام من الجانب الآخر
 وهو الاجداد لذلك حرام للمعطل له هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن بالشرط
 وانما يعلم يقينا ان الاجداد لم يعينه عند السطاة فالخارج على انه لا باس به
 وابن معوية كذا الاخذ وذلك محمول على التفتق واذا قضى القاضي القاضية
 فلما قضى آخر ان يبطل قضاؤه واذا قال المستوفى ان القاضي الاول غير

مطلق
 والهداية

لا يفي القاضي قضاء كرامة البراءة والمصير في نفاذ القضاء في ظاهر الرواية
وقد روي في النوازل في شرط وكثير من المناجح أحد وأما الرواية الثانية
ويشترط هذا مستلزمات أحدهما أن كتاب قاضي البراءة في القاضي لا يفي
ففي ظاهر الرواية لا لأنه ينقل ولاية القضاء وهو ليس بقاض وعلم رواية
الرواية في القاضي إذا علم القاضي في الراسين فادته ثم أراد أن يفي
بذلك العلم فظهر في رواية على الاختلاف الذي علم قبل نقل القضاء فقد
أبى في القاضي يعلم الحادثة قبل نقلها وعندما يفي فكذا إذا روي في البراءة
يقيض القاضي يعلم الحادثة حال القضاء في ولاية في حقوق العباد بان شاء
هذا غرضها أو طلاق ولا يفي في الحدود الحاصلة كرامة البراءة والرواية
يقيض في القضاء هو التقديف يعلم وتورع المصير في صياح كل منهما في حكمة القاضي
ويجوز أن من المحلطين فإراد أحدهما أن يخاص القاضي محله فإياه الآخر
قال أبو يوسف في العبد المردى وقال محمد في العبد المردى عليه وبه يفتي وكذا
أحدهما من العكر والآخرة من أهل البلاد ولا ولاية لقاضي العكر على غيره
الجندى ومتى جرت في سوق العكر حكم الجندى ولو اختصم القريبان عند
قاضي بلدة مع قضاؤه على سبيل الحكم ولو كان أحدهما من البلدى والآخر
الغريب يجب الغريب على قضاء البلدى لأنه حكمه متى يعلم بالقبول لا المسئلة
الساكنة ومن لو كان في المصير في صياح كل منهما في حكمة وفي البراءة لا اختصم
على بلدين ولا ولاية أحدهما على قضاؤه وفيه يصح لأن المرافعة حاكم ولو كان
في عين أو دين يصح حكمه وإن كان غائرا لآلة ولاية وحكم بالعقوبة والتسليم لا يصح

عند الرواية

لغير الرواية في وقوع العبد والبرية في ولاية يفي بحضوره والظاهر الحكم في
ويكفي حكم القاضي في تلك البلاد حتى يامر بالقضاء التسليم وينبغي للقاضي أن يحذر
أنما يخاص يقيض القاضي بين يدي القاضي ويقومهم ويترجم من جوف الأدب
حتى لو قال القاضي عليه القاضي أخذت الرقعة بعذر ويؤديه وبه يفتي صاحب الجلس
والجواب أيضا فإنه يأخذ من المردى شيئا لا يفي له بإقامة المردى عليه
والشهادة بين يدي القاضي على الترتيب وغيرهما لكن لا يأخذ من غيره في الشهادة
فيل الرقعة يأخذون مما يملكون له وهم المدعون لكنهم يأخذون أكثر
من الرقعة بمقدار قدره وقيل إن مؤنة الرجال على المردى في الأبناء وإذا
اشتد المردى عليه فعلى المردى عليه في المينة المردى أو المطلب القاضي اختص
خصمه في جوارحه المصير كان موضع الخصم قريبا بحيث لو أنكر من أهل
المكة أن يخصم على القاضي ويجيب خصمه ويبيت في منزله لعدية محمد الدخول في
كما كان في المصير أن كان أبعد من ذلك قبل يأمر بإقامة البينة على موقعها
وعواها لأخصم خصمه والمستورة هذا يكفيها فالأمر يأمر أنما يخصم
خصمه وقيل يكفيه القاضي فإن كل إقامة القاضي عما يجلسه وإن حلف يأمر بأخصم
خصمه وإذا اشتد الخصم من الخصم عزت القاضي بأيدى من ضرب أو حبس
أو تعذيب على ما يراه القاضي وإذا عجز عن التفرج الحام من المطلوب له
أن يفتي بالوفا ولا بأس للقاضي أن يفي فيما لم يأمر إليه وقول القاضي بنت
عندي حكم في الصحيح أو قفيت أو نفذت ولو كان القاضي عدلا عند نقل القضاء
ثم فعا بأخذ الرقعة أو غيره كرامة البراءة التي لا يفتي في ظاهر الرواية لكن

محمد بن

١٤٢
 يستحق العزل وعن علي بن ابي طالب ينقول فلما جاوز قضاة تركوا العزل
 يقطعون القوم وتخرج ان لا يقطعوا تعزيتهم (الحاشية) كما فعله العوام لا ان يقطعوا
 بالدين فانه كفر ترك الحنف مرتين وقبل ثلثا فبقوا غير يقطع العداة ولو
 قال القاضي عزولنا نفع واخرجه نفع عن القضاء فيقولون وقبلنا ينقول
 لانه نايب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه ولهذا اوصاه السلطان
 لا ينزل قضاة ولا امرؤا ولا وعاله وللسلطان عزل القاضي لو لم يغيره
 وتوقف في ولايته واشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشارة ولو شهد
 وطلان ان القاضي قطع لفلان على فلان بكذا وقال القاضي لم اقطع قبل
 شهادة من عنده لم يفسد به وقبل عند غيره فوبه يقطع وذكره من فيه المفع
 فبالا مفع اذا ظهر عنفا انه اخطأ ان يرجع عنه ولا ينج ولا يانف فانه
 حكى ابا جهم اجاب فقال نو ح بن دراج وكان من اهل اهل اهل اهل
 واقتضاء يقول كاد ان تنزل به من فالحق قدم لولا انك نو ح بن دراج
 وعما ابا جهم لان خطي الرجل على فم خير مما ان يصيب من عذقه ولا يملك
 وصحة في حارة لان الجلوس وحده فيها يورث ثأته الظلم رافق الثأمة ويكفي
 الاعوان بالعبد عنه بحيث لا يتمعد ما كسر بينه وبين ان يقر به للمخومة
 ويحب ان يجلسه قريبا منه قوم من اهل الفقه والديانة وثابا ريان يجلس
 اذا كان عالما بالقضاء وكل من جاء او لا فلو اني بالقديم (لا العديان
 فانه لا يابى بتقدمه الا اذا كان اكثر مني بنفسي ربه اهل المصالح في حفظ العقبة
 واذا اشد المصالح ان شاء بواشها ما كمل ولو شاء سكت حتى يتكلم احد ما اذا

يَكُونُ الْمَطْلُ سَكَنًا لِّلْآخِرَةِ يَفْعَلُ وَيُفْعَلُ وَيَنْفَعُ أَنَّهُ يَجْلِسُ الْخَصْمَانِ بَيْنَهُمَا
فَيَقُولُ الْإِلَهِيَّةُ مَا فِي جَانِبِي وَاحِدٌ وَمَا فِي جَانِبِي أُخْرَى عَنْ يَمِينِي وَالْآخِرَةُ سَمَاءُ
وَالْأَبَ وَالْأَبَ يَتَوَيَّانِ فِي حَقِّ الْحُلُوسِ كَالْأَخْضَبَيْنِ وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
مُسْلِمًا فَالْجُلُوسُ الْمُسْلِمَانِ يَجْلِسُ الْفَاحِشُ وَيُخْصِمُ عَلَى الْأَرْضِ فَيَقُومُ الْفَاحِشُ مِنْ مَكَانِهِ
لَوْ جَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَيَجْلِسُ الْخَصْمُ مَعَ الْمُسْلِمَانِ يَجْتَنِبَانِ وَأَنْ تَرْتَبَا أَوْ اقْعَبَا أَوْ
يَجْتَنِبَا مِنْهُمَا الْفَاحِشُ وَأَنْ أَحَدُهُمَا نَحْمُ أَوْ نَحْمُ نَحْمُ وَغَضِبَ أَوْ حَزَنَ أَوْ حَاجَ
حَدِيثًا كُنْ عَنْ الْقَضَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْبُضُ الْفَاحِشُ وَهُوَ غَضِيْبٌ وَفِي
رَوَايَةٍ وَهُوَ شَيْعَانِ لِأَنَّهُ يَخْشَى إِلَى الْفِكَرِ وَهَذَا الْأَمْرُ مِنْ مَنَعِ صَدِّ الْفِكَرِ يَجْلِسُ
بِالْقَضَاءِ وَكَثَرَتْ صُورَةُ الْقَطْوَعِ لِأَنَّهُ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْحُجُوعِ وَلَا يَتَقَبَّضُ بِطَوْلِهِ
الْحُلُوسَ لِأَنَّهُ رِيَاءٌ يَتَقَبَّرُ وَيَجْلِسُ وَيَقْعُدُ طَرَفَ السَّهَارِ وَلَا يَقْبُضُ وَهُوَ يَحْتَجُّ وَلَا
يَقْبُضُ أَنَّهُ جَدِيدٌ يَفْعَلُ وَتَشْهَدُ بَعْدًا وَكَذَا لَا فِيهِ لِأَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ فَكَانَ
يَقْبُضُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ وَاسْتَأْذَنَ أَبُو يُونُسَ عَنْ عَنِ مَوْضِعِ التَّمَتُّةِ وَهُوَ تَبَكُّرُ
لِقَاءِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْيَاءُ وَأَنْ كَانَ الْفَاحِشُ شَا بَا يَنْفَعُ أَنْ يَقْبُضَ شَرُّهُ
مِنْ أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ لِلْقَضَاءِ وَأَوْ أَلْطَمَ رُفْهُمَا الْخَصْمَيْنِ رَدَّ هَامَتَا أَوْ مَرَّتَيْنِ
لَا تَكْرَرُ مَعَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَصْطَلُوا وَأَنْ لَمْ يَطْلُعِ الْقَدْ الْقَضَاءُ وَلَا يَنْتَرَى شَيْئًا
فِي جُلُوسِ الْقَضَاءِ لِقَوْلِهِمَا فِيهِ مِنَ التَّمَتُّةِ وَلَا بَأْسًا غَيْرَ مَحْمُولٍ وَعَمَّا بَابُ 2 لَمْ يَكُنْ
أَيْضًا وَأَيْضًا يَنْبَغُ وَيَنْتَرَى عَنْ لَا يَفْعَلُ كَذَا فِي الْأَخْتَارِ وَأَنْ قَابِلًا أَحَدُ
الْفَاحِشِ الظَّاهِرِ عِنْدَ النَّاسِ لَمْ تَشَأْ وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُسْلِمَانِ أَنْ يَفْعَلُوهُ عَلَيْهِ
أَنْ تَقْطَعُ نَظْمًا عَنِ الْفَاحِشِ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الْعَجْمُ الْمُنْتَرَى الْفَيْوَى بِالْخِطِّ وَأَجْرًا بِالْهَالِ

ط
٥٨
الشيخ

مطلب
دان کاں
شاہین
یقض شہود
الہ قیلان
للقضاء

في مقام الحكم في الحكم بالارثاء بالاطلاق فان من شرائط الحكم
 ان ينفذ اليه فكلما كان سببا لارتجاع في دفع الله من بين العباد فانما الحكم
 بين الناس بالعدل وشرع واحد بالوجه الارثاء في الحكم عزروا مع
 باقية ما يبين امتنع عنه كونه سببا للحكم في دفع الله من بين العباد
 لم يكن مثله بالمرتبة والعلم واما اذا كان مثله او ازيد في العلم اذا ثبت العلم
 في بعض الاحكام واما الارثاء في الحكم فيجمع قوله الا اذا قال اخذ من يدعي شيئا
 فلا يجمع شيئا منه ولا ينفذ قطه لانه ما وفي الارثاء لقوله عليه السلام لا يثبت
 والحديث كذا في القينة ولو استحق الحار المجوع باليمين فآء المتيقن البايع
 ليجمع باليمين فقام البايع بيمينه ان هذا الحار ينج من ملكه لا يجمع
 اخذ في الخارج واللاج انه يقبل كذا في القينة وذكر فيه ايضا ان
 في يد يديه بالملك المطلق فيرجع باليمين على بايعه فقام البايع بيمينه
 من امتي قبلت بيعة اذا اقام ما يحضه المتيقن وكذا اذا اقام انه ينج
 ملكا بايعه من القينة فخرط في حصة المتيقن لتعقل البيعة وقيل لا يخرط
 اخذ الرقة وهو قوله 2 4 واب يوف 4 وهو الاظهر والثابت في الحار
 القصور ليدل على المبيع وارا الرجوع بيمينه على بايعه فخرط في حصة المتيقن
 عنده او على ملقيه عنده من المتيقن بشار او غير لا يخرط في حصة المتيقن
 البيعة بيمينه او بيمينه بيمينه 2 فطلب عنه فخرط بايعه انه ينج عنده
 او عنده بايعه للقاضي ان يجمع بيعة ويبطل الحكم بالارثاء باليمين لانه
 ظهير ان زوا اليد هو البايع الاول فيبيعة اولي ولا كونه ايضا وانما المبيع

في مقام الحكم في الحكم بالارثاء بالاطلاق فان من شرائط الحكم

فطلب

فطلب عنه بيمينه فقام البايع ان المبيع الى فخرط بايعه ورفق المتيقن في انما
 يشهد به من يوف المتيقن ان يرجع بيمينه على بايعه مع هذا لا يخرط في حصة المبيع
 سلم اليه فخرط عنه البايع كذا في الذخيرة وفي القينة لوقف وهو يقصد انه
 المتيقن عليه موافقة قضاء ولا يخرط عنه بيمينه بيمينه على القاييد وهو لا يخرط
 لا ينفذ عند خبره خلافا لهما فخرط في راي خلافا بيمينه عند الامام ولو كونه
 اما شعوري المذهب القينة يجوز بيع المتيقن وفي القينة المضيقة قيل
 انما يجوز ذلك اذا كان المتيقن يدين ذلك بان قال لا في القينة كذا في المتيقن
 اما في القينة لانه لو فعل المتيقن لا ينفذ لكن عند الامام لوقف بيمينه بيمينه
 فيخرط بيمينه بيمينه وفي الحار المتيقن اذا قضي في فصل بيمينه بيمينه
 ولم يخرط بيمينه ان في الحار المتيقن الاختلاف بين المتيقن وبين المتيقن
 وح كانه يلزم ولهذا قالوا اذا قضي في مسئلة الاستيلاء ولا ينفذ وان كان
 من صلات في لانه لا يثبت في ذلك اختلاف المتيقن وفي قضاوي المتيقن
 المختلف بين السلف كما يختلف بين الصبي به حق لوقف ان الما ذون في حصة
 لا يخرط في حصة في الانواع اخذ بيمينه الشافعي بيمينه متفقا عليه القضاة على
 في حصة المتيقن عند خبره خلافا لابي يوف 4 وذكر الحصة في قضا زيانا
 في علم انه عبد وذي او قدوة في قرض او قرض او مرس لا ينفذ شيء من قضا بيمينه
 اجماعا في حصة بين الكافر والمترش كذا في البراري والقضاة في فصل
 بيمينه انما ينفذ بعد ان كان في شرائط القضاة موصوف في الحصة وغير
 في بيمينه ايا قاض اخر يري خلافا مضاه ولا يبطله ولو قضي في فصل بيمينه
 وهو بايعه بيمينه لا ينفذ صورة

ما من رجل وله رقيق وعلمه يورثه كغيره فباع القاض رقيقه ووقعه في يده ثم قام
 ان يبيعه فباعه بدينار فان بيع القاض فيه يكون باطلا وان وقع في يده لم يفسد
 وهو جواز بيع المدين لغيره كما علم بطلان ما باطله وبه يفتي ولو كان القاض
 عالما بتدبيره فاجتهدوا بطلان بيعه لانه وصيته وباعه في الدينار ولو قال
 ان يبيعه فباعه بدينار فذلك البيع فانه ينفذ قضاء الاول وان كان القاض
 لا يعلم ان الاول وقع عند اجتهاد اكرام لافانه ينفذ وقضاؤه لا يفسد الثاني
 واجبة في كل حال ان وقع بعد العلم عند اجتهاد ورواية حمزة ان القاض اذا لم يكن
 يعلم كيف يقع الاول ابطال البيع ولا يجوز بيع ام الولد وان اجاز القاض
 ان يبيعه كان عليا رضي الله عنه وقدر جرح وقبل اذا وقع بمواري ام الولد
 يتوقف على قضاء قاض اخر ان وقع بغير ذلك القضاء نفذ وان ابطال
 بطل وهو وجه الا فاول كل ذي الحيتة وذكره جامع العصبين عما اجماعنا
 في نفاذ حكم القاض بخلاف رايه روايتان وافق بكل وما يقع وما يتا
 من تقليد من خالف المذهب في بيع المضافة وبيع المدين وانما لا يفسد
 المقلد من لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف في قضاء حكم القاض في كل حال
 كى لو حكم المقلد بغيره ولو علمه براءه نفذت بقا الا ان القاض في القضاء
 من الخلفاء العينية وراوا ما كملوا به فاذ علم رايهم ولو كان القاض الخلفاء
 لا يثبت لهم في الحائز اجاب عنك وفيه نظر لانه اذا كان حكمه على الخلاف في
 على تقدير ان يكون المقلد من لا يرى ذلك فصار كما انه حكم بغيره فلما كان في التقليد
 فان قيل فابدية ان لا ياتى وهذا ليس بشئ لان التوقيف والرضا في فعله فلا ياتى

غيره

غير انه استراح عن الحق كما في رواية وذكره المنقح اما القاض اذا وقع فقلط
 في قضاءه ففقد بطلان رايه واصحاب بعض الاختلافات قال ابو حنيفة وقال لا يفسد
 قال الحنفية اذا وقع بمسئلة حينا اختلفوا اجتهاد رايه ووقع به وان شاق وقضا
 من اهل القضا وانفقوا على حكمه وان اجمعوا على شيء ورأيه بطلان فلا يعمل
 ويكتب له غير علم ثم ينظر الى حسن عند فعله به فاذا لم يكن له راي فشا وقضا
 واجبا جاز له ان يأخذ بقوله وان كان عند راي بخلاف رايه ففقد براءه وان
 كان الذي شاوره منه جاز له ان يتوكل اجتهاد وان الرجوع الى قوله قال الشيخ
 ان يبيعه فباعه بدينار في وقال لا يجوز ان يتوكل اجتهاد ولا اجتهاد عنه وذكر
 في الجامع ان قضاء القاض في المجتهد انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا
 كان عن غير اجتهاد واستباه لم ينفذ وهو ظاهر المذهب وفي رواية الحنفية
 عن ابي حنيفة ان القضا في المجتهد وان لم يكن عند اجتهاد واذا ورث
 عن القاض القاض في حادثة لا يراه القاض المكتوب اليه ومن مما اختلف
 فيه العلماء فانه لا ينفذ وينفذ الجدل الذي ورد عليه ان كان بغيره لا يراه
 ان كان اختلف فيه العلماء والفقهاء بين السجل والكتاب ان السجل من القاض
 ان يبيعه القضا في كل قضاء واقعة في كل الاجتهاد وكان نافذا فلهذا ان نفذ
 وان الكتاب يكون قبل القضاء ولا يفسد فلهذا يكتب المكتوب اليه ان لا يقبل ولو
 قضى القاض في مجتهد فيه فخرج اليه ينفذ على المقتضى عليه ويتبع القضاء عالما
 كان او جاهلا له راي بخلافه او لم يكن اما المقتضى له ان كان جاهلا فكذا وان
 كان عالما له راي بخلافه لا ينفذ عندنا بكونه خلافا لهما وانما هل لو استفتى فقيها

المذهب
 اعلم ان القاضى فله على هذا الكلام ثلاثة النسخ في حق الحاكم على كراهية وتوهم
 شفعة باحوار اختلف المتأخرين في ذلك لانهم قالوا لا يقض له لانه طلب الميراث عنها ونفسهم
 من قال يقض له لانه طلب ما هو حق عند القاضي ومنهم من قال اذا كان شفعوا المذهب
 قيل القاضى هو الذي يعتقد هذا ان قال نعم يقض له وان قال لا فلا يقض له قال
 شمس الامية الكلام في هذا القول اعدله الاقوال كذا في المصنف وذكر في القنية
 ان يقضى بالقرعة ليس بغير عن النفقة واجاب مؤيد رافعي عن امراته
 وتركتها بلا نفقة انه قضى بالقرعة بسبب العجز عن النفقة نفذ قال صاحب القنية
 وانما فرق بين الجوابين لان الخلاف بينهما في حال الاقدام على القضاء فنفذنا
 لاجل ولا خلاف في النفاذ فاجاب الاول جواب عما حرمه الاقدام عليه ولا
 يشترط ان تكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء وقيل لا ينفذ
 القضاء بسبب العجز عن النفقة حتى يقضى قاض معتقد قاض آخرى وذلك في الجماع
 على خصوص بين العجز عن الانفاق لا يوجب العز او اعتدالا خلافا لثاني فنع وكذا الخلاف
 لو عجز اتباع الجاهل فلو كان القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يحكم له بخلاف مذهبه
 الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهادك عليه فلو حكم على لارايه فلا اجتهاد وعند
 ابى 22 روايتان في جواز حكمه ولو كتب اليه عالم يرى ذلك وامر غرضه بينهما
 نفذ ولم يردش الامر ولا المأمور ولو كان المذنب غايبا فرفع المراءاة
 امرها الى القاضي وبرطنت على عجزه عن النفقة وطلبت القرعة وكان القاضي
 شافعيًا ورفعا بينهما قال شيخ سمرقند جاز تفرقة اذ حكم في فصلين مختلفين
 التفريق بين العجز عن النفقة والحكم على الغايبة وكل منهما مجتهد فيه قال بعضهم يجوز الحكم

بيان
 بسبب العجز

على الغالب

على الغالب
 أو ان ثبت الميراث له وهو لم يثبت او المال عاد وان كان الجاني ان يصير
 القاضي غنيا ولم يعلم ان هذا غلبته عنه قال شافعي جازي في ميراثه فاذا علم
 القاضي بذلك لم يجز قضاؤه وذكر فيه ايضا بما جاء في امراته غلبته منقطع وتركتها
 بلا نفقة فكنت القاضي العالم يرى التقدير في بعض عن النفقة فنفذ قال القاضي
 يعتقد لا ينفذ الجواب في قوله لو كان المذنب غنيا عاذا واما ان كان حنفيا فنفذ
 قال نعم لا ينفذ الا شيئا لم يكن من جنس نفقته لا يجوز بيع حقه الا شيئا للنفقة
 وفيه نظر والعجز ان قضاؤه لا يقع اذ لا يعرف عجزه حال الغيبة كجواز قدرته
 فنفذ في الآتي لا للعجز عن النفقة فلو رفع هذا القضاء الى القاضي الآخر
 فنفذ جازي حكمه قال القاضي انه لا ينفذ لانه ليس بمجتهد فيه وفي الحديث وانما ينفذ القضاء
 لاذ كان حكمه المذنب حاضرا اذا كان غايبا لا ينفذ هو القاضي وذكر شيخ الاسلام
 اذ هو غيبه لا يثبت العجز ولو نفذ قاض آخر لا ينفذ ايضا هو القاضي فنفذ
 في الاسلام ثم في جميع الصور لو اخذ القاضي شيئا لا ينفذ قضاء عند الكل لان قضاء
 القاضي فيما ارتفع باطل عند الكل يتولى فيه ان ينفذ الرتبة ثم قضى او قضى
 في رتبة اخرى اخذ هو او نائبه ومن لا يقبل شهادته لا ينفذ قضاؤه واذا
 اخذ القاضي بالرتبة لا يصير قاضيا حكم ما فاق وقع بين المحامين من هذا
 الطريق اعني الحكم بعدم وقوع الطلاق بطريق فتح اليمين وعينه ولا يدركه
 القاضي النافذ حكمه على هذه الشرايط في عصرنا ومصرنا اعني عن الكبريت الا ان
 فيعتقد ان انكر الحاكم طلال مسلمان مسلمان قال القاضي اذا كان الذي حكم

الى ذكر البلد وشيوخه هنا فاسمع منهم واكتب لي بذلك كتابا الى ذكر القاضي فانه
 من شيوخه ولا يكتبه فلان لا يجوز له ان يقول في بيعه ويكتبه ولا يتبعه
 حتى اراد ان يتوجه مرتين وان اراد اقامته البينة انه يبيع ويكتبها جماعة واعلم
باب التمسك على القضاة على القضاة قال لامرأته ان طالق فلان امرأته
 فابنت طالق فادعها ان طالق امرأته وقلنا غايب واما ما بيننا وبينه على
 طالق فلان القاضي يبيع في الاصح خلاف ما لو قال ان طالق فلان امرأته
 طالق فاقامت بينة انه دخل وخرجنا ليل هذا ليس ابطال حق القاضي فكيف
 قضاه على القاضي يبيع في الاول ايضا وينصبه الحاكم ضمنا عنه وعلى هذا ما لم يقطعه
 المحل اسم من ارادوا اثبات شيء على القاضي طلاق او بيع او نحوها يجعلون ذلك
 ان شئ طرأ لوكالة فاضطر ان رجلا اراد اقامته البينة على بايع القاضي ففعل
 لغيره ان كان فلان القاضي بايع دارا من فلان فكذا فابنته وكيل في اثبات حق
 على الناس ثم الوكيل يحضر رجلا ويدعي عليه انه قد صار وكيل فلان بطلب حقوقه
 على الناس لوجه شرط الوكالة وهو بيع فلان وان لم يملكه على هذا ان يقرر المدعي
 عليه بتعليق الوكالة ويترك الزط فيقيم البينة على بيع القاضي فيقض ببيع القاضي
 ووكالة الحاضر وعلى هذا فتوى بعض المتأخرين لكن الاجماع ان لا يثبت البينة
 ذكر فواهم زلة ان الحاضر انما ينصب ضمنا عن القاضي باحد من تلك الثلاثة
 لم يدر الحاضر وكيله عن القاضي والتا لم يدر المدعي عن الحاضر والقاضي شكولوا
 والثالث ما يدعي على القاضي بسبب البينة ما يدعي على القاضي الى انه في هذا ايقض
 على الحاضر والقاضي لوصف القاضي لا يلتفت الى ان كان قنياه وذلك في تلك مسائل

احد

احدهما رجل ادعى دارا في يد رجل انه ملكه وانكر ذوا البند فاقام المدعي بينة
 اثبت بها من فلان القاضي وهو يملك فانه يقضي بها في حق القاضي لان المدعي
 شئ واحد وما يدعي على القاضي بسبب البينة ما يدعي على الحاضر والثانية اذا
 ادعى على آخر انه كفيل عما فله من با وجب له عليه فاقام المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق
 فاقام البينة انه وجب له على فلان كذا ايقض بها على الكفيل والقاضي لو حلف
 القاضي لا يلتفت الى ان كان الثالثة ادعى في نفسه دارا في يد انسان فقال
 ذوا البند دارا ما اثبت بها من احد فاقام المدعي بينة انه اثبت بها من
 فلان القاضي بالقبض وهو يملكه وانه يملكه يقضي بالتزاد في حق ذي البند
 والقاضي ضمنا الثالث لم يدر المدعي شيئا من مختلفين وكذا ما يدعي على القاضي
 بسبب البينة ما يدعي على الحاضر بحيث لا ينفك عنه ففي هذا ينصب الحاكم ضمنا عنه
 القاضي يقضي عليه بما جعلا قنياه وذلك في تلك مسائل رجلا قد حلف فقال
 القاذف انما عبد فلان فقال المقذوف بل كان اعتقك مولاي ولي عليك قد
 ان اقرار وان ثبت يقضي بالعنف في حق الحاضر والقاضي لكونه بسبب تكلمه الحد
 لا محالة الثانية شهدا على رجل فقال المتهمة عليه ما عبدان وان ثبت المتهمة له
 ان مولاه قد اعتقها قبل هذا وهو يملك اثبت العتق في حق المتهمة عليه والمولى
 الثالثة رجل قتل رجلا عدا فادعى الحاضر من احد وليه القاضي عنى وانقلب
 مالا وانكر القاتل فاقام المدعي البينة يقضي له على الحاضر والقاضي والله اعلم
باب الاستحلاف قال المدعي يميني غايبة لا يمكن احضارها
 خلفه اجابة القاضي اما ذكر يحلف القاضي عليه واصناف في الادعاء المختلفة وفيها اذا
 كان السبب متحدا طلقه في مجلس القاضي

ليس ان كلفنا اننا ولو حلف عند قوم له ان يحلف ثانيا عند القاضي وفي القينة لو حلف
المدي عليه بطلب المدي بيمين يدي القاضي قبل استخلاص القاضي فلو حلف باليمين
مداو اليه من القاضي ولو قال المدي اعطت اليه او حتى في اليمين لا يقط
في اليمين ولم ان كلفه الصق الما دون له ان يحلف ويضع عليه بالتكول في
القينة لو حلف القاضي المدي عليه حلف وانما ربا صبيح في مكة لارجل اخر بالله
ما لم على كذا صدق ويا نة لا اقصاء ولو حلف الطام بغير حجة صدق ثمة الخالق
في الحلف اذا كان حلفه صحى بترعيا صدق ويا نة وقضاء ولو انكرى
شكفا صحى من يد المكري بنكول المكري عن اليمين فليكري ان يحلف البائع
ويستقر اليمين بنكول عن اليمين بالله ما يتحقق المدي الذي انكرية من الملك
ان يلم المبيع اليه وقيل النكول من المكري بجمع الاقرار فلا يصح الدعوى ولو
اقر احد الوريته بالدين اى دين كان فليطالب بالقيم البيعة حتى يلزم الدين له علم
جميع التورثه حاضرا و غائبا وان امر الحاكم باقرار البعض يجب اداء جميع المدين
عليه من نصيبه كحرز اعن اضرار البعض وفي دفعه البيا والاشارة القضاء
بالارض والاراضة ولو ادعى نصف دار حلف يدعى بعد ذلك كله اختلاف
المناخ وتوقف بشأنه مستقيم ثم قال رجعة عن قضاي او وقعت على طيبين
من الشهداء او قال ابطال حكم لا يعتبر والقضاء ما هنا

وعلمكم

ولو ادعى
ويحكم بالملك شهدا ولو ذكر شيئا آخر او قال لا ادعيه شهدا لا يقبل شهدا
النزاع مع قبضه وشهدا بملك مطلقا قبل قبضه لان دعوى النزاع مع قبضه وطوى
ملك مطلقا وقيل لا يقبل لان دعوى النزاع معتبره بغيره ولو ادعاه مطلقا وشهدا
ببيع ثم شهدا بمطلقا بغيره شهدا لانها لا تنافي بينهما لان دعوى المطلق
على التيقن قبل شهدا ونها لانها شهدا ببعض ما شهدا به اولا ولو ادعى نجا
فشهدا بمطلقا ثم ببيع قبل شهدا ونها لانها لا تنافي بينهما لان دعوى المطلق دعوى اولية
الملك على سبيل الاحتمال وشهادة النماج شهادة اولية الملك على التيقن فشهدا
بأنه ما ادعاه فهذا المصلحة يدل على انه لو ادعى نجا جازم مطلقا يقبل ولو ادعى
مطلقا جازم نجا جازم لا الشاهد على ل يود حجة لا اداء بملك الرجوع اما منه له
بزعم الخصم والبالا وان كان شحا لا يقدر على الحثي اذ يتبرع المتهود له
بدابة بركبها فلا بأس به وان كان له قضا المتي او يجد ما يستاجر به الا اية
لا يقبل شهدا ولا لانه في جميع الرضا كذا روى عن ابي يوسف وان اكل ان
طعامه قال الفقهاء بوجعفران مبيعا لان حله لا يقبل والا يقبله وعن
محمد لا يقبل فيها وعن ابي يوسف يقبل فيها ولو شهدا حدها ان فلانا
باع منه وشهدا الاخر ان فلانا اقر بالبائع منه يقبل لان لفظ الانشاء
والاخبار وا حذرة الخاصي لو ادعى عينا في انسان انه له غصبه منه الذي
في بيع فشهدا لهدها انه ملك المدي وشهدا الاخر على اقرار الغائب بالملك
لا يقبل حاصل هذا الكلام اذ اختلفوا في اقرار الزمان او في المكان
او في الانشاء والاقرار بان شهدا لهدها على الانشاء والاقرار على الاقرار

فان كان هذا الاصل في الفصل حقيقة وكل كالجناية والظن على
بالفعل كما في 2 فتقدم فعلا وهو احضار الشهود فيمنع قبضتها واما كان
الاختلاف في قول كالبائع والطلاق والعقار او في فعل على القول وهو
القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم كقوله
على قول المقرض فصار كالطلاق والعقار والبائع والاقرار ومنها فصلان
احدهما لا يكفل الاختلاف في الزمان والمكان في عقد لا يتم الا بالقبض كالمدينة
والصدقة والرهن فان شهدا على معاينة القبط في جنس الانشاء واختلعا
في الزمان فيقبل عند 2 و 3 و 4 و 5 و 6 لان القبض قد يكون غير مرقع وعند
مجرد ان شهدا على اقرار الواهب والواهب المتصدقا يقبل وعلى معاينة اليد
لا والفصل الثاني في القرض ان اختلاف الزمان والمكان لا يمنع القبول عند
الامام وعند من لا يقبل واختلف فيه في الاقرار والانشاء فيمنع بالاجماع
شهدا على الاقرار بالبائع واختلف في الوقت والمكان فيقبل شهدا ولو
شهدا احدهما على الملك للمدعي والآخر على اقرار المدعي عليه بالملك للمدعي لا
يقبل شهدا احدهما انه اشتراه وبه منه العيب والآخر على اقرار البائع
انه اشتراه وهذا العيب به لم يقبل وفي البزار في لو ادعى انه اشترى منذ
شهرين وشهد آخر على اقرار شراؤه منذ شهر يقبل وعلى القلب لا وفي الاقضية
شهدا احدهما انه اقرباؤه غصب مائة وكذا والآخر انه اقرباؤه اخذ يقبل
ولو قال احدهما اقرباؤه اخذ منه والآخر انه اقرباؤه لا يقبل وفي المشتق
شهدا على اقرار رجل بماله الا انه اختلف في الزمان او في المكان قال الامام يقبل

لانه

لانه على ان هو حفظ عين الشهادة لا على ما وزمانها وقال ابو يوسف لا يقبل
كقصة الشهادة بالزور فان بطلان الشهادة لا يثبت الا بالزور ولم يقولوا انه لا يقبل
حتى يقع بالقول قال الامام الكلبي اختلفوا فيه المشايخ والصالحين لا يقبل
لانه اذ لم يثبت انه يدعي بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه كان يقضي
اكثر المشايخ وقيل يقضي في المنقولة ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه
يدعي بغير حق والصحيح الذي عليه القوي انه يقبل فيها وفي اجماع الفصولين
لا يسئل الشهود قبل الدعوى عما لو لم يدعيه فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا وكذا
ذلك القول يقبل لانه مثل على لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره وتذكره ويجوز
منه ما لا كثيره ولو ادعى على امرأة مكاحا فشهد الشهود على اقرارها بالكم 2
يقبل كما في الغصب واذا خالف الشهادة الدعوى صورة ومنع لا يقبل ما لم يوقل
الدعوى كما اذا شهدا بثلث ففهمانه وقد ادعى الاثني فان ادعى التوفيق
بما قال كان الفاء ففهمانه الا انه استوفيت ففهمانه يقبل والا فله وكذا
وادعى الزمان فشهدا بالشهادة والعقب لا يقبل الا بالتوفيق بان قال الشاهدان
منه في الزمان فاستوفيهما واعاد البيعة على البيعة والعقب يقبل ولو ادعى
عينا في يد رجل ورثها من ابيه فشهدا احدهما بذلك وشهد الآخر ورثها من امة
لا يقبل ولو ادعى حنطة جيدة فشهدا احدهما بالجيد والآخر بالروثي يقض بالروثي
لانهم اتفقوا على الحنطة ونقدوا احدهما بالشهادة على زيادة وصف ولم يكن
المدعي وكذلك اذا ادعى البيعة من الدراهم فشهدا احدهما بالقبض والآخر بالبيع
يقبل على البيع لانه اتفق من البيعة الاصل في هذا ان التمسك بالشهادة ان شهد

لانه

لان العدل

او بالعدل
 هو الذي عليه الاقرار وحكمنا ان لا يجوز له في الغيبة شهادته وان كان بالعدل
 شهد احد على الآخر فيقبل ان كانا معا في الشهادتين او كانا معا في الشهادتين
 وبيننا القاضى عدل او فدا ولا ياتى الا على ما نعتة عن الظلم وكذا في القاضى القاضى
 في رواية وامان شهادته في القاضى فلا يقبل شهادته على عدل او بينه وبينه ولا يقبل
 شهادته القاضى على جميعه واقربانه ان كان قد فسد ظاهرا وعن شرف الاله لا يقبل
 ولا يقبل شهادته اهل الرعيه لو قيل الرعيه وللرعيه الشحه وللعاقل كماله ومعلم
 خوفه منهم وفي روضة القضاء اذا شهد على لا يجوز له الشهادة وغيره لا يجوز
 على لا يجوز له اتفقا واختلف في حق الغير قبل يبطل وقبل لا يبطل وقيل لا يجوز له
 الباع للمترى على الشفع ببيع الشفع بعد تسليم الدار اما المترى لا يقبل وان لم يسمع
 الشفع لان بغير البيع ههنا خصما شهادته اجبر الحاشا جبر لا يقبل وان كان
 شهادته على ما لا يجوز له في آخره ويتصور اجبر اياها وانه او شهادته او لا يسمع
 ثم ان قيل يقبل بغير التماس اتا جبرها فيه اتا شهادته القاضى فان كان
 القاضى العدل في شهادته يقبل والا فلا ويجوز شهادته القاضى والعدل في القاضى
 لان نفس العدل ليس في القاضى لان كل من على الظلم لا يقبل شهادته وفي جامع البصير
 يجوز الشهادته بغيره وتسامع في انبائها من الشبه لو سمع من القاضى ان هذا فلان
 وسقط شهادته ولو لم يعاين الولادة على فراشه وطريقه معرفة النساء يسمع من حاشا
 لا يسمع من اطعمهم على الكذب عند ابي حنيفة وعند مالك لو اثنى عدل لا يقبل والشك
 على قوله شهادته الاب لو اثنى ان يثبت له لوقف لا يجوز وفي جامع البصير
 من الرجل فاق الرجل ما يروي لانا من على الحيت فلم يعطيا ولم يقض القاضى عليها

بذلك شهدا

بذلك شهدا بذكر العدل الذي عفا القاضى لوقته الذي يقبل ويثبت الدين عليها وعلى
 من الورقة وتوقف عليها ثم شهدا لم يقبل ولو كانا معا في الشهادتين او كانا معا
 في الشهادتين ثم كانا معا في الشهادتين على العدل عليه في شهدا لم يقبل شهدا العدل
 فلا ياتى بجاوته قد ردت ثم شهدا بعد القضا يقبل ولو شهدا كولى العدل بالعدالة
 فثبت ثم شهدا بعد القضا لم يجر لان المردون في شهادته وكذا القاضى الحاكم
 اذا شهدا في شهادتهما ثم شهدا بعد البلوغ او القضا جازت له المردون
 لم يكن شهادتهما ولو تحمل الحمل كاشهادته لولا ثم شهدا بعد القضا قبلت وفيه اقرار
 ببيع ثم ابرم او غلام ثم بلغ ثم اعترف فشده واقبلت بزيادة اهل التجرى بعضهم على
 بعض فيما يقع في السجى لا يقبل وكذا شهادته الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع
 عن الملا عمة وشهادة النساء فيما يقع في الحاشا لا يقبل وان تمت الحاشا لم يسمع
 حضور العدل ولنه السجى الصبيان في ملاعب الصبيان ولا الرجال في حمامات النساء
 ولان النوع لما شرب بذلك طرعا آخر وهو المنع عن الحاشا والصبيان عن الملا
 والامتناع ما به يصير حتى لا يجزى فاحتمل يفعلوا ذلك كان التقصير مضافا اليهم
 لان النوع وقبله كل ذلك يقبل والاحكام الاول كذا في الغيبة شهادته الصبيان
 والنور كهم كبار لا يجوز لان قبض الدين والود بغيره حتى يبرأ الغريم والمولى
 يرفع للدين والود بغيره اليه وشهادته للدين بعد العزل لا يقبل وان لم يسمع
 بخلاف الوكيل اذا شهد لم يسمع قبل الخصومة وقبل القضا بولا لانه يقبل عند ابي حنيفة
 لا يقبل ولو وكل بالخصومة لم يسمع القاضى في ضم الوكيل المطلوب بالدين ثم اخبر
 الوكيل عن الوكالة فشهد للوكيل على المطلوب بجاوته وبنار جازت ولو وكل بغير
 محض القاضى

المطلوب

فخاص المطلوب بالنزاع واما البيعة على الوكالة ثم في الموكل فشهد على
بما فيه ديار كما كانت الموكل على المطلوب بعد قضاء الموكل بالوكالة ثم يجوز
شهادة لانه في الفصل الثاني ان قبل القضاء بما صار الموكل خصما في جميع
الموكل على ما فيه فاذا شهد بالدين فشهد بما هو مضمون فيه في الاول
علم التام بوكالة لانه ليس بقضاء فلم يصر خصما في غيره وكل به وهو الذي لم يجوز
شهادته بعد الغد في حق آخر شهد انما بطلان ايها على انما ان كان
مجرد ان يقبل وان ادعى لا رجل لا يثبت الوعد فامر القاضي عدلين بالتعليم
في شهد العدلان على ملك الدعوى يقبل وعلى الوعدى مما رتب على ما كان كادته
لا يجوز له ان يثبت على ما كان كادته وان اعتقا ولا يقبل شهادته
الا انما لم يثبت انما وان كان على ولا يقبل لم يثبت انما لم يثبت
بالتوكيد وقيل لا يقبل لم يثبت انما اذا كان على وفي النزاع شهادته الغير
يثبت اذا كان الدين الذي عليه شهد المدعى لا يقبل قال محمد القاضي يقبل
شهادته انما وتو شهد ان اباها قضى للمدعى على المدعى عليه لا يقبل وتو شهد على
اقرار رجل بدين عليه فقال المتهود عليه شهد ان من اقرار على الآيات قال
لا ادري اهو عليك الا ان لا لا يقبل وتو شهد شهد ان جفا الدار كانت بحد
الغنى لا يقبل لعدم الجرح وتو شهد على اقرار ذي اليد انما كانت جده المدعى
كفر كما اذا شهد شهد المدعى ان كان به لا يقبل وتو شهد واعا اقرار المدعى
عليه ان المدعى كان به المدعى يثبت بالتعليم اليه عينا بدين جده ادعاه آخر
انه ميراث من ابيه وتو شهد شهد انه كان به يد مورثه لا يقبل وتو اقرى على التعليم
الما وارتبه هو المدعى شهد ان فلان بن فلان وم يدرك لاب وعان ان اياه

وتشكك

في البيعة على الوكالة ثم في الموكل فشهد على
بما فيه ديار كما كانت الموكل على المطلوب بعد قضاء الموكل بالوكالة ثم يجوز
شهادة لانه في الفصل الثاني ان قبل القضاء بما صار الموكل خصما في جميع
الموكل على ما فيه فاذا شهد بالدين فشهد بما هو مضمون فيه في الاول
علم التام بوكالة لانه ليس بقضاء فلم يصر خصما في غيره وكل به وهو الذي لم يجوز
شهادته بعد الغد في حق آخر شهد انما بطلان ايها على انما ان كان
مجرد ان يقبل وان ادعى لا رجل لا يثبت الوعد فامر القاضي عدلين بالتعليم
في شهد العدلان على ملك الدعوى يقبل وعلى الوعدى مما رتب على ما كان كادته
لا يجوز له ان يثبت على ما كان كادته وان اعتقا ولا يقبل شهادته
الا انما لم يثبت انما وان كان على ولا يقبل لم يثبت انما لم يثبت
بالتوكيد وقيل لا يقبل لم يثبت انما اذا كان على وفي النزاع شهادته الغير
يثبت اذا كان الدين الذي عليه شهد المدعى لا يقبل قال محمد القاضي يقبل
شهادته انما وتو شهد ان اباها قضى للمدعى على المدعى عليه لا يقبل وتو شهد على
اقرار رجل بدين عليه فقال المتهود عليه شهد ان من اقرار على الآيات قال
لا ادري اهو عليك الا ان لا لا يقبل وتو شهد شهد ان جفا الدار كانت بحد
الغنى لا يقبل لعدم الجرح وتو شهد على اقرار ذي اليد انما كانت جده المدعى
كفر كما اذا شهد شهد المدعى ان كان به لا يقبل وتو شهد واعا اقرار المدعى
عليه ان المدعى كان به المدعى يثبت بالتعليم اليه عينا بدين جده ادعاه آخر
انه ميراث من ابيه وتو شهد شهد انه كان به يد مورثه لا يقبل وتو اقرى على التعليم
الما وارتبه هو المدعى شهد ان فلان بن فلان وم يدرك لاب وعان ان اياه

مطلوب
واذا اضرها واحد بموعد جازلا
ان يزوج

حسين

واقام المتي اكله بغيره بعد التزوج بينه المتي اكله لان ثبتت العار من ولادته
والزوج بعد وفاته اكله كانت ابرائه من الصدوق حال صحته واقام الوارث
بينه اكله ابرائه في مرض موته فيمنه العقم في وقيل بينه الوارث اكله ولو اقر
وارث ثم مات فقال المقله اقر في صحة وقال بغيره الورثة في صحة فالتقول للورثة
والسنة بينه المقله واقام ثم بينه واراد استحقاقهم له ذلك ولو اقام المتي
في مرضه بعد وفاته هذا الشيخ يعاصي واقام الباع انه باعه مكره فيمنه العقم اولى
بينه الاكراه اولى ولو ادى المتي بها بائنا والبايع بيع الوفاء فالتقول للبايع
في اقام البينة فالبينة بينه الوفاء وكذا اذا ادى احد ما الهما عن طهر
واذا ادى الآخر عما كره فيمنه الكفر او ما وكذا اذا ادى الاقرار عن طهر والآخر
عن كره فيمنه الكفر او ما وكذا اذا ادى سماع اقام احد من الخاضعين بينه المتي
في مرضه خلا في قبضه والآخر بينه ان لم يقد بينهما بضمان ولو ادى عليه ثرا
ان لم ينج من بقية الملوكة له حكم وسلم اليه واراد ذواليد الرجوع على بايعه بالحق
فاقام بينه ان هذا القدر رنج عندي من بقية او عندي بايعه فخص به ومن المتي
فيمنه البايع او ما وبه افنى السائل وقال كذا ذواليد بيني الملك ما بينه فكانت
ذواليد اقامها فكانت اولا امرأة نفقت على زوجها غنى وانا في حالة العمة
ثم ماتت اياما فادى وارثها على زوجها وقال الزوج منبر عمة فيه فالتقول له
ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط او اتمام الزوج مطلقا واقام بالبينة
فيمنه المرأة او ما ان كان الزوج متفارا بايع الا براد معه وقيل بينه الزوج اولى
ولو اقامت المرأة بينه على المهر على ان زوجها كان متفارا بذلك الا يومها واقام الزوج
بينه ان ابرائه من هذا المهر الذي يدعيه فيمنه البراءة او ما وكذا في الدين لان بينه

مدعي الدين

لا يتصور
مدعي الدين بطلت باقرار المدعي عليه لانه لما ادعى البراءة كان يكتفي بالدين لان البراءة
يدون الدين ولم يطل بينه البراءة وهذا استلزام البينة والاقالة فانه بينه الاقالة
او ما بطلان بينه البينة باقرار مدعي الاقالة وينبغي ان يحفظ فانه يجوز ان يكتفي من الوارث
ولو اقام المتي اكله بينه على الملك المطلق ففقه له وقد كان ذواليد اقر من ذواليد اقر
انه حله المتي لم يرجع على زيد لانه بالاقرار بيني اما القضاء لم يكن باع ملك الفتي
ولم يمد ادعى المالك المتي حيث سمع ولدى المتي الا جازا واقام ما بينه بينه المتي
ان يرجع المتي اكله على الاول بالحق بالقضاء واراد الاول ان يرجع بايعه
البايع انه المتي لكان باعها منه ولى بينه على ذلك فليس المتي رجوع على لا يسمع دعواه
ولا بينه على المتي وقيل يسمع ادعى دينه على مورثه وشهدوا انه كان على الميت دين
لا يقبله يشهدوا انه مات وهو عليه عتق له في وعده وعنده ان يوفى به يقبل
ويبقى عند البينة كذا في الفقيه ورجع الفقيه لكان ذواليد في دينه التركة و
اقام البينة فان القاضي عليه بالبراءة ما استوفيه ولا شيئا منه وان لم يطلب الورثة
ويستحقوا ابوا ولو تروى امرأة بمعلوم وبعد المدة ويرد منه اولها
والشروط لا يشهدون لاحتمال كلفه او بعضه بعد طلق العوارض في الاقالة كل
لهم ان يشهدوا ويرفع اذا عاينا الدابة بتبع الدابة وارتفعت فبطلت
له اداء الشراء في الملك والنتائج وشهد ابو حامد عن رجل شهد عند القاضي في
انسان ثم جاء بعد مضي خمس سنين في ملكه كادته والقاضي واحد حل لقبل شهادته
فقال لا ولو شهد عند القاضي وثبت عدالة ثم شهد في حادثة اخرى حل بيمينه
التعديل في كلامه ولا يحل ان كان بينهما سنة اشهد كتابا في التعديل جرح واحد
وعلى واحد فليس احدهما او ما بل يشهد على ثالث وقيل اذا جرح واحد وعين واحد
فالجرح او ما عند الجرح او ما بين الجرح والتعديل ينج بالواحد ففقه ركنا لرجوع
اثنان وعين اثنان وان جرح اثنان وعين جرح او ما لان العدالة اصل في المؤمنين

تأني

والقول بان ضلته في الجرح اثبات زيادة ولو كان في غيره الجرح والتعديل
يقل شدة الجرح عن سبب الجرح لا سيما انهم جرحوا بما ليس جرحا عند القاضي والمعد
القول بان سبب الجرح عن حال الشدة من العود ولا يثبت العدالة بقوله القاضي وقيل
في تركه القول الا بالادلة والادلة لا تفي ولا بعد لولاها والادعي والمرد قد
خلا في حكمه فانما شاع عنه بخلاف تركه للعدالة فانما شاع بالادعي ولا يقبل
التأني التهمة عاجزة جرحا في اقام المدعي البينة على دعواه واما المدعي عليه
ببينة قبل حكم القاضي على جرحه بالبينة الفسخ ولم يوجب له حاكم او البينة قال
ان شدة المدعي قد اوزناه او اكمل الربوا او ثبته الي او على اقرارهم او المدعي
في حقه الادعي او على اقرارهم انه لا شأنا له لهم على المدعي عليه في اذنه
والحال يقبل لاء الفسخ بما لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالمعقبة ولا يثبت
البر والسر واجر فلو شكك الشك كان فسخا فلا يقبل قوله القاضي واما المدعي عليه
البينة قبل الحكم على جرحه فيمنع من حقوق الشرع او البينة اقام البينة قبل الحكم على
جرحه فيمنع انهم زنا او ثبوا الي او برقا كذا ولم يتقدم او انهم عبيد او ترك المدعي
فيما يدعيه او قاذف والمقذوف يدعيه او على اقرار المدعي انهم اتاجروهم على حدة
الشأنا او على ان المدعي اتاجروهم بغير دراهم ودفع البينة التي كانت ما يد
المدعي للمدعي عليه بعد اقرار المدعي عليه على انها حكمة على عتق دراهم دفعها
ايهم على ان يشهدوا على فسخه وايقبل لان اثبات الجرح في ضمن اثبات الجرح وهو
اقامة الحد او وجوب المال ولو قال المدعي مالي بينة في حقه الى اذنه ثم اتاها يقبل
عند ابا جرح ولا يقبل عند غيره ولو قال لا علم لي بجمعة ثم اتاها فقلت في البزار
لو قال لا بينة لي فقلت ثم اتاها في رواية الحسن عن الامام يقبل وعنه جرح لا يقبل
ولو قال المدعي كل من ياتي به فهو زور وقال ليس عند فلان شهادة فيما ادعي او قال
لا شاهد ما عند فلان ثم اتاها بان قد فعل الا خلاف وجه الاجماع لو قال اتاها لا شأنا له

في حقه الكاوشة

انهم يشهدون بالزور على
اقرارهم انهم يشهدون
بالبينة او على اقرارهم

سنة

النسب
في حقه انما ادعي لو قال ان شدة من العود ولا يثبت العدالة بقوله القاضي وقيل
في تركه القول الا بالادلة والادلة لا تفي ولا بعد لولاها والادعي والمرد قد
خلا في حكمه فانما شاع عنه بخلاف تركه للعدالة فانما شاع بالادعي ولا يقبل
التأني التهمة عاجزة جرحا في اقام المدعي البينة على دعواه واما المدعي عليه
ببينة قبل حكم القاضي على جرحه بالبينة الفسخ ولم يوجب له حاكم او البينة قال
ان شدة المدعي قد اوزناه او اكمل الربوا او ثبته الي او على اقرارهم او المدعي
في حقه الادعي او على اقرارهم انه لا شأنا له لهم على المدعي عليه في اذنه
والحال يقبل لاء الفسخ بما لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالمعقبة ولا يثبت
البر والسر واجر فلو شكك الشك كان فسخا فلا يقبل قوله القاضي واما المدعي عليه
البينة قبل الحكم على جرحه فيمنع من حقوق الشرع او البينة اقام البينة قبل الحكم على
جرحه فيمنع انهم زنا او ثبوا الي او برقا كذا ولم يتقدم او انهم عبيد او ترك المدعي
فيما يدعيه او قاذف والمقذوف يدعيه او على اقرار المدعي انهم اتاجروهم على حدة
الشأنا او على ان المدعي اتاجروهم بغير دراهم ودفع البينة التي كانت ما يد
المدعي للمدعي عليه بعد اقرار المدعي عليه على انها حكمة على عتق دراهم دفعها
ايهم على ان يشهدوا على فسخه وايقبل لان اثبات الجرح في ضمن اثبات الجرح وهو
اقامة الحد او وجوب المال ولو قال المدعي مالي بينة في حقه الى اذنه ثم اتاها يقبل
عند ابا جرح ولا يقبل عند غيره ولو قال لا علم لي بجمعة ثم اتاها فقلت في البزار
لو قال لا بينة لي فقلت ثم اتاها في رواية الحسن عن الامام يقبل وعنه جرح لا يقبل
ولو قال المدعي كل من ياتي به فهو زور وقال ليس عند فلان شهادة فيما ادعي او قال
لا شاهد ما عند فلان ثم اتاها بان قد فعل الا خلاف وجه الاجماع لو قال اتاها لا شأنا له

بشأنه
في حقه انما ادعي لو قال ان شدة من العود ولا يثبت العدالة بقوله القاضي وقيل
في تركه القول الا بالادلة والادلة لا تفي ولا بعد لولاها والادعي والمرد قد
خلا في حكمه فانما شاع عنه بخلاف تركه للعدالة فانما شاع بالادعي ولا يقبل
التأني التهمة عاجزة جرحا في اقام المدعي البينة على دعواه واما المدعي عليه
ببينة قبل حكم القاضي على جرحه بالبينة الفسخ ولم يوجب له حاكم او البينة قال
ان شدة المدعي قد اوزناه او اكمل الربوا او ثبته الي او على اقرارهم او المدعي
في حقه الادعي او على اقرارهم انه لا شأنا له لهم على المدعي عليه في اذنه
والحال يقبل لاء الفسخ بما لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالمعقبة ولا يثبت
البر والسر واجر فلو شكك الشك كان فسخا فلا يقبل قوله القاضي واما المدعي عليه
البينة قبل الحكم على جرحه فيمنع من حقوق الشرع او البينة اقام البينة قبل الحكم على
جرحه فيمنع انهم زنا او ثبوا الي او برقا كذا ولم يتقدم او انهم عبيد او ترك المدعي
فيما يدعيه او قاذف والمقذوف يدعيه او على اقرار المدعي انهم اتاجروهم على حدة
الشأنا او على ان المدعي اتاجروهم بغير دراهم ودفع البينة التي كانت ما يد
المدعي للمدعي عليه بعد اقرار المدعي عليه على انها حكمة على عتق دراهم دفعها
ايهم على ان يشهدوا على فسخه وايقبل لان اثبات الجرح في ضمن اثبات الجرح وهو
اقامة الحد او وجوب المال ولو قال المدعي مالي بينة في حقه الى اذنه ثم اتاها يقبل
عند ابا جرح ولا يقبل عند غيره ولو قال لا علم لي بجمعة ثم اتاها فقلت في البزار
لو قال لا بينة لي فقلت ثم اتاها في رواية الحسن عن الامام يقبل وعنه جرح لا يقبل
ولو قال المدعي كل من ياتي به فهو زور وقال ليس عند فلان شهادة فيما ادعي او قال
لا شاهد ما عند فلان ثم اتاها بان قد فعل الا خلاف وجه الاجماع لو قال اتاها لا شأنا له

في حقه الكاوشة

لم يثبت على الحدود بغير ائمة التي في ذواتها عليها وقال لا من حدوه دار
 شهد بانها لهذا المدعى ثم يرجعون ويشهد الامانة الشاهوقا وشهدوا بها
 ان اربعة في بيعة التي وكذا القديع والحاكوت ورجل الصنيعة ادعى دار ان ملك
 فثبت ذواته ان المدعى اقر ان هذا الحدوه لا كذا ثلثه لم يجره يقبل شهادتهم
 على الدفع اذ ائمة شهدوا بالملك وانما شهدوا بالاقرار وبهذا يحصل الدفع وجملة شاهد
 بالحد لا يمنع قبول الشهادة بالاقرار وكذا لو برهن الحثري ان الشفع قال له بقيت
 هو تليم بالشفعة لا شفع شهدا بمقتلته ولم يذكر الحدوه ولا يعرفون ما ينبغي ان يقبل
 منه البيعة فيما اذا شهدوا باقراره انه يعلم الشفعة هذا الحدوه ولو قال المدعى
 ان اقراره حدوه ها مكتوبة في هذا الحضر ملكه مع دعواه والشهادة وكذا لو
 شهد ان الذي كتبه هذا الملك ملكه المدعى يقبل والمفع فيه ان اقراره معلوم ولا
 ادعى المنفعة فاقتر المدعى عليه انه في يد يقبل وفي العقار لا يقبل حتى يتم البيعة عينا
 يد رجل ادعى اخذ ان ملكه ان شريها من فلان الغايب وصدقه بذلك ذواته فالتاخي
 لا يامر ذواته بالتليم المدعى وهذا عجيبة ولو اقام بيعة على دار في يد رجل انما له
 ان شريها من ذواته ويد وقبضه ونقد الشها واما ذواته البيعة ان فلان او عينا
 اياه فلا ضرورة بينهما باع من آخر شها فادعى ثالث ان البايع اجره اوره قبل ان
 يبيع فلا ضرورة حتى يحضر البايع فاذا حضر واما عليه البيعة يقبل عا ربيعه احد
 آخر بيعة عليه لا يصير زائد ولو علم به الفاضل يامر ببقه ولو ادعى احد ذواته عليه
 فكان بيعة فاكركلف ولو برهن انه بيعة من عشر سنين وهذا احد ذواته عليه
 يؤمر ببقه عليه لكان لا يصير مدعى عليه حتى لو برهن بيعة انه ملكه يقبل ولو شهدوا
 انه بيعة من عشر سنين او لم يذكر الملك لا يقبل وعن ابيه ايون يقبل ولو شهدوا على
 اقرار المدعى عليه انه كان بيعة يؤمر وكذا لو شهدوا انه اخذ من المدعى ولو ادعى

منه من الخ

هذا الشها انه لم يملكه الا قد به ذواته والمدعى عليه وراهم وقال لما انه اقربا له او قال
 انه اقر ان هذا العبد له او اقر ان لا على كذا دارهما قبل يبيع منه الدعوى وقيل لا
 وعليه عامة الخراج لان نفق الاقرار لا يبيع سببا لا يتحقق فان الاقرار كما ذكر لا يثبت
 الاستحقاق وكذا لو اختلفوا انه يبيع دعوى الاقرار مما طرد الدعوى حتى لو برهن
 المدعى عليه ان المدعى اقر انه لاحق له على المدعى عليه وان المدعى انه اقر ان هذا ملك المدعى
 عليه قبل لا يقبل وعامة منهم على انه يبيع واجمعوا على انه لو قال هذا ملك وهذا اقر
 به ذواته وقيل لا عليك كذا وهكذا اقر به المدعى عليه نه يبيع ويجمع البيعة على اقرار
 الا لم يجعل الاقرار سببا للتوجب في هذه الصورة لو اكر ملك يملك لانه لو نكل يثبت اقرار
 ويغني لعدم تخلفه على اقراره وانما يملك على المال وكذا لو اقر رجل لرجل ذكر اسمه
 ونسبه شخص رجل بذلك الاسم والنسب ادعى المال وزعم الحضر انه ليس هو ولا بيعة له
 يخلف على عدم الحق لا على انه ليس فلان وفي النزاع لو اقام ذواته البيعة على اقرار
 المدعى ان الدار ليست ملكا او ما كان ملكا لم يكد دفعا بيعة المدعى وان لم يقد
 معلوم وكذا لو ادعى الاث من الاب فاقام البيعة واما ذواته على اقرار الملك
 ان الدار ليست ملكا او ما كان ملكا دفعه ولو قال ملكي بالكدفة دارا وما على احد
 مال ثم ادعى دارا بالكدفة او ما لا على احد يجمع دعواه لانه لم يبرأ انسان ببيعة
 انقل ما لا يمكن احضار عند الفاضل كصبره فالتاخي خير فيه ان شاء الله ذلك هو
 او بيعة خليفه لوما ذونا بالاستحلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى على لا يمنع
 مجرد الفاضل فانه يخرج الى بايه او يامر بايه حتى يخرج بشري اليه الشهود وكذا لو تقرر
 نقله كرتي فالحكم بخير ان شاء الله او بيعة امينا هذا انما يتقيم لو كان العبد المدعى
 في المحل ما لو كان خارج المحل كيف حكم لان المحل شرط جواز القضاء في ظاهر الرواية
 فطريقه ان يعرف احد من ائمة المدعى والبيعة ويقضه ثم يقر كلفه ولو كان المدعى

رجل ادعى عبدا في يد رجل فقبله ببيع
 البيعة باعه المدعى عليه من رجله فقبل
 من الشهود اقام المدعى البيعة على
 المدعى عليه ان العبد له فانه القاض يقضي
 به للمدعى ولا يقبل بيعة المدعى عليه انه
 باعه فانه جاز المشتري بعد ذلك واما بيعة
 على الفاضل ان العبد جوده وهو في يد غيره
 حتى يقضيه المشتري فلو باعه المشتري
 او وبيعه من الفاضل عليه الا ان جاز
 ويصرف العبد لا ملكه وهذه طار
 حيلة يقال بها لدفع الاستحقاق
 فان فاضل حان

وحكمة لا يجرى عليه على اعضاءه وتغير محل والمؤنة كونه محال على المجلد القاض
 بها في هذا محال على مؤنة وقيل ان ما لا يمكن دفعه بيد واحد فلهذا مؤنة
 هذا اذا كان العينة فاعية فلو كان ما ملكه فهذا دعوى الدين في الحقيقة ولو كان العين
 متعلقة بغيره ببيان القدر والصفة والجبن والندح ولو باع فنافا دعاه آخرانه
 غصبه البائع لو اراد اخذ القيمة خلف البائع لا الواخذ العين لان دعوى العين على غصب
 ذي اليد لا يسمع ولو ادعى حيا او ذكر انه متوفى والاذا وبرهن على وقوع دعواه
 فاحضر المدعي عليه حيا او اتفق المدعي والشهود ان هذا هو الذي ادعاه فتنظر فاذا
 هو غير متوفى الا اذا قالوا لا يقض للمدعي ولا يحمل شرا ويتم وذلك في بعض النوازل
 لو ادعى قتيلا بتركيبا وبين صفاته وطلب احضار ليبر من فاحضر قتيلا فان بعض صفاته
 بعضها موصوفه المدعي فقال المدعي هو الذي ادعاه وبرهن يقبل قبل وهذا الجواب
 انما يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا حاكم ولم يبره عليه يسمع دعواه ويجوز ان
 يتبدل الدعوى اما لو قال هذا الذي ادعيت له لا يسمع للثبوت فلهذا
 في ان لا يقبل فظن انه فيه اختلاف ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب ويحتل
 به الشك ويزيد هذا فقل بعض العلماء اذا شهدوا بوصف فظهر على ما شهدوا
 به لا يقبل كما لو ادعى دابة وقال هذه الدابة التي سبنا اربع سنين حلك وشهدوا
 كذلك فظن اننا ازيدوا وانقص لا يقبل كذا شهدوا ولو ادعى كذبا وكذا شهدوا
 كذا او احديهما يرضى بمجلد الحكم فوزن فزله على قدر المذكور او انقص بغير المدعى
 والحكم اذا وزن في الخار لغو فالتفاوت لا يمنع صحة الدعوى او دعوى جرحه
 وذكر صريحه واصحاب وقال في تعريفه وفيه اشعار وكان قابلا على الاشجار لا يبطل
 وكذا لو ذكر مكان الاشجار صيغان ولو قال في تعريفه ليس فيه شجر او لا حائط فاذا
 فيه اشجار عظم لا يتصور كذا لو ادعى بطل دعواه ولو ادعى ان هذا وقال عشرة اجرة

ولكانت الكثرة

وكان كذا لا يبطل دعواه ومن اقرض طعاما في بلد والطعام قيمته في القبايل
 فيه الطعام قال وطالبه بقره فليكن ذلك ولكن يؤمر المظلوب قيمته له كما يوافق في بلد
 اقرضه ولو اقرضه فليكن في الجلاء وانما اهل البلد الى بلد آخر فطالبه بقره فليكن
 يقول ملحق في بلد القرض وقيمة البلد بغيره فليكن قيمته في بلد القرض وهو قوله جرحه وقيل
 يلزمه مثل ما قبض فانما يجزى بغيره انما قبضه من آخرى بغيره من رطب الزينة فانقطع
 او ان الرطب لا يقض البائع بخلاف ما استرا با درهم او فلو سافر فليكن قبل القبض بغيره
 البائع عند بيعه ومعه محمد بن رواية والحق ان الدارهم منقطة لا غاية معلومة
 فلا يكتفى في ابقاء العقدة بغيره بخلاف الرطب فانه منقطع الى غاية معلومة فلا يكتفى في ابقاء
 العقدة بغيره الا بالبرهان العيني لغيره قبل القبض لا يفتى البائع ان القيمة لا غاية
 معلومة ولو كانت القيمة في الفرض ما تروى القاض فان رطب ادعى على غيبة دينه
 فاحضره وانما واحد فانما يفتى في الرطب انما يفتى في رطب ادعى على غيبة دينه
 يتبعه وتكون في البين لان الوارث يفتى في العلم وربما لا يعلم الاول بدينه الميت وعلم
 انما رطب ادعى طريفا واثام البينة تشهد الشهود ان له طريفا في هذه الدار جاز
 وان لم يجد الطريفا في بعض الروايات وفي بعضه لا يقبل ما لم يبين موضع الطريفا
 انه في مقدم الدار وفي موضعها وينكر طول الطريفا وعرضه وهو الصحيح وما ذكره بعض
 الروايات انما يقبل ولم يجد الطريفا على ما اذا شهدوا بجرحه اذا ما شهدوا على الاقرار
 المدعي عين الطريفا لان الحكم لا يمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يوم بالبيان
 وفيه كذا في الامة الرخية البائع يقبل الطريفا وان لم يذكر موصفه ومقداره ويجوز
 قضاء القاض للامير الذي ولاه وكذا القاض لاسنل للقاض الاعلى ويجوز قضاء القاض
 لأمارة ولا يجوز ان كانت قيمة وكذا لو قضى لامرات امية بعد مات الاب جاز ولو كان الاب
 قتيلا يجوز وتوادي سبلا ما ذاع دارا في سفي ان يبين طوله وعرضه كذا لو اقر على كذا المدعى

بلا آخر

١٠٠٠

لا يعتبر

الأسود

[illegible]

على بايعه فان اقام البينة بعد كونه لم يكن ان يرجع بالتمتع على بايعه فان اقام البينة لم يكن له
ان يرجع فان كانت للمتع لا يقبل بينه الا ان يعرض على اقرار البائع بذلك رجل ادرى رجل دارا
في بلد والدار في غير تلك البلدة فاقام المدي البينة يقبل بينه ووقع به المدي جان قضاؤه وان
لم يكن الراس في ولاية هذا الناحية رجلا ادرى دارا في غير رجل فقال المدي عليه من الولد الكبير
الغالب يدفع الخصم عنه عالم مع البينة كالبيعة امرأته وجهت من هاهنا الزوج وقالت
انما حركته ثم قالت لم اكن مدركه وكذبت فيما قلنت قالوا ان كان قد هاجمها قد اهدى كان ذلك الوقت
او كان علامة المدي كان لا يصدر وان لم يكن كذلك كان القول قولها كذا في قاضي خان
باب الصيد والصيد وهو الحيوان المتواض من الادمى ما كولا اوله وجزءه
الا اذا كان للسلطان او ياخذ حرقه ويكون بالبازي والكلي والشمكة وما في حفاها وكل
يخمس من شرطه في الصيد كونه اهل للدكا وارساله وان لا يشاركه في الارسل غير اهل
الزكاة وعدم ترك التسمية عند اوان لا يتقل بين الارسل واخذ الصيد بعد اخذ وقته
في الكلب منه فعلى وذهابه على سنت الارسل وعدم مشاركة كلب من لا يملك صيده وان يقتله
اخرى فان لا ياكل منه وقته في الصيد كونه ان لا يكون مقتديا بانيابه وقلبه وان لا يكون
من الخزان وان لا يكون حايثا غير الحكم وان يملك نفسه بخاصية او قوامه وان يموت بالاصطبا
قبلا ان يوصل الى ذي رجل اخي شاة ليدفع واخذ شقوة وتسمى والي ذلك الكلب واخذ كلبنا
اخر وذي بتلك التسمية حل اكله ولو اخذها ليرى المصيد وتسمى في ذلك التسمية واخذ
اخر ورى لا ياكل اكله في القدر بينهما قلنا انه في باب الرمي التسمية على التسمية المصيد
لانه لا يقدر على الصيد وهذا التسمية غير ذلك ولم يوجد التسمية على التسمية فلا ياكل في باب
الذبح التسمية على الذبح لانه لا ياكل في التسمية على الذبح والمذبح واحد فحل
فان قلنا ما اخذ في بيت اكل لحم ونزبه منه لا ياكل في الاول ويؤكل في الثاني قلنا لان علامة
تعلقه به في ذبح الحرام وبني لنا الجلال ان سلم المصيد فاخذ ذلك القيد او غيره او غيرها

من الصيد

من الصيد وحل اكله ما دام في وجه ارساله وان رجع فقد صيد آخر في رجوعه لم يؤكل
الا ان كان بالرجوع وبرد والارسل لا ياكل وفي من في الحيا ويملك اكل طائر ياكل الجيف وكذا
الغنم لانه ياكل الجيف وحياته ادرى انه لا ياكل لانه ياكل مع البينة الجيف وانما كان
الطير ما لا ياكل الا الجيف اكل المصيد هذا لا يملكه ولا ياكل الجيف لانه لا يملكه ولا
يملكه بالخطا والتميز والرواية والنزول والعضا فيزول كل ما ليس في ذلك المصا
يدود الذنوب قبل ان يبيع فيه الزود لان ما لا يملكه له لا يكون حينة في ارضه لم يؤكل
وحمار الابل والبغل لا يؤكل لحم الفرس لا يؤكل عند ابا 2 في لانه مكره قال القاضي
الامام الا يباح للحيوان كراهية التنزيه وقال غير الصحيح كراهية التزيم وعلى عبد
الرجح انه قال كنت مترددا في هذا فرايت ابا 2 في الامام يقول في كراهية التزيم
عبد الله واما البينة لا يملكه عند ابا 2 في وعند البعض وقال عامة المتأخرين
انهم مكره كراهية التزيم غير ان لا يكثر ربه وان زال عقله كذا في الحاشي وعند
وعند الشافعي رحمه الله لا بأس باكله لانه عليه السلام نهى عن اكل ارامه واذن بالحيوان
الجيف والبغل ان كان اسم ربه مفعلا الخلاف لان التمتع معتبر بانه الا ان اكل
الوجه لو نزل على الاتان الا حلية لا يؤكل وكذا في اهل الجلالة وفي النوادر لو غدا
جدتي بلبنة اخذت لا بأس باكله فعلى هذا لا بأس باكل الدجاج لان لحمه لا يتغير واخذ
حماره لم يملك الا يبيع انش وما روى عن النبي عليه السلام انه نهى عن اكل ثلثة ايام للتنزيه
واغايته في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف اما ان تحتل او ياكل عن ايضا على وجه
لا يظهر في لحمه لا بأس به قبل ان يلبسها او البقر عشرين واثنا عشر والدجاجة
ثلثة وقال الرضا الاصح عدم التقدير ويجب نزول الرأى المنته وفي المتن المذكور
الجلالة التي اذا قربت ووجد منها راية منتنة فلا يؤكل ولا يشرب لبنها ولا يركب ولا
يعمل عليها وتلك حالها ويكس بيعها وهبتها وتلك حالها ولو ذبح شاة للضيف ذكر الامام

عليه السلام عليه السلام ومن كرام الضيف كرام الله ومن طه الله طه الله
 ذبح لآل كرام ابن آدم فيكون كرامة أهل البيت فقد خالف القرآن والحديث والعقل فانه
 لا ريب ان القصاص يذبح للذبح ولو علم انه محض لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل ان لا يأكل
 ما ذبح القصاص وما ذبح للولام والا حاشا لعقيدته ولو ذبح لقدم الامير او لقدم
 من الظالم لا يأكل كله وان ذكرا اسم الله لانه ذبح لتعظيم غيره الله ولهذا لا يصفى بين يديه
 بخلاف الاول فانه يقتضيه بين يديه وهو الفاروق ولو اتخذ محل في ارض رجل كواريات
 اعلى كثر فافعل كما لا ريب لانه من ائمال الارض ولا يشبه العمل الصبر وانما
 ذبحه النخل الطير فلو اخذ النخل فنبوله يسمى طير اسم فوقع في الماء وكان لو حمله مع الحف
 ذكره حيا فان اشتغل بنزله الحف فوجد حيا لا يل اكله على اختيار احام يدع الدين لانه
 الطير قال لا غير يحل لانه حمله مع الحف اضاع المال وظل في العادة فصار كذبح الثياب
 ربي صيدا او جرم او امر غيبا بالطلب يجوز ويحب التوجه عند الذبح الى القبلة ذبح شاة
 مريضة ولم يتحرك الاثر ان فحمها لا يؤكل وان فحمها يؤكل وكذا المعين ذبح الرجل اذا
 يؤكل وان حذوها لا وان قام شعرها يؤكل وان نام لم يؤكل وذبح المنيشة مريضة او شاة
 بطنا ذبها عن ذبحها وبقي فيها من الحيوان ما يبقى من المذبوح لا يقبل الذكاة عندها و
 عند الامام يقبل وبه يفتي فان بقي فيه من الحيوان اكثر من ذك قبل عند ابي يوسف اذا كان
 حال يعيش اكثر مما بقي من المذبوح يحل وعنه الامام اذا ذبح وهو حي يفتي وفي القينة
 اشترى ثوب على الهلاك ولم يصبه الامام بجزء من ذكته ولو طلب له الذبح لا يدرك ذكته
 بجزء من ذكته الا لا يحل الا اذا قطع العروق وقيل يحل ان جرم شاة حامل اراذ ذكها
 ان تقارب ولا ذكها يكره عند الامام بناء على ان الجنين مفقود كما لا يتركها بر كوة اتمه
 وتسمى للذبح ثم اشتغل باكل او شرب ثم ذبح ابطال وقع الفجر حرم والآلا وقد الطول ما
 يستكمل النخل واذا حذوا النخل ينقطع الفجر وكذا لو هرب الشاة بعد التسمية ثم اخذها واظفها

ينقطع

ينقطع الذبح ويحذر الذبح قال الامام الخليل في الحديث ان يقطر من الله الذكاة
 كبر لانه ينقطع الفجر وقال الباقر في الحديث ان يقطر من الله الذكاة والله اعلم
باب في الذكاة لا بأس بالصلوة في ذكاة البالوعة اذا لم يكن يكره
 يمكن ان يكون قبله العمل بمقتضى ما وقع في الحديث من قوله قال الله تعالى فاطلع نعليك
 مسجد بيت المقدس الا ان يكون موضع مقدس في قرب الباب لا بأس بالذبح في المسجد
 في ارض القديسين وتوصي في الدار المفضولة قبل لا يجزيه لان القيمة لا يكون فضا وقيل يصح
 في الكراهة وقيل اذا وجب في غير الارض المفضولة فادبها في الارض المفضولة لا يصح وقيل
 اذا وجب في غير الارض انما يكره الصلوة بلا اذنه اذا كان في ذكته ذكرا او كراهي الا اذا علم
 عدم ثأته اذا راي ولو ضاع حي على الناس وبغضه رضى لو جمل يؤخذ رضى القيمة كرها
 يكره النجوم والاكل في الحي غير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل
 ويذكر الله بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء يكره الصلوة مع الخرقه التي يربط بها العرق
 ويؤخذ بها الحياطي لا بأس بها بل لان المصلي معظم والصلوة عليه لا تقطع لها يكره اعطاء
 نوال الحي لانه يتصدق قبل الفطر او بعد الخروج وفي الاختيار يكره نوال الحي فقد
 جاءنا في الاثر ينادي يوم القيمة ليقيم بعض الناس فيقوم نوال الحي وان كان لا يتخط
 الناس لا يخفى بين يدي المصلي لا يكره وهو كتمان وقد روى انهم كانوا يملكون في المسجد
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله روى ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتم في الصلوة فمدحه الله تعالى بقوله
 والذين يؤتون الذكاة وهم راكعون وان كانا يتربص بين يدي المصلي او يتخط رقاب الناس
 يكره قيل فليس حرام في الحي حتما 2 الماسعين فلا يكون كفارة لذلك الفلاس
 الواحد ومن كان قوت يومه لا يحل له النوال ليعلم عليه السلام من يميل الناس وهو غني عما قيل
 جاء يوم القيمة ومثله من وجهه خدوش او فوش او كرو 2 ولانه اذل نفسه من غير ضرور
 فانه حرام قطع عليه السلام لا يحل له ان يذل نفسه وما جمع للوعظاء بلا شرط حلال ومن لا يعظا
 نوحا

على ان ينبغي يتصدق على السائل
 في المسجد الجامع وفي باب
 الساجد ينبغي ان يكون مكررا
 من صلاة

وفي الفاء في تعليم الصبيانه
 في المسجد لا بأس به خلاصة

ودكر في مشكلات القدر وان ما بقوه
 السائل من المال فهو ضيق من رزقه
 الجواهر في حلاله

ومن كان موقفا بالوعظ ويستأن
 الناس فذبح حرام وكسبه حرام
 من كسب الغنيمة والناجحة مع
 الاستحياء من
 نفس الكتاب

ولا يقدّر القرآن متكيا ولا مستندا الى شيء
ولا ما شابه في قرآنه من قنونه

فقد ورد في القرآن ما لا يحصى من المعجزات والبراهين على صحة ما جاء به من الهدى والبرهان
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب
ولا يقدّر القرآن على ان يكون له من القوة والبرهان ما لا يحصى من المعجزات والبراهين على صحة ما جاء به من الهدى والبرهان
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

من اراد ان يقدّر القرآن ينبغي ان يلبس احسن
ثياب ويتيمم ويستقبل القبلة من صلاته وبرائه

قراءة القرآن استدعى الشيطان
من سائر الطاعات خلاصته

وراد في الكلام على ما ورد في القرآن من المعجزات والبراهين على صحة ما جاء به من الهدى والبرهان
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب
ولا يقدّر القرآن على ان يكون له من القوة والبرهان ما لا يحصى من المعجزات والبراهين على صحة ما جاء به من الهدى والبرهان
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

قراءة القرآن استدعى الشيطان
من سائر الطاعات خلاصته

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

ولا بأس باقتباسهم على قراءة الاصل
فمن ادعى انه من عند الله فليأتنا بآيات من مثله من غير حساب

والمؤمنين

هذا العزم سنة وان عملها كتب محمية ثانية وانه قطع عنها خوف

[illegible]

يُشَقُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ طَبِئَةِ أَدِيبٍ
وَمِنْ الْهَوَافِ طَبِئَةِ ابْنِ
شَارِبٍ حَتَّى يَفْقِدَ كَالْحَاجِبِ وَارِثَ

وقص الأثر به حسن الخلق
وموا حسن من القص واعمال
الجميلة سنة وموتها والقص
سنة فيها وموا ان يقين
الرجل لجميلة فما زاد على بقية
قطعة من الوجه وكذا في
وكذا الاشارة

انا النبي عم كاف ياخذ من طينة من
طويلها وعرضها من مصابيح

وفي المحيط لا يخلق شرفه
وعنه انما يوسف لا ياله بذكر
منه نوح نذابه كذا في الجواهر
وشكلا في التواريخ

تفت الابن سنة والخلق الابن سنة
والسنة في خلق العانة ان يستدعي
من تحت السرة وتعلم الاخافه
سنة الاخذار الحرب من الوجه

فاکتور

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

هو الله لان العباد ما يحرم على ذلك وان كان قاربا به ومن ذلك وافضل الجاهل لان فيه الجمع بين جميع
الكلمة اعزاز الدين وقصر عذر الله ثم انما لان النبي عليه السلام تمت عليه فقال انما حر الصدوق
معد الكساح البور في الزرع فاعلم ان الله عليه السلام وقوله عليه السلام في الزرع يحرمه وقوله عليه السلام
اطلبوا البر في حياض الارض ثم الصناعة لان النبي عليه السلام حرص عليه فقال الحرمة اما ان
منه من افضل الذرعة على النجاسة لانه اعم نفعاً لان عليه السلام ما زرع او غرس شيئا فصار
حله البناء او طير او دابة الا ان كان به صدقة زرع حتى في الله حرام الا ان كان او لم يحرم
وحتى ما لم يزرع في ارضه لا يمكنه زرع شجرة او حقل ومن هذا علم قبول الهدية امر
ايجز او لا وكل معامهم اذا كانت اصباح زرع او تاج وعين الامام ان اقبل بطعام السلطان
والطعم يحرم ان وقع في قلبه طعمه ولان لا لا في الكتب انواع فريضة وهذا الكساح البور الكفالية
نفية عياله وقضاء ديونه لانه لا تسر الا اقامة الفريضة الآتية ومنه هو الذي لا يحل
ذلك اذا لم يزرع به الفريضة والتكثير ويؤجر به فريضة ويؤجر به فريضة فانه افضل من ان لا يزرع
العبادات لان منفعة الفريضة ومنفعة الكساح ويؤجر به فريضة فانه افضل من ان لا يزرع
النسب من الكساح من يرضى النفس بها من العبادات وقال في الصدقة انا افضل وقال
عليه السلام انك عيال الله الارض اجمع اليه انفسهم لعيله ومباح وهذا الزكاة للنجس
والشع قال عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال من طلب الدنيا طامعا لا متعقفاً في الله
وجهه كما تفرقة البور ومكره وهو اعم للشع والتمكث والبور وان كان من كل قوله
عليه السلام من طلب الدنيا طامعا منكر ان الله ومع عليه غضبان ولا بأس ببيع ما يحملة
اذا لم يكن للشع لانه عليه السلام خر في ذاب يوم وعليه رآه قيمة اربع مائة دينار وكره ان
احمال اذا كان من حلال لا يكتسبه واذا كان للتكثير ولا يبيع الغريب به مع الخلاصة
لا بأس بان يكون في بيت الرجل يريد ديناً وفريضة ديناً لا يبعد ولا ينام عليه فكذا اللوان
من الذهب للرجل للشرب وما يحتاج اليه الناس من النساء لا بأس له وانما يكره اذا بنى ما لا يحتاج

[illegible]

ان البحر رحلا شرا الى اليمن وعم
محافظة الولد فلنعم بالكل
اليفضل وقد رخصنا اكل البصل
ان دخل ارضا فياكل من
بصلها ليزيب عنه وبأوه
من فداوى اللسان

الشيخ الفاضل الشيخ العبد المذنب
من قناتى القبول

عليه السلام ان كان من كل فخذ وسان النبي عليه السلام ان اليه بعد تحمير وطيب
فقال عليه السلام انكم تحاسبون في هذا فرفعوه عن رض الله عنه ورفضه فقال ان هذا يحاسب
فقال عليه السلام اني والله والذي نفسي بيده انكم تحاسبون يوم القيمة الماء البارد والما
الحار الا فخذ من عورتكم بيها وكسرت تدويها جوعك ولذبه ماء وطفق بي عطشك
وقال عليه السلام يكفى لابن آدم ثمانون صلبه ولا يلاء على كاف وحرام وهذا الاكل فوق الشبع
لانه اصاحه للمال وامراض للنفس لانه تنذير واسراف لقوله عليه السلام ان طول الكس عذابا
يوم القيمة اكثرهم شبعان في الدنيا وقوله عليه السلام اكثرهم شبعان في الدنيا اطولكم جوعا
يوم القيمة قال بعض العرفاء الطعام ينقي ان يحل الانسان لا ان يحل الانسان الا اذا
تصدق به التقوى على صوم الفدا لان فيه فايده او ثلثا ينجي الضيف لانه اذا امسك والضيف
م اشبع ورجا ينجي فلا ياكل حياء وخلا فلا يابس باكله فوق الشبع قبل الضيافة غايه
للعرض والكرس بضم الحاء اليه الولادة والا عذار بكر الهز وبالعين المهملة والذال
اليه للثبات والوكس للبناء والبيقف للقدم والبيقف لبيع الولاد والوضيفه الواو

[illegible]

[illegible]

رجل بينهما امرأة قالوا ينبغي ان يتخذ
وليمة ويدعوا الجيران والا فرباه
والاصدقاء ويضع لهم طعاما فاذا
اتخذ وليمة وعام كان عليهم ان يجير
فمن لم يجب كان آثما والباس بان
يدعوا ذلك اليوم وغدا وبعد
غدا ثم ينقطع الروس والوليمة و
الباس بان يكونا في ليلة للروس
دق يفترب للفتية والاعانة
منه ماوى الى قاصح حارة

ويستقر في لا ينظر للادام اذا
حضر الجز ولا ياكل طعاما
منه عدا ولا ينفع في الطعام
من خلاصة القساوي

بكره وضع الطبخ تحت القعدة
لاجل النسوبة من قنادى خان

احمد الهمداني

پاؤں کا جب

[illegible][illegible]

والبرزخ

اذا لم ينصل

و ما اجمع في الطاحونة من ذقاق الحن
لصاحب الطاحونة و قد نزل
سبقت يد اليه لانه لم يمس من اجزاء
الطاحونة وهذا الصنيع من سلامة
من ذقاق طاحونة و البراز
و كذا الاستاج فليما يقبل من
منه او غرض غيره بغرض من
قبله هذه الالة و من قلده كبريا
يعني في الحصة من الحن و
التي

فكره و عليه
اميران فسلم على النبي
من رقباه و عليه
عن عبد الله بن عمار قال

उद्देश

Laila

تحریر

10

八

2.

ايه عليه السلام امر فقا اسود ويجوز الحباقة في اربعة اشياء في البصر والفرس والري والعدو
عازي في الزحف قال كذا الحباقة في اربعة اشياء في البصر والفرس والري والعدو
بشرط ان يكون من جانبه واحد بان يقول لصاحبه استعكر على كذا وان يتفق فلا شيء في ذلك
العين لا يجوز لانه تعليق المال بالخط وهو قمار وان كان العبد من الجانبين
لا يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والزوط انه لو سبقها اخذ منها وان سبقا فلا شيء لهما وفيما
بينهما ايها سبق اخذ صاحبه وهذا انما يكون اذا كان فيه قد سبق وقد لا يسبق ولو لم يكن
القبول ما لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله فلا يجوز من لم يكن قمارا ولا لم يلزمه الجواز الحلال والطيب
لا لا استحقاق ~~منه~~ متفام بتدريج هذه النوازل على الحلبين
من جهة اللطاف بالمعادلة كما في ما جاز وبكنا ان يقول قايما الامم عن الامم في
لا يابى به ويحرم قضاء بني آدم لا يقطع نيل والقاء القلة مما لا يبيح الا في قتل وبيع
الحاد حلال وبكنا حرقه وكذا اوراق القلة كلبه عقور لربط يقض المار به فتلوه وان
شيئا ان كان بعد التقيد المصاحبه من قبله كالكايط المايل وفي القمار والواحدة وان
كلها يتضرر منه الجار ليس له المنع وان ارسله محلة له المنع فان ارفع الى الحاكم لم ينفه
الواجب والبول والخنزير العقيقة عن الغلام وعن الجارية وهو ذبح شاة في بيع الولادة
لا واجب ولا لانه ولو كتبت على جبهة الميت او على كفنه عند نومه ينجى ان يغفر الله له الميت ويجعله
امينا عن عذاب القبر وقال نصي هذه الرواية في تجويز عمدا ناه مع الميت من قتل نفسه كان
اثم اكثر مما ان يقتل غيره لا يابى بالاكل حكيما اذا لم يكن تكبرا بكنة الاكل على الطريق
غير مخزون ولا يمكن ان يدجله في خشفة طائر كانه مخزون ولا يند عليه وكذا الشئ
من الجوس اسلم وبكنا ان يطأ امراته او امراته الاخرى لو اتمته الاخرى يبرأ ولا يابى
ان يدخل الرجل الى ارضه الحرب للتيار ما لم يدخل فيها سلاحا وكراعا ولا يابى بانذاء الحار
على الفرس وبكنا على البغاة وقيل لا ويوطئ من الحار من البغاة فاكرا فلا يباح

ولا يابى بقتل اذنة البغاة
بشرط ان لا يكون الكرامة وكذا لا يكره
وكذا في منية المفتي
في الفتاوى الفهرية لا يابى
بالبول قايما تار حارة
ولا يبيح للرجل ان يتخذ قناره
كلها الاكلية للحرمة لان كل
دار فيها كلب لا يدخل فيه
الحلال كونه من محيط الفلاد
ولا يابى بقتل البهايم وكذا الاغنام
لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا
يابى بقتل الصبي لدا واصابه
من قاصه حجة
ولا يابى بقتل السور اذ كان فيه
فائدة مما قاصه فان كان في المحيط
ويكره اخفاء الفرس من قاصه حارة

ما ان شاة
ويكره من الرطب الى
الكلية والنوم وغيره
عذرا وكذا الرطب
وكنت الذبابة وكذلك
في حال موافقة الامم
في المحيط وكذا في الكربة

ما ان شاة ومن التركة لو ولدت من النحر بكنت عند الامام وعند مالكيه والمفتية
دينها من كبتها اجبر الطالب على الاخذ ولا يابى بان يترخف البيوت ويخصصها ويذهب
سحقها والصفحة الاخرى افضل ولا يابى بقتل الغنم التي عليها الفسور وبكنا النظر الى
الارواح المحتجة من الذهب وبكنا الرمي الى هدف كذا القبلة او كبتها من فرجها او اسلمها
على من ضحكته الرمي اليه لانتفاك الحروف حرمة ولو قال له الطبيب عليك دمع فاحرقه والا
يتقنك ولم يخرج من مات لم ينج بكنت بيع الغلام الامم ممن يعرف باللوامة لا يبيحها
البيوت كذا النصارى وجعل من صنف دار عسوية لا يباع فيها بكنت قطع الخبز بالكسبة
لا يقطع الخبز بالكسبة الكرمه فان الله اكرمه ويجوز اكل مرقه وقع فيها عرق آدمي او غنمة
او دجاجة الا اذا غلب عليه او صار متغيرا طبعا يجوز للمنفذ من المحتاج استنقذه بالدمج ولو
لحم الدقيق بوزن درهم وبكنا لا يكره ولا يجوز شراء بيض الفاسق من جوارحه اذ علم انه
اخذها قمارا لانه لا يثبت الخلل فيها يكره لا يابى بالبيع الذي يغفل الناس تحزرا عن الربا
فيلو كرهه ولو كرهنا البقاء في ان عند محمد بكنت وعند اب يوسف لا يكره وعند اب ح
مقله وركب النور ووضع الرجل عليه شروع قال بعض العلماء واستعمال الخمر الكدح الا بال
والغير ان في الدلاب مع شاة العين بشرط ان لا يجتهد بها يجوز وقد الاجتهاد ان يغتفر من
الا عتاف ولا يضرب راسه وعند اب ح لا يضرب اصلا وان كان ملكه وكذا حكم كل ما يتقوله
من الجذبات قبل الايضا ضار بالجلود فيما يخدم اليه للتأديب وتامم فيما زاد عليه وضوحه
الدابة ان شاة من ضوطة الذم وضوطة الذم ان شاة من ضوطة الحمار اما ان يحمله ذنبه
يقدر حقه او يافد من حسنة والكافر لا يافد من الحسنات ولا ذنب للدابة ولا يؤكل
لاخذ الحنات فتعين العقاب والعقاب له ان يذهب اليقيم بما ضربه والذم به وروى الاخبار
والآثار وبكنا الولد على تعليم القرآن والادب والعلم لانه فرض على الوالدين ولا ينفق في انفة
لان ذلك يوجب الاكل ولكن

ويكره بيع الامور من قاص
يخرج من بعض به لانه اعانة
على المعصية من قاص حارة
كذا في منية المفتي
رجوع ببيع شاة منها لا يبيح
خفقا ويضرب على الدابة
حتى يموت قالوا لا يابى ببيع
منها ولو كان قاص حارة
قال عمر ان الله تعالى لم يجعل
شاةكم فيما حرم عليكم ولكن
ورد في البول حديث قاص حارة
ان يبول الا باليد
مطل

الصدر

لقولهم السلام لا ينتفوا المهر الذي يكسره الا في ثمانية ايام ولكن قد مضى وقتها
 وانظر في كتاب الامم بينت ان المهر الذي يكسره في ثمانية ايام هو المهر الذي
 تفتق الزوج وتطيق اياها على ما كان او كما في زوجة العصفور واليهما اذا
 قال من اخذها فمهره ولا يخرج عن ملكه باعثا وقيل لا يجوز لانه تصيب المال وذكره
 وشهد له لو طلع مع الزوج المهر في المهرقة غسل اليد الواحدة واصابع اليدين لا يكفي
 لغيره على اليدين قبل الطهيم لان المذكور على اليدين وذلك لما روي في بعض النسخ
 طرية فانها احدى اركان المهر والاخر بائنا بالمال والاخر بائنا بالمال يقول من
 افتتاه بالفاضة البهائم وياخذ الصفة المعاملات وقال بعض العلماء ياخذ بقوله من
 منها عنده وان استويا عنده يتفق فيها وينبغي للمنفق ان ينفق النصف مما هو عليه عليه
 ولقد قال بعض العلماء لو افترق المهر بقول مالك في طهره من المهر المهر في طهره لان الافتقار
 بالابرة في بعض المواضع وبالاحتياج في بعضها وذكره مسائل الاستسكان في المهر
 بن زكريا عن ابي ابي عبد الله ان يملك نفقا من زوجها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها
 حتى المذهب فقال انما ينفق المهر على مذهبها على المستغنى ولا ينبغي لغيره ان يعلم ان
 العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس في الفتوى على الاطلاق على قول
 ابا جعفر ثم على قول ابي جعفر ثم على قول محمد بن حسن ثم قال زكريا في هذا الخبر
 وقيل اذا كان ابو جعفر في جانب وصاحبه في جانب فاعطى بالخيار والاول اصح
 اذا لم يكن مجتمعا لانه اعلم العلم في زمانه في قال ان في الثمن كلهم عيال ابا جعفر
 الفقه ولقد قيل لم لا يابى جعفر انما العلم قال بعض العلماء ليس للقاتل ان يقول من مذهب
 ابا جعفر ينفق منه الكنت والنفق وقيل لم انتقل المذهب في نفقته ابا جعفر
 عوت مذهب الامام ولقد قيل والمراد ان ينتقل مذهبها في المهر مذهب ابا جعفر وبالعكس

ولكن بالكلية

فانما هو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام
 وهو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام
 وهو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام

فانما اجاب الفتوى بغيره
 بكتب عقيب جوابه والله
 اعلم وخود ذكره في كتابه
 الدينية التي اجمع عليها
 الشريعة والحق المصطفى
 بكتب ولله الموفيق او يملك
 بكتبته وظم بالله التوفيق
 اوبى الله العظمة في سنة المهر

في الفقه

فقد قيل

ولكن بالكلية اما في مسألة واحدة فلا يملك ذلك وفيه قيد خطي ان يملك على الثلثة بنزولها
 الا حيث علم على الفقه فافهم على انه جسد واحد فينفق المهر العظم بعد المهر
 على قولنا في الفقه ثم لا يملك الا في بعض النسخ انما يملك هذا المهر في ثمانية ايام
 الصيغة في جانبها قال صاحب الفقه وانما المهر لا يملك الا في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 وجه القول بالمال اذا ارتقى به حكم الحاكم بفتح القليل في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 عظمه وكما بعضهم الا في ثمانية ايام اجراكم على النكاح وفتح سلمان الناصح
 ان ياتى بفتح ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 ان ذكر ان كنتم لا تعلمون فكان هذا امر بالاجابة عن السؤال وقال عليه السلام للفقير يرضى الله
 وبين عباد الله عبيد عليه السلام لا يملكوا بالملك عند الحاجة في ثمانية ايام ولا ينفقوا اهلها
 في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 السموات والارضين **الفصل في الكفر** اذا كان في مسألة
 وجه يوجب التكفير ووجه واحد يقع منه فعل المهر ان يعلم ان ذلك الوجه حسا للظن بالمهر اذا كان
 نية القاتل الذي ينفق من التكفير بينه وبين الله تعالى بوجوب التكفير عنه ذلك وقيل
 النكاح وتوان بلفظ الكفر لان من اعتقاد لا شك بان ينفق ولم يعتقد به ونفقا عن
 اختيار ينفق عند الحاجة فلا يلزم لان الكفر ينقل بالغير ولم يعتقد به ولقد قال بعض
 العلماء ولو وضع ثقله في البحر على راسه لا يملك لانه موقر بل انه مصدق بخيانته وقال الامام
 لا يزوج احد من الايمان الا ما ابا الذي دخل فيه والدخول بالقرار والتكفير وجها فاما
 وقيل يملك لانه علة ولا يملك الا في المهر ولو اراد ان يتكلم شيئا في علم ان يملك الكفر
 من غير قصد لا يملك الرضا بفتح ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 لا يملك اذا كان متقيا الكفر ولقد قالوا الرضا بفتح ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام
 انفصل عن الرضا بفتح ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام في ثمانية ايام

فانما هو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام
 وهو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام
 وهو المهر الذي يكسره في ثمانية ايام

وكيف اجتمع العقل الجلي على الكفر كما كان شريفا بطبيعته حتى ينتفع الله منه فهذا البر بكونه وعلى هذا الادب
 على كل حال اما ان الله على الكفر قبيح الله عنك الايمان فهذا لا يفتي ما دام يتبع الكفر ولكن في ذلك
 حتى ينتفع الله منه على ظلم وعنه ابنه في الرضا بكونه غير كافر بلا تفصيل ولهذا قال ابو الهيثم في
 انما كلمة الكفر كلف الملقا وان كان على وجه اللقب ولهذا قال ابن الهيثم ان من امر الاما
 بان تتدفع بغيره عن زوجه فذلك ما افترق به فذلك ما افترق به فذلك ما افترق به فذلك ما افترق به
 ففان اعلم ان الاما على كل حال ابنت الاما فلان العالم حتى يعرفه عليه الاسلام قبل كلف
 الاما في كلفه في بعض الاوقات واعلم بان جنس هذا كلفه انواع منها ما كلفه خطا ولكن لا يجب
 الكفر فيكون قائله بالانقراض والرجوع عن ذلك ومنها ما كلفه في اختلاف فيكون من جنس الكفر
 والتوبة والرجوع عنه احتياطا ومنها ما هو كلف بالانقراض فانه يوجب احتياطا لجميع احواله ويلزم
 اعادة الحج ويكفر وطى مع امراته زنا والولد متولد من هذا الحاله وتزني وتوطئ الكفر
 من الزوجه قال بعض شافعي لا يولد في افكر الكفر ولا يؤمر بتجديد الكفر في هذا الباب
 على سبيله والشافعي يؤدبها حتى يرجع عنها ذلك ويحل اليه الحاكم الشديد او ايشيخ الامام الاسماعيل
 مما يشايخ بكار وعامة علماء ونجاري يقولون الكفر بولده ان كان الكفر وهذا هو المذهب
 وعليه الفتوى لكثير من علماء الجير على الكفر اما زوجه الاول واذا علم بان الكفر فيكون قد
 بغير الطلاق بخلاف ارتداد الزوجه فانه طلاقا عند مجرمه خلافا كما اتفق العلماء من
 المتكلمين والفقهاء اذا انكر الرجل الحكم الشرعي الثابت بالقرآن والحديث المتواتر او الاباح
 القطع مثل الصلوة والصوم والحج والفعل من الجبابة او من الكبر والوضوء بعد الحدث
 يكفر ويقتل دائم ذلك ولا يقبل بيا ويلاجه عذرا لان فيهما العيين يكون شافعيين المتكلمين
 وجهله لا كلف عذرا الا بتقصير وتقصير فلا يكون معتبرا الا اذا ادق فلا يرد ان اليه الا بتقصير
 وتامل ما وقع في علمه يكون عذرا قال بعضهم اذا انكر فرضية صلوة الجمان كلفه ومما استحل حراما
 فقد علم زوجه النبي عليه السلام حريمه كلفه الحرام او ثوبا من اوكل ميتة او دم او كرم او فخر بغير ضرورة

وقال الشافعي في خبر من
 يهودية بكفر وبتبني امة
 ما يقفون اليهودية شر
 من النصارى ائمة خلاصة

امارة شذت في وسطها جديلا
 فكانت هذا زنا تكفر فداة

فكفر

فكان وفاء بين الانبياء فبقا بدون الاحتمال وعنه محمد بن حمران في الخبرين بالكلية فخير بين كفره
 ولم اصدقه اذا قال لطفه بكل وعنه ابو يوسف في منكره في الخبرين على الاول وتوفا
 حتى المذهب ان من جملته في الخبرين ولا يجوز العمل به لا يكفر وتوفا لا اقل يقفون
 الاية ولا عمل بقدره في قوله النبي عليه السلام واجماع الامة وتبين في النصيحة
 فيلزمه التوبة والانتفاء وقيل في كلفه الكفر اذا انكر الاما لا يصح مؤمنا
 لان الايمان تصديقا بالجنان واقرا باللسان وتكون من علم ان كلفه كلفه الحاله لا تصح
 النية بالمعنى ووجوده كصحة الله في نطقه باله وتوفا على الاسلام يكون كلفه لو عاد
 الى الكفر لا يقبل ولا يجب على الاسلام وفي الاختيار يجب على جميع الاسلام وتوفا كلف
 الله واحد يصير كذا الوفا في قوله الله قيل توبة الباس مقبولة لا ايمان الباس
 وقيل لا يقبل التوبة كما يمانه قال المحققون في الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع
 من قبولها ما حلت الاحوال التي يجعل العلم بالله كذا علم بغير الاضطرار المذكور في الخبرين
 ان توبة الباس مقبولة لا ايمان الباس لان الكفر اصل غير عارفي وان ارد ايمان وعرفان
 والافاض عارفي بالله كذا حال البقاء والبناء وذكره في بعض كتب الكفر ان توبة الباس
 على معتق اختلاف المذاهب فيه الاصح انه معتبر حتى اعمت اب عن شرا لا يرد عليه كما يجب
 يقرب عن الزنا والزنا يتوب عن الرقة فانه يعتبر وفي التوبة يقرب عن الزنا
 والامراة على الاسلام وشماحة زعمانيين على اسلام زعمان وفي آية يقع المكون على
 ميتة بخبر واحد لحد لا وفي جميع النوازل التي دخل دار الحرب ودمها مبيها وادخل دار
 الاسلام يحكم بالسلام وكذا الوانثري صبيها وادخله دار الاسلام يحكم بالسلام وقال الزاهد
 يجب اقرار القدرة في تقصير كون الشير تخلقه الله وفي دعواهم ان كل فاعل فاعل
 نفسه من انكر خلافة ابي بكر وطلافة في نفسه كانه في الاصح ومما قال في تلخيص الكبار
 في النار فهو معتبر وكذا من انكر عذاب القبر ومن انكر شاعة الشافعيين يوم القيمة

من اعاد الشريعة او المسألة
 التي منها كفر منها كذا

في الفتاوى الظهرية قاتل لا
 اذ ذهب مع الاشرع فقال
 لا اذ ذهب عن نائه بالحد كقوله
 مما لا حاد

ومن قال عند دخول رمضان
 حاد الشهر المقبل اوقاله
 ثم بقى من هذا الصلوة فانه مملكت
 كفو في اخلاصه اوقاله جازمه
 شهر الطويل من الخارجه

و لوقال له جلد يا كافر فسكت
فما طبع كفر القاذف من الخاوار

من قال لولده يا ولد الجودى
او يا ولد الكفر عند ابيه

اللائمی

ولو قالوا ان المرأة كونه
لا فرة خير من الكون معك
كذلك من اهل اوس

علم ان من استحق الشرف بالقدرة
او المصطفى او بهن ومنه الكمال
او الجوده او القاموس او به او
كذب به او من ومنه او كذب
شبهه عما صرح به من حكم او
خير او به من الشرف او به
سبحه الله على علمه من ذلك او
او به من ذلك او به من ذلك
من العلم بالعلم او به من ذلك

ويستوي في الفقه والفقير لان المعروف كالخروج وهذا الوصية لا يختص بنوع
 كالعلماء والفقهاء بل يقع في كل من كان له مال فيكون له ان يشاء ان يعطيه من ماله في يوم الاول
 الثالث او اقله او اكثر من يومه او في الاغنياء وكذا نقل الطعام الى الفقير او الى غيره
 باليد او غير اليد او في القدر الذي يشاء في كل واحد من هذه الامور وهذا
 مما لا يحد من مالها فلا يقيد في القاض خالفه في الدعاء عند فتح القدر باليد
 في السنة الثانية من ذلك فلا يقع من ذلك العرف ولا المصلحة لو اوصى انسان بانه يعطي
 عليه ثلثا او عمل بعد موته اما ببلد آخر او يكف في ثوب كذا او يطبخ قنبر او يدرج
 اما انسان فليقر على قنبر في باطلة ولو اوصى بانه يقين بمقبرة كذا بقرب فلان
 انما هو يدري شرطه ان لم يتغير الورثة بموتة الحلي يدل عليه ما روي عن عمر بن الخطاب
 لما وافته اوصى له ورثة واقرباء فقال اذا من فاطموا جنازة الى باب بيته
 ابني عليه السلام فأتوا به الى الباب فبقيت البقية بالفتح الا انه يفتح ابواب
 الجنة جاء خادكم وحبيبكم على الباب هل ترون له بالفضل فان انفتح الباب فغير في
 وضعه مع ابني عليه السلام على يات لعل الله يتجا وزعتي كرمه جوار ابني عليه السلام
 فلما مات ففعلوا ذلك فانفتح الباب بنفسي من غير علاج ونفوي او ظموا الجيب الجيب
 فان الجيب الجيب شاف من يمينه قال اوصيت اهل فلان بثلث ماله يضعه حيث شا
 جاز ان يضعه في نفسه ولو قال الموصي اعط الثلث من ثلثي ماله لفلان لانه صار
 مقربا لا مضافة اليه فلا يدخل تحت التركة الوصية بالثلث يجوز للاجنبي ايجاز الورثة
 ام لا وبكل المال باجازتهم وان لم يكن له وارث يجوز ايجاز السلطان ام لا ومن له بيت
 المال ام لا وفي المقتضى اوصى بثلثه اليه يضعه اين شا فوضع عند نفسه جاز وان لم يعط
 بعد ذلك ايجاز الجيب جاز وكان من يمينه له ماله لم يقل وضعه عند نفسه فاعطاه
 الوارث لم يجر الا بالاجازة في الورثة وكذا ان اعطاهم على السهم الا باجازتهم لانه وصية

اوصى بانه يتخذ ارضه مقبرة يجوز
 دفن الوارث فيه وكذا الوارث
 خانا يجوز لوارثه ان يورث فيه
 بخلاف ما اذا اوصى بانه يتخذ
 مقبرة ليس للوارث ان يشاء
 منها من البرار وكذا في الخلافة
 وللوصي ان يدفع مال الصبي بمضاربة
 وبفعاة وانه يشار به غيره
 وفي المقتضى الوصى باخذ مال اليتيم
 مضاربة وفي ادب القاضي الوصى
 بوضع مال اليتيم وغيره من خلاصه
 وكذا في النزاهة
 ووصية بوضع مال اليتيم ويضع
 قاض حان
 وان اقرض الوصى ضمن واللاج
 بمنزلة الوصية في اصح الدواوين
 فان كان حان

وكذا اذا اوصى

واذا بلغ الوصية وطلب ماله من الوصية فقال الوصية
 ضاع من كان القول قول الوصية لانه امين قاض حان

وكذا اذا اوصى بالبر بثلث ماله او بثلثي ماله او بثلث ماله او بثلث ماله او بثلث ماله
 الوصية لم يجر في كل واحد من هذه الامور بل في كل واحد من هذه الامور
 الموصى له لو اوصى على نفسه او على ابنه الذي يعقل الفقه جاز له ان يورثه باليد
 لانه باع من لا يقبل شيئا منه للتمتع بهيع لانه المصدق وذكر في العياد اوصى بالهبة
 الى ولد الكبر و امراته لو فقراء وليس ان يحكم لنفسه الا اذا جاز له فهو جاز في اوصى
 بثلث ماله لا وبعث الجيرة بصف الى بنات القنطرة والحجر وطلبة العلم اوصى بانه يعطي
 بعد موته ثلثا بطلت الوصية في الاصح الوصية للجور يجوز عند اب يوصى بثلث ماله
 ولو قال تنفق عليا جازا بما اوصى بثلث ماله للكعبة جاز للمساكين قال محمد بن ابي
 عمارة جاز في بيت المقدس وبيوت الاسراجه اوصى بثلث ماله لافقر
 خورزم الا فضل صرفة اليتيم فان ضاف الى غيرهم من الفقراء جاز وعليه الفتوى وكذا
 لو اوصى بفقراء الحجاج ففقره الى غيرهم اوصى بثلث ماله لافقر فان موته الحليمين او كنف
 القبر ولقاية الحليمين ففقره بطل ولو قال في اكنان موته فقراء الحليمين جاز قال
 ابو المطيع افع مذست وعشرين سنة في رايه فيما عدل في مال ابنه اذ لم ينسب في
 ان يتقصد الوصاية احد وقد قيل اتقوا الواو اح الكالة والوصاية والولاية
 فقال عليه السلام لا بد مما عريف والعرفاء في النار ووجه القاضي اذا عدل نفسه بيني ان
 يشرط على القاضي بعزله كاشرا طاع علم الموكل في عزل الوكيل نفسه وعزل القاضي نفسه شرط
 علم السلطان مدونة الميت دفع الدين الما ووجه الميت ببراءة ولو دفع الما بعض الورثة
 لم يضمن حصته طبع السلطان في مال اليتيم فاعطى الوصية البعض من ماله ان امكث في
 بلا اعطاء بعضه وانا لا ووجه المنيوز ان اذا خاف القتل او قطع الوصية لا يضمن وان
 الجبس القيد يضمن فان لم يدر في مالها كان ياخذ البعض ويترك كفاية له لا بد في
 البعض وآخى في اخذ كله لانه ان يدفع البعض في التنازل انفق الوصى على باب

الوصي اذا اخذ من اليتيم مزارعة
 قال القاضي اذ كان البذر على اليتيم
 لا يجوز من خلاصه القناوي

وفي المقتضى الوصى لا يركب دابة
 اليتيم لا يلد يتقاضى دينه كذا
 روي عن محمد خلاصه العاوي

القاص يضمن على ما أعطى على وجه الرضى لا على وجه الجارية إذا لم ينه عن ذلك المثل
 المحبة لربها العترة لفقها الدين والدين غير محبط جاز يرفع في الكل عند وعند
 لا يجوز في الزكاة على قدر الدين وعلى الفقير بل على الصبي فقال الوصية أو بيت فخرج من
 من غير بيت بعد موت أبيك وقال الأب مات أبه من غير بيت فالفقير للابن عند غيره
 وعند أبي يوسف القول للقاتل للوصية وفي المتن عن محمد قال الوصية انفق عليك
 من غير بيت وقال الصبي مات أبه من عام فالقول للوصية مات عن ابنين صغيرين
 وترك القاتل نصف الكبير على الصغير خمائة وهو ليس بوصية قال محمد هو منقطع
 في ذلك ولو كان ترك طعاما أو ثوبا فاطموا به الكبير لا يضمن حتى إذا ذكر القاتل في
 الوصية عتار اليتيم لفقها الدين وفي الزكاة مال آخر يقضي منه الدين قال الفقهاء
 يجوز البيع لقيام مقام الموصي وفي الاختيار ومن أوصى لبيت فله وهو واجب قبيلة
 كمن يبيع مني للزكاة والانشى والفقير والفقير وإن كان لا يوصي بضمي باطلة و
 الأصل فيه أن كل وصية يجمع على أهلها مني جارية ومن يبيعهم بالقرية على عدد رؤسهم
 الذكر والانشى فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير لأن الحق يجوز أن ياتى بمقتضى ما بين
 آدم قال التلميح إليه يمكن ولا دلالة على التخصيص في الوصية وإن كان لا يجمع على
 فعل ثلثة أو جملة من يكون الوصية لا تدخل فيها غنى كقوله فقراء بني عجم أو ما كنتم
 فالوصية صحيحة وكذا الوصية لمن قدر عليه منهم لأن الوصية وقوة لله تعالى والفقراء معارف
 والتمسك لفظ الوصية يقع للفقير والفقير لا يختص به أحد من أهل باطلة كقوله لبي
 عجم لأننا ثبتت للعباد ولا يمكن تنفيذها للفقير لأنه ليس بأول من البعوض الآخر
 فبطلت بخلاف وجه الأول لأن الوصية له واحد وهو الله تعالى الوصية الثاني لم يكن
 اللفظ بشا ل الفقير والفقير لكن قد يقول اللفظ في الآية كقوله يتامى بني عجم
 أو من أوصى بني عجم أو من أوصى بني عجم أو من أوصى بني عجم فان كانوا يوصون فالأمر يقع على

الفقراء

على الفقراء والفقير ويكون الوصية لهم لأنهم معينون بحكم التلميح في اللفظ على
 الإطلاق وإن كان لا يوصون كان للفقير منهم لأن اللفظ يذكر ويراد به غالبنا
 الآية لأن الآية والنواب فيهم أكثر وهو المقصود غالبنا ويشيئ منه الذكر والذكر
 رجل أو من يصدق عنه بالغ وهم فتصدقوا بالحنطة أو بالقمح أو بالزيت أو بالزبد
 يورث ذلك وعن طائفة رجل أوصى بأن يتصدقوا بهذا الثوب قال ابن شاذان وأما قوله
 بعينه وأن شاذان وأبا عوا وأعطوا عنه وأن شاذان أعطوا قيمة الثوب وأما قوله
 الثوب رجل أوصى لأهل العلم ببلغ قالوا يدخل في هذا أهل الفقه وأهل الحديث
 ولا يدخل فيه من يتفهم الحكمة لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصاية لأننا امر على خطر
 ما روي عن أبي يوسف أنه قال الدخول في الوصية أو كلفه غلط والتمهيد و
 الثالث سرقه وعن بعض العلماء لو كان الوصية عمر بن الخطاب لا ينبغي أن يقبل الثوب
 وعن ابن أبي عمير لا يدخل في الوصية إلا الأصغر أو ليق **مسألة**
شئني لو ادعى الخازن في سنة يزيد قد اشتراه مني وهو اشتراه من
 بكران له وقع به بغير حق فأكبر زيد أنه له وأقام الخازن بينة على صدق دعواه
 ففزع القاضي القيس إلى رجع زيد الثمن على رجع عليه ثم رجع على رجع على
 بكران أقيم البينة أن القيس المدعى به ينح من ركبته في بطل حكم القاضي بالانفاق
 ولكن اختلفوا أن القيس لمن يكفر قال أبو حنيفة يكون لمرو وقال لا يكفر لزيد وهذا
 الخلاف مبني على أن قضاء القاضي بشا في الزور ينفذ ظاهره وباطنه عندنا فينفذ
 العقد بينهما فيكون المبيع لمرو والتمسك لزيد وعندنا ينفذ ظاهره وباطنه فلا
 ينفذ العقد بينهما ويكون المبيع لزيد قال أبو حنيفة لا أدرك ما الدخول
 وتوقف أبو حنيفة في غيبة ما كان أحد بينهما من في أن المالك أفضل أم الأنبياء
 وفي أطفال الحركين وفي أختي المسك وفي وقت الحنة وفي الكهنة يصير لها

ما حفظ

ولو أوصى في ذمة ادعى خارج أنها ذمته
 سرقها منه أو اغتصبها منه صاحب
 اليد وصاحب اليد يدعي أنها ذمته
 ولدته في ملكه ينفذ بها لصاحب اليد
 من قاصه حان

والجملته مع يكون طاهرا وسوفا خارا والنفقة عنه في سنة المائل من البينة فتنه
 بجلا حكم وعامة ورعة في الدين او لولاه في له وجه على حكم به ويلقاها الطلاق
 من الطاعة كما يلحقه عند ما يزل الحكم صحتها الفسخ على مذهب الشافعي او اقلية اهل
 الفسخ من زوجها الغائب ان يطلب النفقة منها فلما خسر واستلها الفسخ منهم على ما يثبت
 النكاح في ذلك فانه يثبت على عيبه بتهمة شتمها بياكم كما كان غايها فان اختلفت الحقبة
 من قبل ذلك كان له حال او ولاية او مضاربة فان لم يظهر من ذلك ثم اقبل الفسخ اما المراهقة
 فقال قول براء في ذمة زوج من المهر وخبر من حقوق النكاح فلما قال ذلك
 يقول القاضي في حق النكاح الذي بين فلان وفلانة وكان طلاقه بآية فاذا تم
 حل يجوز النكاح على الغير لان كان مدة العيبوبة سنتين جازوا الا قليلا رد
 الحقبة والبطون لو كانت الدعوى بين الصالح والطالح فاليمين على الصالح وان
 كان مدعيها وقوله عليه السلام البينة للمدعي واليمين على من انكر عليه فيما اذا كانت
 الدعوى بين الصالحين لان اليمين متعلقة بالنفس والدين فلا يجوز اليمين لما تلف
 نفسه ودينه والطالح لا يبال بهلاكه لقوله عليه السلام اباهل عدو نفقة فكيف صادقا
 لغيره في نيل الحق الكفر على الفسخ ان طلق الطالح والفساد والفساد والكاذب
 لانه اهان كلام الله تعالى لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآياتكم والعرضة المستغنى
 والبدية والمقصد والمراد من هذه الآية ان لا يخلعوا على الكذاب والطالح لاجل خوف
 الفاسق لان انكسر كلامهم الكذب فلا يعرف حرمة البينة ولو وكل رجل بآية بان
 يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه اياها باليمين ان اجاز الزوج جاز على المولى لا يجوز
 ان يطل وان لم يعلم الزوج بذلك فدخلها لم يربا ان اجاز جاز المولى لا يجوز وان
 بطل النكاح في حق المثل ان كان اقدم المولى ولا يجوز المولى وان لم يرض الزوج فقال
 الوكيل اما اعز بالزنا ولو انكر النكاح لم يكن له ذلك امرأه وكلت رجلا لينتزوجها

اليمين
 رجل ادعى شاعرا ولا يثبت له ان كان المدعي
 صالحا عادلا صدق بيمينه وحكم له به هذا
 فان كان المدعي عليه فاسقا او كان صالحا
 عادلا ايضا او كان المدعي فاسقا
 صدق بيمينه بالواجب عليه البينة
 وفي البطون مثله وقسمت الحديث
 بين المدعي واليمين عليه من المهر فيما تله
 بين المدعي عليه من ثمن او المهر

باربع مائة فزوجها الوكيل بدنيا رفاقا من سنة مع الزوج فزوج الزوج الوكيل
 زوجها منه بدنيا وصرف الوكيل في ذلك فاشرك الزوج في ماله لم يملك
 بدنيا فكانت امرأته بالخيار ان ترضى النكاح بدنيا وليس غير ذلك وان
 لم يرض النكاح ولو لم يرضها بالغا ما بلغ بخلاف ما تقدم في طاعة رضىها
 فاذا بطل النكاح وجبت النفقة له فلا يبرأ على ما رضىته اما رضىته امرأته فتنه
 باليمين لقوله وكان لها مهر المثل بالغا ما بلغ وليس نفقة العدة لان العدة لا يجب حكم
 النكاح وانما وجبت سنة فلا يبرأ فيها النفقة ولو امر قنا بآية او قال اقبل نفقته
 ففعل نفقته قيمته ولو امر بالتلاف مال مولاه فاتفقه لم يضمنه الا امر او باليمين
 او قيل صار غاصبا لا يملك له ذلك الفعل وانما يملك بالتلاف ما لم يصر غاصبا ماله
 وانما صار غاصبا بغير نفقة ومن لم يملكه وانما المثل مال المولى بفعله فتنه ومن
 غصب امرأته ففرض فيها او بنى فيه وجب الاول ان يرضى امرأته باليمين مع البناء
 اما ما كلفه لان المنفعة للمالك ولا قيمة للمنفعة ولو كان البناء من تراب غير ما تعلق
 البناء والغرض فيه الارض اما ما كلفه فارغما من البناء والغرض والوجه ان
 يقوم البناء مع الارض والارض بدون البناء فينظر ما فضل بينهما مثلا لو كانت
 قيمة الارض بلا بناء عشر ومعه عثرون فقلع البناء والغرض في رواية وفيها
 قيمة الارض رواية والوجه الثالث ان يكون قيمة البناء والغرض زائدا على قيمة الارض
 فيضمن الفاسد قيمة الارض مثلا كمن بناى بالغرض ولو كان في الارض فقلع
 بقي البناء ملكا والارض وقفا فيجب على الفاسد اجر المثل في ذخرت بقيت الارض
 وقفا على حاله رجل اراد سفرا في حصة امرأته فدخل رجله وكيلا بطلانها ان لم يرض
 اما وقت كذا وخرج اما الغرض كمن بناى الوكيل بالغرض اختلف فيه المتأخرين قال
 شمس الامية الرضى في الصلح ان يزوج عذله وكل غير بالطلاق في غلبت الوكيل يقع طلاق

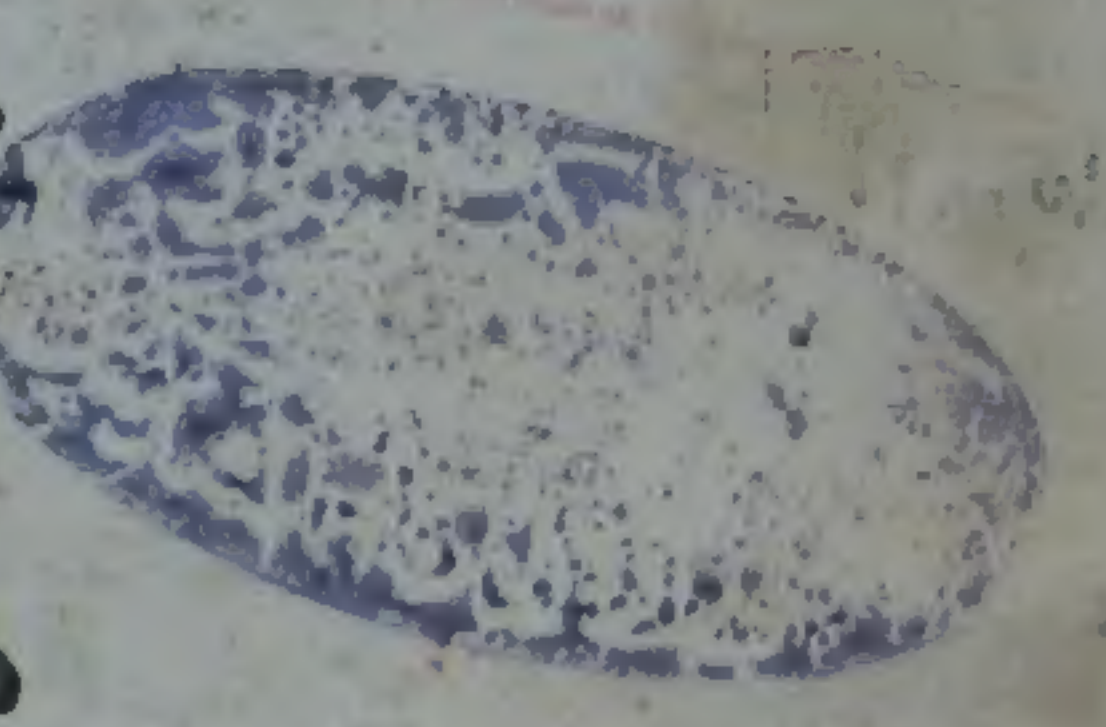
مطالب

ولو كان في صورة قضا

الوكيل ما واما في العدة والوكيل بالتزوج لا يملك عنها فان فعل فزوج النكاح
محضة الاول حاز خلافا للطلاق والعقد في رجل وكل ما ثبت الرقة ان كان
الموكل يريد القطع كان بطا فان كان يريد المال فهو مقبض وهو كما قال المروني
ان يملك لاروة يقول له الف في يريد المال او القطع ان قال يريد المال فله وان
قال اريد القطع لا يملك الوكيل قبض الدين اذا قال قبضت فدفعت الى الموكل
كان القول فله وتوقفعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين الموكل فقال
الوكيل قبضت المال من المفوض او دفعه الى الموكل لا يقبل قول الوكيل لان
الوكيل يريد له بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل
رجل قال لفيح بيع عيدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان التدكيل يفرض ان الغد
فلا يكون وكيل قبل وكذا لو قال اعتق عيدي غدا او طلق امرأته غدا ولو قال

بيع عيدي اليوم او قال اشترى اليوم عيدا او عتق
عيدي اليوم ففعل ذلك غدا فيه
روايتان قيل ان الوكالة
لا يبقى بعد اليوم وقيل
يبقى لان ذلك اليوم
للتعجيل لا للتأجيل
اذا دل الدليل
عليه

وقع الفراغ من تحرير هك النسخ الشريفة المباركة في يوم الاثنين
في شهر اواخر محرم الحرام في وقت العشاء من سنة اربع وعشرون
وانا افتقر الورق ولحقني مصطفى بن اسحاق بن يحيى بن محمد بن محمد بن محمد
جميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات برؤسكم
يا ارحم الراحمين
آمين



ومعرفة ذمها به العتق من العين انه يقبل الشمس
العين فانه سمعت عينة علم ان الضوء باق وانه لم يدمع
علم بقاء الضوء وبصره من ما وى الوضوء

وطريق معرفة ذمها به السمع انه ينادى في حالة الغفلة
فانه اجهل او التفت علم انه لم يفت سمعه وانه لم يلتفت
علم انه لم يفت سمعه من ما وى الوضوء
والشم يعتبر فيه الروائح الكريهة المستننة
فانه لم يفت فيه تغير علم انه كاذب من ما وى الوضوء

ولو دعي امرأته في دبرها او غلاما فليس عليه حد الزنا
ولكن يعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعند متى توجه
انه كانا محصنين والاي فجلد ان ولهم الوصل انه لا يزني
فقد عمل قوم لوط مع المرأة الاصبية بحسنه في بيته وفي
النا طفي قبل الاختلاف في الغلام اما المرأة بعد بلاضاف
والاصح انه الكحل بلاضاف ولو فعل هذا بعد اوامره
او منكوسة لا يجد بلاضاف وانه كان حراما بالاجماع
من المبسوط والمجسط من حقائق المنظومة

اشترى دهنه في زجاج فنظر اليه من الخارج لم يكن روية
حين يفضعه على كفه او اضيقه عند الاول وعند غيره واستاف
منه المحيط من حقائق المنظومة

لو شتم فم يكفر وتطلق امرأته بائنا وموافقا له في
منها تطلق ثلاثا وما قاله الزدوي في فتاواه انه لا يكفر
ولا تطلق امرأته اطلاقا لو وطئ الفم ملن ولو شتم فم
يسلم حال الغفلة لا يكفر كما لو قذف مسلما بالزنا لا يلزم حد
اذا كان القذف غائبا حال الغفلة ولو شتم دينه واما انه كافر
وتطلق امرأته ثلاثا عند البعض واما عند البعض
ولو شتم الف من من يكفر وقيل لا يكفر ولو شتم فم الكفار ككفر
عند ابن حنبل لا عند من فلت هذا الاختلاف في الكنية واما
في فم المشرك لا يكفر اجماعا ولو شتم فم عالم فقيه او علوي يكفر
وتطلق امرأته ثلاثا اجماعا من ما وى الوضوء

ولو شتم النمرم يكفر لا توبة له سوى جديده الايامه وقال بعض
المناخرين لا توبة له اصلا فيفعل حراما استدلالا بقوله
حين نصر بفتح مكة من سب النبي فقتلوه لكن الاصح
لا يقتل بعد جديده الايامه لانه نهي عليا من قتل من قال
لا اله الا الله محمد رسول الله من اجل مكة الذي امر به بقتلهم
غاروي عنه انه سب النبي ثم قبله فقال له على هذا من صرف
السيف فقال اشترحت عن قلبه من ما وى الوضوء

اشترى دهنه في زجاج فنظر اليه من الخارج لم يكن روية
حين يفضعه على كفه او اضيقه عند الاول وعند غيره واستاف
منه المحيط من حقائق المنظومة

فارة وقعت في دنة فمصرته خلا يطهر اذا رى بالفارة قبل
 التحلل وان تفسخ الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العصور
 ثم خلت وهو لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الحرم المحترق وكذلك لو
 وقع الكلب في العصور ثم خلت من خلاصه كذا في الفتاوى
 في فارة لا يجر خلاصه

الرافض ان كان سبب الشئين ويلعبها كانه فارة كانه يفضل عليا
 على ان يكون عرض الله لا يكون كانه فارة كانه مبتدع والمعتز لا مبتدع
 الا اذا قال باسحالة الروية فينبذ صوكا فذو المشتهى مبتدع فانه اراد
 باليد الجارح فهو كانه فارة كانه مبتدع صاحب الكبر والبدعة الكبر
 وفي المنتقى سئل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال
 ان يفضل الشئين وجب المختارين ويرى المصحح على المختارين ويصل
 خلف كل بر وفاجر من خلاصه الفتاوى في الالتفات الكفر

ولا بأس بوضع الجاج في الزرع والمبطحة لدفع ضرر العين لانه
 العين حق يصيب المال والادى والحيوة ونظرا لثمة في ذلك
 عرف ذلك بالاثار فاذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاج حتى اذا
 نظر الناظر الى الزرع يقع نظره ولا على الجاج لارتفاعها فنظره بعد
 ذلك الى الحرث لا يضره روى انه امره جادته الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت خنث
 من اهل الموث وانا خاف عليه للعين فامر ما النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاج
 من فتاوى القاضي

من فتاوى القاضي

وفي مزارعة النوازل رجل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان ربح الارض باع الارض مزارعة فلا يملك
 اما باعها بدين المزارع او بغير رضاها واما ان يشتت الزرع او لم يشتت واما ان يكون البذر من جهة ربح
 الارض او من جهة العامل فان كان باعها بغير رضاها ولم يكن يشتت الزرع والبذر من قبل ربح الارض
 فلا شئ للمزارع من الثمن لانه لما يشتت له حتى بعد البناء اما قبله فلا حق له فيه وانه كان البذر
 من قبل المزارع ثابتا فاذا ايجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم وانه كان ذلك بغير رضاها
 فلم يزرع اذ يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم معاملة ثم باعته اذ لم يكن خرج منه شئ فلا شئ للعامل
 لانه ليس فيه حق فانه خرج واجاز جاز ونصيبه فيه قائم وانه كان بغير رضاها فله ان يبطل البيع خلاصه

وفي اول مزارعة الارض النوازل رجل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان ربح الارض باع الارض مزارعة فلا يملك
 ارضه غير بغير ارضه فعليه نقض الارض قال محمد بن اسلمة
 يشترط ان يشترى قبل استئجارها ويملك يشترى بعد استئجارها وقا
 بغيره يملك يشترى قبل استئجارها ويملك يشترى بعد استئجارها
 فوجب عليه نقضه ذلك قال تاويل المسئلة انه زرع
 بطريق الغصب خلاصه

واذا امر به المزارع في وسط السنة والزرع يفتقر
 فانفق عليه ربح الارض صح استقصاء ربحه على العا
 ملكه بما انفق بالغام بالغ والقوله قول المزارع في
 قدر النفقة مع يمينه على علمه من خلاصه
 وقاضه فانه

من فتاوى القاضي

وفي الفتاوى التي ذكرنا من ارض الغير
 بغير ارضه يشترط ان يكون من جهة ربح الارض
 فحينئذ قال ابو حنيفة ومحمد اذا كانت من جهة ربح الارض
 لا يملك المزارع بغيره ولا يملك المزارع بغيره

وفي فتاوى القاضي الامام رحمه الله في ارض الغير
 بغير ارضه صاحبها فانفق بالزرعة ثم زال النقصان
 قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبه
 جميعا يبرأ من الضمان وانه زال بعد الرد لا يبرأ وقال
 النفقة ابو الليث وقد قيل يبرأ من الرد لا يبرأ وقال

واذا مات المزارع والزرع
 يفتقر فقالت ورثة المزارع حتى تعلموا على حالها
 حتى يستقصد الزرع فذلك لهم ولو قالوا اقلع الزرع
 ولا تملك لا يجبره على العمل خلاصه

د به الدين اذا اراد ان يطلق
الدين من الحبس مما عثر اذنه
القاضي له ذلك خلاصة

دار في رجل اوعاها رجل فاقربها الذي من يديه انه اشتراها
من المدعي القياس ان ينتزع الدار من يديه ويدفع المالدع حتى
يقع البينة انه اشتراها من المدعي وفي الاستحسان بتركه في
ثلاثة ايام وياخذ منه كفلا حتى يقيم البينة على الشراء وكذلك دعوى
الدين اذا ادعى المدعي الايلاء يور بالاداء اليه قياسا والامام
ظهر الدين يفتي بوجه القياس في المسئلة من خلاصة
لو قال المدعيون ابيع عبدي واقض
الدين عنه لا يلزم القاضي ويوجه
بوين او ثلاثة من خلاصة

ولو اشترى شيئا على ان يرضى له من له رضاء او
مكس معط كفيلا ان كان مجهولا فسد البيع وان كان
الكفيل معلوما لكنه غائب لم يفسد البيع سواء قبله حين
اشترى او بعد ايام فيهم وفي المقتضى وصى او وكيل او بعد مازونة
في وجوب المهر ثم يفسد
وتمنعها على المهر ولو اعتقت علم او لم يقبل وكذا الوكالة حاضرا ولم يقبل وانه كان حاضرا
فانما لا خيار لها ما لم تبلغ
فانما لمقت لها خيار العلق
ولو زوج عبده الصغير
ثم اعتقت المولا ثم بلغ ليس
له خيار العلق ولا خيار المبلغ
من خلاصة النساوي

وفي الجامع الصغير رجل تزوج امته رجل عاها كل ولد
تلقه فهو حراز النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط
لكونه الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا
ولا اولاد احرار من خلاصة



7479

فصل في يمين يقبل شهادته ومن لا يقبل

اذا اراد احدنا
معدون فقال الاخر
انا اشهد بكذا ما
شهد به يقبل
وفي الجامع
القصويين
شبه حاكم

ايمر كبير يقبل في ولاية ما شاء من ظلم وعدل ادعى فشهد له مشرفا ووزرا او كتابا
او بوابه او خداه او سجنه لا يقبل الخ لا يقبل شهاده الساعي والنايب والسجنة
لانهم قدوة ولا يقبل شهاده الطلبة بعضهم لبعض لانهم ظاهر النسبة في جنسهم ولا
يحتاجون عن الكذب فيما بينهم وبين غيرهم وكذا لا يقبل شهاده الجاهل على العالم
لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للجاهل على العالم من خلاصة كتاب
الشهادة

رجل ضرب رجلا ومات فاقام اولياء القتيلى بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بينة انه
برئ ومات بعد عشرة ايام فبينة ولي المقتول او لم يبلغ بخلاف اذا اقام الضارب بينة
انه برئ ومات بعد اربعين يوما فبينة الضارب او لم يبلغ رجل ضرب رجلا لا يفرق الاجزاء
للزجر عن المعصية ولم يصبره ذافرا ثم مات بعد زمان فقال الضارب انه مات بعد اربعين يوما
واقام على ذكر بينة وقال ولا احييت انه مات اقل من ذلك وعليك دية واقام على ذكر بينة فبينة
الضارب او لا لانها تثبت الزيادة مع ان ضربه حق الشرع ولا شيء عليه ولو علم موته في الظاهر
بعد اربعين يوما لا شيء عليه وان كان ضربه بغير حق اذا لم يكن ذافرا ثم بعد الضرب لانه الزمان
رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امراته او امته وماتت بضره فاقام على ذكر بينة واقام المدعي عليه
بينة على انها صحت بعد الضرب فبينة القوي او لم يبلغ من خلاصة الخلاصة والبرازي

فصل فيمن يغفل في الحبل في حل النكاح المطلقة الثلثة بلا دخول الزوج الثاني للاول

المرح المباشرة الفاشية بين المطلقة الثلثة والزوج الثاني الى الانزال من الطرفين بلا ادخال
 حلها للاول اي عا لوجود العقد وذوق العسيلة من الطرفين وهو لا يحل معنى لانه قطع شهوتها به
 ولا يصدق في عدم ذوقها العسيلة بعدما نزل منها ويصدق وجود المذوق قبله لان الذوق سابق
 على الانزال ولواق الزوج الذوق والكره لا يلتفت الى قولها لان شهوتها غالبة وذوقها سابق و
 في العكس يعتبر قوله لتأخر ذوقه عن ذوقها دس ولو عالج الزوج الثاني بين فترتها وراس ذكره يصدق الى
 خارج فرجها في كل وطي فنزل منها حل للاول لانه لا يجمع معنى لوجود قضاء وشهوتها وكذا لو عالج فرجها فوق
 الانزال او الخرقه من غير ادخال فنزل منها والعدة لازمة في الكل طرمة الفرائض ولو كانت المطلقة صغيرة
 لا تتخذ من العاطلة المذكورة توقف التحليل اما وقت التلذذ ولا قبله بالادخال ايضا لا ذلك الوقت وكذا
 هذا الصبي الذي لا يجمع مثله ولو اجبرت بانه الثاني دخل بها ومن كاذبة تحلل للاول وكذا الواجبة عن ذوق
 عن عسلتها وذوقها عن عسلتها وانه كذبها الاول ولو كذبها الثاني في ذلك لا تحل له وفي الاجناس مثله وفي البنايع ^{التنار}
 خلافه ولم ولو ضمنها الزوج الثاني الملقه وضمت لانفسها بغير ازار ومعه وقبلها فانزل ذلك منها حل
 للاول لوجه ذوق العسيلة من الطرفين من جماع بينهما وهو لا يجمع معنى وطع لو زوجت بقضاء القاضي
 لصبر رضيع في مدة الرضاع باذن وليه ثم ارضعه فحرم عليه وحل للاول بلا عدة في رواية عن الامامية لم
 قبل هذا اذا لم تقم لانفسها وقت الارضاع ولا تحل له بعدة طرمة فرائض النكاح وهذه بعيدة معنى لا يفتح باب
 واه فصل التحليل بها بالقضاء والاجتناب المانك الحبل للتحليل في الدخول بها كبيرة كانت او صغيرة وغير
 الاجتناب اليها بل حل للاول بلا تحليل والابنة في الدخول بها وفي المشكلات مثله من الخاوص

وهو ان نزل بها غير الزفاف وقال
 لها اني تزوجتك بالمرح اجبر
 فحل هذا المصحف او المراسي
 فحضره ذلك ويؤد ذلك و
 باخرها ذلك او اجبر لا يكره
 فحضره ذلك ويؤد ذلك فحضره
 ما سجد له كراه لا يكره
 وكذا ان تزوجت بالمرح اجبر
 انا ابرأ من هذا امر ولا افكر
 واسود ووكلك واقطع انك
 فابراز خوافه لا يكره دس
 من الخاوص

وفي الوافقات رجل دخل
 بين غير ابنة فقتله عاص
 البيت لا يقاض عليه فافاد

247